دار نور

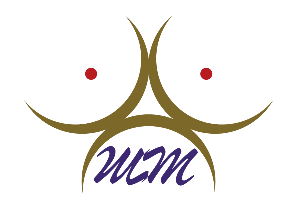
المستوطنة الأخيرة



.... ريثما يتم الجلاء

الوليد آدم مادبو

www.waleedmadibo.com



فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر – السودان
306.7 الوليد ادم محمود موسى – 1965
دارفور المستوطنة الأخيرة / الوليد ادم محمود موسى
الخرطوم:– م . ا.م . موسى، 2018
286 ص، 24 سم
ردمك 7 – 359 – 1 – 99942 – 978
1. دارفور (السودان) – الأحوال السياسية
2 – دارفور (السودان) – تاريخ أ. العنوان



تصميم وإخراج
رمضان سعيد



شركة تراضي للنشر و الصناعات الثقافية
عمارة ابوالعلا الجديدة الطابق الثاني - شقة ٢٠١
الخرطوم، ص.ب. ١٢٠٩٧ رمز بريدي ١١١١١
تلفونات ٠٠٢٤٩١٨٣٧٤٢٩٠٩ - ٠٠٢٤٩١٨٣٧٨٣٢٩٢
info@tradico.com - www.tradi.sd.com

الإهـــــداء

إلى مواطني دارفور الذين أشعلوا فتيل الثورة بأجسادهم

إلى النازحات اللائي رممّن جبهة الصمود بكبريائهنّ

إلى كل غيورة، وغيور أراهم من نفسه أيما شمم

إلى أعمامي الأجلاء، إلى الفحول الأذكياء

حامد علي محمد نور و محمد إبراهيم كبج

قائمة المحتويات

الصفحة

الفصل الرابع: استهداف الكيان العربي

الفصل الخامس: ميلودية رزيقات ومعاليا

الفصل السادس: رثاء الرجال الزينين

الخلاصة

ملحقات

مقالات للتنوير، ومواقف للتثوير

صـــلاح شعـيب

قلم الوليد متميز على ناحيتين. يريد به أن يشكل أدبا سجاليا جريئا مع المفاهيم السائدة حتى يفككها ثم يعيد البناء بنسق عقلاني، وفي ذات الوقت يريد أن يتجشّم عناء التدقيق في حرفية الكتابة ليعلي من قيمتها كعمار فني في حد ذاته. هنا يبدو عمق مشكلة هذا القلم. إنه يختار المنازلة الفكرية وسيلة للإصلاح المجتمعي بينما جذور ثقافتنا العامة حفية باستسهال منظورات العلاج حتى لا تتم زحزحة للقداسات الراسخة، على مستوى الوعي وعلى مستوى الأشخاص، وعلى مستوى الرأسمال الرمزي للدولة. ولا بد أنه في غياب إمكانية للتنوير الفكري في بيئة العالم الثالث، ونحن في ذيله التنموي، يصعب خلق بدائل فكرية أكثر قدرة على توصيف المشكلة ناهيك عن توصيف العلاج.

فالتوطين لقداسة المفاهيم المتكلسة، والأشخاص الفاشلين، ضارب بلا هوادة في الشغل الفكري والثقافي للنخب المركزية، والتي تتواطأ ضد تفكيك الواقع المزري برؤى، ومنهجيات جديدة. حسب المفكرين الراغبين في توطين الهدوء في حيواتهم الدنيا هو أن يفكروا وفقا للتفكير الجمعي، وإلا فمصيرهم إنما مصير كل المثقفين النبلاء الذين شكلوا رؤاهم الجريئة ثم نبذو للخارج، أو عذبوا، أو اعتقلوا لسنوات طويلة، أو فضلوا المقصلة، أو تجرعوا السم كما كان ذلك خيار سقراط.

والوليد بقلمه المختلف مع إرث التركة الاستعمارية جابه صنوفا من الابتزاز، والأذى الشخصي، والتهميش لدوره الثقافي. ولكنه ما يزال حتى الآن يراهن على المثابرة في خلق التنوير الفكري، والثقافي، بكثير من الإصرار على تقفي أثر المثقف الغرامشي الثوري، ذلك مهما واجه من مطبات أرضية أثناء حرث مشروعه الوطني.

أما من جهة الاعتناء بقالب الكتابة، والرهان على تماسك حرفيتها فإن عبارة الوليد ذات الطابع الأدبي الموشى بنفس صوفي، وليبرالي، إنما تتطلب أن يكون القاري حاذقا حتى إن صبر على حياكتها الفنية استلهم منها المعاني الجزلة، واستبانت له العلاقة الطردية بين الشكل والمضمون، ثم هكذا يستوي القارئ على جودي من المفاهيم العقلانية المنضودة بحجج دامغة. ولا بد أن هناك تلازما بين مضاء الفكرة، وسحر البيان. فلغة المفكر، أو الكاتب، ليست متمثلة فقط في رموز تتقصد معانٍ بعينها، وإنما هي نتاج للقدرة على تبيين هذه المعاني، والإضافة لأدب القضايا، وامتلاك ذهن المتلقي.

وبطبيعة الحال لا يكون هناك تأثير في ذهن المتلقي إن لم يتمكن المفكر من امتلاك ناصية اللغة حتى يقدمها في قوارير تسحر الألباب. وهذا هو دأب الفلاسفة، والمفكرين، والمصلحين الاجتماعيين، والثقافيين، والمبدعين، والأنبياء على مر التاريخ. إنهم لا يثورون المعاني فحسب، وإنما أيضا يثورون اللغة، أو أداة التواصل، حتى ترقى إلى مستوى تلك المعاني الجديدة الناشدة الإصلاح. ولعل خطاب الوليد ذي الصبغة الأدبية الرصينة هو كشف عن محجوب فكري، وبذل لتأكيد هذا التوائم بين التثوير الفكري لمقتضى الإصلاح المجتمعي وبين التثوير اللغوي لمقتضى الإيضاح النظري الضروري.

إن هذا الجهد الذي بذله المؤلف جاء متناسقا، وليس مجرد مقالات. فهو لم يترك حدثا إلا وتناوله بنهج مفاهيمي حتى اكتسب الكتاب قيمته من تتبعه كل مراحل المأساة السودانية، وإذا شئت الملهاة، أو التراجيديا. صحيح أن معظم مواضيع هذا الكتاب تتعلق بقضايا دارفور التي ظلت هما مركزيا في إسهامات الوليد في السنوات الاخيرة، فهو أثناء المحرقة قد اضطلع بدور الكاتب الذي يفند خطل المعالجات للمشكلة، ويستهدف العنصرية المركزية للدولة وكيفية تمزيقها لدارفور ومكوناتها.

وكذا هو المحاور اللبق في منتديات ثقافية يُبين فيها كيفية، وضرورة دعم منظمات المجتمع المدني حتى تستأنف توطين السلام المستدام، والتسامح الخلاق، والتعايش النبيل. وتلحظ الوليد أيضا في أجهزة الإعلام، إذ يُبين ثغرات

في تفكير الحركات المسلحة، والمعارضة المركزية، ويحملهما على وجوب الصدق، وكفى. وهناك في البادية، حين يهدأ باله في الضعين، تجده «الأجوادي ـ الفنجري» الذي يحتفي بضيوف المنطقة، ويكرمهم بفيض من حفاوة الرزيقات، وبقية مكون المنطقة المتناغم، ويودعهم بكثير من حزن الفراق.

مثل الوليد مدخر لزمان آت بخطابه المعاكس للطائفية، وتيارات الأيديولوجيا كافة، والقائم على قراءته للموروث السودانوي على ضوء مفاهيم عصرية. ولو كان من البدهي ألا يجد موقعا على المستوى القومي، والاقليمي، من خلاله يقدم إسهامه بالقدر الكافي، فلا بد أن نجمه سيسطع حين تأتي مرحلة الديموقراطية الفيدرالية التي يمتلك لها تصورا متكاملا. فهو بمؤهلاته العلمية، والعملية، وخلفيته كواحد من أميز شخوص بيوتات الإدارة الأهلية سيسهم حتما في المستقبل بفكر الحوكمة الذي يقوم أساسه بالاعتناء بالإنسان كمورد أصيل في فلاح التنمية.

ولئن كان إقدامه في طرح رؤاه بشجاعة متناهية، ولكنها متعقلنة، فسوف يلمع نجم الوليد على مستوى السودان كصاحب أفق تنموي حصيف. فضلا عن ذلك فحاجتنا القصوى إليه عند أوان ترميم النسيج الاجتماعي كمجسر للوئام، انطلاقا من خلفيته الإثنية الممزوجة بمكون دارفور ووسط السودان. بل إن شخصا مثله محاطا بخبرات أكاديمية، ومران في السجال الثقافي الخلاق، ودربة بمواريث الإدارة الأهلية، ومخزون معرفي واسع سيكون كفاحه مثار النقع. وما من شك أن رؤيته للإدارة الأهلية لا تستقيم، وفقا لما يرى، إلا بالقدر الذي تكون فيه ملتصقة بالواقع، وبالمواطن الذي يلهمها العبقرية في أداء من يمسكون بزمام أمرها، وكرافد من روافد المجتمع المدني الحيوي، والحفي.

ولا بد أن علاقة عشيرته بالجنوب الذي يتاخم المنطقة ستكون حافزا له لضخ أفكاره الاستراتيجية لمعالجة قضايا التماس المتصلة بدارفور، وكردفان، والنيل الأزرق. وإذ إن طبيعة علاقة الدولة المهجسة بدوافع المثقفين لا تسمح له الآن بالتأثير برأيه على مستوى العمل التنفيذي في ما خَص هذه القضايا الحدودية، فإنه حتما سيكون عونا لوطنه يوما ما حتى يسهم في بناء علاقة

متينة مع جنوب السودان الذي أدرك أن له رباطات صداقة عميقة من النخب هناك. وأبعد من ذلك يمتلك الوليد معرفة ثرة، وعلاقات وسط دول الحزام السوداني، وأفكارا تنموية، وثقافية، حول كيفية تدعيم علاقات شعوب هذا الحزام المهمل لدى جميع نخبنا التي سيطرت على الحكم، بينما هذا الحزام يمثل امتدادا ثقافيا للسودان، وتأثيره بالغ في ثقافاتنا، وفنوننا، ومكوننا الاجتماعي.

باختصار فإن لدى الوليد ما هو ثوري في رؤيته لتثوير مفهوم الهوية، والحاكورة، والنظام الفيدرالي، والوجهة الحضارية، والأفق التنموي القائم علي الانفتاح على الحزام، والتدامج الاقتصادي بين الرحل والمزارعين، ورعاية حقوق السكان الأصليين دستوريا، ومراجعة البنية الاقتصادية، فضلا عن تأطير مفهوم الهامش والمركز ، تأطيرا يراعي ضرورة دعم الاستقرار السياسي بالنظر إلى موقع السودان الجيوستراتيجي، ودعم الدينامية الاجتماعية والثقافية مع الدول الأفريقية كافة، سيما أن دارفور تمثل نقطة الالتقاء بين السودان الإنجليزي والسودان الفرنسي.

رغم تنوع المقالات إلا أن فكرتها المركزية تتمثل في بذل الحجة ذات الصبغة التنويرية. وهاهنا استطاع الوليد أن يفكك جذور الازمة الدارفورية في اتصالها بالسياسات المركزية التي ضربت أسفين الوئام في الإقليم منذ نشوء الدولة الوطنية. ولعله الوليد الذي لا يقع في خطأ كثير من الكتاب الذين يظنون أن أزمة دارفور نابعة من طبيعة مكونها الإثني المتمثل ظاهريا في الصراعات القبلية. إنه لا يقدم حلولا لقضايا دارفور ضمن الحلول المبتسرة للقضايا التي اضطلعت بها نخب المركز، ولذلك تجده كثيرا ما يلقي باللائمة على يمينها، ويسارها، ومستقليها، وتكنوقراطها. ولا يرى هنا أن تعاملها مع دارفور ليس سوى اختلاف مقدار وليس اختلاف نوع. وعلى ما في مواقف النخب المركزية من تباينات هنا وهناك سوى أن الوليد واعٍ في التفريق بين الرموز الوطنية الانتهازية وبين الأخرى الناشطة لبلورة مواقف تنويرية يعود خيرها لغالب مناطق القطر، وليس جهة بعينها.

وعندئذ تلحظ جرأة الوليد في تأكيد استقلاليته الباهرة عن التيارات

الأيديولوجية، إذ هو قلم تنويري يضاف لرصيد المدرسة السودانوية الحفية بمعطيات البلاد، والباذلة لفهم تخلقاتها عبر التاريخ والجغرافيا، وإيجاد الحلول على ضوء مواريث الإدارة الأهلية، والتي يرى أن اليسار قد ساهم في تفتيتها في ملابسات التخبط الذي ابتدرته مايو، وكذا ساهم اليمين، وتكنوقراطه الذين خدّمهم لرعاية مصالحه. إن المشترك الآخر وسط هذه المقالات هي روح الإحساس بضرورة النظر لأزمات دارفور من زاوية أخرى تتعلق بالطبيعة الانتهازية لبعض نخبها، والذين هم لأسباب عدة صاروا ممثلين للإقليم في المركز، وأكثرهم خاليو الوفاض.

وكذا هم من منحتهم السلطة للقيام بأعباء تسيير شؤون أهل دارفور في مناطقهم بينما يفتقرون إلى الخبرة، والوعي، والأهلية. إذن فالوليد منتبه تماما إلى أن أزمة دارفور، بقدر ما أسهم المركز في تعميقها ما أدى إلى تتجيير القبلية لصالح أيديولوجيا الحكم، فإن هناك قسما من نخب الإقليم قد ساهمت أيضا بقدر وافر في تحقيق تطلعاتها الشخصية على حساب المصالح الاستراتيجية لأهل الإقليم، وعلى حساب المصلحة العليا للبلاد، والتي لم تجن شيئا من المحاصصات الحكومية التي فجرت المزيد من النزاعات القومية والمحلية.

وهكذا انتهينا إلى واقع قومي مأزوم بسبب تحقيق المطالَب الشخصية لحملة السلاح عبر الاتفاقيات المبتسرة للحلول الناجعة، وبسبب استجابة السلطة لرغبات الطامحين في عونها لإنهاء نزاعات الاقليم، وبسبب قصور ذهن الممسكين بالدولة، والذين يَرَوْن أن تفجير قضايا مناطق النزاع بالاتفاقيات التي تمنح الرؤوس الكبيرة المناصب سيعين المركز في كف شر ثورات الأطراف.

الوليد عبر مقالاته الناقدة هذه تخير نموذج المثقف القرامشي الذي يقدم مصالح أمته فوق مصالحه، وهو ذلك الذي يتخذ موقفا صارما من جميع السلط التي تستحلب نوق الدولة، إذ تتشابك علاقاتها بحيث ألا يتحقق هناء لوجودها إلا ضمن شفرات للتعاون ضد كل محاولة للإصلاح. والمؤلف إذ هو يتحدر من طبقة فاعلة في تاريخ البلاد، أراد أن يصدق بجهده الإصلاحي تجاه شعبه، وأن يتمثل قيمه العقدية، وأن يكشف عن معدن من المثقفين لا يساوم. وشخص

مثله آت للمشهد السياسي والثقافي بخلفيته الاجتماعية المؤثرة كان يمكن ألا يشغل نفسه بكل هذه المواقف المعارضة للسلطات المجتمعية التي هيمنت على صنع القرار، ومنافذ العطاء الوطني، وسوانح التأثير في الماضي والحاضر. ولكنه آثر ألا يهدأ له بال إلا حين يرى هذه السلط الكئيبة وقد تقلص نفوذها لصالح سلطة الشعب عبر دولة جديدة في هيكلتها حتى تقطع مع تراث الماضي الذي لا يقل بشاعة عن تراث النازية.

ولولا أن الوليد يخاصم النخب الطفيلية التي تعتمد على إرثها الطائفي للاستوزار لكان اليوم رقما كبيرا في ديوان السلطة، ولكن حسبه أنه اطلع بما فيه الكفاية ليدرك أن دربه نحو الاتساق الإنساني، وكمال حريته الفردية، وسموق نبله، محفوف بواجبات لخوض السجال المكلف مع القوى المؤسسة ضد التغيير. ولذلك تراه في هذه المقالات لا يني من كشف البؤر السلطوية النتنة التي حجمت دور المثقف الملتزم أخلاقيا نحو الوفاء لأمته، وذلك عبر مساومته بالترهيب والترغيب، وجعلته مهانا في كرامته، وذليلا في هرولته لمنابع السلطة، والثروة، والنفوذ. وهنيئا لنا جميعا هذا العطاء الإنساني الصادق.

المقدمة

من أجل بقاء الأمة

(شُرفة الانتقال من الفوضوية إلى الديغولوية)

لا يتحرك الشاقول من أقصى اليسار (١٩٧٠م) إلى أقصى اليمين (١٩٩٠م)، أي في فترة عقدين فقط، دون أن يكون لهذه الحركة تداعيات سلبية على الصعيدين السياسي والاجتماعي. خاصة، إذا أدركنا بأنها حركة مفتعلة من النخب التي لم تجد بداً من تأجيج الصراعات العسكرية لتحقيق رؤاها الأيدولوجية مستفيدة من قدرة الدولة الكونيالية (الاستعمارية) الهائلة على إحداث الدمار في أماكن لم ترتسم على وجدانها قدر التصاقها بذاكرتها الانتخابية، ومعتمدة على عجز الريف (بمعناه الجغرافي والاجتماعي) على بلورة رؤى سياسية فكرية خاصة في ظل الحصار الذي تمارسه سلطات المركز العسكرية والأمنية.

إن فشل المشروع الإيدلوجي من شأنه أن يدفع النخب نحو التوسط (ويوقظ أخرى ظلت خاملة حتى حين)، ويجعلها توقن بأهمية الانبثاق للمشروع التنموي من القاعدة. سيما أن الجماهير قد أصبحت سيدة الموقف وراعية الطلب في التنمية، الحرية والرخاء.

السؤال: هل حدث هذا الانقلاب المفاهيمي بالرغم عن الثورات الدموية التي اجتاحت الأرض السودانية (والغبن الذي غبَّر فضائها)، أم بسببها؟

أي الديمقراطيات أفضل لمغالبة الهوة الرأسية بين النخب والعامة، وتلكم الأفقية بين الريف والمركز(الديمقراطية الفدرالية، الديمقراطية الدينية)؟

ما هي السبل المؤسسية، التربوية/التعلمية، والإعلامية والمدنية اللازم اتخاذها للمحافظة على هذا المزاج التوسطي؟

لقد أمضيت عقدين في العمل الاستشاري والميداني محاولا لاستكناه العلاقة

بين السلطات المحلية، الإقليمية، والمركزية. لم تكن هذه المهمة هي الايسر، كما لم تكن الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٢) هي الأرشد لأن انفصال الجنوب وحرب الإبادة العرقية في دارفور وما عقبهما من تداعيات، جعل كآفة الكيانات في حالة تشتت أفقي واختراق رأسي، ولعلها مازالت. لكنها، أي هذه الفترة، كانت الأمتع إذ حفزتني على التعامل الحيوي والمباشر مع جموع المتضررين وآحادهم، السماسرة والمستفيدين الحقيقيين من واقع التشظي السياسي والإداري، لا سيما المصممين على إطالة أمد المحنة . بمعنى أن هذه المقالة اعتمدت على تقصي الحقائق واستقصائها من مصادرها الأولية (Primary Sources) في لحظة الحدث، وهذا ما يكسبها السبق، قبل التفرد. بالرغم مما قد تحدثه مثل هذه الأحداث الجسام من إرباك مفاهيمي، فإن هناك صوتاً منخفضاً أو بصيرة تنبئنا بأن هذه التداخلات تخضع لدينامية يمكن تفسيرها رغم سيولة الواقع وتأبّيه على التشكل.

قد كان دأب الانقاذ تثوير مكونات الهوية لتصبح تناقضات وتفعيلها حسب ما تقتضي الحاجة. ربما نظرت يوما إلى مجتمع السودان (دارفور خاصة) فوجدته متجانساً، فلم تجد بداً من الاستقواء بالأقلية ضد الأكثرية، بالرحل ضد المزارعين، بالزرقة ضد العرب، إلى آخره من التضاد (منها ما هو وهمي ومنها ما هو واقعي)، فأحالته إلى ذرات وقد كان هيئات، مستغلة هشاشة التكوين الاقتصادي والاجتماعي ومستخدمة تهافت النخبة (فلا تكاد توجد مجموعة مسلحة ولا هيئة سياسية قومية إلا وقد نجح النظام في استخدامها ضد الآخرين في فترة من الفترات)، التي لم تصعد جماهيريا ولم تنتخب مؤسسيا، إنما انبثقت عشوائيا وامتثلت ميدانيا نتيجة "اللا توازان الأخلاقي والفكري في الحياة الاجتماعية."

بعيداً عن الفرضية الممسكة بأن الهوية -- ومن ثم العنصرية -- هي جبهة الصراع السياسي، الايديولوجي، فإنني أقول بأن الهوية التي من المفترض ان تكون مشروعا ثقافياً تفاوضياً أصبحت مادة تستغلها مجموعة ضد أخرى، حتى ان بعض القيادات فقدت حيويتها، بل لم تنتبه إلى مجرد تمركزها العرقي

والعنصري (وليام. د. هارت، ادوارد سعيد والمؤشرات الدينية للثقافة).

في غياب موجه اخلاقي، فكري وفلسفي جلي، أري أن نهيئ أنفسنا لحالة من التوهان وألا نُمني انفسنا بالانتقال السلس من الفوضوية إلى الديمقراطية. الأدهى، اننا قد نستبدل "مستبدين" بآخرين، لا سيما أنه قد لاحت بارقة الخلاف بين ابناء الهامش مستندة على وقائع شخصية وليس فكرية أو تنظيمية تسترعى همة الحداثة أو التطور الذي بتنا نتطلع إليه.

من غير المنظور للشعب السوداني ان يحدث اختراقاً إذا لم تستطع قيادته الفكرية والميدانية فعل الآتي:

- كشف الزاوية المعتمة في تفكير النخب المركزية (الأيديولوجية منها خاصة) والتي لا تعترف بوجود منظومة -- غرس لها المستعمر غرساً -- فيها من التقاطعات الثقافية، الطائفية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما هيأ لها أن تسود المشهد السياسي دونما وجود أدني مقومات مادية، بشرية أو حتى فكرية، إنما فرية الاستحقاق التاريخي. وذلك منذ قيام دولة سنار المُحتفى بها، رغم إنّها الفترة التي تكرست فيها كل الخصائص السالبة في الشخصية السودانية (العنصرية، الانتهازية، التواكلية، إلى آخره)، والتي ما زالت تعيق إمكانية النهضة القومية.
- فضح ممارسة اليمين السوداني الذي أدعى احتكارية مطلقة طيلة نصف القرن الماضي فيما يتعلق بتنظيم المجتمع مسقطاً نجاعة الحلول التجريبية الاستنباطية التي تؤسس لشرعية الاختلاف ومشروعية الحوار، تقنن لمبدأ الاعتراف بالحقوق الجماعية والحرية الفردية، وتتجاوز الحلول النخبوية أو تلكم التلفيقية إلى حلول قد لا يكون الباعث عليها "دينياً"، إنما عمليا يحفظ للمجتمع توازنه، سلمه وعدله.
- مقاومة الاندفاع وراء ادعاءات النخب المركزية التي باتت تتحرك اليوم بدافع الخوف الذي قد يستحث اليمين الخروج من خندقه الإيديولوجي للتوافق مع يسار لا يجرؤ على انتهاك فضائه الاجتماعي، الأرستقراطي

والبرجوازي، وقد أعلن زعيم التجمع الوطني الديمقراطي أيام العصيان المدني، المناضل الجسور فاروق أبو عيسى، بأنه "استعاض عن الحوار مع الحكومة بالحوار مع الشعب". هل يشمل مفهوم الشعب الأحزمة المحيطة بالخرطوم وام درمان ام إن مخيلته لا تتجاوز الملازمين وبيت المال حيث كانت تقام ندوات الحزب الشيوعي؟

- كي تكتسب الثورة قوة دفع ذاتية (مدنية وشعبية)، لا بد من وجود قدرة لدى النخب (نخب الريف) لتجرع المرارات، تجاوز الثنائيات ومن ثم نزع فتيل العداوات. فإن النظر إلى مسرح الاحداث اليومي ينبئنا بعبثية التطور التاريخي وبقدرة إنسان الريف على تدمير ذاته ونفي إنسانيته، خاصة إذا فقد الأمل في مستقبل أرحب.
- درأ "الغرابة" تهمة العنصرية عن أنفسهم وذلك بتفنيدهم مثل هذه الحجج عمليا وعلمياً. من هو العنصري: الأقلية التي سعت لضرب التماسك الوجداني للشعب السوداني أم الأكثرية التي تطالب بحقوقها الشرعية ومستحقاتها الدستورية؟

ذلك كله ممّا قد يسهل إمكانية عقد تحالفات استراتيجية مع كآفة قوى الهامش الجغرافي (الذي ومن عجب تمدد ليشمل كل أنحاء السودان، ابتداءً من أم درمان والتوجه غرباً) والهامش الاقتصادي (اولئك الفقراء الذين أحصروا داخل المدن والذين لا تأبه بهم النخب إلا حال التعبئة السياسية) تمهد الطريق لديمقراطية فدرالية تقطع الطريق على الديمقراطية الدينية أو تلكم الليبرالية المتسيبة.

في كل الاحوال سيظل "الليغ السياسي القديم" رغم فشله وجرمه متمسكا بحقه القدسي في تصريف الأمور ما لم تتخذ إجراءات مؤسسية صارمة لا تمعن في إبعاده انما تحرص على عدم إعطائه اكبر من وزنه -- الامر الذي لا يمكن ان يحدث توافقيا مثلما حدث في جنوب افريقيا لأسباب كثيرة منها غياب الوعي، بؤس التنظيم، الانشطار القاعدي والرأسي، فقدان القيادة، ضمور الاهتمام العالمي وتبعثر الهم الإقليمي، إلى آخره؛ واذا حدث قسرياً كأن تجتاح الخرطوم

عسكرياً من قبل قوى الهامش فإن تداعيات الانقلاب الاجتماعي ستكون خطرة ايما خطورة خاصة أن الدولة العنصرية قد نجحت في تعبئة السكان المضطربين الآيسين والذين لا يوجد خطاب حتى الآن كالذي قاده قرنق بفكاهته وعبقرتيه لتطمينهم وتسكين قلقهم الوجودي.

أو كما يقول أحد الأدعياء الذين انتدبتهم الإمبريالية الإسلامية للتصدي الإعلامي عشية انتصار عملية الذراع الطويل ووصول خليل إلى الخرطوم. وإذ فقد مزية السمسرة التي احترفها هو وأسلافه في التلويح بالمعسكر العقدي --المكون من ذات المجموعات القبلية-- متما اعترضتهم عقبة سياسية، فقد خرج هذا الزعيم الطائفي منددا بخطورة التعدي على حرمة ام درمان و شاجبا استخدام القوة في حسم الخلافات السياسية (كأنما الطيران الذي يحلق في سماء دارفور -- شمالاً وغرباً -- يقوم بطلعات استعراضية وليس استطلاعية حربية)، علما بأنَه أول من قَوَّض المؤسسة الحزبية واعدم التدافع كوسيلة قادرة على جبر الضرر السياسي واداة ناجعة في تلافي التمزق العرقي والمجتمعي.

لقد جاءت الإنقاذ مبطلة حيل الابتزاز الطائفي ومفندة هذا النوع من أنواع المقايضة (السياسي بالعسكري والعكس) إذ لم تر بدا من استخدم القوة عارية ودون الحاجة لإيجاد أي مبرر أخلاقي، فجعلت "الصبيان" أوصياء على أنفسهم مختصرة المسافة المعنوية والمادية، ومُعلنة من مبدأ "أمسك لي، اقطع ليك!"

أمّا من أرتضى لنفسه الهوان فقد عزمت على الّا توفر له اي غطاء أخلاقي أو حجة يحفظ بها ماء وجهه. ولتنظر إلى مسرحية "إطلاق المعتقلين" وفيديو "المؤتمر الصحفي" الذي عقده ابن الزعيم الطائفي الذي أسندت له وظيفة "مساعد رئيس الجمهورية" ليبرهن لأتباعه، أو للشعب السوداني، أنه جزء أصيل من السلطة (وليس حامل بريد مهمته إيصال الشيكات إلى والده) على أحسن الفروض، أو أنه يعتني باتباعه الخُلص -- هؤلاء الذين آثروا مؤازرة جيوش البغي في ظواهرهم، بل قمعوا وازع الوعي في بواطنهم -- على أسوأها.

الجدير بالذكر أن الكهنوت لم يلجأ إلى الموادعة واستخدام لغة "الجهاد

المدني" إلا عندما سلّ الغرابة (جنده المخلصين وخدامه الوادعين) أيديهم منه، لكنه ظل مستريباً لا يجرؤ على شجب الجرائم التي ارتكبت في حق إنسان الريف، على الأقل ليس بهذا الوضوح والمستوى العالي من الإبانة التي سمعناها وقرأناها مؤخراً حتى أيس من امكانية توظيفهم لاستعادة ملكه -- ملك يحسن المطالبة به ولا يحسن الحفاظ عليه (كالبواكي يذكرن مآثر الفقيد ولا يحسن المطالبة بقسمة في ميراثه).

لم يقدم الكهنوت فيما أقدم عليه من باب المفاضلة الأخلاقية عندما شجب قوات الدعم السريع قبل أعوام مضت، إنما حرصا على النادي القديم وسلامة أعضائه من متطفلين (غير منسجمين عرقيا مع مجموعته التقليدية)، قد يسهموا في تغيير قواد اللعبة. ولذا فهو يغلب العنصرية والمفاصلة العرقية على التداول السياسي الحيوي كما لا يجد جدوى في محاولة التعرف على بعض الميزات التفضيلية لجند الريف الزاحفة. ما أود أن أقوله هنا إن الكهنوت لا يفرق بين "الغرابة" كآفة، إذ هم بالنسبة له رعايا شبوا عن الطوق فيلزم إرجاعهم بكافة الوسائل إلى الحظيرة. وإذ ظل مستقوياً بالسلطة والمال حتى كاد ان ينجح في اقصاء كافة خصومه السياسية ومستبدا بلغ به الاستبداد درجة ان يقول لطلاب حزب الأمة "الما عاجبو الباب بفوت جمل"، فقد ابتلاه الله بقوم يدرءون السيئة بأسوأ منها وقديما قيل: من لم يرعوى بقول الكريم، ابتلاه الله بسيف اللئيم.

وإذ أن حزب الأمة قد كان الواسطة التقليدية بين المركز والهامش (على الأقل في غرب السودان) فإن قادته يتحملون بدرجة كبيرة حجم التردي المعنوي والمادي الذي كان نتيجته إفقاراً سهل للعصابة الإجرامية (متمثلة في القيادات الإنقاذية، العسكرية منها والأمنية) من بعد التلاعب بمقومات الهوية الدار فورية. واذا لم يفطن أبناء دارفور --على الأقل مفاهيمياً-- إلى أن قيادتهم الطائفية كانت تقوم بدور الوكيل منذ اليوم الأول، فإنّ الوقائع الميدانية كانت كفيلة بإفهامهم أنّ الديمقراطية الدينية تلك لم يكن بمقدورها خدمة أهداف تنموية، إنّما فقط تقنين أسس غيبية تُلَّهِي الإنسان عن احتياجاته الدنيوية وتوفر له سبل التبعية. إنّ دارفور استهدفت يوم أنّ استعانت النخبة المايوية

بالطيران المصري لضرب الجزيرة أبا، فَمَثَّل ذلك أولى نذر الخيانة الوطنية التي لم تجرؤ القيادة الطائفية على التحقيق فيها يوم أن آلت إليها السلطة السياسة في الديمقراطية الثالثة. لقد حصدت الآلة العسكرية يومها أرواح اثني عشر أنصارياً، جلهم من الغرابة، بل من البقارة الذين يستنكف الكهنوت انضمام بعضهم اليوم إلى المليشيات الحكومية. بل ويعتبرها قوات غير نظامية، علماً بأنّه اجتاح بمثلاتها الخرطوم في سبتمبر ٧٦، اجتياحاً لم تأنف الأجهزة إعلامية عن وصفه ب "غزوة المرتزقة." هرع الكهنوت للمطالبة بتعويضات لآله أول ما تسنّت له الفرصة، بيد أنه لم يكلف نفسه تقنين أوضاع الجند الذين صدقوا فرية "الهجرة" فخرجوا معه شباباً ورجعوا شيباً. بل لم يفكر هو وآله الميامين تعويض كآفة الجموع التي غر بها فاستنفذت عواطفها، أهدرت أموالها وأعمارها، وتبددت آمالها وأشواقها، إلا من عطف حكيم حميد يعلم نواياهم فيقيد لهم أجورهم بإذنه أو يزيد.

كل على طريقته، الكهنوت (الطائفية البغيضة) والطاغوت (الإنقاذ المقيتة)، قد استثمرا محنة الشعب السوداني بإطالتهما امد النظام دون ان يصيب ايهما وخز أو تدركهما ساعة إفاقة تكون مدعاة للتفكر في عاقبة الأمور. فلن تغني الإنقاذ عن المليشيات كآفة، إلا كما اغنى البعث عن التكريت، والجاهل لا يعذر بجهله. أما الكهنوت فقد أضله الله على علم وختم على سمعه وقلبه وجعل على بصره غشاوة، فمن يهديه من بعد الله، افلا تذكرون؟

بليى، إن الشعب قد تذكر وأدرك هذه المسرحيات التي يعدها جهاز الأمن (والأجهزة غير المرئية الأخرى) وتخرجها النخب المركزية، هذه المرة بدافع الخوف إذ احست بأنها باتت محاصرة في مثلث ذي ثلاث شعب (ضمير وعقل وقلب): الوعي الجمعي الذي تمثل في تجاوز الثنائيات المخلة، الاستنارة التي استلزمت استخدام العقل وليس العاطفة وسيلة إلى الحلول، واليقين الراسخ في قرب النصر المؤزر بامتثال كل المجرمين والسرقة والمارقين للقصاص (حبذا في ميدان أبو جنزير). وإذا ما اشتعل الفتيل فإن فتنة ستحدث من شأنها ان تقضي على الأخضر واليابس؛ لعله المطلوب كي يستطيع الشعب اقتلاع شجرة

الإفك من جذورها ويعمل لبناء دولته على أسس ليبرالية وعقلانية -- هي ذات الأسس التي نادى بها الوطني الاتحادي ومن قبله مؤتمر الخريجين قبل ان تمارس عليه قيادة حزب الأمة ضغوطاً إرهابية مستخدمة "الغرابة" وبعض "الأوباش" الذين استغنت عنهم اليوم بحجج براغماتية ونرجسية ذاتية.

وها هو السودان اليوم يجني حماقات اليسار وأحقاد اليمين، وبلاهة الطائفية وطمعها، بل ومجونها وجنونها الماثل في تواطؤها مع الامبريالية الإسلامية في كل لحظة وحين. فما انفراط العقد الاجتماعي إلا نتيجة لحل الإدارة الأهلية وما انتشار السلاح إلا إحدى الوسائل التي ابتدعتها الامبريالية الإسلامية لخلق "فوضى خلاقة" في الريف. في الوقت الذي يقتتل فيه اهلنا في الشهر المعظم والمحرم، شهر رمضان المكرم، يحتفل الإسلاميون بإنجازاتهم في إحقاق سلام لم يتجاوز حدود (سلام روتانا) وإنجاز ثورة كانت وبالا على القارة بأكملها. وليهنأوا إلى حين، فقد باتوا تحت رحمة من لا يرحم، وإذ ضاقوا يوماً بأشرافنا فإني لأحمد الله أن قد ابتلاهم بشرارنا. فمن الأمور ما يردع بحكمة العقلاء ومنها ما يقرع بجهل الجهلاء.

إن ما حدث في دارفور عبارة عن تثاقف سلبي نتج عن غياب آليات ومؤسسات التثاقف الإيجابي. إن مايو الشيوعية قد حلت الإدارة الأهلية، أما الإنقاذ الإسلاموية فقد أدلجتها حتى بلغ من سخفها أن استصدرت ألقاباً لزعماء العشائر يتمشى مع إرث الدولة العباسية الذي تبلور في كنفها الفقه الإسلامي السائد اليوم فكان أن استحدثت لقب أمير لشيوخ القبائل العربية التي كانت بالأمس قانعة بفعلها قبل رسمها وشكلها. إن محاولة الاستلاب الثقافي وما قبلها حرمت إنسان دارفور (نحن نقرأ عن أبطالنا في بلاد الفرنجة) فرصة التعرف على ذاته ومن ثم صعب عليه التواصل مع الآخر.

إن بعض زعماء الحركات أو حتى الجانجويد (وذلك قبل أن يدخلوا في السلطة ويتماهوا مع بريقها) كان يتكلم حتى حين عن "الجلابة" وكأنهم لم يساهموا مساهمة فاعلة في تشييد سلطنة الفور، ويتكلم عن العرب وكأنهم لم يهرقوا على أرض دارفور دماً ولم يمزجوا بثراها عظماً ولم يشيدوا عليها بروجاً

وروباً. هذا التوظيف السلبي لمقومات الشخصية الدارفورية سببه جهل القائمين على الأمر لعلاقة الهوية بالأرض. إن الأرض باتت هي الهوية، لدرجة أن بعضهم زعم تقمص الأرض لخصائص النفس البشرية فدرج على مقولة (شم التراب)؛ كلمة تقال للتوبيخ والإنذار. (هذا الأمر يختلف عن الفلسفة البوذية التي تزعم أن البشر قد صهروا من أراضيهم حتى يشتاقون إليها اشتياقهم إلى ذواتهم).

من المعلوم، أن دارفور تولى أمرها في عهد الإنقاذ أناس تنقصهم الخبرة الإدارية والحكمة السياسية، والأخطر أنهم قدموا من أقاليم فيها نوع من الانسجام العرقي فلم يفطنوا أن التلاعب بالديار (أي الحواكير) يترتب عليه تشنج في أمر الهوية، خاصة أن الإقليم تزدحم فيه مجموعات أفريقية مستعربة وأخرى عربية (متأفركة)، ولعل هذا الاحتكاك هو الذي ولد ناراً كادت أن تحرق الجيران. والأن تركت "لأبنائها" كي يعيثون فيها جهلاً وفساداً واحترابا.

إن حرب الجنوب لم تضع السودان على محك الهوية مثلما تفعل دارفور، لأن المعركة في الجنوب سُوِّق لها تارة على أنها حرب بين سيد وعبد، وتارة بين مسلم ووثني، أمّا دارفور فقد كشفت عورة المثقف إذ تكفلت بحمل المرآة التي يجب أن يرى فيها الأخير انفصام شخصيته واضمحلال هويته إذا ما هو استمر في تلكم المماحكة وذلكم التكلف. وإذ نحن بصدد التكلم عن الهوية فلا بد أن ننتبه إلى أن الثقافة (بمعنى التكوين، التربية الوطنية، والممارسة السياسية السليمة) هي المعول الذي يمكن أن تستعيد به الهوية مرونتها وحيويتها، حينها ستتسع الأرض لحمل وليس فقط احتمال قاطنيها. وهذا ما قاله وما اتفق عليه رجال الإدارة الأهلية في كثير من الورش، وفي ورشة أقامتها إحدى منظمات الأمم المتحدة قبل أعوام بفندق غراند فيلا التي ابتدرها عمنا المرحوم الناظر أحمد السماني (ناظر الفلاتة): "الناس لو إطايبت الأرض بتشيل".

لقد قلت في مقالات عديدة في هذا الكتاب بأن حل الإدارة الأهلية قد خلق فراغاً، لكن لا يفهم من كلامي أن إرجاعها فقط كفيل بملء هذا الفراغ. هنالك تدابير مؤسسية ودستورية لزم أن تستحدث لإزالة اللبس بين القوة التقليدانية والقوة الحداثوية، بين نظام الحكم المحلي والإدارة والأهلية، وبين

الثوار والأخيار (قادة الحركات والمجتمع المدني). إن عملية (فك الاشتباك) هذه هي في حد ذاتها دورة تثاقفية لأنها تحث الكل لمراجعة قيمه التي تحكم علاقته بالآخر. ولعمري هذا هو التثاقف الذي بغيره تستحيل الثقافة إلى بهلوانية لا تزحزح الثوابت ولا تغير المرتكزات. إن النداء لنا جميعاً - نحن معشر المثقفين - أن نتصل بالثقافة الشعبية (ثقافتنا الأم) تلكم الذات العبقرية، التي ستلهمنا حتماً محجة التقدم وبراهين الاعتدال. فلا يمكن مطلقاً، - بل لا يستقيم عقلاً - أن نسعى للتثاقف (الذي أدرجه اتحاد الكتاب السودانيين كشعار في إحدى دوراته) دون أن نتثقف، وأن نتثقف بثقافة الأرض المعطاءة والشعب الحنون.

إن الاستقطاب الأيديولوجي الحاد والذي تسبب فيه الشيوعيون والإخوان المسلمون (لا تهمني التسميات الجديدة فأهلنا قالوا: "أم الكلب بعشوم")، قد حرم المثقفين من التثاقف فيما بينهم ومن ثم أعجزهم من الوصول إلى الوسط (الأيديولوجي) الذي تنتمي إليه غالبية جماهير الشعب السوداني. كلنا يعي تماماً الأسباب التي كانت وراء تحالف القوة التقليدانية مع الاستعمار ضد العلمانية الوطنية الداعية إلى الاستقلال، تحالف القوى اليمينية مع الإمبريالية ضد قوة اليسار في أيام الحرب الباردة، والآن وفي حرور الحرب على الإرهاب تسعى قوى التآمر الدولي لتفعيل عداوة بين السلفيين والمتصوفة، لكن لا يحول أبداً دون التوافق مع بعضنا البعض، تجاوزاً لتلك الإحن، من أجل بقاء الأمة واستبشاراً بحلول المجتمع العلمي والديمقراطي الذي توفرت جميع أسبابه وغابت للأسف شخوصه في هذه اللحظة التاريخية الحرجة.

إن الدولة (الحديثة بشقيها اليساري واليميني)، لم تتعامل مع التعليم على أساس أنه فرصة للتكوين إنما أداة للأدلجة، والفرق بينهم أن التكوين يستثمر المقومات الثقافية ويفعلها بطريقة تهيئ للمجتمع إمكانية مراجعتها طوعيا، أما الأدلجة فهي نوع من أنواع الإهمال لذات المقومات الثقافية أو مراجعتها قسرياً. المحاولة الأولى قام بها الشيوعيون عندما احتفلوا بعيد ميلاد لينين محاولين تجاوز المؤسسات القائمة قسرياً، أما الثانية فمازالت تقوم بها الحركة الإسلاموية في السودان التي تتمثل في محاولتها دوماً حشد السادة المتصوفة

من دون الاحتفاء بقيمهم الوارفة التي ما زال هذا الشعب الأبي الكريم يستظل تحت ظلها الظليل.

النتيجة هي أن الدولة السودانية ومنذ زمن بعيد أصبحت بدون حقيقة اجتماعية. هذا الكلام مزعج لبعض النفر الذين يظنون أن معاناتهم ستنتهي بنهاية نظام الإنقاذ، وهذا الأمر غير سليم لأنه ما لم نستمسك بعصمة الفكر فإنه لن يتسنى لنا الخروج من مأزقنا الوجودي وإلا فلماذا لم تنتهي معاناتنا بانقضاء الحقبة المايوية؟ لماذا لم يسعفنا جَدُّنا فلجأنا لشعارات قدست موميات الأمس ولم تستشرف جماليات المستقبل؟.

ببساطة لقد فشلنا لأننا تناولنا السياسة بمنأى عن الثقافة، فكانت النتيجة أن حصدنا ثقافة الأزمة عوض أن نشتغل على معالجة أزمة الثقافات. لقد آن لنا أن نعترف بأننا نقع ضمن دوائر استقطاب ثقافية عديدة، وإن غياب التنسيق أو مجرد محاولة تغليب ثقافة على أخرى من شأنه أن يفضي إلى فوضى وإذا تأزم الأمر إلى احتراب. مثلاً: لقد نتج عن الفراغ الثقافي في دارفور أزمة سياسية استفحلت بسبب محاولات الاستقطاب الحادة، فرز الألوان المغري والتضادية الملحة التي جعلت الأحمر في مقابل الأزرق.

إذا كنا دائماً ندعي أننا أناس مسالمون، وهذا صحيح، فمن أين أتى هذا العنف؟ هل ولج هذا العنف إلى القاع الوجداني أم هو عارض؟ وإذا كان عارضاً فكيف يمكن تلافيه؟ أنا أدعو إلى ثورة ثقافية صادقة تعي ما أحدثه الحراك البنيوي من تبدل في دينامية الحوار ومن تحلل في كيمياء التحالف. وإذ أن لغة الفرز والمقابلة لم تعد مقبولة مطلقاً، فلا بد أن نراعي أن هناك استمرارية على مدار التواصل الأيديولوجي (Ideological Spectrum). فيما أن المقابلة بين العلمانية والثيوقراطية قد أعقبتها مشاطرة (لم ترتق إلى موافقة) بين الفهم الأصولي للدين وذاك التاريخي الاجتماعي له، فقد لزم أن نرتقي بل نسعى ونهتدي بإذن المولى إلى أهمية التناغم بين الحقوق والواجبات ليس كمفردات إنما آليات تجعل الفرد مرتكز المشروع الثقافي الإنسانوي الجديد.

للخروج من مآزق الحرب المتفاقم لابد من التركيز على مبدأ التنمية الريفية

المتكاملة. إذ أن التنمية تقلل من الغبن الذي هو وقود الحرب المعنوي، ومن ثم تساعد الدولة على تخفيض منصرفاتها الأمنية. بالعدم ستظل الدولة تصرف مواردها على حرب ضروس وبهدف ميؤوس، لأن العبرة التاريخية تقول إن من الأسهل إنصاف الشعوب وليس قمعها. لا بد من تطبيق مبدأ "الجمهورية الخامسة" الذي أقر بأن مواجهة أعداء الداخل هو السبيل لتحرر الأمة من أعداء الخارج. أنقذ ديغول فرنسا يوم أن حررها من اضطهاد هيتلر الذي مرغ كرامتها وداس على كبريائها، وأنقذها ثانية يوم أن حررها من الغلاة والمتطرفين الذين ولغوا في دماء الجزائريين، قتلوا منهم مليون شهيد واستعمروهم ١٣٠ عاماً (هاشم صالح، كاتب وباحث ومترجم سوري، الشرق الأوسط، ٢٠١٤/٨/٢٩).

إنّ التخلص من الإنقاذيين يشبه التخلص من النازيين الذين عاني الشعب الفرنسي في عهدهم من ويلات البؤس والذل والجوع والقهر والسحل والرعب والقتل، كما إن التخلص من النخب السودانية المتوهمة أيلولة الحق الإلهي إلى طوائفها وأعراقها وجهاتها هو بمثابة التحرر من العنصريين الفرنسين. بيد أن ذلك كله يتطلب ثورة ثقافية تؤمن بوحدة المصير الإنساني وثورة سياسية تؤمن بالديمقراطية وسيلة لتحقق مجتمع الكفاية والعدل، الأمر الذي يتطلب تضحيات جسام من القادة والشعوب.

لقد ظلت الآلية المتحكمة في أنماط التفكير الدار فوري في النهضة هي آلية "قياس المنجز التاريخي على الغائب الجغرافي"، أو كما يقول محمد عابد الجابري (رحمه الله) في شأن تعامل النخبة العربية مع التراث أو الحداثة. لم تستطع دارفور أن تفكر أو تعمل لنفسها منذ أن أخضعها الزبير باشا للحكم الخديوي المصري. لقد كانت كل المراحل المهدوية وبالاً على دارفور، فقد عُوقِبَت من قبل الإنجليز على مساندتها للمهدية، ولمّا أراد المستعمر تدجين القادة المهدويين جَيّر سواعد الدار فوريين لمشروع زراعي أفقر دارفور معنوياً ومادياً، إذ حرمها فرصة الاستثمار لمواردها الروحية والمادية في الارتقاء بريفها وحضرها. لم تكد دارفور (الاجتماعية) تفوق من هول الصدمة - اجتياح العسكريين المايويين والمصريين للجزيرة أبا - حتي حُمِّلت أوزار الإمبريالية الاسلامية التي أراد

قادتها تلهية عضويتهم ب "مشروع الفتح الأكبر " الذي اتخذ من دارفور معبراً لإفريقيا "الوثنية" ومن أبنائها جنداً لدعوتهم الماجنة. هل وعي الدار فوريين الدرس وهل يستطيعون الآن التفكير لذواتهم في إطار المجموع القومي، أم أنهم سيظلون يخوضون معاركهم الداخلية في شكل التدافع مع الأخر؟

نجد من يرى أن ما حصل في دارفور، وما يحصل، قد أظهر عجز المثقف وتقاعسه عن التفاعل الإيجابي مع الحركات الثورية، وفقدانه بوصلة التفكير الملائم لقراءة المرحلة. ومن رأي أن سرعة الأحداث جرفت المثقفين والسياسيين وأعضاء المجتمع المدني - وخصوصاً في بدايات الضربات العسكرية الجسورة والماهرة التي أدت إلى اجتياح مطار الفاشر - وزجّت بالبعض في إطلاق إسقاطات وتمنيات حول الثورة والتغيير، والانتقال إلى مجتمع أكثر عدالة وحرية، وأكثر صوناً لكرامة الكائن الدارفوري، لكن سرعان ما تبخّرت هذه الاستيهامات بسبب ما أفرزته عملية خلخلة المنظومة الاستبدادية من قوى نكوصية سمحت لها "العصابة العنصرية" ومناورات قوى إقليمية خارجية باحتلال مواقع لا يمتلكون لها أدني مقومات مهنية، أخلاقية أو فكرية .

النتيجة؛ فقدان النخب الدارفورية لموقعها العضوي في منظومة البناء الوطني، خاصة تلكم العسكرية، للإسهام بفاعلية في مهمة البناء المحلي وهي تواجه الإقصاء (أو عدم الاعتراف) في مجتمعاتها، فإنها تجد نفسها مضطرة ومجبرة للاندماج في "دائرة رمزية وسلطوية معينة". من هنا نفهم اهتمام قادة الحركات بل احتفائهم برموز المعارضة الوطنية وترفعهم عن التعامل الحيوي أو مجرد التواصل الأخوي مع قادة المجتمع المدني الدارفوري. إنهم يقاومون التهميش لفظا ويرتضون المزيد منه فعلا. ببساطة، لقد أصبحوا الكائن المعطوف عليه في حضرة السلطان .

يجب أن لا تضيع النخب الوقت في محاولة لتوحيد الحركات (أو المفاضلة بين هيئات عسكرية في المركز)، بل أن تجد صيغة لتصميم منصة تنموية يمتثل فيها الكل لقيادة مدنية. إن وجود القيادات العسكرية يعتبر مزية إذا ما اختيرت ديمقراطياً، لكنه شر وبلية إذا ما انتدبوا للخدمة في مناخ استبدادي.

الأول يجعلهم يرفدون المنصة بأفضل ما عندهم: قيم الانضباط الإداري وأفق التخطيط الاستراتيجي، أمّا الأخير فيخرج أسوأ ما لديهم: فهم الحوكمة على أنها تحكم وليس إحكاماً، وتوهم بأن القرار عبارة عن امتثال وليس اختباراً لحكمة وترجيح لمعطيات.

لقد شهدت الثورة الدارفورية بداية التأسيس الإيديولوجي المادي في صيغة "الكتاب الأسود"، كما عرفت بالمقابل نشوء طبقة اجتماعية جديدة قتالية ترتب على صعودها ظهور اتجاهات فكرية ثورية تدعو إلى التغير والثورة. ومن هنا بدأت الفلسفة الجدلية المؤسسة على السلب وضرورة التجاوز تتفاعل مع هذا الصعود الشبابي الذي أدى، في نظري، إلى خلق بلبلة في الناس، وفوضى فكرية، هي التي انتجت الاضطرابات التي ما يزال يعيشها المجتمع الدارفوري. لذا فإنه يتعين على النخب صياغة معرفة وضعية تسعف خلق نظام في الفكر والمجتمع وتدعم سلطة الشباب الدارفوري كله والذي يمثل ٦٠٪ من المجتمع، في عملية مواجهة لكل إرادة تغيرية.

إن تأسيس مثل هذا النموذج المعرفي سيساعد المجتمع في تجاوز تناقضاته ومن ثم يشكل تهديدا للسلطة السياسية أو البرجوازية الصغيرة – حتى المجموعات العشوائية – التي لم يعد خافياً على أحد أنها عمدت على استثمار محنة ذويها. لا بد من تحديد قواعد فكرية ومنهجية، وميكانيزما حاسمة في إعادة بناء الذات الدارفورية باعتبارها ذاتا واعية لها تاريخ وقادرة على تجاوز الأزمات، دون الاتكاء هذه المرة على مبدأ التسامح الذي يضعنا في موقف معياري محرج، يجنبنا مواجهة الأسئلة المتعددة التي قعدت بنا، بل أعجزتنا عن استيعاب المعطيات الموضوعية والشروط الذاتية المطلوبة لتحقيق النهضة وتوجيه الأسئلة المحرجة: هل تمتلك البيئة الاجتماعية ما يلزم من شروط احتضان واستنبات فكرة التنمية؟ وفق أي رؤية أخلاقية؟ وبأي شرعية: تقليدية، حداثية أم ثورية؟.

إن القراءة الواعية تقول بأن التحولات الرئيسية في تاريخ الشعوب - يشمل ذلك تفكيك المنظومات الأخطبوطية والتخلص من المفسدين - لا تتم إلا بجرف

عميق وجرح معمق يشنف الأذان ولا ينفي الوجدان كالذي جعل الفرنسيين يتيهون ٨٠ عاماً بعد اعدامهم للملكة المستبدة أنطوانيت وذلك قبل ان ترسي سفينتهم على بر الأمان. فعلى النخب المتريفة (أو الريفية) أن لا تكتفي بالتعليق على هذه المسرحيات التي تحاك في المركز، لأن ما نراه اليوم من ظواهر ما هو إلا نتاج لفكر سياسي متبلد و نهج ديني متعفن، لكن أيضا ان تسعى كآفة لتطوير منصة (أسوة بمؤتمر الخريجين مع ضرورة الاستفادة من غلطاته التي كان لها صلة بمحددات الفترة الاستعمارية وطموحات جيل الرواد الأنية) تقطع الطريق على الطائفية وتطوق النخب المركزية الطفيلية التي تتغذى أميبيا من حين لآخر من المواقف غير الأخلاقية للسياسيين. "وحدها مقاربة تثاقفية نقدية يقظة"، يمكن أن تشكل أفقاً للتفكير في الهوية في تعبيراتها الجمعية والتواصلية أو في لحظات انسدادها وتوترها" (محمد نورالدين أفاية، الوعي بالاعتراف، ص:).٦٤

إن المركزية الإدارية نظرياً لا تعني المركزية الثقافية ، كما إن التجارب قد أثبتت عملياً أن هذا البلد أفخم من أن يحتويه قالب أيديولوجي أو أن تستخفه أوهام نخبة تتعامل اصطفائياً مع الخصائص الثقافية للشعوب في محاولة لدرء الخصائص المتنافرة والإبقاء على تلكم المتجانسة. بهذا نكون قد خالفنا قوانين الطبيعة التي تجعل من التدافع (السوي وغيره) حيلة لاكتساب الحيوية ومن الأمراض وسيلة لاكتساب المناعة . إن ترجمة هذه القوانين ثقافياً واجتماعياً عله يومئ إلى أن معرفة الآخر هي وسيلة لإثراء الذات. إن التقسيمات الإدارية غير المبررة اقتصادياً لم يقصد منها تذويب العصبية إنما تأجيجها ، بهذا تكون هذه الترتيبات قد أضعفت الوضع التفاوضي لهذه الجهات في الإطار الكلي مما جعلها في منأى عن مركز القرار. إن اللامركزية لا تعني التسيب الإداري ، وإذا تشابهت علينا المفاهيم فيمكن أن نسترجع مفهوم الـ ٧ أقاليم (٢٢ مديرية) من منظور فدرالي.

إن العوامل البنيوية والمؤسسية التي ذكرت آنفاً قد حيَّدت إمكانية المثقف للتأثير كما ثبطت همته وأقعدته عن خوض معركة الوعي. إن العوامل البنيوية تتبدى في الانقسام أفقياً بين فهم إيديولوجي للنص وآخر تأريخي اجتماعي (حتى

نخرج من ازدواجية علماني إسلامي)، ورأسياً بين ثقافة النخبة والثقافة الشعبية . أمَّا العوامل المؤسسية فهي الإصرار على منهجية أحادية تصر على الاستحواذ بالكلية على الفضاء الأثيري والإمعان في نفي الآخر من خلال الإنكار (الواعي وغير الواعي) لحقوقه الدستورية. فما الذي نخشاه من الحرية؟ إن الحرية يجب أن تعقل، وكي تعقل يجب أن تطلق.....“ (مفهوم الحرية، عبدالله العروي).

ختاماً، يخضع هذا الكتاب عبر مقالاته العديدة لإطار مفاهيمي لكنه أيضاً لا يلتزم منهجية صارمة تجعل من الصعب على القارئ غير المتخصص فهم التقاطعات بين الأرض والهوية، الأيدولوجية والتنمية، الاقتصاد الريعي وآليات توزيع الموارد، إلى آخره، إنما رؤى تحليلية تشرح هذه الأطر الثلاثة وتبين دينامية التواصل بينها دونما أدنى ادعاء للزومية أو حصرية قطاعية، من خلال الإتباع في القسم الأول لأسلوب الرواية النقدية التي تكشف من خلال التدوين لوقائع بعينها أن عجزاً في تصور النخب المركزية لمفهوم الأمّة قد أورثها فشلاً سياسياً (ما بين الشولة والتلال، ثمة طريق ثالث!)، بل وأخلاقياً تبدي في محاولتها الإجهاز على شعب بعينه وقد استنفدت كآفة الوسائل لتطويعه وتجيير إرادته (تجيير الإرادة الدارفورية، القسم الثاني).

وفي محاولتها لاستتباع الهامش، ولو بالقوة وضمه إلى سلطان المركز الغاشم، لم تدخر الإنقاذ جهداً في البحث عن مُفْلِسين يمكن أن تخضعهم لإرادتها؛ بل إن طامحين هرعوا إليها، فوظفتهم حسب مقتضيات الظرف لقتل جيرانهم تارة (ثنائية زرقة وعرب، القسم الثالث)، دون النظر إلى مآلات البغي أو التبصر في منقلب السوء. وإذ أحست الفئة الباغية بتعاظم مجموعة إثنية بعينها، فقد لجأت إلى شتى الحيل لبث الفِرقة بين أعضاء هذه المجموعة (المحنة الوجودية للقبائل العربية في دارفور، القسم الرابع). خاصة بعد أن اطمأنّت أو ظنّت أنها قد قضت بالكلية على الحركات الثورية. لم تقتصر النخب المركزية، الإنقاذية منها خاصة، على الوقيعة بين القبائل العربية، بل تعدّتها في المحاولة لإضعاف الحليف الأكبر، وذلك من خلال البعث لثارات قبلية هي أشبه بمثابة العزف لميلودية لا تحفِّز إلا على المزيد من الاقتتال بين أبناء القبيلة الواحدة (ميلودية

رزيقات ومعاليا، القسم الخامس).

لم يمنع هذا الصلف أو ذاك الهراء رجال من الرعيل الأول، تحرّوا الرأي الصواب الذي يتناسب مع إرادتهم وترتضيه ضمائرهم، كما لم يمنعهم ضعف الحيلة من الثبات على المبدأ، الصدع بالقول الحق والتصدي لجيوش البغي، وقد رأوا رعاياهم يتنصلوا من معسكر الفضيلة واحداً تلو الآخر ....، لم يفل ذلك من عضدهم ولم يضعف من عزائمهم حتى لقوا الله متيقنين بزوال دولة الإفك وأفول الباطل ببهرجه وبريقه الخادع (نادي الجيدين، القسم السادس).

يختتم الكاتب المسودة بمقال يتتبع فيه تتبعاً زمنيا ومفاهيمياً الحوادث التي أدت إلى انهيار دارفور (دارفور بنكرياس السياسة الدارفورية، الخاتمة)، انهياراً سيؤدي إلى تبعثر السودان وتفتته -- الأمر الذي لم ينتبه إليه مصممو السياسات الاستعمارية التي تمثلت في القسمة الضيزى للموارد ومنفذو الخطط الاستيطانية التي ظهرت في شكل التعامل مع طلاب بخت الرضا، قاطنو المعسكرات وأسرى الحروب، الذين دأبوا على استغلال هذا الإقليم منذ الاستقلال، ولم يرعووا حتى رأوا البلد يتلاشى من بين أيديهم، ولم ينتبهوا حتى ملأت عليهم الشعوب الدارفورية "ديارهم" ومثلت الأغلبية الديمقراطية في "ديوانهم." فماذا هم إذن فاعلون (أعني بذلك المتعمدون منهم والمتواطئون)؟

الفصل الأول

الشعور القومي الجريح

الحلقوتي
(وسُبَّة الانتماء الي الهامش التاريخي!)

الحلقوتي يعتقد أنّ الحل دوماً بيده وانْ لا حيلة لأحد في البقاء إلاّ بقوته (الحل)(قوتي)؛ هو نموذج مستنسخ من الكمبرادور بمعناه السياسي والاقتصادي (الذي طالما نبه لفعاله أبكر آدم إسماعيل في كتاباته)، هي شخصية أدمنت الفهلوة واحترفت الإجرام فاستحالت عبر الأيام إلي مسخ لا يرى حياة له إلا بمعاناة ضحاياه، حتماً ليس هلاكهم، لأنهم إن هلكوا فلن يجد ما يتغذى به وذاك هو الهلاك الحتمي له -- حاله حال الدودة الشريطية مع الإنسان، لعلها إحدى حالات التماثل النادرة بين السياسي والبيولوجي، إذا جاز لنا أن نستعير تعبير الإنسان النابه دكتور الفاضل الملك والذي يورد هذا التعبير في سياق علمي بحت لا صلة لها بالتسيس.

إذا كان الكمبرادور له أسس منهجية يحتكم إليها، وإن كانت غير عادلة أحياناً، فالحلقوتي لا يرجو التعافي الاقتصادي لضحاياه. كما أنه لا يفضل موتهم. أمَّا الحلقوتي بمعناه السياسي، فإنه بمثابة "الشفته" الذي لا يري مصلحة في تقارب وجهات النظر بين متخاصمين يتكفل بحماية أحد والزود عن حياضه بين الحين والآخر. من هنا نفهم طبيعة تبادل المنفعة بين نخب الريف التي نَصَّبَت نفسها "شفته" تزود عن حياض أهله، لكنها لا ترجوا لهم التعافي، و"الإنقاذي" الذي ينتهز هذا المناخ العكر ليروج لمصالحه غير مكترث لما قد يصير إليه أمر الاثنين.

ظهر دور الحلقوتي جلياً في شأن (وادي الزرق) والذي تبادلت فيه نخب الرزيقات والزغاوة السُباب قبل أن يتبين لهم أنها مجرد تحركات أراد المركز كعادته تعكير السلام الاجتماعي النسبي بها، وها هو يطل برأسه ثانية في شأن (الرزيقات والمعاليا) الذين تجاوزا "الوثيقة" إلى التعايش لكن النخب (في هذه

السانحة الحلقوتي السياسي) لم يعجبها هذا الأمر فتعالت أصواتها ونادت بضرورة إرجاع الفريقين إلي "اتفاقية مروي" وكأن مروي هذه هي "بيعة الرضوان"، وإلى آخره من المخازيا التي لا تنتهي في هذا البلد. وإذا انشغل الحلقوتي السياسي أو الاقتصادي، فهناك الحلقوتي الإعلامي الذي يطل علينا من قناه ٤٢S أحياناً مستضيفاً أناساً بغرض استدراجهم وليس استنطاقهم. إذن الحلقوتي هو نموذج الإنسان التافه الذي لا ينتمي إلى ملة أو فريق بعينه إنما تستفزه المصلحة التي كثيراً ما تتطلب التوفيق بين الطموح الكبير والإمكانيات البئيسة.

رغم العسف الذي صحب محاولة نزع السلاح في دارفور وعدم عزم الدولة على معالجة جذور الأزمة إلاَّ أنها، أي الدولة قد نجحت -- مستخدمة ذراعها الحيوي، الدعم السريع -- في تقليم أظافر سماسرة الحرب المحليين. فانخفضت وتيرة الحرب، إذا لم نقل إنها قد انعدمت بالكلية. وهاهم الرزيقات والمعاليا يسيرون في مُرحال واحد تربطه أواشج الأخوة الدينية قبل المصلحة الدنيوية. لعل هذه الهدنة لم تعجب سماسرة السياسة المركزيين -- هؤلاء الذين لم يتضرروا يوماً بالحرب ولم يصبهم لهيبها، حتي هرع كلا الفريقين إلى نائب الرئيس الجديد يطالبونه بإعادة النظر في " اتفاقية مروي"، محواً أو تثبيتاً. وهذه لعمري مناشدة من لا يملك لمن لا يستحق. إن نخباً بهذا الأفق الخفيض لا تستحق أن تمثل أهلها، كما إن كِبِر (أو غيره من "الغرابة") لا يملكون قراراً في "دولة الإنقاذ". فلماذا تصر النخب الدارفورية علي إحراجهم بالتودد إليهم أو إضمار العداوة لهم، علماً بأن الأولى هي بمثابة الإعجاب بجلد الأفعى والثانية تشبه محاولة الإمساك بدبرها؟ لماذا استمرأ الكل الولوج دون هوادة في هذا المستنقع؟ لماذا لا يبحثون عن حيلة أخري للتكسب؟ حتى متي يستمر هؤلاء الولهون المُسْتَهلكون في محاولتهم للاستحواذ زوراً علي المبادرة السياسية القبلية؟ لماذا لا يفسحون المجال لأجيال لديها برحة من المعافاة وسعة الأفق؟

لن أخوض في شأن الرزيقات ومعاليا، وقد رفضت من قبل الخوض في هذا الشأن إلا بالحسنى. وظللت أكرر بأن واجبنا الوطني يجب أن ينصب

لا أن ينحصر في محاولتنا لتفكيك دولة المركز. حينها نستطيع البحث بصورة علمية ومنهجية عن أفق تنموي يغني أهلنا عن الحاكورة بمعناها المتخلف – الذي يختلف تماما عن نظرة الأولين لها – ونسعى للتحليق في آفاق استثمارية عالية تشمل الصناعات الغذائية التي تقلل الضغط علي الأرض بتحويل ثلثي ثروة البقارة -- والرزيقات خاصة باعتبارهم الفصيل الأغنى -- إلي رأس مال متحرك، وتساعد علي إدخال الزراعة الآلية الي "قوز المعاليا" أو "وادي الزرق" فتتكامل حينها مصالح الفريقين وتنعدم العداوة غير المبررة (وذلك كله دون إنكارٍ للرواية والحق التاريخي اللذين تحفظهما الذاكرة الجمعية، أو تجاوزا للحقائق الموضوعية التي يتضمنها أرشيف المكتبة الوطنية، إنما انتظارا للساعة التي تتوفر فيها إرادة سياسية تتوخى الإصلاح وتنتظم لحينها سياسة إدارية لا يسعها غير الالتزام بالموجهات السيادية والمحددات الدستورية اللاتي يحميهما الوعي الجماهيري قبل القوات النظامية). بل الغاية الأسمى تتمثل في تكوين شركات مساهمة وطنية يسهم فيها جميع السودانيين ولا تقتصر المنفعة فيها حصرياً على الكمبرادور. أمَّا الآن، فإن الرزيقات والمعاليا يَشْقُون في رعيهم وفي حرثهم، ويجني الثمرة غيرهم. إن لُعاب سيقا وتيقا وويقا يسيل لمجرد النظر أو التفكر في شأن الأراضي المهولة من القوز التي يمكن أن تسخر لزراعة الفول السوداني الذي يحتاجه العالم بشدة، والمنطقة العربية والأفريقية، بل العالم في حاجة ماسة للحوم.

إن "الإنقاذي " بوضعه الحالي لا يسعه أن يلعب غير دور الكمبرادور الذي اوكل له تاريخياً من قبل النخب الإقليمية، أمَّا "الغرابي" فيقوم بدور "السبابي" (السمسار) الذي تنحصر مهمته في توصيل دور البضاعة الي الخرطوم، بهائم كانت أو محاصيل زراعية. حتى لا يتهمني أحد بالعصبية، وإذا شئت العنصرية، فأود أن أطمئنه أو (أطمئنها) إلى أنني أتكلم بمنطق تنموي بحت. إن إرسال لحوم حية إلي مصر يفقد السودان ٥٧٪ من قيمة البهيمة ومن ثم يفقده عملة صعبة تؤول كل وقت وحين إلى غيره. بغض النظر عمَّن سيجني هذه النسبة، فأنا أريدها سودانية، وبعدها نفكر في طريقة اقتسام هذه النسبة بطريقة تحقق

استدامة المُنْتَج وازدهار المُنْتِج. بالله عليك فكر في الطريقة التي تعاملت بها النخب المركزية مع الصمغ العربي، كلهم -- باستثناء قليل من الرجال المخلصين والوطنيين الذين تولوا إدارة هذه المؤسسة -- عبثوا بالمُنْتِج فلم يفكروا في إجراء بحوث، زيادة الوعي الإنتاجي، أو توفير بنية تحتية. النتيجة أن غابات أُحرقت وأزيلت، البضاعة هُربت إلي دول الجوار، المزارع هجر المهنة، إلى آخرها من المآسي التي لا تهم الكمبرادور، لكنها تهم سادته الرأسماليين فهم يحتاجون الصمغ في كل صناعاتهم الغذائية وانعدام هذا المُنْتَج الحيوي يعني انحسار أرباحهم ودمار طموحاتهم.

لا يمكن أن نُعَوِّل علي هذه النخب، ولذا فعلينا تكوين جمعيات طوعية تناشد الرأسمالية تحمل مسؤوليتها الاجتماعية مثلما فعلت النخب الاثيوبية في فترة من الفترات، التي ألُزِمَت الرأسمالية فيها بتخصيص نسبة لا تقل عن ٠١٪ من الأرباح لتقديم رعاية صحية، زيادة الوعي الإنتاجي لمزارع البن، تطوير الأبحاث وتشييد بنية تحتية تعين علي نقل المحاصيل. استنكف "الرجل الابيض" في بادئ الأمر من هذه المطالبة، بل هدد بإيجاد مصادر بديلة. لم يفعل المبادرون بعقد هذه الجمعيات أكثر من تصميم موقع إلكتروني عرضوا فيه صورا لحالة المزارعين (٥٦٪ من الزراع في افريقيا نساء)، فانتبه الضمير الإنساني لقسوة هؤلاء الرأسماليين الذين لا يوقظ الإحراج ضمائرهم، ولكنه يستفز عقولهم ويدغدغ جيوبهم وبطونهم المتخمة، بمعني آخر "عالم تخاف ما تختشيش"!

هل فكر الرزيقات الممسكين بوثيقة مروي والمعاليا الرافضين لها في شأن الاستثمار التنموي الذي يمكن أن ينقل ابناءهم وأحفادهم إلى خانة غير هذه الخانة، أم أنهم يفضلون التشاجر مع بعضهم بعضا، علي التفاكر مع الكمبرادور؟ لعل هذه عقدة نفسية تحتاج إلى طبيب متخصص، وهزيمة معنوية متأصلة تحتاج إلى تربوي بارع، فقد عجز الساسة عن معالجتها بما يملكون من ملكات متواضعة. ما الذي يستفيده المعاليا بالحصول علي ملكية مقننة في الأمم المتحدة بالقوز؟ هل يسعى الإنسان في هذا الزمان علي حصر نفسه في ساحة لا منفذ

لها، أم أنه يعقد تحالفات تمكنه من التمدد والانفتاح؟ بل ما الذي استفاده الرزيقات من الأرض الفسيحة الممتدة التي يتنقلون فيها صيفاً تجاه دحيل الدابي، بورو، سماحة، ويتعمقوا جنوباً تجاه أويل، قوق مشار، البطحا، نجاميل دحول عثمان. وإذا ما طفقوا راجعين، فهم يتجهون من الضعين تجاه كليكل أبو سلامة البركة، كلاجو، مهاجرية، الدبكاية حمادة، إلى أن يصلوا إلى الفاشر .

هذه الرحلة تتفتق فيها أشواق وتتعمق فيها شراكات مجتمعية، ليس أيسرها ما يعقد مع إنسان الجنوب الذي ظلمه الساسة والعسكر الشماليون مرتين، مرة عندما فصلوا الجنوب، ومرة أخرى عندما اتخذوا السبل السياسية والإدارية كافة للحيلولة دون تواصله مع إخوانه وأشقائه البقارة الذي يقطنون البحر (بحر العرب) بطوله الوافر -- إنساناً والموفور كياناً. حتى إنهم عندما اعتزموا فصل الجنوب، أو تلقوا تعليمات بفصله لم يفكروا في إحداث آليات للتواصل الثقافي والمجتمعي. ببساطة هم لم يروا في هذه السهول طقوساً وإنساناً عزيزاً، هم رأوا بترولاً ومادة خاماً يمكن أن توظف لإثرائهم، وليس إثراء الدولة وتحسين مواردها. هل يختلف اليساري الليبرالي أو العلماني من الإنقاذي أو السلفي الإسلامي في شأن العداء للهامش والغرب خاصة؟

كتب الأخ تيجاني الفكي في صفحتي بالفيسبك معلقاً على الجزء الأول من هذا المقال قائلاً : "والله ثم بالله لن تستقيم لنا قناة في هذا السودان لو ما أبعدنا عيال مصر وقطعنا دابرهم ...... شبكة وناس وعملاء وأسر و قبائل وتجار وساسة يدينون بالولاء لمصر قبل السودان باعوا حلفا والسودان بأكمله يوم رفضوا مراجعة اتفاقية المياه، يحاربون قيام بورصة السمسم ويحاربون المنطقة الحرة بين مصر والسودان ويحاربون قيام المسالخ الحديثة ومصانع الزيوت الحديثة وزراعة البرتقال في نهر النيل وجبل مرة، إلى آخره." حقيقة، إن الحديث عن الكمبرادور ذو شجون، لا يمله إلاّ شقي ومجنون. فأصحاب المواشي في السودان لا يجنون غير ٨٪ من قيمة ثروتهم الحيوانية، حتي هذه يجنونها كعائد شخصي وليس كتنمية محلية أو بنية تحتية. إن النسبة المتبقية تقتسمها شركة الاتجاهات المتعددة (شركة أمنية سودانية) مع شركات الجيش

المصري. لقد رفض المصريون وقاوموا مجرد فكرة بناء سلخانات حديثة في الحدود مع مصر وليس في الفاشر أو أبو جبيهة أو أم كدادة أو الضعين، وبرروا رفضهم بأن بناء هذه السلخانات يضر بمصالح كثير من محسوبيهم. هكذا وبكل وضوح. فهل يمتلك الكمبرادور أن يعترض؟

ينسحب كل ما قلت علي جميع "المناطق المتنازع عليها "في دارفور. لعل آخرها "وادي الزرق"، الذي تهاوشت حوله نخب الزغاوة والرزيقات، دون أن تفكر في استعادة حيويتها الفكرية للتحليق فوق هذا الأفق الخفيض. الجدير بالذكر أن ناقة فني- والتي تعتبر حرب البسوس في السودان حسب تعبير أحد الناشطين - دارت رحاها قبل أكثر من أربعمائة عام بين الرزيقات وخزام في هذا المكان؛ ومن منطقة الزرق ورهد الجنيق توجه الأمير / مادبو علي في عام ١٨٨٦ شمالا ليلتحق بابن عمه الناظر حسب الله لشبيك لكنّ سلطان الفاشر حينها اعترضه في منطقة شرق الدور وهو متوجه نحو مذبد وسلمه للجهادية التي لم تكتف بقتل أعظم قائد عربي في غرب السودان - حسب تعبير سلاطين باشا - لكنها في عام ١٨٨٨ قتلت اكثر من ٩٠٠٠ رزيقي في معركة مذبد ممّا حدا بهم بالنزوح غرباً فاشتبكوا مع البديات في حدود تشاد. ولذا فإن من يقول أن "عمر البشير تكروني تحرسه عصابة شادية" يجب أن يعي أن السودان دولة حدودية تكونت من المهاجرين من كل أصقاع إفريقيا لا يعيب من عاب جهة مقدمه إنما وجاهة أو خسة فعله. وقد أثبت الحامض النووي أن معظم قبائل الشمال تنتمي إلي الهوسا أو إلي الأحباش، باستثناء النوبيين الذين لهم أصول تربطهم بالنوبة والفور والبرتي.

كيف فات على النخب الدارفورية ونخب الهامش كافة التفكير في شأن دارفور الكبرى وإمكانية، بل حتمية تحريرها من الاستيطان؟ ألا يتطلب ذلك استعادة "الصداقات" (عُرف متبع عند القبائل الدارفورية حال المرور بأراضي إخوانهم، يتبادلون بموجبه الهدايا ويجددون القسم)، وتعميق الشراكات (المجتمعية) التي يمكن أن تستثمر لتحقيق هذا الهدف الاستراتيجي الأعلى؟ هل ضاعت المرجعية الأخلاقية لأهل دارفور فنسوا قسم آباءهم "يجمعنا خيط

ويقطعنا سيف، والخائن الله يخونو"؟ باتت المصلحة الشخصية بمثابة الخيط، الذي قطعه الطمع وأحالته الأنفس الشحيحة إلي ساحة يرتادها كل من سولت له نفسه الاجتراء علي الخلق وانتهاك حرمتهم ولو أن تم ذلك باسم الدين أو التمكين.

نجح الكمبرادور في إيراد أهلنا مستنقع التهلكة، حتي إنهم يهيئون أنفسهم هذه الأيام لزيارة المشير (أو أحد نائبيه) الذي يأتيهم صفر اليدين كالعادة، إلا من وثيقة أعدت في مروي، قد يعكف علي مباركتها ستة من الرزيقات وستة من المعاليا! ولن يجرؤ أحدهما على سؤالهما عن القروض التي أخذت باسم السودان، علمي أن دارفور لم تنل أكثر من ٣٪ منها؟ بأي حق أخذت وفي أي مصاف أهدرت؟ لماذا كانت الأولوية للخزانات الكبيرة والتي لا تستطيع أن تحجز أكثر من ٢٤ مليار مترا مكعبا من مياه النيل التي يتبخر جلها، بينما كان الأولى أن تستثمر هذه المليارات في بناء خزانات صغيرة توظف لحجز ألف مليار متر مكعب؟ لا يمكن لشاويش أن يجيب عن أسئلة دقيقة تتعلق بالتنمية أو الخدمات، كما لا يمكن لطاقمه الإداري ان يتصدى للإجابة لأنهم غير مخولين، الأحرى أنهم غير مدركين لحجم المؤامرة التي حاكها الكمبرادور بشأن المثلث المزعوم، وذلك بعد أن تلقي تعليمات صادفت هوى في نفسه من النظام الرأسمالي البغيض، وأذرع الامبريالية المتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد. كانت توجيهات الأخيرين بإعطاء أولوية لنظم الري الألي، وعدم التعويل علي الزراعة المطرية، التي تحقق الاستقلالية للريف.

بهذا أكون قد وصلت إلي محطتي في الانطلاق نحو التفكر بشأن التنمية؟ ما الذي يمكن أن نفعله بشأن المؤامرة الدولية ذات الأذرع المالية والعسكرية وحتي السياسية. لن تكون هي المرة الأولي أو الأخيرة التي يلتقي فيها مسؤول سوداني أمني بالمخابرات الأمريكية، أو يلتقي فيها نائب رئيس هيئة الأركان بإخوة من نداء السودان، فالأمريكان رغم تبجحهم لن يفرطوا في هذا النظام، لأنهم يريدون أن يشيدوا قاعدة عسكرية ضخمة في الفاشر تمكنهم من الانطلاق نحو افريقيا، حيث إنها نقطة مثلي بين خطي الطول والعرض. نحن لا نرفض

التعاون مع القوي الدولية كافة شريطة الاَّ تأتي من البوابة الخلفية، والاَّ يكون تمددها خصماً من رصيد المقاومة الشعبية والحركات الثورية التي تسعي لتقنين حق الشعوب الأصلية في البقاء، التدامج والازدهار. إلي حين حدوث ذلك فيلزم شعوب الهامش عقد تحالف وإبرام عقد لا يعطي الإمبريالية الإسلامية حق التمدد في ساحة شعب من الشعوب السودانية علي حساب الآخرين. وإذا تخلت امريكا عن الأكراد فلن تتواني في التخلي عن الزرقة. وإذا باعت الإنقاذ بن لادن وكارلوس، فلن تتواني في بيع من هم أقل منهما شأناً.

لن يتردد الإنقاذيون عن إعلان المليشيات الحكومية مجموعة إرهابية، كي يتسنى لهم الاستعانة بالإمبريالية لضربها بالطائرات إذا أحست منها خطراً. وها هي الحرب الإعلامية قد بدأت، بإعلان الأقلام المسمومة وإذا شئت المأجورة عن قيام "دولة الفريق حميدتي". هل كانت القوات المسلحة قومية عندما استعانت بالقوات الجوية المصرية لضرب الجزيرة أبا؟ أم هل كانت قومية عندما استعانت بضباط عراقيين وآخرين روس لدك حصون النوبة والفور والجنوبيين؟ هل تم التحقيق في هذا الحدث الفادح – دك الجزيرة أبا بالطائرات – والذي راح ضحيته تقريباً نفس الأعداد التي استشهدت في كرري؟ هل كانت قوات دفاع السودان قومية عندما تولت مهمة تصويب المكسيم إلى صدور أولئك المجاهدين؟ بأي عقيدة قتالية نزل "أولاد البلد" ليلاً وأجهزوا على الجرحى في تلك المعركة والذين فاقت أعدادهم أعداد الموتى؟ هل سجل "التاريخ السوداني" هذ الخزي؟

توقعت أن يكون أبناء "الحركات الثورية" و"الحركة الشعبية" أكثر نضجاً، بحكم ما توفرت لهم من تجارب ومن وعي سبقوا إليه الآخرين. لكنني لم التمس في المقالات التي كتبها منسوبوهم ومقالات أخرى شبيهة أي محاولة لتفكيك سلطة المركز الثقافية والفكرية والدينية والطائفية والاقتصادية كما يفعل بعض التنويرين (أمثال عثمان النواي، عبدالجبار دوسة، شريف حرير، عبدالله التوم، خضر هارون، حامد علي محمد نور، صلاح شعيب، النور حمد، محمد جلال هاشم، الحارث إدريس، عبدالعزيز سام وآخرين تتسم كتاباتهم

بالتجرد والجدية)، علي اعتبارها العائق الاساسي الذي يحول دون تحقيق دولة المواطنة. علي النقيض فإن تهويل الموقف الأمني والعسكري، ومحاولات تصوير "الآخرين" غير المنسجمين عرقياً مع بقية المليشيات المنتشرة في الخرطوم، علي أنه خطر داهم، إنما ينم عن ذعر سببه الذهنية المتماهية تماماً مع المركز، والنفسية التي جُبلت علي تصور "الآخرين" أغرابا. فمنشور "أولاد البلد" وبرنامج "حال البلد" محاولة بارعة من القسم الإعلامي بجهاز الأمن الذي عرف منذ مجيء قرنق كيف يستثمر خوف "المواطنين" من "الغرابة" و"العبيد" وها هو الآن يسعى لتضخيم بعبع "الجانجويد" بحيث لا يتجاوزوا خانة الخفير في الوقت الذي يتفرغ فيه القادة السياسيون والعسكريون والأمنيون من الإنقاذيين الأصليين للنهب والسرقة.

ومن عجب أنهم يتكلمون هذه الأيام عن بلايين من الدولارات – مش ملايين – لربما أدخرها شيخ موسى هلال في بنوك بدولة الإمارات. عندما تفشل المحاكمة العسكرية فهم عادة ما يلجأون إلى محاولات لاغتيال الشخصية على ما عليها من علل. علماً بأن الحكومة الصينية قد أبلغت الحكومة السودانية بأن أحد محوسبيها قد جنب ذات المبلغ – ٤ بلايين دولار – من أموال البترول، فعمدت الحكومة الإسلامية لترقية هذا الإسلامي الميمون فيما أعدمت الحكومة الصينية مواطنيها الذين كانوا عوناً له على ارتكاب هذا الفعل غير المأمون. هل كانت رئاسة الجمهورية شريكة له في هذا الفعل المشين؟ وإلا كيف يتم تحويل هذا المبلغ عبر مطار الخرطوم دون دراية المسؤولين؟ لعله استعان بالجان أو جنّد إحدى "المجموعات المارقة" التي تستحوذ على أخيلة السياسيين هذه الأيام!

ثانياً، لا يلزمنا في كل الأحوال الخوض في معترك لا يمكن التكهن بمالاته، بل من واجبنا التفكر في شأن الإصلاحات الهيكلية -- سياسة كانت أو اقتصادية -- يمكن أن تغني ابناء الهامش عن الانخراط في أعمال هامشية أو أخري تخريبية، وأبناء الشعب السوداني كافة. إن إصلاح الوضع في هذه البلاد يتطلب حزماً وعزماً لا يساويان بين الضحية والجاني، إنما ينشدان سبلاً للإصلاح تنصف الكل

وفقاً للنظم الإدارية والسياسية والتزاماً بالقانون والدستور. إلى حين حدوث ذلك فلا بد من إبرام حلف سياسي مدني لأهل الهامش. فقد انفض التحالف بين القوي المركزية ولن تستطيع الاستمرار وتكملة فصول المسرحية. وإذا لم يقو أهل الهامش علي تجرع المرارات فسوف يطول بهم زمان يتحملون فيه الإهانات، وسوف يمضي قرناً آخر يتذوقون فيه الذل والهوان. فإيهما أيسر الإفاقة أم الإعاقة؟

ثالثاً، إن النضج الأخلاقي يتطلب عدم دخول المعارضة، سيما أبناء الهامش، في دائرة الاستقطاب القبلي هذه، لأنه ببساطة لا يسعفهم، كما أنه يضيع عليهم فرصة الترويج لمشروعهم الذي من المفترض أن يكون مدركاً للتحديات، ممحصاً للفرضيات، متجاوزاً للثنائيات، مستوعباً لجميع الإثنيات ومبشراً بسودان يخلو من امراض العنصرية وعلل المجموعات الرجعية القروسطية، ومعتزماً تحقيق الإنصاف من خلال الاعتماد على إصلاحات بنيوية لا تتبع أساليب "المياعة اللفظية"، مثل قولهم "كلنا مظلومون"، لتدارك الظلم البين في شأن التعامل مع الأغلبية.

ختاماً، إن "الغرابة" تتجاوز نسبتهم ٧٠٪، ولا يمكن تجاوزهم من الآن فصاعداً، كما لا يمكن إنصافهم من خلال الاعتماد على ألاعيب الترميز أو إتباع نظم التمييز (أو التفضيل) النسبي التي تتبعها الأقلية المصطفاة تاريخياً، أمّا الأكثرية فيلزمها مراجعات هيكلية لإنصافها. هذه النقطة نقطة مفصلية في شأن التعامل مع الأغلبية المهمشة، فيجب أن لا يكون فيها أي حساسية بل يجب أن تتقبل من الكل بكل أريحية فمن دونها لا يمكن أن نخطو خطوة . فما عادت محاولات "الليغ السياسي" لاحتواء الهامش أبوياً وروحياً وعاطفياً تجدي لتدارك هذا الحرج التاريخي ولا تعين على إحداث اختراق من شأنه أن يجنب البلاد مزيداً من التقسيم والشتات. مثلاً، إن النظرة غير الفاحصة تقول أن نخب الشمال السوداني النيل وسطي كانت هي النخب الاكثر تضرراً من نظام الإنقاذ نسبة لكثافة تواجدهم في الخدمة المدنية والقوات النظامية، أمَّا الآخرين فعلى بؤس نسبتهم، فإن وجودهم يبدأ في التضاؤل التدريجي وينعدم

متى ما بلغوا أعلى الهرم، مثلما هو الحال الآن بالنسبة لهيئة الأركان في الجيش السوداني والتي تتكون من أبناء حلة واحدة وليس حتي إقليم واحد. حينها لا تسمي عنصرية إنما تُصَنَّف مجرد صدفة تاريخية!

ما بين الشولة والتلال !
(ثمة طريق ثالث)

إن إمكانية المعارضة في القيام بدورها الوطني مرهون ببراعتها على التفاوض خارجيا، كما هو مرهون بقدرتها على التعاقد داخليا. وكلما كان الخارج مزهوا بانتصار النموذج البراغماتي الذي يؤمن بضرورة انتهاز الفرصة لإبرام الصلح بين المنهكين كمرحلة أخيرة من مراحل التفاوض المتابع إعلاميا، كلما أعلن الداخل غوايته كمرحلة أولى من مراحل الضياع الأزلي، ولتشتعل حينها الحروب. إن مأزق المعارضة اليوم هو مأزق أخلاقي وجودي وفكري قبل أن يكون مأزقا سياسيا وعسكريا.

يسعنا أن نقول إن المنصة الوطنية في هذه اللحظة قد اختطفت، على الاقل إعلاميا، من قبل مجموعتين: القوى الطائفية والنخب المركزية التي أحست بخطورة زحف الريف والهامش السوداني على سلطة المركز، جعلها تتحصن بمنظومة القيم القديمة التي ما عادت تواسي مكلوما ولا تنصف مظلوما؛ والمجموعة الثورية من أبناء الريف التي انفعلت بالقضية حينا من الدهر وخاضت رحى الحرب، بيد أن انفعالهم هذا لا يعطيهم حق وراثة الوطن، كما أن قتالهم لا يعني احتكار المواطنين. فكلاهما له إدعاءات يلزم أن نأخذها على علاتها، وإلا فإنها لن تصمد أمام أي اختبار ديمقراطي بسيط. من أين تريدونني أن أبدأ؟ أمن الحركة الشعبية (قطاع الشمال) التي لم تكتف بإقصاء المؤهلين من أبناء الشمالية، إنما أيضا استبعدت المفكرين المناضلين من أبناء الجبال، أم من حركات التحرير الدارفورية التي لم تسعد يوما بوجود المثقفين إنما استعانت ببعض التكنقراط من "الدائرية الخشم بيتية" للتجمل بهم أمام المجتمع الدولي. إن القدرة على المحاجاة وفضح اشكالات الآخر قد تجعل من القائد "ولد كليم" لكنها مطلقا لا تجعل منه بديلا يرتجى ولا مثالا يحتذى.

لا غرو، فقد أصبحت الخيارات جميعها خيارات مُروعة: ما بين ريف مسلح يفتقر إلى المعرفة والدربة بل وينفضح متى ما طلب منه تقديم مجرد كوادر وسيطة أو بسيطة، ومركز متخندق انعدم فيه الحس الوطني والأخلاقي، وأصبح يفضل أن يبقى السودان على حاله وإن استشعر الكل خطورة التشظي، حتى لا يخرج من الطوع، على العمل والسعي لإحداث تحول نوعي يجبر المصلحة الخاصة والعامة.

حتى لا ندخل في متاهة مركز وهامش، فيغيراني المفكران محمد جلال هاشم وابكر ادم إسماعيل بنظرياتهما، اود أن أقول أن التقاطعات جميعا تنتهي هندسيا عند الدولة كمركز تتهافت عليه نخب الريف خاصة للحفاظ علي مصالحها مدعية النضال من أجل البؤساء والمساكين ومستقوية بوقائع الظلم التاريخي والاجتماعي؛ لا سيما أن المركز هنا وظيفي وليس جغرافيا. وقد يكون وظيفيا جغرافيا لأن المُصَدِّرين للمنتجات كافة، مثل المواشي، الكركدي، الصمغ، إلى آخره، يأتون من بقع جغرافية لا توجد فيها ريكة أو مربط للحمير. فكيف بربك حازوا على هذه الصفات التميزية؟ ربما الصدفة التاريخية.

لقد تحولت نخب الريف إلى قوى مستتبعة لمنظومات الفساد في المركز، همها الرئيسي التزلف من أجل المصالح الذاتية، وهي اليوم إذ تحزم أمتعتها للرجوع إلى الخرطوم إنما تفعل ذلك بدافع الحنين الشخصي فقط إلى الحيوات السرية والملذات التي ظلت تستطعمها بمذاق اللذة الأولى، خاصة أنها تعلم أن المعين قد نضب وأنه ليس ثمة زاد يكفي منسوبي العصابة ناهيك عن "الغرابة" وسادتهم من "الجلابة." هؤلاء، أي الغرابة، قاسوا الأمرين: فهم لم يحصلوا على اعتذار من الجلاد ولن ينالوا اعترافاً بتضحياتهم الجسام من الضحية.

وأنا أتابع احتفالية التوقيع احسست بغبطة هؤلاء الغرابة وهو يلتقطون صورا تذكارية مع الكهنوت الوكيل الرسمي والمعتمد لدي المركز عبر التاريخ لتطويع الهامش السوداني، وقد نسوا أنه تواطأ هو وأسلافه مع الأنظمة كافة لقتل ذراريهم، وسرقة مدخراتهم الروحية والمادية، واستثمار محن الشعوب

السودانية بشتى مناحيها. إن أمثال هؤلاء يستشعرون دونية لا تنفع معها المدافعة السياسية والعسكرية إنما التربية الروحية والتعليم اللذان يبسطان لهم حقائق التاريخ مجردة. ليس هو صاحب الفضل علينا، بل نحن أصحاب الفضل عليه فقد ظل عاطلا هو وأسرته زهاء القرن يسترزقون من جهد أهلنا البسطاء (الجزيرة أبا: همس التاريخ، تأليف الكاتب د. الطيب أحمد هارون، مكتبة مروي ٢٠١٤)، وما زالوا. خرج هذا الدعي وحاشيته من المنبهرين الولهين يبشرون الناس ب "عرس السودان" (ما الذي أحوجهم لعقد نكاح من هذه العزبة التي تسمى السودان التي ظنوا أن المستعمر أورثهم إياها، فما فتئوا يمارسون معها السفاح حتى استذاقوا طعمها فوجدوها ألف مرة أحلى وأبرك؟).

إن الفقر الذي يعانيه أهلنا في الريف وفي الغرب خاصة نشط من خلال عملية تاريخية من التطور الرأسمالي الذي ازدهر تحت القفاز المخملي للغش والقبضة الحديدية لفائض القيمة. واذا اقتصرت السيطرة الدينية لدائرة المهدي على الجزيرة أبا ونواحيها، فإن سيطرة الإنقاذ شملت القطر كله. الأولى خلقت طبقة سلطوية وشيدت هرمية عرقية من خلال التقنين لنظام سُخرة هو أشبه بالعبودية، الثانية شيدت عوائق هيكلية أمام تقدم كافة الفئات وخلفت فوضى ثقافية ترسخت بسبب التخلف التعليمي وعدم المساواة الاكاديمية. بيد أن هنالك فرقاً أساسياً بين الطائفتين؛ فالأنصار صبروا رغم تبرم بعضهم معليين المصلحة العامة، والانقاذيون تصبروا مغلبين مصلحتهم الخاصة. طهرانية الأنصار وتجردهم تقابلها في هذه الحالة خسة الإنقاذيين وشدة تكاليبهم على الدينا. فالأنصاري كما يقول بابكر بدري "متجرد، معطا، ومقدام." وما يقابلها من صفات يتوشح بها الإنقاذي أينما حل ومن أي شعبة تدلى.

السؤال: لماذا لم يعول الكهنوت على طائفته وفضل التعويل على الإنقاذيين منذ اليوم الأول لولوجه عالم السياسية؟ إن أي التزام بالضوابط الاخلاقية للدين، حتى بالفهم التقليدي للكلمة، يتطلب التعاطف مع الطبقات الفقيرة والعاملة. وهو وزبانيته من الإنقاذيين لا يريدون أن يتعاطفوا مع الفقراء بل إن هذا الموضوع يسبب لهم اكتئابا، ولذا فهم يرسمون حدوداً صارمة تحول دون

التناول الحيوي للتدين، فيتخذون ضوابط إعلامية ترسخ الوضع القائم بعد أن اعتلوا القمة. لك أن تلاحظ كيف يروِج للجوكية (من يستثمرون أموال المؤتمر الوطني) على أنهم نماذج نجاح اقتصادي، فسرعان ما يصبحون نجوماً في مجتمعات تعاني من تسطيح ثقافي واضمحلال مجتمعي.

في الوقت الذي يقول فيه المناضلون إن خريطة الطريق ليست اتفاقا سياسيا، إنما خريطة لوقف العدائيات وقعتها الآلية مع المؤتمر الوطني دون إضافة شولة، إنما مجرد وعد بتضمين ملحق. إن المؤتمر الوطني خبرهم في الفترة التي أعقبت (نيفاشا) ويعرف هشاشتهم وإمكانية توريطهم في الفساد المالي والأخلاقي دون أدنى رهق. هؤلاء أناس منبتون اتخذوا من الثورية (أو الدين) غطاء اخلاقياً لدرء عللهم التي تعمقت جراء التكوين الطبقي واشرأب مداها بسبب العقد التي علقت في شراك الاستقطاب الأيديولوجي. من هنا يجب أن نفهم كيف عجزت هذه المعارضة بمكوناتها التقليدية ذات التاريخ الشائه والحداثوية ذات المسلك المرتاب عن "حشد نقاط الدعم الضرورية" لها من أجل الإطاحة بالنظام القائم. وإن كنت لا أظن أن هذا هدف لهم. فيما يتشدق الكهنوت معلنا "أن النظام قد أدرك ورطته" فأنه ينسى أو يتناسى أنه لا يوجد نظام إنما دولة فاشلة فيها بعض جيوب الفساد التي ينسرب إلى داخلها بعض الافراد دون أدنى تأهيل (إنما مجرد المحاصصة الاثنية أو العرقية أو القبلية)، إنما إمكانيته لإتيان الفعل المعيب. لقد كانت "دولة الجلابة" أفضل في هذا الصدد، لأن أهلها كانوا يحصلون على التمييز الايجابي تأهيليا وليس تمييزيا – على الاقل، حتي عام ١٩٨٩.

بالقدر الذي يريد فيه المرجفون إيهامنا بأن "نداء السودان" يمثل تشكلا لائتلاف من القوى التقدمية التي وضعت صوب أعينها المطالب الاصلاحية الانتقالية فإن الخريطة تمثل إطارا لا يمكن ان تعمل من خلاله على مراجعة السياسات ذات التأثير الأكبر والأكثر قدرة على تحويل النظام السائد في السودان باتجاه تعددية سياسية تتيح تداول السلطة بين النخب المنبثقة من شرائح اجتماعية، فتية، مثقفة ومعاصرة. اذا افترضنا أنها تسعى لخلق مجتمع اقتصادي

مدني يعمل على اساس التعاون المشترك بين الشعوب، فهي لا تملك سلطة هيكلية حقيقية تؤهلها لاجتثاث الهيمنة والعلاقات الاقتصادية المستقلة للفقراء، ناهيك عن إيقاف الشبهات التي تتطلب بالضرورة وضع ضوابط إدارية للأتاوات.

إن الظروف الموضوعية التي دعت بعض الجماعات للاستقواء بالسلاح والانتقال من تل إلى آخر تحملهم عربات الدفع الرباعي في صحراء الشمال والشرق والغرب لدعم حججها الوطنية والسياسية الملحة لم تنتف، بيد أن الاستقطاب الإيديولوجي قد سهل للمركز في فترة ما التلاعب بمقومات الهوية السودانية والعبث بمكوناتها الأساسية نتيجة لتمدد "الكمسنجية" في الفضاء العمومي (على مستوى "البقعة" والتخوم) واستحواذهم الكبير على الموارد المعنوية والمادية التي وظفوها لتزوير إرادة الجماهير وتجييرها صوب مصالحهم الخاصة. في محاولة لصرف النظر، مثلا، عن قضايا محورية تم إثارتها في الولاية الشرقية (دارفور) أثناء تقاطر الوفود لأداء واجب العزاء في وفاة الناظر سعيد مادبو أعلنت الرئاسة عن تبنيها لإنشاء مركز ديني في الضعين باسم الناظر. كتاب الله جاكم، هل دارفور في حوجه لدين وأي دين، ذاك الذي تسترق به العوام أم ذاك الذي تستثار به حميتهم لنصرة المظلوم والانتصاف من الظالم؟ يبدو أن ترياقا لزياد بن أبيه ما زال يغذي المشاريع الاستيطانية في العالم الاسلامي كآفة.

لقد جاء الدين لخدمة الانسان ولم يأتي الانسان لخدمة الدين. يظل التكافل رغم أنف المغرضين هو القيمة المحورية لهذا الدين الحنيف وليس التمكين. نحن في حوجة لبنية تحتية -- معنوية ومادية -- لن تتحقق إلا باستئصال العصابة العنصرية ومن قبلها الكمسنجية الذين نضب عرق الرجال في وجوههم وأمسوا يشبهون مومس سبعينية تشتهي الجماع من عبدها وهي على فراش الموت. لا هي تأمل في توبة تمحو بها الإثم ويبدل الله بها سيئاتها حسنات ولا هو يطمع في وطرها لبؤسها ويباس عظمها. هكذا حال الكمسنجية مع الإنقاذ. فقد انتهى دورهم. لا هم يملكون شعبية يدعمون بها الافك ولا هي تملك مالا تسترضيهم به.

إن صعوبة إيجاد قنوات لممارسة الحق السياسي ديمقراطياً، أي الحصول على التفويض الشعبي طوعياً وليست قسرياً، قد اعطى هؤلاء اوزانا غير طبيعية واسندهم مهاما يعتقدون زورا أنها دستورية. اذكر أنَّ مسؤولا انقاذيا -- يبغضه كل الناس واستلطفه انا لصراحته، واذا شئت بلادته لأنه بمثل هذه التصرفات يبطل مفعول الهيمنة التي تعتمد أول ما تعتمد على التستر وراء لافتات -- جمع هيئة نواب دار فور بالبرلمان يوما ووبخهم بجلافته المعهودة لمجرد مطالبتهم الحكومة بإنجاز بعض المشاريع التي وعدت بإنجازها وقال لهم بالحرف الواحد: انتم مفتكرين انو الجماهير جابتكم، انا جبتكم وإذا شئت جبت غيركم. يا الله انصرفوا (باللهجة السعودية: هي انقلعوا)!

وإذ افتقرت الممارسة السياسية في المركز لموجه فكري وانعدمت الرؤى المستقبلية التي تتعامل بموضوعية مع واقع التفاوت الاقتصادي وحقائق الاحتقان السياسي والاجتماعي، فإن الثقة تظل مفتقدة -- بل إن الهوة قد تعمقت -- بين النخب والقواعد الشعبية. كما إن عجز نخب الريف والهامش في تفعيل مجتمعاتها قاعدياً من خلال التعامل المباشر مع المواطنين في مدنهم وقراهم وعبر ممثليهم في محليات الأقاليم المختلفة قد حرمهم من الانخراط في عملية الخلاص الوطني عبر ممثليهم الحقيقيين كي يتفادوا الآثار الاقتصادية السالبة للإقصاء الاجتماعي والسياسي، وأحياناً غير المتعمد. إن كتلا اجتماعية كبيرة جدا قد تم تجييرها لصالح مشروع إجرامي تحول فيه الضحية تدريجيا إلى جلاد.

إنّ حقا تناله النخب ديمقراطيا من الشعب، فإنها لن تنال قسراً من المفاوضات. وها هي الحركة الشعبية قد دفعت بورقة مبادئ تطالب فيها بإعادة هيكلة الجيش السوداني بشكل مهني وغير مُسيّس يعكس "تركيبة الشعب السوداني." الهيكلة تعني بالضرورة استعادة الهرم لوضعه المقلوب الذي يحتل الضباط قمته العريضة ويبقى الجند في إطار المعادلة الصفرية التي تتطلب بالضرورة إضعاف فصيل على حساب الآخر. وهي إذ تطالب بتسريح كل المليشيات وعلى رأسها قوات الدعم السريع، فإن الحركة تعد بأن

تصبح قوات الجيش الشعبي رصيداً لمطالب للشعب السوداني. هذا أمر غير مبدئي وغير واقعي في ظل استقواء كل أثنية بسلاحها. من الناحية المبدئية، يجب التفكير في كيفية تفكيك كل الجيوش العرقية والحزبية لصالح وطن للجميع كما يقول الاستاذ/ محمد حسن التعايشي (الرئيس السابق لاتحاد الطلاب السودانيين بجامعة الخرطوم)، اللهم إلا إذا كان الامين العام/ الاستاذ ياسر عرمان ما زال يفكر في استعادة حلمه القديم والقاضي بدمج المشروع الحضاري مع مشروع السودان الجديد لحكم السودان كما ورد في لقائه مع علاء الدين بلال.

من الناحية العملية، يجب أن نُفكّر جميعا في مناقشة الظروف الموضوعية التي دفعت هذه المجموعات لحمل السلاح وان لا نكتف بالنظرة الفوقية التي لن تساعد إلا في انتشار الحرب واشتداد أوارها، خاصة إذا أحست الكتل الاجتماعية قاطبة على مستوى الحزام - حزام التجانس/التماس - بأنها المستهدفة وليس فقط فصيلا بعينه. لا سيما أن الكيان بأكمله ظل متوجسا من نوايا الحركة الشعبية قطاع (شمال السودان)، وحقّ له أن يفعل خاصة بعد أن رأى تصرف قرينتها في الجنوب. اذا كان هذا ما فعلوه بأهلهم، فما الذي سيفعلونه بأهلنا؟ هذا السؤال يتبادر إلى ذهن العامي أولا وأخيرا. لماذا تأتي إذن المطالبة من الأمين العام وهي تصب في مصلحة النظام الذي لم يستطع حتى الآن أن يخلق علاقة عضوية مع هذه الكيانات بالرغم مما يصطنعه من روابط تاريخية بين سائر الكيانات العربية ومحاولته، ترويجه لنظرية الهلال العربي الإسلامي واستثارته لها ضد "الزرقة" (التورا بورا في الخطاب غير الرسمي للعرب)؟ إن الجنجويد في الخطاب غير الرسمي للحركات هم القبائل العربية بدارفور علما بأنهم لم يأتوا عبر القبيلة ولا يمثلون سلطتها الاخلاقية أو التاريخية. لكنهم قد يكونوا أسعد الناس بهذا التصنيف إذ هم في إطار الحمية يجنون المكاسب الشخصية. إن أولى خطوات الحل هو فك الارتباط بين الكيانات الراسخة والملتزمة وكافة المجموعات التي استجابت لمسعى شيطاني بذلته الإنقاذ في كآفة الاتجاهات وهو قد آتي اكله في بقعة ما لظروف يعلمها الجميع.

إن نزع السلاح يجب ان تسبقه محاولة قاعدية لنزع فتيل العداوة، وذلك بالتعويل على الثقافة التي تعطي الناس فكراً بدلاً من الأسلحة القاتلة، وبهذا تنشأ جماعات متعافية وثقافات تعتمد على الفكر المستنير الذي يهدف إلى رفع قيم "العقلانية الجماعية" من جراء التثوير للإرث السوداني الضخم الذي ظل طويلاً في حالة من الجمود. ومن ثم تحرير الفرد – رجلا أو امرأة – الذي ظل لعدة قرون رهناً لقساوة السلطوية و"التبجح المركزي العقيم." إن البرامج التنموية العازمة على إنهاء تهميش الحكومة للأطراف لا تقل أهمية. فقد ظل الرعاة لمدة طويلة من الزمان يتعايشون مع السكان المحليين في دارفور وكردفان ولكنهم كانوا غير متكاملين مع الدورة الاقتصادية ومعزولين من المنابر السياسية والثقافية وكانوا يواجهون التهميش، الأمر الذي يساعد على تفشي الغبن والأحقاد الشخصية، مما كان له تأثيراً سالباً على الحياة الاجتماعية وقد يعيق أي تسويات سلمية. يجب تأكيد دور الكيان العربي كجزء متكامل في الوعي الاجتماعي والمشورة. وأن لا نكتفي بتجييرهم لصالح النظام أو اعتبارهم غير موجودين. فهم من اليوم وصاعداً موجودين وإن كانوا غير فاعلين إلا في دائرة الحرب – شأن غيرهم. هذا هو الطريق للسلام الشامل في السودان وأي حديث غير هذا فهو مجرد هراء. على الناشطين تجنب الشطط المتمثل في الأفكار الجامدة أو البليدة وأن يعملوا مباشرة وسط الرعاة من خلال محيطهم بدون أي سمسرة اجتماعية.

ختاما، إن الفراغ السياسي خلف إحباطاً عاماً وتوجساً جعل من الصعب على الجميع، التنسيق، التنظيم، والتواصل بين المجموعات السياسية والمدنية كافة. بيد أننا يجب أن ننظر إلى ما بعد الملهاة (واذا شئت المأساة) ونتوق إلى استشراف رؤية مستقبلية، تترجم إلى خطة تنموية تدعمها مقدرات مؤسسية ربما تسهم في تحقيق النهضة القومية والكرامة الإنسانية. إن الإعلام المزدوج الذي ظل يروج لفترة طويلة لثنائية معارضة/حكومة قد ألهى السودانيين عن الطريق الثالث والوحيد المتمثل في أهمية استنطاق الأغلبية الصامتة من خلال السعي الدؤوب لكسر حلقة الانعزال الفكري، الطبقي والمكاني. صدق الاستاذ/

علي محمود حسنين في مناشدته إذ يقول "إن قوى المقاومة لا تمثل حزبا ولا كيانا ولكنها تضم بين حناياها كل الكيانات الوطنية الجادة وكل المواطنين الشرفاء وتعبر عن معاناة الوطن والمواطن" (سودانيل، ٢٠١٦/٨/٨).

إن السعي لتشييد وطن مستوعب للجميع في سلام مع ذاته، ومع محيطه الإقليمي، وبقية دول العالم يتطلب استجماع طاقات السودانيين ودفعهم إلى الاستثمار الحيوي في مواردهم الروحية الغنية والمادية المتدفقة وذلك من خلال العمل التدريجي والدؤوب اللازم لتطوير الوعي الجمعي للنخب ولكافة المواطنين بهدف الوصول إلى رؤى مشتركة، ليس فقط نظرياً إنما أيضاً تفاعلياً. لا سيما، تفعيل القيادات الشبابية/الطلابية، الكوادر النقابية، والفاعليات التنظيمية ثقافياً وفكرياً واستنهاضها حتى تقوم بدورها الطليعي واللائق في تحقيق التحول المنشود نحو الحرية، السلام والاستقرار.

إن الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وكل الأجندة التفتيتية التي ما فتئت تبثها الامبريالية بعد الحرب الباردة ويرددها الناشطون والسياسيون العاطلون مهمة بالقدر الذي تتحقق بها للإنسان كفايته. فالجماهير التي نزلت للدفاع عن الديمقراطية في تركيا (بكل ما لدينا من تحفظات على الديمقراطية الأردغانية) كانت لها مصلحة حيوية واقتصادية ومعيشية للدفاع عن النظام الذي زاد حجم استقطابه للاستثمار الأجنبي من ٥٠ بليوناً إلى ١٥٠ بليون دولار في أقل من حقبة من الزمان. لم يعد مقبولا التفكير في المبادئ كأشياء مطلقة، بل لا بد من إطار مقيد. مثلا، عندما يفكر الخبير أو السياسي الجدير في الحرية فهو يعتنى بها كقيمة إنسانية لا يمكن ان تزدهر إلا في إطار تنموي. ماذا تعني الحرية بالنسبة لنساء أفريقيا اللاتي يفلحن ٦٠٪ من الأرض إذا كن يملكن أقل من ٤٪ منها؟ هذا في حد ذاته ليس التحدي إنما النتيجة.

بالرجوع إلى أصول عدم المساواة يلزم رجل السياسات أن يفكر في إزالة العوائق الهيكلية التي تقف عائقا أمام تقدم المرأة اجتماعيا واقتصاديا (مانينغ مارابل، ٢٠١٥). إن رجل السياسات لا يمكن أن يفكر سياسويا، لكن السياسي

يلزمه ان يفكر غائيبا. ما الذي يسعى لتحقيقه المعارضون من السياسة غير البيت، والعربة والفيلا الرئاسية؟ إذا أحست المواطنة أو المواطن بصدقيتكم ورجاحة منهجيتكم فإنها ستلهمكم عبقرية التغيير. في هذه اللحظة، يحس الشعب أنكم تريدون فقط استعادة ما فقدتم من امتيازات. وإلا فكيف عجزتم عن مخاطبته واكتفيتم فقط بمناشدته؟ الأولى فيها وقار وندية، والثانية فيها كبر وعنجهية. كي يتفاعل الشعب مع رؤاكم فلا بد له أن يحس بفارق بينكم وبين الإنقاذ في المنطلقات والمآلات. إن القيادة النوعية ذات القدرات التحولية -- حتما ليس التطبيعية -- هي التي تستنهض همة الشعب وتمنحه الأمل في أن يكون وينتصر. تعلمت درسا في الوطنية من إحدى النازحات، سيدة ستينية، أجرينا معها حواراً انا وبعض الرفاق، فقالت لنا بصوت راسخ ونبرة رزينة "يا عيالي ترانا صابرين أمشوا نجضو شغلتكم وتعالوا لينا بنصر مبين". ايقنت حينها أن أي حل يقف دون تحقيق التسوية الوطنية الشاملة فهو خيانة عظمى لشعب قدم كل هذه التضحيات. واذا شئت فأقرا "قصيدة الشعب" لشاعرنا الجليل حميد.

لكم سودانكم ولي سوداني

(روائـــيــــة الـــقـــاتل الـخـائـف)

انتابني حزن عظيم وأنا أرى السودانيين وهم يشتبكون بالأيادي صبيحة الإعلان عن قرار المحكمة الجنائية، لَمْ يكن حزني نابعاً من بدائية الشّعوب العاطفية (أو عاطفية الشّعوب البدائية) وما سبباه من حرج للحضارة الإنسانية وإنْ كان كُلّ ذلك يختلج دواخلي، لكن الحزن كان أكبر عندما أيقنت بأنَّ هنالك رؤيتيْن منفصلتيْن لوطن لا يدري أحدُ حدود التماهي أو الانفصال فيه. كيف عجزنا عن التعارف علي ميثاق نُعلي فيه من قيمة العدل، فيرفع صاحب المظلمة مظلمته دونما مراعاة لتدنِّي طبقة، صولة دين، أو نباهة عرق إنما وثوق في حكمة الناظر وجلاء المنظور.

ألم يقل الله تعالي "إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ" (سورة النحل -الآية ٩٠).

لقد أعلى اللهُ تعالى، من قيمة العدل فذكره أولاً، فكان الأسمى، وشجب الظلم فذكره آخراً فكان الأدنى. وإذ هي تبدو منهكة فقد اختارت حمدة أن تجلس إلى جانب "الكمكلي" (الخياط بلغة دارفور) الذي أعانها بكوز ماء شربته وهي مُيممة صوب الحائط. لَمْ يمنعه الإعراض من الفضول كما لَمْ يمنعها الحياء من الإجابة.

العم جادين : إلى أين تذهبين؟

حمدة : إلى القاضي أشكو زوجي الذي أبرحني ضرباً وأوسعني شتماً ولم يهتم بعيالي وهم ينظرون ولا إلى الجيران وهم يسمعون.

العم جادين : ومتي كان القضاة يهتمون بأمر النساء؟

حمدة : منذ أن زارهم مدير المديرية الذي قدم الخريف الماضي من أنطاكية.

العم جادين : لقد عُرف عنه التلاعب بالقضايا والتخوف من الخبايا.

حمدة : سأصطحب معي عمدتي وبني جلدتي.

العم جادين : خذي معك عطية وحيماد وكل من جاء به راشد الولاد!

القاضي : هل هذه زوجتك؟

الزوج: هي تساكنني في الدار، وتنجب لي العيال وتخفف عني وطأة الليل والنهار.

القاضي : ماذا تقول في هذه اللكمات وتلك الألفاظ النابئات؟ هل يفعل رجل مثل هذه الفعلة بزوجته؟ ألم يوصي بهنّ سيد الوجود والسبب الأعظم لكل موجود؟ ألسنَ شقائق الرجال و سَّدَات الكمال ؟

القاضي يسمع جلبة بالباب فيستوضح العسكري الذي يخطره بأنهم أفراد القبيلة. يُدخل القاضي الشّهود ويَبقى من ليس له صلة بالباب يتذمرون، لكن العسكري يُقنعهم دون جدوي بأن الكثرة والجلبة لا تُغيِّر في حيثيات القضية.

الزوج : الألفاظ خصلة في عائلتي، أمّا اللكمات فمن أثر المساحيق،

الزوجة (معترضة) : وهل يوجد (لوشن) في "كروجيك"؟

الزوج : من أين لك بمعرفة الإسم؟

الزوجة: من زوجة مدير المديرية.

القاضي: لماذا ضربتها وكيف؟

الزوج : سيدي... سأبني لها بيتاً في المنشية... يالها من فضيحة اجتماعية!

الزوجة : أين هي تلك الضرة الغبية (حمدة تقصد المنشية)، مَن يحلو لها الاقتران بكاضب مثلك؟

الزوج : النسوان بياخدوهم بالكضب وبمسكوهم بالنجيضة!

القاضي : ما كان أوله إفك فآخره إفك، لكن أين هي المنشية؟

الزوج : في رأس المثلث، الذي اختطه الفرنجة أواخر التركية.

القاضي : هل يجبر هذا كسرك يا حمدة يا بنت الأُصول يا ست الجمال والطول؟

الشّهود : يامولانا يرضينا.

الزوجة : أنتم لا تعرفون هذا الرجل.

القاضي : ياقائد الإسطول ياصاحب البهاء والنور ...قصر في المنشية أم نصرة في القضية؟

الزوج : كيف تجترئ علي مغازلة زوجتي؟

القاضي : وهل رعيت لها حُرمة يوم أن غبنتَّها فتدافعت بالأبواب فوقفت تكلم كاتب العرائض، استعانة بالشّهود، وقدمت الميسور منها لمراجع العقود؟

إنّ الاختلال القِيَمي الذي عانته "كروجيك" من جراء التداخل مع القرى المجاورة، التعرف علي مفاهيم عدلية مغايرة، إكتساب خبرات إنسانية متباينة من خلال المشاهدة للأطباق الهوائية التي تعرض المستضعفين يتذمرون، تارة يُقهرون وتارة ينتصرون. كل هذا قد أربك القادة الذين لَمْ يحسنوا الاعتراف بعجزهم فظلُّوا يتكلمون لغة جديدة بمضامين قديمة، يُركِّبون جُملاً سليمة بغاية سقيمة، يأتلفوا ويختلفوا، يتضرعوا ويضجروا، وكلهم يتفادى جوهر القضية الانتصار لحمدة المِحْمدية. إن الانتصار للمستضعفين حمية لا يضمرها إلاَّ المخلصون لأنَّ به تنعدم العنجهية ويضمحل التفأوت.

الـــســـودان.... ذاك بلد إنحسر في عالم الحس وتضخم في فضاء المعنى. فهنيئاً لكم الانحسار وجبراً لنا الاندثار. لكم سودانكم الذي تستمدون فيه شرعيتكم من الخوف، ولي سوداني الذي أستمد فيه الشّرعية من الوجل (والحب معاً). لكم سودانكم الذي تعتمدون فيه الالتفاف حول الحقائق وسيلة لبناء "الصف الوطني"، ولي سوداني الذي أعتمد فيه علي مجابهة الحقائق حَتَّى لا

تطول المحنة، فإنها حتماً... بهذا الأُسلوب... لن تزول! لكم سودانكم الذي تعولون فيه علي عواطف الدهماء، ولي سوداني الذي

أسعى فيه للارتقاء بكل من جاء وجاء.

فلنذهبنَّ، إذن، إلى مواساة الخائف.

وحين مشوا في مسيرة التعاطف مع

القاتل الخائف، سألهم بعض المارة من

السُيَّاح الأجانب: وماهو ذنب الطفل؟

فأجابوا : سيكبر ويسِّبب خوفاً لإبن

الخائف. وماهو ذنب المرأة؟ قالوا:

ستلد ذاكرة. وماهو ذنب الشّجرة؟

قالوا : سيطلع منها طائر أخضر. وهتفوا:

الخوف، لا العدل، هو أساس الملك.

أما شبح القتيل، فقد أطلَّ عليهم من

سماء صافية. وحين أطلقوا عليه النار

لَمْ يروا قطرة دم واحدة!.. وصاروا خائفين!

(شريعة الخوف - ديوان أثر الفراشة لمحمود درويش ص ٨٦)

لكم سودانكم الذي تفتخرون فيه بالإيمان والقرآن، ولي سوداني الذي تتلألأ فيه تلكم المعاني نصرة للضعيف وزجراً للمعتدي. لكم سودانكم الذي تتحالف فيه السّلطة مع المال، ولي سوداني الذي يأخذ الكلُّ فيه مسافة متساوية من السلطان! لكم سودانكم الذي تستخدمون فيه الاستهداف وسيلة لتغطية إخفاقاتكم، ولي حكمتي التي أجنب بها هذا الشّعب الإستهداف. لكم سودانكم الذي تُدخر فيه الخيرات للمدائن، ولي سوداني الذي تزفُّ فيه الخدمات لمن

أنتجوها. لكم سودانكم الذي تتملقون فيه المتصوفة وتبغضون إرثهم، ولي سوداني الذي أصحب فيه سادة القوم فأخطب ودَّهم وأطلب رضاهم. لكم سودانكم الذي تستضيفون فيه النخبة فلا يقولون إلا ما ترغبون، ولي سوداني الذي أستمع فيه إلى صوت العقل وأعتمد فيه مبدأ الفكر " قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مَثْنَى وَفُرَادَى ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلاَّ نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ". (سورة سبأ-الآية ٤٦). لكم سودانكم الذي تتمترسون به في خانة القرون الوسطى، ولي سوداني الذي أتجاوز به حدود الآيدولوجية إلى ساحة الوطنية قبل أن أُحلق في فضاء الإنسانية. لكم سودانكم الذي تتجاذبه رؤيتان (واحدة زنجية وأخرى عربية)، ولي سوداني الذي يُعني بتضامن قوي الريف الزاحفة نحو المركز لتفكيكه (وإعادة تركيبه) لا لنفيه أو تفنيده. لكم سودانكم الذي يفتدي فيه الشّعب القادة بنفسه، ولي سوداني الذي يفتدي فيه القادة الشّعب بأنفسهم. إن يقيني أن الجماهير قد صوتت لرؤيتي إلاّ أن إدارة " كروجيك" الوطنية التي اعتادت علي تزوير الإرادة الجماهيرية قد أضافت أوراق الناخبين لصندوق " الدولة الراشدية". لذا فإنَّني أقدم استقالتي قبل أنْ أعمّد وذلك لإفساح المجال لورثاء العناية الإلهية. لَمْ أقنط ولكنني أرجأت ما عجزت عنه إلى النابهين الواثقين من الأحفاد القادمين.

فليس الحلم أن ترى ما لا يُرى، على
وتيرة المُشْتَهي، بل هو أنْ لا تعلم أنك
تحلم. لكن، عليك أنْ تعرف كيف تصحو.
فاليقظة هي نهوض الواقعي من الخاليّ مُنَقَّحاً،
وعودةُ الشِّعْر سالماً من سماءِ لُغَة متعالية إلى أرض لا تُشبه
صورتها.

(لَمْ أحلم - ديوان أثر الفراشة لمحمود درويش ص٦٤ -٦)

الفصل الثاني

تجيير الإرادة الدارفورية

كنانة: المبادرة الفاشلة

في الوقت الذي كانت فيه المدفعية الألمانية تقصف العاصمة البريطانية (لندن) قبل خمسين عاماً، كان المثقفون الأوربيون يخططون تحت الأرض للوحدة الأوربية التي نراها اليوم. فنحن سعداء من حيث إننا رأينا أحلام الشعوب الأخرى تتحقق وأشقياء من حيث إننا لا نملك الاستفادة من مثل هذه التجارب الإنسانية الفذة، إنما مجرد الاحتفال بها . قبل يومين احتفت الحركة الشعبية بالرئيس أوباما على اعتباره ظاهرة عالمية وليس مجرد معجزة أمريكية فأين الحركة الشعبية من نظرة أوباما الأنسانوية للمجتمع الأمريكي وذاك الدولي؟ هل استثمر أوباما التناقضات الموجودة في مجتمعه أم عول على القواسم المشتركة؟ هل ظل أوباما نخبوياً أم ترجم حلمه إلى حركة جماهيرية تخطت كل الحواجز النفسية فاجتمعت إليه الأفئدة في ساحة الأمل الغنَّاء ؟ سأفرد مقالاً لهذا الموضوع بعنوان أوباما : معجزة أمريكية أم ظاهرة عالمية؟ ولنرجع من ذاك الفضاء المتسع المفعم بالأريحية إلى مضيق المبادرات الفاشلة التي تُعطي صبغة القومية لا لشيء إلا لأنها تقع مباشرة تحت إشراف النخبة النيلية المتنفذة .

لقد كان الملتقى الأخير(الذي عقد بكنانة ١٥ اكتوبر ٢٠٠٨) تفلة في وجه الشعب الدارفوري لأنه أولاً تخطى القضايا الأصلية، وثانياً لأنها استعاضت عن السياسيين المخضرمين، والناشطين المدنيين والأكاديميين المتميزين بمجموعة من المهرجين الذين ما فتئوا يروجون للسلطة وسيادتها حتي استحالت الشعوب السودانوية كافة إلي قطيع من الرعايا والمهمشين . "أنهم" يريدون حلاً على طريقتهم، وإذ ذاك هو الحال فلن يكون حلاً إنما هو فرض وصاية . من دون أن يكون هنالك تغيير نوعي في الطريقة التي يتم التعاطي بها مع المآزق (Quagmire) فإنا لا نبحث عن حل مُرضٍ إنما نتنافس طوعياً في الذي يكون

ملكاً للمبادرات الفاشلةً . لقد وفر لنا معهد أبحاث السلم بجامعة الخرطوم، نحن معشر المتخصصين، فرصة التفاكر المستفيض في شأن القضية الدارفورية التي ما برحت تتردى حتى استحالت إلى كارثة إنسانية كادت تقصف بالكينونة بعد الكيان.

لقد كانت هذه اللقاءات تتسم بالموضوعية التي تغلب الإستراتيجي على الآني في استشرافها لرؤى مستقبلية لدارفور وللقطر أجمع . ما إن ظهرت مبادرات أهل السودان حتي استحال المثقف إلي أكاديمي وذاك الأكاديمي إلى أفندي يستحث الخطى حتى يضع مسودته مهما بلغت ضحالتها في سوق المزايده المكتظ بالمبادرات الفاشلة التي ربما تفتقر فقط إلى دمغة أكاديمية! لا أود أن أورد إنطباعي إنما أيضاً أقصد استبانت معالم للطريق الذي يمكن أن يكون مخرجاً لدارفور وللسودان أجمع من هذه الورطة الأنتولوجية التي تهيئ للسياسة توجيه الثقافة وليس العكس.

لا شك أن المعطيات السياسية التي تداعت من جراء المواجهات العسكرية "المضنية" بين الحركات والحكومة (اللاتي تتضمن في أحشائهن عناصر بشرية دارفورية) وما صحبها من زخم إعلامي وإهتمام دولي لم يوظف حتى الآن لصالح المواطن الذي لم يتحمل ما تحمل إلاَ بهدف الوصول إلى موقع تفاوضي يؤهله لمراجعة البنية الاجتماعية والسياسية التي تقنن التفاوت الاقتصادي بشقيه المرئي والمحسوس. إن عدم تملك المواطنين للمعلومة مع استثراء الحيل التي تعيق التواصل فيما بين المواطنين قد عزلهم رأسياً من شأن هم أصحابه في الأصل وأدواته في الفصل. علماً بأن دارفور تملك من الإرث والحكمة الشعبية ما أهلها للإحتفاظ بفاعلية إدارية لم تغب في أحلك ساعات المحنة، الأدهى أنها وبرغم الاستهداف قد وظفت التقاطعات الإثنية العرقية، والثقافية والفكرية بل حولتها إلى سمفونية حضارية هيأت فرصة التماسك الوجداني للشعب السوداني فترة القرون الماضية. إن انشطار الأزمة، أي تداولها بين فريقين لا يعنى البتة تقاسماً لمقومات الهوية، إنما استحواذاً لساحة تتسع لآمال الجميع وتنحسر عن نرجسيتهم، وخستهم، وتخاذلهم، وسلبيتهم،

وضعف إرادتهم، "إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم وإذا أراد الله بقوم سوءاً فلا مرد له ومالهم من دونه من وال".

إن شعب دارفور الذي تحمل قادته الهم الوطني (قبل أن تكون هنالك قوات نظامية) فكانوا على هامته (في دارجيل، دروتي، جبل الطينة، فرقو، أم وريقات، مناوشي، برنجية) قد بات يعاني محنة أنتولوجية، عوص نفسي وأزمة هوياتية لا تكاد تعصف فقط بتماسكة، إنما تماسك الوطن أجمع. ولذا فإنني أهيب بالكل التزحزح عن مواقع الجدب الأخلاقي والفكري للالتقاء (كل من موقعه) ومن ثم التعاضد لتخفيف وطأة الحيف المعنوي والمادي الذي لحق بشعب دارفور "من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها وكان الله على كل شيء مقيتا". ربما تكون هذه الفرصة الأخيرة للدارفوريين الذين يحتلون مواقع دستورية وتنفيذية أن يبرأوا من الجرائم التي ترتكب في حق أهلنا الأبرياء من جرم لم يرتكبوه في المتمة. بل ما الذي يمنع حتى الإنقاذيين من الرجوع إلى الله عزَ وجل؟ إن المرء ما دام حياً فهو في فسحة من أمره إذا لم يحبسه حابس الفيل لحد قوله تعالى: (إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق).

هنا يلزم ألاَ تتخذ الحكومة الانتخابات مدخلاً لساحة دارفور لأن ذلك يمثل كسباً آنيا دنيوياً، لكن يسعها أن تسلك مسلكاً أخلاقياً اجتماعياً عله يخرجها من الحرجين – الدنيوي والأخروي. وإذ أن تجيير الإرادة الشعبية قد بات غير ممكن إذا لم نقل مستحيلاً، فإن تزوير ذات الإرادة بحجة الوصول إلى مكاسب أكبر، لا زال يطعن في صدقية بعض قادة الحركات الذين ربما يفضلون هذا الوضع المأساوي لأنه يهيء لهم فرصة التكلم باسم الشعب الدارفوري دونما أدنى احتياج إلى تقنين هذه الشرعية ديمقراطياً. على صعيد أخر، فإن المعارضة السودانية يجب أن لا تكتفي بإصدار بيانات إنما مؤازرة شعب دارفور في محنته من خلال التواجد الفعلي والاتصال اليومي بالقاعدة.

إن شعب دارفور يملك من الثروات ما يؤهله لاستشراف مستقبل اقتصادي

أرحب إذا توفرت له البنية التحتية، النوافذ التجارية، والضوابط الإدارية والمالية، لا سيما الأمنية الحازمة والإجراءات الشورية الملزمة. أما وقد اختلت كل هذه التدابير فإن مجرد الاقتصاد التقليدي الذي كان ولا زال يعمل بوسائل قروسطية قد تردى من جراء المواجهات الميدانية التي أعاقت سبل التواصل بين كآفة الوحدات الإدارية مما فاقم محنة المواطن الذي لم يجد ما يصرفه على النفقات الصحية والتعليمية المتزايدة. إن الإتاوات التي يدفعها سائقو السيارات لقاطعي الطريق الذين اتخذوا من القصاصات والرقعات إعلاماً قد ضاعفت سعر السكر كما زادت أسعار جميع البضائع التموينية بنسبة ٤٠٪ متأثرة بتكلفة الترحيل التي ارتفعت إلى ١٧١٥ مليون من (تكلفة الترحيل من الخرطوم إلى كبكابية عبر الجنوب). من أين للمزارع هذه الإمكانية وقد بار المحصول في يده لغياب المشتري وزهد الدولة في التمويل؟ لا غرو أن الجماهير قد تملكها اليأس من جراء التشظي شبه اليومي الذي أصاب مواقع الحركات، والتعنت والتملص الذي اتسمت به الدولة وأخيراً التلكؤ والتخبط الذي أصبح صفة ملازمة للمجتمع الدولي. إن المخرج من هذا المأزق (حسب تقييمي) يتمثل في ضرورة اتخاذ الخطوات الأتية:

١. تشجيع الجماهير صاحبة الشأن على المساهمة الإيجابية.
٢. تفعيلها (أي الأغلبية الصامتة) من خلال تمليكها الحقائق مبسطة، ومجردة وخالية من التكهنات.
٣. تكوين حلف قاعدي وتمكينه من خلال توسيعه أفقياً ليشمل الحادبين كافة من ناشطين، وباحثين، ونازحين، ونساء، وطلبة، وإدارات أهلية، وقيادات شعبية ...إلخ.
٤. التواصل رأسياً مع الجهات الرسمية وغير الرسمية (دونما مفاضلة) إنما مفاصلة توقف محاولات الاستنزاف الاقتصادي (المتزايدة) والابتزاز السياسي (المتلاحق).
٥. انتداب هيئة استشارية عليا من أبناء الوطن يسند إليها مهمة استصدار نشرات علمية عن القضايا العالقة في شأن الأزمة الدارفورية، وتفويض

جهة تهدف للعمل من خلال القنوات الأممية المتوفرة للمرافعة عن الحقوق الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية والفكرية لشعب دارفور.

٦. الاستعانة بالعون الذاتي لدعم الحوار الدارفوري- الدارفوري.

٧. التحالف الإستراتيجي مع قوي الريف السوداني كافة حتى يستحيل المثلث إلى دائرة.

لقد نجحت الدولة (من خلال تعاملها الاستخباراتي مع دولة قطبية كبرى) في ابتزاز بعض أبناء دارفور الذين تعاملوا معها في فترات مختلفة وبدرجات متفاوتة حتى لا يروا منفذاً إلا التمادي في الجرم. ونحن في هذا المقال نود تمهيد السبيل المعنوي لهم حتى يرجعوا إلى أهاليهم إذ أن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل. هذا لا يعني حتماً اختزال الجريمة في مستويتها الكبيرين (التخطيط للإبادة الجماعية والترويج لها) إنما استلهام الأبعاد الثقافية/ الاجتماعية، الاقتصادية/ السياسية والجيوستراتيجية للجريمة في بعدها الثالث.

مما لاشك فيه أن بعض المجموعات العرقية في فترة الثلاثة عقود الأخيرة من القرن قد استقوت بنظامي الخرطوم وتشاد كما توهمت أن بإمكانها دحض التواجد العربي في دارفور. إن انقلاب ميزان القوى في الخرطوم هيأ لبعض المجموعات التي كانت مضطهدة آنذاك التسلح والانقضاض بطريقة شابها الإسراف ليس فقط على المعتدي إنما على جميع من شابه في اللون والعرق، إذا لم يكن في الأصل. إن محاولات التوازن العسكري قد أحدثت شروخاً في التركيبة الاجتماعية لا يمكن تداركها إلا بتتبع خطوات السلم، أي اتخاذ خطوتين إلى الخلف يكتمل فيها الصف ويتحد القلب لاستهداف عدو شيمته الغدر. إن هاتين الخطوتين تتمثلا في الإقرار(ولو ضمناً) بأن كل من ولغ في دماء المسلمين الدارفوريين تم استغفاله لصالح أجندة إمبريالية تهدف إلى إضعاف الوحدة الدارفورية وتسعى لتطويق الغرب الاجتماعي من الزحف نحو مراكز القرار ولو بطريقة مؤسسية (غير انتهازية) وبذات الروح القومية (التي ترفض أن تستحيل المفوضيات الإقليمية إلى كانتونات قبلية أو حتى "خشم بيتية").

إن من يخطو هذه الخطوة (الشجاعة في نظري) يجب أن ينتظر العفو من الشعب الدارفوري وليس من المحكمة الدولية أو مناديبها في الدوائر الحكومية. إن ثمة تنسيقاً إذا لم نقل تلاعباً يتم بشأن الإعلان عن لائحة الـ ٥١، وإلا كيف نفهم تجاوز الجريمة في المستوى الأول والإعلان عن أشخاص يعوزهم السند القبلي في المستوى الثاني. لقد آن لشعب دارفور أن يعي أنه سيظل ضحية استقطابات إقليمية ودولية ما لم يتدارك الأمر ويأخذ بزمام المبادرة الشعبية التي ترفض الثنائيات جميعها: إثنية (زُرقة وعرب)، قبلية (زغاوة ورزيقات)، عسكرية (جانجويد وتورا بورا)، اقتصادية (جلابة وغرابة)، سياسية (حكومة وتمرد)، لاننسى المنبرين اللذين أضحيا جزءاً من الأزمة وليس الحل. إن المخرج يتمثل في التعويل على الخصائص الثقافية لشعب دارفور الذي يمثل العمق الوجداني لشعب السودان. ثانياً، إنه ليس لأحد الحق، قلماً حمل أو بندقية أن يستغل هذه المحنة لينوب عن شعب دارفور، إنما إيصاله الموقع الذي يتخذ فيه القرار أصالة عن نفسه وإعزازاً لذاته. أخيراً، إن التمثيل الجهوي المتوازن في تشاد من شأنه أن يدعم ويدفع نحو تماسك الجبهة الداخلية بدارفور. بغير ذلك ستستحيل دارفور إلى جحيم تصلاه نار الآلية العسكرية الأفريقية (سودانية كانت أو تشادية) ويا لها من فرصة ذهبية للمستعمر الذي طال انتظاره لهذه اللحظة التي يعيد فيها الترتيبات غير اللائقة التي اتخذها في مؤتمر ١٨٨٥ ببرلين!.

ختاماً، فإنه لم يك هناك داعياً لإقحام جامعة الخرطوم في هذا الشأن السياسي بالطريقة المسفة هذه، إنما بالطريقة الإبداعية التي تتخذ من التدابير الفكرية والفلسفية ما من شأنه أن يغلب السياسي لصالح الثقافي (أي تكون الثقافة موجهة للسياسة) وليس العكس.إذا كانت الجامعات تفتقر إلى مثقفين (فليس كل مختص مثقف بالضرورة) فيمكن انتداب النجباء والنجيبات من أبناء هذا الشعب من كافة الجهات وحثهم للعمل وفق الموجهات القومية . لقد تعلمنا عن طريق إسالة الدماء وليس فقط المداد إنه لا يمكن استخدام القومية كحيلة لهضم الأقليات حقها (وإلاَّ فإننا سنفقد اثنين ونصف مليون نسمة آخرين من جراء التناحر والتقاتل) إنما إعطاء الكل حقه لاستيعاب تجربته في إطارها القومي، والإقليمي والدولي.

أصحاب المصلحة المتوهّمة

ما إن تطأ قدماك إحدى الصالات بالفندق المخصص لمؤتمر "أصحاب المصلحة" بالدوحة حتي تعي تماماً الكارثة التي حاقت بهذا الوطن نتيجة الاضمحلال التام للهرم الأدبي والاجتماعي (الذي حفظ للسودان استقراره السياسي) والذي تسببت فيه الأنظمة الايدلوجية، بحنقها وجهلها. فدارفور كانت لها نظم وأعراف وبروتوكلات استقتها من حضارات هي الأعرق في أفريقيا، لكنها اليوم تبدو عاجزة عن حل معضلتها، بل مفتقرة إلي أبسط التقاليد والآداب. رأيت نُظاراً يهتفون وهم وقوف، وشباباً يصفقون للحجة ونقيضها، ووزراء يهرولون، ووسطاء يتلهون بالموبايل وهم علي رئاسة الجلسات، وقادة حركات يتخندقون من المنطق رغم نفاذه وغربيين بين التربص والإحباط، ومضيف قد أعيته الحيلة (مؤتمر أصحاب المصلحة بالدوحة مايو ٢٠١١) ، وقادة أحزاب سرهم قتل القتيل والسير في جنازته. شاهدت مشهداً تراجيدياً، وإن كان يبدو هستيرياً لمن يسرهم أن يستثمروا محنة الشعوب، يرقبوا تعثرها ولا يحزنهم أن يروا وقوعها في بؤرة الهوان.

كان يكفي لهذا المؤتمر اجتماع خمسين شخصاً خاصة بعد أن حصرت نقاط الاختلاف: ٥ علماء متخصصون في مجالات البيئة، الاقتصاد، القانون، الحكمانية، والبنية التحتية، ١٠ مراقبين دوليين؛ و٣٥ من قادة الحركات. لكن الحكومة آثرة بعثرت الجهود من خلال هذه الحشود، فاستعاضت عن الجادة بخلقها لضجة إعلامية آملة أن تتجاوز بها نقاط الخلاف السياسية وإذا لم ترضخ الحركات لهذه الحيلة البهلوانية فاتهامها بعدم الجدية ووصمها بالإتجار في مصائب الشعوب. وإنا أعجب: هل تحتاج الحكومة إلي كل هذه المؤتمرات كي تعمل جادة علي إنصاف مواطنيها، وإذا شئت رعاياها (علي طريقة بشار الأسد)؟ بل ما هي الجدوى في الأساس من إبرام اتفاق مع دولة لا تحترم مواثيقها ومع جماعة لا ينضب معينها من الكذب؟ حتي متى سيظل النظام مُتخذاً من الشعب رهينة

يفتدي به رقاب أوليائه؟ لماذا الإمعان في إذلال الشعب من خلال انتقاء مجرمين (قتلوا أهاليهم وسرقوا دياتهم) لقيادته؟ هل أتخذ النظام من الحرب هدفاً يستعيض به عن حالة الإفلاس الفكري والأخلاقي الذي يعيشه؟

إنّ من الجرائم موبقات لا يمكن الرجوع عنها (إلا إذا شملتك العناية): فبَــقْرُ بطن امرأة وهي حبلي في شهرها الثامن، إخراج طفلها، رفعه في الهواء وتلقيه بالحربة حتي تناظر الأم مصيره قبل أن تسلم الروح إلي بارئها، أمر يشق علي المرء تصوره إلا إذا قرأ في سجل الجريمة ما فعلته الإنقاذ في الزرقة بدارفور، وبأيدي أعوان قدموا من خارج البلاد! لأن أهل دارفور لم يعهد فيهم هذه الفعلة وقد تعايشوا لقرون. هنا مربط الفرس، هنا العقدة التي لم يمكن تجاوزها بيسر، لا يمكن لسلام أن يقوم إلا إذا تم الاعتراف بالجرم، شرعت الدولة في الاعتذار عنه فسحت المجال في القصاص لمن رغب، وتعهدت بتسليم الجناة، خاصة علي المستويين الأعلى والوسيط. هذا الأمر دونه خرط القتات، وقد اتخذت الدولة كآفة الإجراءات الأمنية والسياسية لتفاديه، بل إنها تعمدت تجيير الإرادة الشعبية من خلال انتدابها لفئة مُستلبة وتعيينها في وزارات ومواقع سيادية، عل ذلك يُعينها علي طمس معالم الحقيقة. لو أن لهذا النظام شعبية فعلية ما التجأ لحشد برلمانيين وتنفيذيين وحشرهم في خانة مدنية. لكنه يوقن بأن أي مناخ فيه حرية نسبية سيفرز قيادات معادية له لأنه لا يجوز لكريم يري شعبه يُهان فيختار الوقوف في ساحة الحياد (إن الحياد في مثل هذه الساعات يعد خوراً وتخاذلاً عن مواقف السلف وتعدياً علي حقوق الخلف).

لم يخب ظني في رجل مثلما خاب ظني في د. غازي عتباني، ومع ذلك فأنا لا أبغضه إنما أشفق عليه. فهذا الرجل له قلب كبير وعقل مستنير لكنه عجز عن الامتثال إلي كليهما، فكان عقابه الدنيوي أن يعيش في ظل السلطة ولا يقوي على ممارستها تماماً مثلما فعل جده الذي مكث كاتباً لغردون حتي تداركته حراب المهدية وقد التبس عليهم أمره: حمرة تركية واستغاثة بالعربية! استبشرت خيراً عندما استلم الدكتور ملف دارفور، فقدمت إليه ورقة مفاهيمية عنوانها "نحو رؤي استراتيجية للسلام والتدامج الاجتماعي بدارفور" وإذا بي

أفاجأ بعد فترة أنه قد اقتبس النص وخان روحه. ساعده في ذلك المبعوث غرايشن، وبعض الأعراب الذين لم يحسنوا التمييز بين المجتمع المدني (الحضري) كواصلة بين المجتمع والدولة، والمجتمع المدني (الإنقاذي) الذي تجيزه الدولة ويتغذا من شريانها.

إن النظام (بمعني الفوضى التي تلبس لباس المؤسسية) لا يريد سلماً إنما يريد انتصاراً يكسر به إرادة المقاومة الشعبية ويستبيح به حرمة الشعوب الدارفورية، ما بقي منها. وإذ هو لا يقو علي الحرب، فقد لجأ للأساليب المدنية لتحقيق ذلك: فكانت الانتخابات والان يري في الاستفتاء مندوحة عن الكذب. منذ أن اعتمدت الحكومة الحل السياسي (بمعني السياسوي الذي لا يقر المنهجية والموضوعية إنما الغوغائية والحبرتجية) وهي تسعي لتجير إرادة الشعب الدارفوري من خلال انتدابها لأناس لا يرافعون عن مصالح أهليهم الاقتصادية، السياسية، الثقافية والاجتماعية قدر ما يدافعون عن مصالحهم الشخصية والنرجسية. فليس أيسر من حشد هؤلاء! لقد تكلموا أول ما تكلموا عن موضوع الإقليم فلم يجرؤ أحدهم للتكلم عن الموضوع من وجهة نظر دستورية، اقتصادية، إدارية، بيئية أو جيوإستراتيجية وقد اختصرت مداخلاتهم فقط عن الآلية التي يمكن بها حسم الموضوع وذلك باللجوء مباشرة إلي المواطنين في شكل الاستفتاء علماً بأن أحداً لم يستفت شعب دارفور أول الأمر عندما قررت العصابة ضرب التماسك الوجودي للشعب وتقسيم الإقليم إلي ثلاثة أقاليم. لعلهم نسوا أن ثلث أهل الإقليم يقطنون المعسكرات، ثلثه قد أنهكه الترحال والثلث الأخير هضمت حقوقه من خلال الأجهزة التشريعية التي استحدثت لتجيير إرادة الشعب لا لإنفاذها.

لا تري الدولة هاجساً يتهددها مثل دارفور الجغرافية والاجتماعية التي يعادل مواطنيها ٥٥٪ السودان الشمالي بعد أن تثني لها التخلص من الجنوب. وهي تعلم أنها مأخوذة عسكرياً أو سياسياً إذا لم تتخذ من التدابير ما يسهل لها إضعاف وضع دارفور التفاوضي، خاصة مع المركز. إن تقسيم الولايات علي أسس قبلية أمر اعترف به رئيس الجمهورية يوم أن قال "ان للفور حق في ان

يكون لهم إقليم" علماً بأن النظم الإدارية تستحدث دوماً لتذويب لا لتقنين العصبية (لقاء تلفزيوني مع الاستاذ الطاهر التوم في يناير ٢٠١٢). إن الحق كل الحق يتجلى في تقصي آثار الجريمة، معاقبة الجناة، تهيئة المناخ النفسي الذي يهيئ للأهالي الرجوع إلي أريافهم وتعويضهم عن التلف المادي الذي حاق بهم دونما أدني جريرة إنما ناراً "للمجرم" قد حرقت الجيران.

باتخاذها إجراءات استثنائية تتعارض مع دعوة المختصين إلى ضرورة التقييم الكلي والشمولي للحكم الفدرالي اللامركزي في السودان، فإن الدولة تسعي لتفاقم الآزمة. وإذ أنها قد وضعت عن كاهلها منذ أمد بعيد ثقل تقديم خدمات صحية أو تعليمية، فإنها تحمل المواطن مهمة تمويل الولايات الإضافية التي تفتقر إلي مبرر أخلاقي دعك من التكلم عن وجود بنية تحتية أو توفر كوادر للخدمة المدنية. إن تقويم المحليات وتزويدها بنظم الحوكمة الإلكترونية يفعل إمكانية التوسع الأفقي، كما أن تعدد الولايات قد خلق مركزيات بديلة هي بمثابة التمدد الرأسي للنظام السياسي القابض. إن خلق كيانات محض آثنية أمر متوهم لأن ولاية بحر العرب (والتي من المفترض أن تتماهي حدودها الإدارية مع حدود دار الرزيقات التاريخية) لا يمكن أن تكون كيان عروبي محض، كما أن زالنجي لا يمكن أن تكون كيان زنجي (فوراوي) محض إلا باعتماد حرفي الجناس والطباق. إذن، فإن إضعاف التماسك الوجودي لشعب دارفور واعتماد الفتنة وسيلة لاستبقائه في خانة العبودية أمر مستقبح لكنه يصير مستهجناً عندما نعلم ان دارفور من شأنها أن تفاوض ٤ دول بدل ٣ في شأن الموارد الطبيعية، المراعي، الغابات، الهجرة، إلي آخره، وذلك مباشرة بعد ٩ يوليو. إن تفاوت الملكات وتباين القسمات قد حال دون مناقشة هذه القضايا الحيوية، إنما سهلت الالتفاف حول الإرادة الجماهيرية. بهذا يكون المؤتمر (المجدول غير المبنَد) قد حقق غايته في توهم المصلحة الغائبة وسكب الدموع علي الوثيقة الضائعة التي لم يتعرف علي معالمها أي من المؤتمرين.

مع يقيني أن دارفور مستعمرة وأن قيادات الاستعمار من شراذم أمنية وسياسية يجب أن تكون هدفاً مشروعاً للمقاومة وقد جعلوا الأبرياء هدفاً

للإبادة لم يستثنوا في ذلك البهائم. فإنني أظل مستمسكاً بأولوية المقاومة المدنية (ليس علي طريقة أبو كلام) لأنها تسلب المستعمر شرعية استعمال القوة. وثانياً، لأنها تفسح مجالات لمعالجات نفسية واجتماعية يعاني منها الشعب المنهزم (فلم يكن الإجلال لسيدنا موسي وإكرامه لمجرد ذكره اسمه ٣١٣ مرة في القران إلا لأنه عاني من محاولة الانتشال لشعب مستلب.)

إنَّ أيّ محاولة لاستعجال الخُطي أو طي المراحل، كما فعل د. التيجاني سيسي، هي بمثابة التقهقر أو الانغماس في الوحل. وإن بدأ له إنه إنجاز أو عبور إلي سيناء الحرية. لقد كان حري بالتيجاني أن يصطبر علي العمل الدؤوب فيلج من بوابة الخبراء، الناشطين المدنيين، أو أبناء السلاطين، لكنه آثر العاجلة مثله مثل غيره ممن قاسوا أعمار الشعوب بأعمارهم واستحقاقاتها بمنجزاتهم (الشخصية والجماعية). فكان تزلفهم للعسكر بمثابة القفز فوق الجماجم، وامرتهم للمتمردين كمن أوكلت له رعاية الذئاب. يقول أحد النابهين بأنه لا يخش من ذئب أوكلت له رعاية حملان، ولكنه يخشي من حمل أوكلت له رعاية الذئاب. بل، أن اعظم خيانة للثقافة، للفكر وللأدب أن يلج المثقف الحكم من باب المخاصصة الأثنية ((أنظر حال الجمود السياسي والتردي الأخلاقي الذي تعيشه لبنان الأن)).

إنّ مما يجعل هذا الشاب يعاني من وخز في الضمير هو تأرجحه بين البراغماتية والانتهازية وقد كان من قبل يتأرجح بين المبدئية والبراغماتية (وتلكم ظاهرة صحية). ما يجب أن يعلمه قيادات دارفور أنه لا سبيل لانتشال أهلنا من الهلاك إلا بالتخلص من هذا النظام البغيض وهذه العصابة المريعة التي هربت ٧٢ مليار منذ مجيئها، أي بمعدل ٢,٥ مليار كل عام كان يمكن أن ترشد للإبقاء علي من فاته القتل حياً وأنه لا خير في طلب الإنصاف من أجلاف نالوا ما نالوا لكون أسلافهم كانوا وكلاء للأتراك في تجارة الرق، ونحن من نحن .... الذين لم يتخلف أسلافنا عن خوض أي معركة وطنية ولم يتعذروا عن المخاض بظمأ أو مخمصة أو نصب يصيبهم في سبيل الله وسنظل ما تمسكنا بالحبل المتين "وقال موسي لقومه يا قوم إن كنتم أمنتم بالله فعليه توكلوا إن

كنتم مسلمين. قالوا علي الله توكلنا ربنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين ونجنا برحمتك من القوم الكافرين". لقد تعرضت دارفور لمثل هذه المعاناة أخر أيام الدولة المهدية علي يد القائد المهدوي عثمان ادم جانو (ومن فئة عانت من نفس العلل الاجتماعية وقاست مرارة الدونية)، فصبرت لكنها لم تنكسر. ما أن انقشعت سحابة الظلم حتي استعادة دارفور عافيتها فاستحال الضعف إلي همة لا ترتخي وإرادة لا تنكسر.

هل قدَّر لدارفور أن يتخلص السودان على يدها دوماً من قالة السوء ومروجي الإفك والكذب؟ هل ينعقد لدرافور هذه المرة لواء الوسطية بعيداً عن الأيدولوجية والوصاية الدينية؟ كيف يقوَّم السودان في غياب الأيدولوجية أو الخرافة الدينية؟ هل المطلوب هو التخلص من الإنقاذ أم التخلص من كل المجرمين الذين تعاقبوا علي حكم السودان منذ الاستقلال؟ هل توجد أحزاب ذات صبغة قومية أم أنها مجرد عصابات أمدرمانية؟ لا يفوتنا أن ننوه إلي غياب عنصر أساسي في هذا الصراع، وحضوره في آن واحد. لقد حضرت العرب بشخوصها وغابت بأشخاصها في مؤتمر الدوحة (مايو ٢٠١١)، ذلك أنها أظهرت الظلال وخبت المقال خشية أن تؤنب أو تُحرم من الامتيازات التي نالتها فئتهم علي حين غفلة من الدهر. كانوا جميعاً حاضرين، دستوريين وشعبيين، مدنيين وعسكريين، قادة وتابعين، لكن أحداً منهم لم يفصح عن الظلم الذي لحق بالبادية نتيجة الدمغة اللونية والإدانة الجماعية، بل الاستبعاد القسري من دورة الاقتصاد السياسي والاجتماعي.

في الوقت الذي هلل فيه المؤتمرين لمنحة قدرها ٢ مليار دولار من أمير قطر (مشكور عليها)، نجد أن مجلس التعاون الخليجي يستورد منتجات زراعية وحيوانية قيمتها ٨,٢٠ مليار دولار سنوياً كانت هي من نصيب السودان لو أن حكوماته استثمرت في البنية التحتية التي تحتاجها الصناعة الغذائية في غرب السودان. لا أدر أيهم أقرب الأرجنتين التي تبعد عن دولة الأمارات ٢٠ ساعة، أم أبو جبيهة التي تبعد عنها ٤ ساعات. في نظري ونظر كثير من المختصين، إن الأرجنتين أقرب لأنها توفر ضبطاً وجودة، الأهم ديمومة، هي العنصر الأساسي في

مجال التواصل الاقتصادي علي الصعيدين الإقليمي والعالمي. إن مجرد النظر إلي الخارطة الاستثمارية يدلل علي خلل بنيوي في التفكير: كيف للمسالخ الحديثة أن تبني في الخرطوم علي بعد ١٥٠٠ كيلو متر من مناطق الإنتاج؟ كيف سمحنا لأنفسنا أن نظل أسري لمنهجية تقليدية (إذا لم نقل استعمارية) في التدبير؟ أيهم أجدي بناء مطار مروي أم بناء مطار الضعين التي تذخر بكافة أنواع المحاصيل الزراعية من ذرة، سمسم، فول سوداني، حب بطيخ، صمغ عربي وماشية هي الأفخم علي وجه البسيطة.

في الوقت الذي قُدرت فيه احتياجات محطة أبو جابرة لإنتاج ال Furnace من الخامة البترولية المتوفرة (كانت كفيلة بإحداث ثورة في الصناعات الغذائية) بمبلغ ٣٥ مليون دولار وذلك في التسعينات. صُرفت عشرة أضعاف هذا المبلغ في الحصول علي تماويل لبناء كباري تربط جزر ينتمي إليها أولي الأمر بعضها ببعض علها تُعين ما تبقي من عجزه الإيفاء بالتزاماتهم الاجتماعية! إن المنافسة العالمية ما عادت تحتمل النظرة التقليدية الكلاسيكية التي تعتمد فقط علي الخصائص الاقتصادية إنما المزايا التنافسية التي تبرز ما انخفضت الضرائب، النظم البيروقراطية واللوائح الإدارية. فلا مجال للتعاون مع دولة مثل السودان يمر المستثمر فيها بما يفوق ٧٠ إجراء إداري (هو بمثابة العقبة البيروقراطية) إذا كان هنالك بلد مثل الصومال لا يتجاوز التصديق فيه ٧ نقاط إدارية. من هنا نفهم كيف أن لحوم الصومال باتت تنافس اللحوم السودانية في الخليج. الأدهى، أن الدول المجاورة، مثل تشاد وأثيوبيا، باتت مُدرجة من الدول المصدرة للصمغ العربي وهي لا تحفل بوجود شجرة هشاب واحدة. ما الذي ألجأ المُنتج لتهريب بضاعته؟

لو أن شركة الصمغ العربي تعاملت مع المنتج علي أنه شريك فأعطته ثلث الربح، استثمرتا في الأبحاث والتسويق قيمة الثلث، ووفرت خدمات صحية وتعليمية وبنية تحتية بالثلث المتبقي، هل كان المنتج سيفكر في تهريب بضاعته؟ إن ٢٥٠مليون (بالقديم) صُرفت علي تأليف قلب أحد الساسة المتمرسين، والذي اشترط إعادة تعمير بيته وتزيينه قبل قبوله رئاسة مجلس إدارة الصمغ

العربي. يشمل ذلك استيراد تماثيل من إيطاليا لتوضع علي مدخل المنزل الفخيم. يا ويل هؤلاء من الله؟ متى ستتخلى النخبة عن نرجسيتها وتجعل المواطن أولوية وتعطيه الأحقية؟ متى سنعطي السودانيين فرصة للاستثمار في وطنهم وقد أحبوه؟ هل مات رجل أفريقيا المريض أم أنه في طريقه إلي المعافاة؟ سيما أن الرقعة الزراعية متناقصة في الكرة الأرضية لأسباب إيكولوجية، كما أن عدد البشر في ازدياده، ولا سبيل لسد هذه الفجوة إلاَّ بالاستثمار الحيوي في الزراعة في اربع بلدان رئيسية هي البرازيل، أمريكا، أستراليا والسودان.

لا مجال للتفكير بطريقة مُغايرة إلاَّ إذا تخلصنا من (الليغ) السياسي الحالي (كما يقول صديقي الجنرال صلاح عربي)، وخلقنا مناخاً جاذباً، فيه من الشفافية والأسس المحاسبية ما تجعلك توقن بأن الشيك ذاهب إلي الخزانة العامة وليست الخاصة. إن أحد ولاة جنوب دارفور ظل يصرف ميزانية مشروع (أم عُجابة) لمدة ثلاث سنوات متتالية في تشييد مؤسسات حكومية بإشراف شركته (غير الربحية)، دون أن يعترضه أحد لأن الجهاز التشريعي لا يقوم بالدور الرقابي، إنما فقط البصمة علي قرارات الوالي. فإيهم أولي البنايات أم البِنيات؟ أخشي ان يتم التعامل مع أموال المانحين بهذه الكيفية.

إذن لابد من فتح فضاءات تحرر العقول من الفهم المتحجر للحاكورة وتفسح المجال للاستثمار في ثلثي الأرض غير المستصلحة في دارفور حينها يمكن أن نتكلم جدياً عن فك الاشتباكات بين الهبانية والسلامات، الزغاوة والرزيقات، إلي آخره من النزاعات التي استعرت بسبب الاضمحلال البيئي وليس فقط التعصب الأثني أو القبلي. حينها سيلجأ العالم للاستثمار في السودان مضطراً وليس مُحباً. في الوقت الذي نفتقد فيه جيلاً للمخدرات وقد افتقدنا أخراً للحرب (في سنة من السنوات نجح طالباً واحداً من مجموع ٢٣ مدرسة في شمال دارفور)، في الوقت الذي تموت فيه العائدات (النساء الحمل في الولادة) دون أن تجد طريقاً معبداً إلي مستشفى الولادة (ثاني أعلي نسبة في العالم)، في وقت تتفاجأ فيه البادية بالمحل قبل خمسة أشهر من موعده.

في هذا الوقت بالذات ينطلق (الموغاوي) ولسان حاله يقول: "الخشم خشمي والكلام كلام سيدي"، مهدداً الزرقة بمقتلة أخري أن هم رفضوا الانصياع وهو لا يعي أن مثل هذه الحماقة تمثل إدانة تاريخية غير مبررة وقائعياً ولا ميدانياً. وأنا اعجب من سبع، أين هي المروءة في قتل العُزل؟ من الذي أعطي صاحب اللون الأحرش والوسط الأكرش الشرعية للتكلم بإثم الكيان العربي؟ ما الذي جناه الكيان العربي من الاصطفاف خلف الإنقاذ؟ بمعني أخر حتي متى ستظل القيادات العربية مردوفة للحكومة أو التمرد؟ أما آن لهم أن يوجدوا مخرجاً استراتيجيا من أزمتهم الوجودية (التي ستتعمق بانفصال الجنوب)؟ حتي متى ستتغافل المنظمات الإقليمية والدولية عن الدور الحيوي الذي يمكن أن تلعبه الكيانات العربية في إحلال السلام؟ ما الذي يحول دون تفعيل هذا الكيان أخلاقياً، فكرياً وروحياً؟ متى ما استحضرنا الأجوبة لمثل هذه الأسئلة، متى ما وجدنا حلولاً لمثلا هذه المعضلات، متى ما حضر الضمير إلى منصة الدوحة؛ فإنّ نائبه في الشر سيتغيب فاسحاً المجال لسلام مستدام، يا هذا الهمام! ختاماً، لا توجد هنالك عزيمة، ناهيك عن أن تكون هنالك وثيقة لإحلال السلام (تم توقيع الاتفاقية في ١٤ يوليو ٢٠١١). سيظل هذا النظام مرتاباً بأهل دارفور (لأنه لا يضمن حتي أولئك الذين معه) مستخفاً بإرثها حتى تجتثه وتزيحه عن موضعه، حينها يودُّ لو أنه أماط اللثام وأرخي الآذان لبارقةٍ قد جاءته من ناحية الدوح.

دارفور وآفة التحوّل الديمقراطي
(الهزيمة أم العزيمة)

"من حسن الطالع أن الملوك يشتطون أحياناً، وإلا لما سقطوا قط"..

"جنون الأمراء حكمة القدر"..

ما نفع البابا؟ وما نفع الكرادلة؟ وأي إله يعبد في مدينة رومة هذه المنصرفة إلى بذخها ولذاتها؟

(أمين معلوف في ليون الأفريقي، ص: ٢٤٢،٢٤٢، ٣١٨، المترجم د. عفيف دمشقية)

لو أن نصف المليار دولار التي صُرفت في موسم الانتخابات السابقة (جملة ما صرفته المفوضية، الناخبين والمؤتمر الوطني) وظفت لبناء مدارس ابتدائية لتلاميذ يعجز آباؤهم عن دفع مستحقات التعليم أو يترفقوا باقربائهم الذين يقطنون المدن فلا يرسلون إليهم أكثر من أربعة أو خمسة أطفال، لتجنبنا الانتكاسة المعنوية التي أصابتنا من جراء الخوض في مشروع لم يقصد منه الاحتكام إلى الشعب قدر ما قصد منه التحاكم إلى الطاغوت "وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً". وإذا كان التعريف الفقهي للطاغوت هو كل ما طغي على العقل، فإن مما يذهب العقل أن يتحدث المرشحون الدارفوريون (هيئة المؤتمر الوطني) عن دواعي "استكمال النهضة"، وهي لا توجد في الأصل ولم تدرج في الفصل! بل لو أنهم خاطبوا فضول هؤلاء الصبية وأولئك النسوة اللائي استقبلنهنَّ لأيقنوا بأنهم لايرجون منهم خلاصاً من العوذ إنما استئناسا في الفوز الذي تسبقه الوعود الزلفة والهبات المؤثرة وتعقبه الموائد، الجلبة والمزامير (وإذا شئت المواسير).

باختصار لقد استحال الشعب إلى جمهرة تؤثر حضور هذه المناسبات لكي تحصل على غنيمة فردية لا لترافع عن مصلحة جماعية. الكل يمني نفسه بلقاء

المرشح الذي يقال أن صندوقاً هبط عليه من السماء (فيه بقية مما ترك آل موسى وآل هارون تحمله الملائكة)، حتى أن هذه الهبات السماوية لم تصرف على الفقراء والمحتاجين إنما وزعت للوكلاء الذين أصبحت من أجّل مهامهم تزويير الإرادة الجماهيرية. وأنا أعجب إذا كانت الانتخابات ستزور أصلاً من خلال الدبلجة للأرقام التسلسلية، تبديل السجلات، والتلاعب بالبطاقات، لماذا كل هذا الصرف؟ لأنهم ببساطة في حاجة إلى جلبة توهم المراقبين بانتخابات حرة (لكنها غير نزيهة!). حرة لأنك تتحرك في مساحة قد أطرت هوامشها وغير نزيهة لأنك مهما فعلت لن تستطيع تغيير النتيجة التي حسمت سلفاً. فهنالك التعداد، تصميم الدوائر، التسجيل، السجل والتصويت، وكلها دوائر أُحكم إغلاقها لصالح المؤتمر الوطني.

ظننت أن مرشحي المؤتمر من أبنائنا الدارفوريين سيتقدموا على أستحياء، يطأطوا رؤوسهم، ويعتذروا للمواطنيين عن انعدام كآفة الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم بالرغم من ولائهم للمؤتمر الوطني المطلق، ، في وقت تُشيد فيه الدولة مشاريع إستراتيجية وتقوم بنية تحتية في ركن قصي من البلاد. يجب أن نذكر بأن هذه العصابة هي ذاتها التي ساهمت في تغييب الوعى لدي المواطنيين، إيقاظ الحمية الجاهلية، واستهلاك طاقة بنيهم في حرب لا يدر القاتل فيها فيما قَتل ولا المقتول فيما قُتل. لقد فقدنا جيلاً كاملاً لصالح الحرب وها نحن نتأهب لفقدان جيل آخر في دارفور لمصلحة المخدرات! أي رفعة تُرجى لبلد عقل شبابه مُغَيَّب ونهم شيبته مَعيب؟ لعلنا سمعنا برؤساء الأحزاب الذين ما أن تلقوا العطايا حتى هرعوا لإيداعها في مَصارف دول الجوار، عوض عن إيداعها في البنوك الوطنية واستثمارها لصالح مشاريع تنموية تغنيهم عن المذلة وسؤال "الناس"! لو أن الدولة وغيرها أرادت الإصلاح لوجهت مُسجل الأحزاب بإيداع هذه المليارات وغيرها من المخصصات في حسابات يمكن لجهة بعينها مراجعتها بعد أن تُعرض على الجمعية العمومية، لكنه المصل الذي يعفي المريض من الموت ولا يرزقه التشافي من الداء العضال -- إنه الارتزاق-- الذي احترفه أبناء الآلهة. (من المؤسف أنه لم يعد على مستوى القطر كله قدوة في

الأخلاق، العلم، السياسة، الدين، الرياضة، إلى آخره. وهذا لعمري الهلاك الذي ينذر بشأن البئر المعطلة والقصر المشيد).ليت الحكومة والمعارضة يتحاكمان إلى مشروع واحد ويعتمدان معياراً قيمياً محدداً، لكنه الدهاء الذي يقتضي تقاسم أدوار المسرحية الوسط نيلية.

لقد استحال الحق إلى هبة والأخيرة إلى رشوة يتم بها استرضاء أصحاب الخطوة، حتى أن أحدهم وزع مولدات كهربائية ونوادي مشاهد ليلية فقط في فترة الحملة الانتخابية التي لم تتجاوز الثلاثة أسابيع على أناس بسطاء لم يجرؤ أحدهم على الاستفسار عن سر الغياب ومحجة الإياب، ولا حتى أن يسأل أن كان هذا هو حقهم في التنمية رغم الأهلية القومية والتضحيات الوطنية التي قدمها أسلافهم وظل يقدمها أبناؤهم لنظام لم يعرف غير الجهوية، الصفوية والتفرقة العنصرية تجاه الريف عامة ودارفور خاصة. كيف يستسيغ "وكلاء الريف" دماء أهاليهم إداما لخبزهم؟ أما آن لهم أن يرعوا؟ وإذا قرر هؤلاء القفز فوق المعاناة الإنسانية لشعبنا متوشحين بوشاح الشرعية "الزائف" فإن لدينا مسؤولية وطنية تستلزم الرفض التام لهذه المسخرة وإتباع كافة السبل لاستنقاذ الشعب من مخازي البيعة غير المشروطة.

إذا كان خلفاء الأنظمة الاستبدادية يأخذون البيعة من علماء المسلمين بين السيف والنطع، فإن علماء اليوم يؤدونها طواعية لأنهم أصبحوا جزءاً من المنظومة الفكرية التي تؤثر منطق الجبر والسياسية التي تشرع لمفهوم الغلبة، أمَّا خاصتهم فقد توهموا بأن كل مقاومة للسلطان وأي مسعى لتقويمه هو بمثابة مغالبة لقدر الله ومحاولة الخروج على حكمه النافذ في عبادة الضعفاء (دون الأقوياء!!). من هنا نفهم، على الأقل من الناحية الشعورية (دون التعرض للجوانب الإجرائية) كيف أن السودانيين قد آثروا التصويت (إن هم فعلوا أصلاً) لجهة لا يؤمنون برشادها لكنهم يوقنون بكساد غيرها من الجهات التي يًعد التصويت لها ضرباً من الجنون الذي يغري أحيانا بالقفز في الظلام، من هنا يكون فوز المشير أقرب للحقيقة كما توهمها الشعب (ذهاب دولته واندثار ضيعته)، لا كما توهمها هو (الوقفة الأسدية في وجه الإمبريالية

والصهيونية العالمية). أما فوز الولاة (والذي تبدت فيه مظاهر الحبكة) فله صلة بالبراغماتية أو الواقعية التي اقتضت اختيار مرشحي الحزب الحاكم الذي لا يكتفي بإرسال موجهات إنما يتحكم في مفاصل الدولة ويتوارث مقاليدها. والسؤال هو: لماذا لم يرشح الحزب الحاكم أناساً من حوبته من شأنهم أن يضفوا حيوية على مسيرته ويغيروا من سيرته التي اعتورها النقص وعابتها المذمة؟ كيف يصر المؤتمر الوطني على ترشيح سَرقة وقتلة لمناصب الولاة الذين يفترض فيهم النزاهة، التجرد والوطنية كي يتمكنوا من الإبحار بالسفينة والخروج بها من هول الغارة مُعتمدين على إمكانياتهم الذاتية، ملكاتهم الشخصية وإرثهم المعنوي وأن أعيتهم الحيل المادية وحالت دون مراميهم الفاقة وبؤس الموارد التي تُرصد للريف. إين هي الكوادر التي استقطبها المؤتمر الوطني في العشرين سنة الماضية؟ كيف عجز عن الإحلال أم أنه آثر الحلول؟ كنا نسمع بأن الحركة الإسلامية (قبل أن يخرجها شيخها من جلباب التقليد) لها من الكوادر ما يمكنها من التعاقب على حكم السودان خمسين عاماً، وإذا بنا نفاجأ بالعشرة الأولى وقد كشفت عورتهم بل أماطت اللثام عن بؤسهم الفلسفي والفكري، وجهلهم بأبسط قواعد الجغرافيا والتاريخ.

عِوضاً عن أن ينفتحوا على الشعب السوداني، وقد أكسبتهم العشرين عاما الماضية خبرة كافية (أو هكذا نظن)، فإذا بهم يتقوقعوا وينغلقوا على أنفسهم مدعين الانفتاح الذي أبدى نواجذه في مجرد محاولتهم لانتخاب المكتب القيادي الذي لم تخرج عضويته عن دائرة التمركز في المثلث الاقتصادي السياسي "الشهير" (أكتوبر ٢٠٠٩) حتى ان الاستاذة/ حليمة حسب الله قد نافحت عن خلفيتها الأثنية كي تجد موضع قدم في قائمة الثلاثين (التي لم يدرج فيها ولو خطأ واحداً من الشرق، الغرب، الجنوب، إلى آخره) مُثبته لهم أن للقِمر علاقة أثنية بالجعليين. وأنا أعجب أين تكمن عقدة الوصل بين مجموعة أثنية قدمت من غرب أفريقيا وأخرى تدحرجت من الهضبة الأثيوبية؟! لا توجد. لكنه الإنهزام النفسي والاستلاب الثقافي الذي جعل بعض الغرابة يرون الخلاص في التشبث بتلابيب الباشبوزق!

لا أتوقع أن يعكس التكوين الوزاري القادم التباين الأيدولوجي الماثل في الساحة السياسية على انحسارها، ولا أن يمتد خارج الحلف اليميني الذي يمثله المؤتمر الوطني، بل إن تظل الهوة قائمة بينه وبين الحركة الشعبية التي لم تحفل بتأطير علاقتها رسمياً مع أحزاب اليسار. إن التجاذب بين اليسار واليمين، رغم حدته، يظل أفقياً موغل في الشيفونية التي ترفض الاحتراف بواقع التحول الفكري والميداني الذي يتطلب النظر إلى العلاقة الرأسية غير السوية بين الهامش والمركز. الأمر الذي ساهم في تحلل الهامش من الروابط الطائفية والعقائدية، لكن هذه الروابط لم تنتف البتة ولا يستلزم تحللها انعقادها لجهة أخرى هي المتسبب في كل الكوارث التي حلت بالريف. إن نتائج المجلس الوطني هي أقل النتائج وثوقاً، لكنها بحكم ما أسلفنا من تحليل (وليس ما أسلفه المحللون من عقدة إستكهولم) لم تكن في حاجة لتدخل الأمن حتي يحصل الحزب الحاكم على أغلبية مريحة قد لا تتجاوز الـــ٦٥ ٪ لكنها تمكن الحكومة من تمرير سياستها دونما حوجة تغبين المواطنيين، تحقير إرادتهم وتسفيهما، مما يضعهم بين خيارين: القبول بالعبودية أو حمل البندقية! وإذا أنه لا يوجد طريق معبدًّ، بمعنى فكرة صائبة وعقيدة راسخة، تحمل الشعوب من الهضبة الأولى حتى توصلها إلى الأخرى، فهذه الثنائية خطرة تكاد تقصف حمولتها المعنوية بالكيان دون أن تبشر بحصول المقصد.

إن الجيش يوم أن كان قومياً، قام بدوره كاملاً في حمل البندقية لتحقيق الكرامة الإنسانية وترسيخ قيم السيادة الوطنية. كفى به شرفاً أنه ساند ثورتين شعبيتين في ربع قرن من الزمان، وكفى بالمؤسسة فخراً أن الذين انقلبت عليهم لم يتهموا في ذمتهم ولا مروءتهم فعبود بنى بيتاً في المواقع الخلفية للامتداد والنميري لم ين بيتاً بل آثر العيش في بيت من ورثة زوجته. مما يجوز ذكره إن الخلاف مع النميري قد بلغ حد الاقتتال لكن أحداً لم يتفوه بكلمة في حق السيدة الوقورة بثينة، ذلك أنها لم تتخذ لنفسها جمعية تستغلها لسرقة قوت اليتامى ولا مشروعاً لبعثرة أحلام ومستقبل الأيامى. أما وقد سرح الجيش وأوكلت مهامه إلى مليشيات حزبية فإنا نكاد نشهد عصر العسكرة الهوياتية الذي تتربص

فيه المجموعات الأثنية ببعضها البعض، يمنعها من الانقضاض دقيق الحساب الذي إن أفلت يوهن بفناء مجموعة دون أخرى. إن تغير التحالفات مرتبط باهتزاز التوازنات: فالمؤتمر الشعبي يوفر الزاد الإيدولوجي للعدل والمساواة لكنه لا يريد مواجهة تخرج اللعبة عن دائرة التخاصم الأيدولوجي الديني؛ الحركة الشعبية تدعم قوى الريف السوداني (خاصه التورا بورا) بذخيرة قد تنفذ حرارتها بمجئ الاستفتاء وتراجع الحركة الشعبية أزلياً عن مفهوم السودان الجديد، المؤتمر الوطني يدعم الجنجويد لكنه لايريد لهم تفوقاً يخرج الحكم عن مدار التداول المزمن للنخبة النيلية. إن أول طلقة قمينة بإرباك هذا المثلث العسكري إرباكاً يُخرج الحليم عن دائرة الرشد، ويجعل إمكانيته للتكهن غير رزينة. لكن هنالك سيناريوهات يمكن موضعتها حسب ما تشير الغرائب:-

كلما انحسرت الفضاءات العسكرية والسياسية التي تأمل حركة العدل والمساواة التحرك فيها، كلما أضحى قدومها للخرطوم وشيكاً من منطق (يا خمسة جابن خمسين أو خمسين وقعن في الطين). كما أن الانتصار بشكل نهائي وحاسم لا يكون إلاَّ بإنهاك أحد الفريقين، مما يخلق فجوة أمنية يمكن لآخرين استغلالها. هل يمكن للحركة الشعبية التدخل لصالح فريق أم أنها ستؤثر التعامل مع المنتصر؟ هل تمثل هذه الفجوة سانحة للحركة كي تتجاوز خلافاتها بمجرد وثبة يمكن أن تخرج السودان من خانة التزمت الديني إلى ربوع الانفراج العقلاني؟ هل يمكن أن تدخل هذه الخطوة السودان في دائرة الاستقطاب الأثني الديني الحاد؟ أم أنها ستضع حداً له؟

صدق الشاعر حين قال:

رأيت الشجاعة في القلوب كثيرة ،، لكن شجعان العقول قليل

وقتها لن تكون هنالك جدوى للبندقية إنما التحالفات الإستراتيجية التي تقتضي تحالف الزرقة مع العرب والعرب فيما بين أنفسهم لمواجهة واقع التهميش الذي يستحيل إلى درجة الإهمال المتعمد، خاصة إذا انتقص الانفصال ٦٠٪ من الميزانية التي لم تدرج في الأصل لمشروع التنمية المتوازن. ولتطالب

دارفور حينها بالانفصال فلن تجد أي ممانعة، أمَّا الانضمام إلى الجنوب فدونه الف حائل لأن الإدارة الأمريكية إنما تريد حدوداً تكون بمثابة العازل الثقافي بين الغابة والصحراء.

قبل أن تفرغ النخبة الدارفورية من تسوية أوضاعها مع العصابة الإنقاذية، فإنها ستجد نفسها مضطرة لمواجهة تحديات في الجنوب، ومقاومة أطماع جيوإستراتيجية من قبل دول الجوار. فهل يا ترى أعدت النخبة الدارفورية نفسها لمواجهة مثل هذه التحديات أم أنها ستظل تتعامل مع السياسة بأفق تقليدي ومفاهيم قروسطية (تعتمد أول ما تعتمد على مبادرات من المجموعات الايدولوجية). لا أخالني أجافي المنطق إذا زعمت أن المعارضة (تجمع جوبا) تتعامل انتقائياً إذا لم نقل انتهازياً مع القضية الدارفورية (فلن ننسى سقوط ورقة دارفور في سلة المهملات مجرد انفضاض السامرين في مؤتمر جوبا وقد اتخذوا على أنفسهم عهداً أن لا يمضوا خطوة تجاه المشاركة في الانتخابات قبل أن تحل قضية دارفور)، أما الحكومة فتنتهج نهجاً إقصائياً يجعلها ترفض كل الحلول غير التي تعبر من خلال "الخلية السياسية" للمؤتمر الوطني. كيف يكون مؤتمراً وهو يتألف من ثلاث قبائل، وكيف يكون وطنياً وفي مكوثه كل يوم بل كل ساعة انتقاصاً حسياً من أرض الوطن ومعنوياً من سيادته؟

إذا كانت الأحزاب المعتقة تمارس وصاية مطلقة، فإن الدولة المؤدلجة تمارس احتكارية مطلقة فيما يتعلق بتنظيم المجتمع. ما هو السبيل إذاً لنيل المزيد من الاعتراف بالحقوق الجماعية؟ هل من المعقول أن ينحسر فهمنا للعملية الديمقراطية في الجانب الإجرائي وننسى ذاك المبدئي الذي يقتضي دمقرطة اقتصادية واجتماعية؟ هل يمكن أن ينحسر الفهم الإجرائي في العملية الانتخابية، وأن تنحسر الأخيرة في الإدلاء بالصوت؟ هل من سبيل لإصلاح الخلل البنيوي والمؤسسي الذي أعاق إمكانية حدوث تحول ديمقراطي سليم؟ إن ما تقوم به أحزاب الطرور هذه لا يقل فداحة عما يرتكبه المؤتمر الوطني من إخفاقات تجعله يظهر بمظهر الفائز الخاسر. كان يمكن للانتخابات رغم تشوهاتها أن تكون بمثابة بلف التسريب لكنها حتماً ستصبح بمثابة الغاز الذي يؤدي للانفجار!

يجب على المختصين التعرض بالنقد والتحليل لنظام النسبية الذي كان هو حيلة النخبة للالتفاف حول إرادة الريف، كذلكم النسوية التي جعلت قضية المرأة بمعزل عن قضايا المجتمع. لا ننسى أن السباق الرئاسي لم تسبقه سبل تستدفع الجماهير للاصطفاف حول مشاريع فكرية محددة، بل الاكتفاء بالبريق الشخصي، والنفوذ المعنوي و المادي الذي تمثل في الاعتماد على آلية الدولة التي لم تتخذ أي مسافة من الحكومة. وإذا ذاك هو الحال فإن من شأن الشعب الذي تتشبع ثقافته بروح "الغلبة" أن ينتخبها إلى الأبد مما ينذر بحدوث انفجار سياسي واجتماعي يبلغ دويه أقاصي البلاد.

ما يزيد من دوي هذا الانفجار هو أن العصابة الإنقاذية لا تريد الاعتراف بواقع التحول الفكري والسياسي (الذي يقتضي النظر إلى شأن التدافع الرأسي بين ريف ومركز وعدم الاكتفاء بالدايلكتيك الأيدولوجي بين يسار ويمين فقط)، لأنها إن فعلت، مثلاً كأن ترشح جنوبي أو غرباوي، فستكسر الحاجز المعنوي والنفسي الذي جعل الغرابة والجنوبيين في وضع المستجدي وليس المستحق للإسهام في حكم الخرطوم، بل السودان، ديمقراطياً. ومن فعل هذا منهم (الشعبي أو الحركة الشعبية) فلا ندري أن كان يريد توجيه هذا الدايلكتيك إيجابياً أم أنه يريد الاستفادة من إفرازاتها السلبية لتحقيق انتصار عسكري على غرمائه الذين لم يستطع العيش إلاَّ تحت العداوة لهم؟

إنّ الخطاب السياسي الذي صحب حملة الانتخابات المُبتسرة والتي لم تستمر أكثر من شهرين في وقت يُعتبر من بدأ قبل عامين متأخراً في الولايات المتحدة (أبريل ٢٠١٠) قد عكس إلى جانب الاستقطاب الإثني الحاد انفصاماً وجدانياً يجعل من الصعب إيجاد أرضية وسط ما لم تتغير الأطر الإعلامية والتعليمية وترشد الممارسة السياسية. ذلك أن البعض لم يزل يُعبر عن خلافته السياسية من خلال اللغة الدينية في شكلها الأيدولوجي التي يستغلها البعض لمصلحته التي لا تنساب إلاَّ بتقنين المفارقات الاقتصادية والاجتماعية. وقد يكون هذا تفسيرهم لقوله تعالى "ليتخذ بعضهم بعضاً سِخرياً"، كأنما الدين هو وسيلة لتقنين الظلم الاجتماعي لا لتطويع الواقع الاجتماعي. ومن هنا نفهم

تحالف الأحزاب - - أحزاب اليمين من أخوان مسلمين، أنصار سنة، صوفية وآخرين مع نظام الإنقاذ الذي ظل يكتسب مشروعيته من الحرب التي تمتد من قتل المسلمين إلى تزويد الأخوين المتخاصمين بالسلاح وذلك في السودان عامة وفي دارفور خاصة. ما رأي هؤلاء الأئمة في الأرواح التي أزهقت والله تعالى يقول "ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذاباً عظيماً" بل ما هو رايهم في قوله (صلى الله عليه وسلم):- من أعان على قتل مسلم ولو بشق كلمة جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله. اعلم أنهم سيبحثون عن المتن، ماذا يغني المتن وقد أضاعوا النص ووأدوا روحه بتعاونهم مع الطاغوت والله تعالى يقول (ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار)؟

سُـئل أحد "المفكرين" "الإسلاميين" (بالتحديد د. حسن مكي) عن تراجع الإنقاذ عن الشعار فقال الشريعة أدرجت في القوانين لكنها لم تنفذ. متى كان الإسلام مصفوفة قانونية تتجمل بالعدالة الاجتماعية؟ متى ما حدث ذلك فإن الشريعة الإسلامية ستستحيل إلى صنم ظل يحلم المسلمون بعبادته في القرن العشرين! إننا لا ننشد الهداية لأن خلافنا لم يعد في الحق "فهدى الله الذين أمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه" إنما على الحق، كما أننا لا نطلب الاستقامة لأننا نماري ونتعمد الالتفاف حول الحقيقة لأننا لا نولي اهتماماُ للأداة (الوسيلة) أو حتى المرجعية التي يمكن الاستناد عليها.

عندما وقع الخلاف بين الإسلاميين والذي وثق له جيداً المحبوب عبد السلام في كتابه (الحركة الإسلامية السودانية: دائرة الضوء - خيوط الظلام) كان هنالك تحليل أشبه بالتبرير الوقائعي منه إلى النقد الفلسفي الفكري. لطبيعة الخطاب الديني الذي ألبس الدولة نفسها لبوس غيبي؛ تجلى في استخدام مصطلحات من مثل: الفتنة، السلطة، السلطان، التوبة، إلى آخره كادت تلغي محجة الإخفاق في اتخاذ تدابير مؤسسية من شأنها أن تـُقِنـِّن لمفهوم الحكمانية (أو ما يسمى تجوزاً الحكم الراشد) وترتقي بالمجتمع من مستوى التداول العاطفي إلى مستوى الإدراك القيمي. أولاً، إذا كان مفهوم الحاكمية يعتمد

الامتثال والطاعة، فإنَّ الحكمانية تعتمد التنافسية والاختيار كوسيلة للتعاقد وفرض شروط الانتماء. ثانياً، إذا كانت الحاكمية تؤطر الممارسة في مستوى الإنزال أو الإسقاط للحلول فإن الحكمانية تعتمد السبل التجريبية لاستنباط الحلول وتكيفها على مستوي الواقع الذي تقرره قوة الدفع الذاتي (القوة المدنية الشعبية) اكثر مما تقرره الممارسة النخبوية الفوقية. ثالثاً، أن مشروعية الحوار وحتمية تداول السلطة الديمقراطية توافقياً تقتضيه مطلبية السياسة الكوكبية الإنسانية الرامية إلى خلق مجتمع حر كما يقره التاريخ الإسلامي المزدحم بوقائع سياسية وفروض تجاوزية لم يكن الباعث عليها إسلامياً بقدر ما كان عملياً. من هذا المنطلق يسعنا أن ننظر إلى الصراع بين الإسلاميين أنفسهم وما بينهم على أساس أنه دايالكتيك سياسي أكثر منه مخاصصة آيدولوجية بين المنافقين والمؤمنين، المبدئيين والانتهازيين، السلطويين والشعوبيين، لأننا في مجال التطور المفاهيمي للحكمانية نريد أن ننزع القدسية عن الدولة وعن الزعيم و نوزع صلاحيتها على المجتمع حتى يستطيع طرح القضايا من منطلق فكري وليس من منطلق عقدي.

إنَّ الخلاف بين الإسلاميين، (استخدامي للمصطلح تستلزمه الإشارة الحركية وليس الضرورة القيمية) وللأسف، لم يضف قيمة فكرية أو روحية/ أخلاقية لأنه أخذ منحىً صبيانياً يصعب معه أو به استنتاج مفاهيم إنما فقط استخلاص عبر لرواية تحدثت عن حوار استبد بشيخه. لا أرى أن هنالك احترافية أو مهنية فيما يتعلق بشأن مفاوضات الدوحة (٢٠١٠-٢٠١١) ذلك أن الدولة تتخذ تدابير سياسية/ مدنية في شأن دبلوماسي/ عسكري من خلال إقحامها شخصيات مدنية ما كانت لتحتشد في تلكم القاعات لولا ما تلقته الخرطوم من ضربة سددها قائد العدل والمساواة في ١٠ مايو ٢٠٠٨ وليس أي شخص آخر أو فصيل من الأفندية، في حين أنها تتغول أمنياً بإبقائها على حالة الطوارئ ورصدها كافة الأنشطة المدنية في دارفور. وإذ رفضت حركة العدل والمساواة هذا التضارب فقد رفضت الحكومة تعارضاً ظنه قادتها بعد التصعيد الأخير محاولة تمرير لأجندة سياسية عبر "ماسورة" البندقية، خاصة بعد أن عجز الشعبي في

الحصول على نسبة الـــ ٤ ٪ -- مجرد الحد الأدنى للحصول على مقاعد النسبي.
والسؤال: كيف تتخوف الدولة من حزب لم يستطع مجرد الحصول على الحد الأدنى الذي يؤهله لدخول البرلمان؟ لماذا تتخوف الدولة من أناس بهذه الضآلة، أم أنها حازت العكس (أخذوا هم ٩٦٪ وأخذت هي ٤٪)؟ لماذا لم تراع الدولة حق الإسلام وهي تعتقل شيخاً قد شارف الثمانين؟ ألم يوثق في إرثنا الديني أن إكرام الإمام المقسط، حامل القرآن، وذي الشيبة المسلم من إكرام الله عز وجلَّ؟ أم أنهم جحدوا نعم الله عليهم؟ متي تترفعوا عن الصغائر وتكونوا كباراً على قامة الوطن وما يعانيه من محن؟ أنه ليحزنني حقاً أن تتخذوا من دارفور ساحة لتصفية حساباتكم، بل مما يجعل قلبي ينزف دماً ما أشاهده من قيعان معنوية يتسبب فيها قتال الغرابة لبعضهم البعض ومآسي إنسانية تستصغرها المدفعية وتستهونها قلوب الإمبريالية الإسلامية.

فيا عجباً من دائلٍ أنت سيــفه ،، أما يتوقي شَفرتَيْ ما تقلَّدا

ومن يجعل الضرغام بازاً لصيده ،، تصيده الضرغام فيما تصيَّــدا

أبوالطيب المتنبئ

إن من خاضوا لُجة الانتخابات خاضوها وهم موقنين بعدم تكافؤ المعترك لكنهم رأوا فيها فرصة لاستنهاض شعبنا وحثه في التغلب على الحواجز النفسية السيكولوجية التي طالما جعلت هذا الشعب يتهيب مواجهه الطاغوت. الأن وقد شرعت الجماهير في التحرك فإننا نناشد هذه القيادات وبذات الدينامية والشجاعة قيادة الجماهير نحو النصر مع أهمية الاستبصار التام لكافة العقبات وهي كالآتي:

يلزم أن نأخذ قضيتنا بأيدينا فمن العار أن ندع المأساة الإنسانية لشعبنا تمر كملهاة في طاولة المناورات الإقليمية والدولية. إن التحدي يكمن في صعوبة انتشال دارفور وكردفان من واقع الانهزام النفسي والاجتماعي، سيما الارتكاسة الاقتصادية، السياسية والعسكرية: أمَّا أن نتحد فنواجه ونهزم الطاغوت أو

نموت موتا عبقريا نبيلا، أمَا أن نفني دون أدني مقاومة فذاك هو العار، بل هو الشنار والتنكر لتاريخ أسلافنا المجيد.

في مدار البحث عن حلفاء، يجب أن نعول أولاً على إمكانياتنا الذاتية في تفعيل القضية، والإسهام في الشأن العام، إذ أن الإقصاء المُتعمد لشعبنا (من خلال الترميز) قد حرم هذا البلد من موروث هائل، عمق هوياتي فاعل، ثراء مادي، موقع جيوإستراتيجي، إلى آخره. بمثل هذه الواقعية تستحيل الهزيمة إلى عزيمة يجب أن تدخر ليوم النصر، يوماً يتأهب الشعب فيه لانتخاب من يرافعون عن حقوقه الثقافية، الأدبية، الاقتصادية، السياسية والإنسانية لا ان يقنع بانتداب إناس لا يفعلون أكثر من تقنين واقع التبعية المرير. الأدهى، إنهم يسعون لإخفاء آثار الجريمة التي إن خُفيت في الأرض فلن تخفى في السماء (سنكتب ما قدموا وآثارهم وكل شيء أحصيناه في إمام مُبين). لقد استبشر بعض المثقفين خيراً بانتقال ملف دارفور إلى د. غازي عتباني، لكن الأخير وللأسف مضي في سياسة سلفه مع الفرق في أن الخلوي لم يحفل باستخدام الفكر للتخندق من قناعاته الذاتية، أما المديني فيعرف كيف يحقق أغراضه دون أن يستثير ضغائن الآخرين. أولاً، إنه لم يسع لخلق فضاء يمارس فيه الدارفوريون دورهم في البناء العضوي لدولتهم والإسهام بحيوية في رفعة مجتمعاتهم إنما تجاوزهم (تماماً كما يفعل غرايشن) للقيام بهذا الدور بنفسه أو انتداب دارفوريين لا يمتلكوا من الأفق، ناهيك عن الإرادة، مما يؤهلهم لتجاوز المرسوم قيد أنملة. لقد جاءت الممارسة شائهة في اجتماع قطر بالرغم من احتواء وفد المجتمع المدني على شخصيات ذات وزن فكري، أدبي، شعبي وسياسي، ذلك أن آلية الاختيار قد اعتمدت النخبوية التي تفادت قيام مؤتمرات قاعدية تُهيئ لاختيار قيادات وسيطة ترفع إلى مستوى القيادة العُليا. هذا بالضبط ما تخشاه الحكومة التي لا تسمح البتة بالحوار، دعك من الإذن بإعداد مؤتمر دارفوري - دارفوري ترى أنه سيقوي حتماً من موقف دارفور التفاوضي (في شأن الوطن ككل)، رغم أنه سيفنَّد من حجج المغالين الذين عَجزت هي عن هزيمتهم عسكرياً. ثانياً، عوض عن خلق مظلة مدنية/سياسية تُراعي فيها الموازنات الأثنية، عهد المجتمع

الدولي الذي لا يعرف الخريطة الثقافية - الاجتماعية دعك من إمكانيته لإدراج الأوزان السياسية (يُسانده في ذلك الطبيب الموقر) إلى وضع فزاعات مما زاد من حدة الاستقطاب الاثني وأضعفت من همة الدارفوريين للقيام بواجبهم في ترميم أركان هذا البلد المتهالكة بطريقة قومية تشبه إرثهم الذي لم يتقوقع إلاَّ في عهد القيادات التي أنتجها الفراغ وأفرزتها محطات اللا انتماء: الأخلاقي، السياسي، الفكري أو الروحي. ثالثاً، أن تجيير إرادة الكيان العربي من خلال الإصرار على تمثيله بشاويشية أو أرزقية ينذر بوقوع كارثة اجتماعية. لأن هذه المجموعات فوق ما تواجه من تحديات مناخية/ بيئية، اقتصادية/ إنتاجية، تعليمية/ تربوية، سياسية/تنظيمية أو عسكرية/أمنية لا تكاد تجد قيادة تلتف حولها أو استراتيجية تسترشد بهديها حتى تعمل على تنفيسها المجموعة الأولى إذ أنها تعاني من عوذ فكري يجعلها عاجزة عن تصور التحديات الجيوإستراتيجية التي تعقب الانفصال والمجموعة الثانية التي تفتقر إلى وازع أخلاقي يحضها للتفاعل الحيوي مع المجموعات الأثنية الأخرى.

إن الدولة تعتمد الكيان العربي (الدارفوري) كساعد عضلي لكنها لا تأبه به كمنجز فكري يمكن أن يساهم في حل المشكلة السودانية سياسياً وأدبياً، وما ذلك إلاَّ لجهلهم بتاريخ هذه الأمة وتناسيهم لمجدها الذي لم يكن لولا اعتزازها بالتعددية وافتخارها بالتباين كمصدر من مصادر الإعزاز النوعي. لقد كان العرب قادة دارفور يوم أن حملوا هذه المآثورة في حدقات العيون، أما وقد أهملوها أو حرضوا على إهمالها فقد استحالوا إلى لقيط أو يتيم يستدفعه الجوع لارتياد ولائم اللئام. وها هو الأستاذ/ أمين حسن عمر؛ رئيس الوفد المفاوض في الدوحة، يرفض أن يكون هنالك مساق ثالث يمكن للعرب أن يندرجوا تحته وقد أصبح لكل من الفور والزغاوة منبرهم. أمَّا أنه يرى أن العرب لم تطالهم مظلمة أو أنه يرى أنهم رعاع لا يستحقوا التمثيل. لقد ظل العرب مُتململين من هذه الثنائية لكنهم لم يفلحوا في تشييد مظلة ترافع مدنياً عن حقوقهم الثقافية، الاجتماعية، والسياسية الفكرية. ولذا فهم يعبروا عن تبرمهم عسكرياً ممَّا يجعل ولاءاتهم تتفرق بين حركة العدل والمساواة، الحكومة

والحركة الشعبية علماً بأن كل هذه المجموعات تتعامل معهم وفق متطلبات المرحلة لكنها تبرم معهم وعوداً لا تفي لتشكل مكونات الحلف الإستراتيجي، أو دفع استحقاقات المكون التاريخي. من هنا نفهم أن العدل والمساواة ترى في العرب صخرة كؤود يجب إزالتها أو الالتفاف حولها فهي تريد تجاوزهم لكنها لا تتخيل نصرة من دونهم؛ الحكومة تتخيلهم مارداً كاد أن يخرج من طوعها ولذا فهي تريد استهلاك طاقته في معارك داخلية أو مواجهات أوشكت أن تكون خارجية مع دولة مجاورة.

من هنا نفهم تلكؤ الجيش الحكومي في التحرك نحو (بلبلة) لأنها تريده اشتباكاً بين الحركة الشعبية والرزيقات (أبريل ٢٠١٠)، الحركة الشعبية تريد أن تُنشئ حواراً جاداً لكنها لا ترى تكافؤاً بين زعامات أهلية أُدرجت برتب عسكرية في جهاز الأمن الوطني (هيئتها لقيادة مليشيات قبلية)، وجهاز دولة يعمل باستقلالية للمرافعة عن حقوق الأهل في جنوب السودان. إنهم، أي القادة العُنصريين، يريدونها مواجهة بين الجنوبيين والبقارة عموماً حتى ينشغل البقارة بأنفسهم أو يعيقوا مهمة بناء الدولة في الجنوب. فعندما واجه أحدهم مغبة خذلانهم للمسيرية، قال بالحرف الواحد "لمَّن ينفصل الجنوب، المسيرية والرزيقات يشيلوا شيلتهم!" لقد فات على هذا الانتهازي، أن انهزام الرزيقات والمسيرية إذا سلمنا بحتمية المواجهة مع أهلنا الجنوبيين (وهذا أمر لا ينبغي، لأن العدو في الأصل واحد) يعني انكشاف البوابة الجنوبية ليس لشعبنا في السودان فقط إنما أيضاً للأمة العربية جمعاء. هل يمكن لأي جهة اخرى أن تخدم المخططات الصهيونية أفضل من هذا؟ ولا حتى "مناحيم بيغن" نفسه!

في مغبة ترسيم الحدود بين دارفور وكردفان فإن الدولة تريدها مواجهة بين المسيرية والرزيقات، ففي كلا المعسكرين هنالك غشامة ، أمية، وتجار حروب مهمتهم أن يلهوا الجميع عن مهمة تأطير مفاهيم وبلورة وعي جمعوي يرفع البشر إلى مستوى التحدي ويلهمهم الحكمة في مواجهة المحنة القادمة:- تشرذم السودان كقطر وضياع هويته كشعب. ما الذي يعنيه الانفصال لقضايا الهوية، الأمن، الاستقرار الاقتصادي، المرعى، العلاقات الدولية؟ إذا سلمنا بأن الرزيقات

هم سنكيتة (سنام) العطاوة (المسيرية، الرزيقات، بني هلبة، إلى آخره)، وأن العطاوة هم رأس الرمح في قيادة معسكر الغرب السوداني فإن المعول عليهم أكبر في الترتيب وإعادة التشكيل حتى تنتظم خطى الكيان العربي الذي يواجه أهوالاً قد تعصف به أو تستدفعه نحو التقدم المدني والتواصل السلمي مع الآخرين. حتى لا نبري الحديث يميناً وشمالاً، فإن علة الرزيقات اليوم في رأسها، وهم شلة من أنصاف المتعلمين وأشباه الأميين الذين استغلوا استكانة الإدارة الأهلية واستهانة منتسبيها فعبثوا بالمقدرات الأصيلة لهذا الشعب. فهؤلاء مدعومون من قبل الدولة ولا يمكن التغلب عليهم إلاَّ بتأليب العامة واستجاشة البادية مما يضع الكيان أمام خيارين: الراديكالية الثورية في مغالبة الباطل المستفحل أو الفناء. ما هي إذن الحدود المكانية للثورة البدوية وهل من سبيل للحد من شناعة استفحالها (إذا قررنا بأنها هذه المرة ثورة من أجل المُستضعفين وليس ضدهم)؟

إن موقف رزيقات الجنوب المشرف من حرب الإبادة في دارفور --إذ أنبأوا أخوتهم بقدوم الحرابة بعد أن أيسوا من صدها مما مكن (الزرقة) من الانتقال بكافة حاجياتهم إلى الضعين بعد أن ضمنوا سلامة أهاليهم-- يؤهلهم لتشييد جسر يسهل لعرب الشمال والغرب العبور (إن هم شاءوا) إلى بر الفضيلة. إن أي محاولة من قبل النظام لخلق كيانات موازية أو فرض قيادات مُحازية من شأنه أن يُربك النسيج الاجتماعي ويعيق عملية السلام.

ختاماً، لقد ساعد نفاذ المشاريع الفكرية/ الأيدولوجية للنخبة النيلية في التحلل من الارتباطات السماوية التي لم تف بالميثاق وهيئ لتفعيل ارتباطات أرضية يتحقق بها مقصد النداء الإلهي الذي حدد المعترك وصوب وجهته حتي يكون الصراع صراعاً بين المستضعفين والمتجبرين ولا ينحسر في طوق العقيدة أو مطبات الأثنية. هذا مما يستلزم بلورة رؤى لكافة أعضاء الريف السوداني الذي طالما تم الالتفاف حوله ديمقراطياً (بالنسبية والقوائم الحزبية) وعسكرياً (باتباع سياسة فرق تسد). إن المشروع الذي يحمل مغزى أخلاقي وإنساني (غير الانتقامي الذي تبشر به عصابات التمرد) هو الجدير بالتضحية والمتكفل

باستنطاق الأغلبية الصامتة حتى تمارس حقها السياسي/المدني في مواجهة المجموعات التي تفننت في قطع السبيل المعنوي والمادي. إن دارفور ستتحمل دورها، كما تحملته من قبل، في تحرير السودان من مخلفات الإنجليز، الأتراك والمصريين. حتى يحدث ذلك لابد من استنهاض همة دارفور الاجتماعية حتى تعي خطورة الفناء المعنوي إذ هي أمنت البقاء المادي الذي يتهدد أختها في دارفور الجغرافية، ومن ثم تكوين جبهة وطنية دارفورية. إذا كانت كل الأجهزة (المالية، الفكرية/العلمية، الروحية، السياسية وحتى الإعلامية) تتعامل معنا كضيوف على ساحة التراث أو طفيليين على منصة التاريخ، فلا يظننَّ أحدُ بأننا عُزل في مواجهة الطاغوت فإن لدينا من الإمكانيات ما يؤهلنا لمحاصرته أخلاقياً وفكرياً وعدم إعطائه الفرصة والمبرر لإبادة أهلنا عسكرياً، ومن الإرادة ما يستفزنا لاتخاذ الخطوات العملية الآتية: تقديم المشروع، تحديد المشروعية الأخلاقية والفكرية، اختيار الإستراتيجية، الوسيلة، التيقظ في تحديد العقبات والتبصر لمعاينة الأفق الذي ملؤه سعد فوق ما نعاين من نكد.

الاستفتاء: استحقاق دستوري أم عجز تنموي وإداري؟

كم مرة رفع ساسة بلادي إصبع التوحيد معلنين براءتهم من الشرك بيد أنهم جحدوا الحق أهله واستيقنت أنفسهم حقيقة أن "تزوير إرادة الشعوب هو أسوأ أنواع الزور". أنظر حرصهم لإجراء استفتاء في أبريل ٢٠١٦ بحجة أنه "الاستحقاق الدارفوري" لشعب دارفور وهم قد أهانوه، وقتلوه وشردوه، أفقروه، بل أوصلوه حد اليأس من المستقبل الرائع الجميل لا أود في هذه السانحة الدخول في مناحي تأويلية قانونية لوثيقة الدوحة فجل ما تصبو إليه أي اتفاقية تحقيق العدل للمجني عليه واتخاذ التدابير اللازمة لصيانة كرامته في المستقبل. لكنني أود أن ألج إلى نفسية "النخب المركزية" التي خبرتها وخبرتها الشعوب السودانية من خلال تعاملها مع الهامش خاصة دارفور في الستين عاما الماضية. هم يريدون أن يقتلعوا دارفور من مرتكزاتها الوجدانية والتاريخية، لأنهم أحسوا بأننا سنستعيد وحدة هذا الشعب ولو بعد ألف عام. فهم - أي هؤلاء السفلة - إنما أرادوا قطع الطريق علينا باستحداث نظم إدارية تجعل من الصعب استعادة الوحدة وإن استحدثت التدابير السياسية كافة ، فالوثيقة شيء ومحو الذاكرة الجمعوية شيء آخر: الأول يتم تداركه بالحوار والاخيرة تجعل من شعب دارفور شعبا ملحقا ليس له قرار.

إن العصابة تريد ان تقتلع شعب دارفور من الفضاء الصوفي المغاربي وتلحقه بالفضاء السلفي السني، هم يريدون أن يلحقونا بالفضاء المشرقي المفعم بروح الاستبداد ونحن نريد ان نستلهم قيمنا الإنسانية من حضارتنا النوبية التي هي أم الحضارات الافريقية، هم يستنكفوا أن تلحق دارفور رغم مكونها العربي العتيق بالفور ، ونحن نقول لهم إن الانتماء إلى جهة هي انتماء

ثقافي ومجتمعي وليس انتماءً عرقياً، وإذا كان انتماءً عرقيا فنحن نعتز بزنجيتنا ولا نراها ضره لعروبتنا، "وما نود تأكيده وتوضيحه بهذا الصدد هو أن الكيان الوطني، (الجيوسياسي) الذى ننتمى إليه الآن، المعروف باسم "جمهورية السودان"، كما يقول الاستاذ حامد علي محمد نور "إنما تشكل في الواقع نتيجة دمج استعماري لدولتين افريقيتين مستقلتين هما دولة الفونج ودولة دارفور. هذه الحقيقة التاريخية لا يجب تناسيها أو التغافل عنها، بل وضعها في الاعتبار. وعلينا ان نحرص على تلك الحقيقة التاريخية فهي ظلت وستظل راسخة في وعي ووجدان إنسان دارفور، وأن كانت مهملة وساقطة من الوعي الجمعي لإنسان الوسط والشمال النيلي، الذى أصبح كأنما لا مرجعية تاريخية ووطنية له يعتد بها غير سنار ودولة الفونج (الأموية)" (لا للاستفتاء، مقال للأستاذ حامد علي محمد نور، مارس ٢٠١٦)!

هم يريدوننا - أي هؤلاء الواهمين - ان نيمم وجوهنا صوب "العاصفة"، ونحن نريد أن نقى أنفسنا شر التهلكة التي هي نصيب كل من دار في فلك الآخرين وأهمل أهداف وغايات بلده الاستراتيجية. لا نحتاج استجداء أي عباءة أو عقال (وقد بات جليا ان الانظمة بشقيها السني والشيعي هي وبال على الإسلام والإنسانية)، فنحن أغنياء فكل ما نحتاجه هو رؤية مستقبلية، وخطة استراتيجية وقدرة مؤسسية. إن ميزة السودان الاستراتيجية هي في الزراعة، فيجب أن تُرصد كل الطاقات للإسهام النوعي في إحداث هذه الطفرة علمياً وليس غوغائياً. لا يعقل أن تُرصد الدولارات للكريمات، في وقت تعجز فيه الشركات عن استيراد التراكتورات. بل لا يمكن أن تسع نخب المركز لاستثمار أراضي النيل الأزرق، وجنوب كردفان ودارفور وهم يضربون سكان الأرض الأصليين بالطائرات. وقد تهمل القوى الكبرى العبث الذي تقوم به العصابة العنصرية، لكنهم يجب أن يعوا جيداً أن انفجار دارفور يمكن ان يؤدي إلى انفجار الحزام السوداني بأكمله. لا يمكن لمسؤول يتمتع بأي حس وطني ان يضحي بالأمن الاستراتيجي لبلده مقابل حفنة من الدولارات يتلقاها لتمرير سلاح: أمننا وطنا هو الخط الأحمر وليس أوطان الأخرين.

إن جل ما تسعى إليه النخب المركزية هو إضعاف موقف دارفور التفاوضي إذا ما قدر للسودانيين يوماً أن يجلسوا في مؤتمر للحوار (وليس مضيقا للخوار الذي يجري هذه الأيام). ولذا فهم يتقون كل ما من شأنه أن يكسر حلقة الانعزال الفكري، الطبقي والمكاني ويقوضون أي رابطة مدنية من شأنها ان تعزز الثقة بين القيادة والقاعدة. إن حالة الاستلاب الثقافي التي تعيشها النخب الدارفورية، تلك النخبة التي تجلس في برلمان يصادق على قتل أهاليهم، يفسره بؤس المقررات التعليمية وعدم قدرتها على إيجاد وحدة شعورية، بل عجزها عن استبصار وحدة حضارية بناءة. من الناحية الأخرى، فإن غياب قنوات لممارسة الحق السياسي ديمقراطياً، أعطى بعض القيادات الميدانية شرعية ثورية لن تعفيهم من محاولة الحصول يوما ماً على التفويض الشعبي طوعياً. وإذا اعترفنا بأن المركز قد نجح في دق أسفين بين الحركات والمجتمع المدني الدارفوري (ما جعلنا نسعى لتقريب الشقة ونجد في التقلب على الهوة طيلة هذه المدة)، فإنا لا نجد مبررا لأي قائد ثوري للاستعانة بشخصية رجعية هي سبب الكوارث التي حلت بالشعب الدارفوري لا الأمة السودانية فقط.

يمكن ان تتعامل مع شخص بينك وبينه خلاف فكري، لكنك يجب ان لا تتعامل مع شخص بينك وبينه خلاف أخلاقي، انسان خان ضميره وإرتهن ارثه وماضيه. إن الكهنوت غير مؤهل أخلاقيا لكي ينوب عن الجبهة الثورية في كتابة خطاب، اي خطاب، ناهيك أن يكون خطاباً معول عليه في دحض أباطيل المركز العنصرية، تبيان مدي تنكبه على المواثيق، إيهامه بنموذج ماضوى، واختطافه للسودان إرثا وحضارة وثقافة وارضا، إرفاده بمحور هامشي، الإمعان في تقسيمه وإضاعة حدوده، إلى اخر الأمراض التي بذرت الديمقراطية الدينية بذرتها واوغلت الامبريالية الإسلامية في حصاد غلتها. من الأجدى للنخب الدارفورية، سياسية كانت أم عسكرية، ان تعترف بإخطائها وان تبتلع مرارتها، على أن تستمر في المحاولة لاستجداء المركز عبر رموز هلامية. من ناحية مبدئية فإن الثورية تسقط عن من ينحى هذا المنحى، من ناحية عملية فإن الاحرف التي يسطرها قلم الكهنوت هي أحرف بلا روح، ولذا فهي لن ترى النور.

إن من أجل اسهامات الانقاذ -- وإن اختلفت الغايات -- هو خلخلتها، للصواميل الأربع التي كانت وما زالت تسند ماكينة المركز وهي من عجب ذات الصواميل التي تسندها على عوج اليوم. يحلو لبعض أبناء الريف المتحمسين أو أبناء المركز الماكرين أن يقولوا أن قوات الدعم السريع هي التي تدعم النظام وهي من يبقى عليه (وهم بذلك انما يروجون للشائعات التي يبثها جهاز الأمن الوطني؛ فمن الاسهل للجمهور ان يصب جام غضبه على "الآخر" على ان يمتلك الشجاعة لمواجهة المدبر الحقيقي للجريمة. وليس حوادث سبتمبر منا ببعيد!). وهم إنما يتناسون ان "الوعي الجمعي للمركز" متمثلا في العسكر المرتشين، والفقهاء المفسدين، والساسة الطائفين، والرأسماليين الانتهازيين، هم من يطيل عمر الانقاذ مخافة ان تقام عليه سنن الكون (ولقد أرسلنا من قبلك فجاءوهم بالبينات فانتقمنا من الذين اجرموا وكان حقا علينا نصر المؤمنين). هناك تنسيق بين هذه النخب وإن تباينت ايدولوجيتها، وخط يتصل وينفصل ليقوَم فصول المسرحية التي افتتحت في سنار وستارها لم يسدل بعد. والا كيف نفهم أن كاتب العرضحال (عريضة) للجبهة الثورية يتلقى مصروفاً شهرياً هو وأسرته من جهاز الأمن؟ كيف يتكلم الوعاظ عن الرافضة في سوريا ويتناسون الاطفال الذي يتلقون هم وامهاتهم الراجمات من فوق الجبال بالصبر؟ كيف استحال العسكر إلى صولات مهمتهم تأمين المطارات لغسيل الأموال؟ بل كيف يكون واحدا من اكبر المعارضين هو الممول الرئيسي للتصنيع الحربي؟

إن دارفور هي قائدة المرحلة القادمة بتضحياتها ووعيها الإنساني وعمقها الهوياتي، هي صاحبة الشرعية الثورية والشرعية الديمقراطية، ولذا "فهم" سيسعون لاحتوائها مدنيا عبر ما يسمى بالكونفدرالية أو سياسيا عبر الاختراق (وارسال الغواصات) للجبهة الثورية، وإذا لم ينجحوا فتدميرها من خلال التدابير الإدارية الفارغة، أو حتى فصلها. من هنا لزم علينا ان نقف جميعاً (نخبة وشعبا) وقفة تشرف حاضرنا وتتصل بتاريخ اسلافنا الذين تعرضوا لهزائم ميدانية عديدة، لكنهم لم يتلقوا هزيمة نفسية واحدة. ومن عجز منا عن ان يكون على قدر القامة لهذا الشعب فعليه ان يستقيل، لا ان يميل. ولنا في

النازحين اسوة حسنة، فهم حُصروا فلم يستكينوا واستذلوا لكنهم لم يلينوا ولم يهينوا. من زعم منا أنه قد عانى فلينظر إلى معاناة النازحين ومن ادعى الجهاد فليتأسى بتضحياتهم، وهم في كل ذلك لم ييأسوا من روح الله ولم يقنطوا من رحمته. إذا عجزتم عن نصرتهم، رجاءً لا تستثمروا محنتهم!

يلزمني أن اعلق كخبير في التنمية العالمية على الترتيبات الإدارية بعد أن أعطيت الجوانب السلوكية قسطاً لا بأس به في التحليل. الكل يعلم أن الفدرالية التي طبقت هي فيدرالية مظهرية لم تسهم في تنظيم العلاقة بين المركز والهامش، إنما خلقت مركزيات بديلة للاستبداد خاصة ان التدابير الإدارية التي اتبعتها كان الغرض منها تقنين العصبية وليس تذويبها. إن المتفحص لمؤسسات الحكم والإدارة في الريف السوداني ودارفور خاصة، يقر بأنها عاجزة بمعياري الكفاية والكفاءة. من ناحية الكفاءة، هنالك تباين بين النصوص الدستورية والقانونية والواقع الإداري التنفيذي. مثال، هنالك محليات تنشأ دون الرجوع إلى الدستور، إنما مجرد محاولة استرضاء لبعض خشوم البيوت. حتى بلغ عدد المحليات (٦٩) محلية. وهم، أي العصابة العنصرية، إنما تستند على فلسفة "تقصير الظل الإداري"، التي هي مجرد استخدام لتعابير هندسية للتعويض عن الفشل السياسي والأمني والإداري.

أولاً، من ناحية الكفاية، فإن توزيع الإيرادات مجحف على المستويين، الرأسي من المركز إلى الريف. والأفق (الارياف فيما بينها)، مما اثر سلبا على الإنفاق الاجتماعي. أكاد أجزم ان دولة الرعاية الاجتماعية قد خرجت من الباب ورجعت من الشباك في شكل المحسوبيات والشلليات الماثلة أمام أعيننا.

ثانياً، إن إنصاف دارفور يقتضي نوعا من الهندسة الدستورية التي تهيئ التنمية للذات الثقافية، الحضارية، الإدارية والمادية، من خلال التنمية الريفية التي تستهدف البنية المادية، والاجتماعية لقاطني الإقليم. إن تعدد الأقاليم (النتيجة المعلنة سلفاً من قبل المركز) يتطلب لا محالة استحداث حدود جغرافية قد تعيق امكانية التوسع الأفقي والرأسي في النشاط الزراعي وتجعل

من الصعب، إذا لم يكن من المستحيل، استصلاح الصحراء والتفكير جديا في إقامة مزارع رعوية. إن تنمية الريف الدارفوري تتطلب لا محالة تغيير العلاقة الاجتماعية بين الرعاة والحيوان إلى علاقة اقتصادية، كما يقول البروفسير آدم الزين في كتابه المفتاحي، التنمية مفتاح السلام.

ثالثاً، إن خلق تكامل اقتصادي واجتماعي مع دول الجوار (افريقيا الوسطى من ناحية الجنوب الغربي، تشاد من الناحية الغربية، ليبيا من الناحية الشمالية، جنون السودان من ناحية الجنوب.) يتطلب وجود كيان سياسي وإداري واحد موحد يتولى أمر التنسيق، ويشرع في ترتيب البروتكولات التجارية وتحقيق النظم، حبذا باستقلالية عن بنك السودان الذي أصبح حكراً لأقاليم بعينها ونخب مركزية لا يتجاوز عددها الخمسين. هذا كله مما يهيئ لاستعادة دارفور مكانتها كمركز للتقاطع المعرفي ودرب للتبادل التجاري الافريقي والعربي. يحزن المرء لمجرد معاينته للواقع، فدارفور التي كان من المفترض ان تكون كليفورنيا افريقيا هي اليوم ساحة للضياع لا يصمونها إلا رغبة النظام الحاكم في استبقائها ولو إلى حين مستودعا للمقاتلين.

لماذا لا تطور ملكات هؤلاء المقاتلين ليكونوا صناعاً ماهرين أو زراعاً منتجين؟ لماذا لا يكون الجبل قبلة للسواح الاوروبيين عوض عن كونه اليوم ساحة للإبادة العرقية؟ ما الذي تعلمه العنصريون من قراءتهم الواعية وغير الواعية للتاريخ؟ إنا نستورد القمح وتقنن سعره النخبة المركزية بكل أنواع الفهلوة، في حين ان مناخ الجبل كما يقر علماء وخبراء الزراعة، يتلاءم تماما وحوجة للقمح للازدهار. نحتاج ان نستثمر ظاهر الأرض قبل باطنها. اعنى بذلك الاعتناء بالطرق الحديدية التي هي حيلتنا للتكامل الاقتصادي مع افريقيا، بل مصدر ثروتنا في جلب البضائع من تلكم البلاد، المغلقة، التي لا نافذة لها على البحر، ونقلها عبر بورتسودان. كيف نفسر وجود السلخانات في أم درمان في حين ان المنتج في دارفور وكردفان؟ لو انكم اعددتم البنية التحتية لكنتم أول المستفيدين.

ثالثا، نحتاج لتوطين تجربتنا الإسلامية والعربية في محيطنا الافريقي، كما يقول الاستاذ الدكتور النور حمد، حينها فقط نستطيع الانفتاح ثقافيا وفكريا على الحزام السودانوى بأكمله لتعزيز أواصر الاخاء الديني والإنساني وبغيره ستكون مصدراً للقلاقل لدول الجوار وبؤرة للفساد يتأذى منها وبها القاصي والداني. هل يغفل العالم عن الدور السلبي الذي قامت به العصابة في زعزعة استقرار دول الجوار. إن صاحب الافق الخفيض والهمة الوضعية يكون وبالا على نفسه والآخرين.

أما وقد سردت الأسباب التي تستدفع العصابة العنصرية لإجراء هذا الهراء الذي يسمي مجازا استفتاء، فلن يعجب المرء في شأنه اتو يعجز عن الاجابة لسؤال بأحد الخيارين: هل هو "استحقاق دستوري" كما يتنطع المتنطعون ويتقول المتقولون أم هو برهان حقيقي على عجز الحكومة الحالية والنخب المركزية عامة منذ الاستقلال عن اعتماد خطة تنموية واستمرائها للحرب كمشروعية بديلة؟ لا سيما ان الحرب قد باتت تمثل مصدر ثراء للجميع ماعدا المواطن الذي وجد نفسه بين سندان حكومة عنصرية ومعارضة امتهنت الثورية وعجزت عن الامتثال بقيمها، ناهيك عن الالتزام بقضاياها. ختاماً، علينا ان نبقى في بيوتنا وان ننقر بطن الصفيح طيلة فترة الاستفتاء، عسى الله ان يفتح بالضجة والجلبة قلوب أبناء دارفور المستلبين كما المحبطين فيعلموا ان هذا الشعب مخبره رزين وأنهم أضاعوه في وقت هو أحوج ما يكون إلى التطمين، حتما ليس التلقين.

دارفور... الكرامة الموءودة

تلقَّيتُ دعوة من الاتحاد الأفريقي لحضور مؤتمر (سرت) بصفتي باحث وناشط مدني ترددت كثيرا وتلكأت قبل أن أُلبِّي الدعوة. ليقينى أن مثل هذه المؤتمرات لا تعدو كونها تظاهرات سياسية لكنني قلت في نفسي (ليس من رأى كمن سمع) فاستقليت الطائرة من الضعين إلى نيالا وفى اليوم الثاني اجتمعت نخبة من أبناء دارفور في الهليكوبتر التي كان من المفترض أن تقلنا من الفاشر للانضمام بالآخرين في الطريق إلى سرت (أكتوبر ٢٠٠٧) فوجئنا بعد التحليق لمدة لم تتجاوز العشر دقائق أن الطائرة حطت بنا فوق البسيطة قلت لعل واحد منا أو واحدة تكون من أهل الخطوة ولكنني بعد النظر والتمعن أيقنت بأننا قد رجعنا إلى مطار نيالا وطلب منا الرجوع إلى القاعة ريثما مراجعة الأوراق الثبوتية وبعد قليل أنبئنا بأن الوالي لم يصادق على السفرية..! رغم ما انتابني من غبطة، إذ لم أكن متحمسا في الأصل، فقد تعجبت لأمرين: الأول هل يحتاج المواطن لمصادقة الوالي للترحيل بين مدينتين سودانيتين أم هل يحتاج أصلا إلى مصادقة مع الجهات الأمنية للسفر في أي اتجاه (داخل وخارج السودان)؟ الثاني كيف يمارس الوالي سلطته على الباحثين الناشطين الاجتماعيين ورجالات الإدارة الأهلية ويعجز عن بسط نفوذه على المجرمين المارقين والمتسولين المحترفين؟ اقل ما توصف به هذه الممارسة إنها غير مهنية ومحاولة لاثبات سلطة في الأصل هي غائبة ومنتزعة. اليك كشف البلاغات الأسبوعي والذى استطلعت رصده في الفترة من ١٨-١٠-٢٠٠٧ في ولاية جنوب دارفور:

- استهداف جندي لقائده رتبة مقدم ورميه للرصاص داخل حامية نيالا.
- هجوم مسلح من قبل الهبانية على مجموعة من المصلين السلامات وبتر رأس إمامهم وتسليمه للناظر صلاح علي الغالي.

- قتل (٢٦) فيهم ستة مشايخ يحفظون القرآن بثلاث روايات

- التعرض شبه اليومي من قبل مسلحين يمتطون الابل للسيدات اللآئي يحتطبن ليلا.وإذ أن الدولة لا تأبه بتعقبهم فقد باتوا يرتكزون على الطرق المؤدية إلى المدينة.

- تهديد المسلحين للمزارعين واخذ أموالهم ومعيناتهم الحياتية مثل الخيول الحمير والكوارو، من لم يجد ما يفتدي به نفسه فإنّه يجلد أو يجرد من ثيابه الخارجية (رجل كان أو امرأة) ويترك لسبيله. ما الذى يملك أن يفعله والى جنوب دارفور تجاه هذه الانتهاكات الصارخة التي تستهدف أول ما تستهدف سياسة الدولة ورِفعة القانون ؟ أعود وأقول إنّ مثقف الشمال الإسلامي الأيدلوجى لم يكن ليدع السلطة (لغرباوى) إلاّ بعد أنْ تأكَّد من انتزاع (الإبرة) وبعد أن اعطاها لشخص ضمن ولاءه الأيدلوجى وتأكد من تتبعه للخطة حذو النعل بالنعل. ان اختيار هؤلاء الولاة (خاصة الغرابة منهم) تكون بطريقة لاتدع مجالا للإفاقة بمعنى انه حتى لو أفاق..حتى لو أراد ان ينتصر لشعبه... فإنه لن يستطيع لأنه شخص ذو امكانيات فكرية متواضعة وروحية بائسة، الأدهى إنه ينتمى إلى إقليم موءود الكرامة. هنا يلزمنا تبيان أن المثقف الأيدلوجى لم يكن لينجح فيما نجح فيه .. تحويل دار فور إلى مرتع للبغضاء لولا انه وجد قابلية الاستعمار عند القيادات التي صنعها الفراغ السياسي الأخلاقي والفكري، فكان أن وظف الغرابة لضرب بعضهم البعض.

إنّ الإنسان ليستعجب كيف استحال الزئير إلى مواء..! كيف خلف الأحرار الذين انتصروا للشعب السوداني في قدير وأم دبيكرات، عبيداً...! إذا أنِفوا من لهجة الغفر، لم يتأنفوا من مـُغريات السادة! انظر كيف اختزلت العصابة العنصرية بناء الدولة الوطنية الحديثة في بنود مثل تقسيم الثروة والسلطة ولا تعدو كونها استئثار للانتهازيين والقبائليين بعربات وبيوت في أحياء خرطومية فخيمة. ما العمل اذا كان الحكوميون في دارفور متواطئين وقادة الحركات غوغائيين وغالبية رجالات الإدارة الأهلية ينشدون الخلاص في التقرب من قيادات تصعدت بمحض

الصدفة التاريخية، حتماً ليس الأهلية الأخلاقية أو الفكرية.

لم يبق اذن لشعب دارفور غير الله الصمد الذى ينفذ إرادته عبر علماء ربانيين يعقلون الإصلاح (أي لا يتوهمونه): كما يعلمون وفق ما تمليه الضرورة من التغيير الثوري الذى يقتضي انتشال الشعب من مراتب الإحباط والإلقاء به في ساحات اليقين. إن التأثر لابد له من حمية ونباهة تتجلى في التميز بين القبائلية كمنحى استراتيجى والقبلية كمنحنى رجعى. لا يمكن في هذا المعترك الاعتماد على شخص إنما التواصل المستمر بين النخبة حتى يتحصل الوعى الجمعي وتتوفر العدة الفكرية اللازمة للانقضاض على الطواغيت . لقد اختطيت لهذه الورقة ثلاثة محاور رئيسية لإنفاذ هذا المخطط.

- العدول عن الوهم من خلال التحدث المباشر عن العلة (وهى ان الاستغلال المتعاقب لدارفور من قبل الإنجليز والقادة المهدويين والعصابة الإنقاذية حرم شعب دارفور فرصة التعرف على ذاته ناهيك عن الاعتزاز بها).
- المفاصلة الأخلاقية والفكرية مع المتواطئين والغوغائيين والمتواكلين (في كل مرة ينهي فيها شخص منكر فعله فيلجأ للإحتماء بالقبلية أو خشم البيت).
- الاستراتيجية السياسية والعسكرية اللازمة للتخلص من الوصاية الصغرى وتلكم الكبرى.

مليار بلا اعتبار

"بقرت بطنها علّها تتخلَّص من الأذى، نحر شخصه علّه يتخلص من النقصان"

إنّ امرأة حبلى حضرها المخاض ولم تجد قابلة تشرف عليها مما استوجب حملها علي عربة "كارو" من إحدى الضواحي إلي مدينة أبوجابرة. وهي في الطريق اشتد بها الألم، فاستلت سكيناً من ذراع أحد المرافقين وبقرت بطنها دون أن يشعر بها أحد. هي لم تك تنوي الانتحار لكنها بلغت من الضيق قراراً. ذلك نموذج من معاناة المرأة الدارفورية. وذلك ما تترسب إليه كل القرارات والسياسات. بغض النظر عن التوجهات الأيدولوجية والعقائدية، فالسؤال هو إلى أية درجة استطاعت الحكومات أن تخفف من معاناة الإنسان وأن تسمو به نحو العلو؟ فإن الإنسان هو ثروة روحية في المقام الأول قبل أن يكون خامة مادية، فقد خلقه الله بيديه، نفخ فيه من روحه وأسجد له الملائكة، فوجب احترام هذا التوازن لأن الإخلال به يضر بأحد الطرفين. إن الإنسان يجب أن يتوفر له الحد الأدني من سبل العيش الكريم حتى يتسنى له القيام بكامل واجباته الدينية والوطنية. وإذا ما اعترضت مسيرته ظروف طارئة التزم الصبر لا السكون إلى عبارات قدرية ولكن إعمالاً للسلوك الشرعي الذي يقتضي تغيير القدر من واحد إلى آخر أفضل.

جاءت "ثورة الإنقاذ" في ٣٠ /١٩٨٩/٦ فاستقبلها بعض أهل السودان واستبشروا بها خيراً علّها تنقلهم من تسيّب وبطال الطائفية إلى حزم وقرار المجموعة الأيدولوجية، وإن كانت هي الأخرى دينية. لكن الناس سرعان ما أيسوا من حكوماتهم إذ باتت التنمية امتيازاً يناله المقربون وليس حقاً تقتضيه ظروف المواطنة "غير المتساوية". من هنا نفهم الطبيعة الزئبقية للنظام السياسي في السودان. إن البشر لا تتغير قناعتهم كأفراد لكنهم كجماعات يبحثون عن الجهة التي تحقق مصالحهم الحياتية و المعيشية. المشكلة تكمن في أن القادة

لا ينتبهون إلى هذا المنطق الظرفي الآني، وإن هم أدركوه فأنهم يسعون للخروج من المطب بصرف الناس إلي غايات أخروية. لقد كان من الأجدى مكاشفة الجمهور منذ اليوم الأول ومناصحته حتي يعي بالتجربة أن البلاد تُنمى وفق خطة قومية لا يكون فيها محاباة، إنما ترتيب للأولويات حسب الإمكانيات.

لقد رتبت الدولة أولوياتها منذ اليوم الأول (وهي بذلك لم تشذ عن النموذج الكولونيالي) فعمدت على تنمية المثلث الذي عُرف في ما بعد "بمثلث حمدي"، وكلما تقلصت الإمكانيات توجهت حثيثاً نحو رأس المثلث أي البقعة الجغرافية التي يقع فيها سد مروي والمشاريع المصاحبة. يُفهم هذا التصرف في إطار التفكير الإستراتيجي السياسي والاقتصادي، لكن الذي لا يمكن تبريره هو إصرار المسؤولين فيما بعد على إستصلاح الأراضي الصحراوية المجاورة الذي تبلغ تكلفته ٢٠٠٠ دولار للفدان مقارنة ب ١٠٠ دولار في دارفور وكردفان كما تقل إنتاجيته بمستوى الخمس. كنا نتوقع أن تتعدل الأولويات، خاصة بعد ان أطلت علينا كارثة دارفور ببعدها المأساوي، لكن ذلك لم يحدث. ففي الوقت الذي يعاني فيه أحدى الأبناء بنزيف داخلي، عمد الأب إلى إصطحاب الابن المصاب بشد عضلي إلى الطبيب. لقد عوضت الدولة المناصير ببنايات، وشفخانات، ومدارس، ومحطات توليد، وفوق ذلك معونة مادية تبلغ الألفين جنيه ولا يزال بعضهم يتمنع وذلك حق يكفله الدستور، ولوائح حقوق الإنسان. وعندما عَرض طارئ لم يعاتب الابن النبيل أباه إنما قرر الوقوف معه في محنته حتى تزول، فحتماً سيأتي يوم يكون فيه التلاوم وتزول فيه الضغائن والأحقاد.

من هنا جاءت فكرة "سبدو" وتم الترتيب لزيارة الرئيس لها (مارس ٢٠٠٩). لأن "سبدو" دوماً كانت محطة لتجدد الروح القومية، لكن وفق إستراتيجية محددة (١،٢،٣....). يُخطئ الساسة إن ظنوا أن هذا التأييد هو تأييد مطلق يمكن توظيفه وإعادة إنتاجه ليخدم غرض التمديد. فهنالك فرق بين الوقفة الوطنية وتلكم السياسية (الأولى مشروطة والثانية مسببة). لقد قال السيد وكيل ناظر الرزيقات، محمود موسي إبراهيم، إن الرزيقات هم "دروع البشير"، لكنني لا أعلم حتى هذه اللحظة عن جهة أعلنت علينا

حرباً. وإن كانت من اجترأت فمن أي الجهات هي قادمة (شمال، جنوب، غرب، إلى آخره)؟ إن كنا نتوهم فذلك شر لأن القيادة ينقص قدرها الارتباك، وإن كنا نستيقن فيلزم علينا التوخي لأن النبي (صلى الله عليه وسلم) يقول: (لا تتمنوا لقاء العدو ولكن إذا لقيتموه فأصبروا). إن الرعية يمكن أن تقي الراعي الحرور (وقائع النار) بإسدائها النصح إليه. كان حريٌّ بالقيادة القبلية أن تقول : المساليت والفور جزء لا يتجزأ منا، يُحزننا ما يُحزنهم ويسؤنا ما يسؤهم فإن كان ثمة نصح فعجلوا بحل المشكلة، فإنه لا يرضينا أن يقبعوا في هذه المعسكرات إلى الأبد. اتخذوا ولو خطوة واحدة تجاه الحل، وذلك بإقامة الحوار الدارفوري الدارفوري. إفسحوا لأهل دارفور فرصة التفاوض فيما بينهم والتوافق على صيغة مرضية تُخرج الإقليم والبلد كافة من الأزمة. هذه مهمة ينتدب لها النابهون والنابهات الذين يجلهم شعب دارفور كما تجد شوراهم ورؤاهم مرسى في قلب كل عدول. هذا هو شرط البيعة وإن كنت لا أؤمن بهذه المفاهيم القروسطية. أما الانتخاب فيلزم قبله جرد الحساب. حتى هذه اللحظة لا يوجد مشروع إستراتيجي واحد في ولاية دارفور الكبرى، بل إن ميزانية ٢٠٠٥م وغيرها تشير إلى أن ولايتي الشمالية ونهر النيل تأخذان من حصة المركز ٤ أضعاف ما تأخذه ولاية غرب دارفور رغم أن الأخيرة تفوق الأولى من حيث التعداد السكاني ب ١٥٠ ألف نسمة. مما ينعكس سلباً على الخدمات الصحية والتعليمية. يوجد ١,٦ طبيب لكل ١٠٠,٠٠٠ نسمة، مقارنة ب ٢٦ طبيباً في ولاية الخرطوم. أما الفاقد التربوي فنسبته ١١,٦ في ولاية الخرطوم مقارنة ب ٦٠,٤ في ولاية جنوب دارفور (٢٠٠١م).

إن المناسبة لم تكن لتحوج الرئيس للتكلم عن التنمية فإن قاطني محلية بحر العرب من أهل مدرٍ لا يأخذون على المعروف شيئاً، لعّل سيادته تذكر الوعود التي وعدها إياهم عام ١٩٩٢م عندما استقبلته البادية بمائة ألف فارس يحدوهم الأمل بأن تنتهج النخبة نهجاً قومياً يُثبت أوتاد الوطن ويشد رباطه. إن النخبة لم تجد صعوبة في استنفار الناس رغم ضيق الوقت وشح الموارد لكن الغريب استخدامها لشعار تقرن فيه ما بين الدعاية والولاية فهم ما برحوا

يرددوا "أوكامبو دعاية الضعين ولاية" حتي استوقفهم الرئيس شارحاً لهم أن هذا الأمر قيد الدراسة حيث إنه يتطلب مخرجاً دستورياً ومراجعات بحثية. وإذا سألتهم ما هي جدوى الولاية؟ ما الذي يمكن أن تحققه من نقلة حضرية في حياة المواطن تعللوا بالتنمية. لا أعلم (كمختص في التنمية الدولية) عن أية ولاية في العالم ولو أن تكون ولاية إيلينوي (في الولايات المتحدة) يمكن أن تُقوّم بنية تحتية أو أن تُشيد مشاريع إستراتيجية بمفردها. فإذا نظرنا إلى مشروع سد مروي الذي بلغت تكلفته ملياري ونصف (دفع منها السودان النصف والنصف الاخر سيدفع من موارد النطف التي في الارحام) نرى أنه قد شُيد بموارد السودان كافة ، بل الأجيال القادمة نسبة للمدة الزمنية التي تتطلبها مقتضيات السداد.

غير ما قد يحدثه هذا التقوقع الوجداني في شأن الاستقرار السياسي لدارفور، إذ أن زعامة الرزيقات، بما لديها من أياد بيضاء وحكمة غراء لعبت أدواراً عبر التاريخ في احتواء الأزمات لاسيما المأساة الإنسانية الأخيرة. إن تقليص نفوذ هذه القبيلة يصادف هوى في نفس الحكومات (التي استهدفت وحدة المسيرية من قبل) والنخبة التي تريد أن تجعل منه كياناً عروبياً خالصاً بعد أن آيست من التفتيت والتشتيت. و إلاَّ كيف يجرؤ مستشار لرئيس الجمهورية، الذي هو رمز السيادة الوطنية، على المجاهرة بالعنصرية فيزعم أن النازحين (الزرقة) لا يحق لهم امتلاك أراض في "دار الرزيقات"؟ كيف امتلك هو أراضي في نيالا، عطبرة والخرطوم؟ هل أصبحت مصلحة الأراضي تابعة للمخبرين (غير الرسميين)؟ أم هي البلطجة، والفذلكة والمحاولة لخلق بطولات وهمية! ألم يكتفوا بما حققوه من دمار ستعاني منه الأجيال؟ ألا تستوجب مثل هذه الفعلة عزله ومحاسبته؟ أليس لديه مكتبة ينصرف إليها حتى يشير إلي الرأي مسنوداً بالحجة العلمية والموضوعية؟.

إنَّ المنطقة الشرقية، منطقة الضعين ونواحيها هي من أغنى المناطق قاطبة، لكن الولاية تستحوذ على مدخراتها، مما يجعل أهل المنطقة يتذمرون. الأدهي أن الولاية تتصرف في الأموال المحوَّلة من المركز والمدرجة للصرف في

مشاريع محددة. ولنأخذ مثالاً مشروع أم عجاجة الذي صُرفت ميزانيته (التي تتجاوز ٣ مليارات) في بناء المجلس التشريعي بولاية جنوب دارفور بنيالا. إن مثل هذه الخروقات لا يحسمها التشظي الإداري إنما يضع حداً لها جهاز تشريعي صارم يمنع الولاية من التغول في شؤون المحليات. إن التوسع الإداري لا يمنع بل يحفز النخبة علي تحميل المواطن التبعات المالية للحكومة والبرلمان الولائي الجديدين. دعك من الحديث عن أهلية المرشحين! إن فكرة الولاية لا تصمد أمام أي نقد علمي، لكنها استخدمت كشعار "motto" وقد نجح. لكنه لم ينجح لأن القوم بلهاء، بل بالعكس لانهم نبهاء، إنهم يتعاملون بواقعية هي الأقرب إلى إنتهازية الحكومة الولائية التي لم ترع حرمة لسمعة القبيلة ومآلات الاستثمار الطفيلي للتراث. إن الحشد سيثبت للوالي قدرته علي التعبئة الجماهيرية لا التفاعل مع الجمهور(قبح الله زماناً يلعب الوالي فيه دور القومابي)، ويهئ للنخبة فرصة الحصول على بعض الفتات (من منطق "دار أبوك كان خربت شيل ليك منها عود"). كل هذا لا يهم إذا حفظت الولاية للمواطنين حقهم الأدبي، بعد أن أضاعت أو نهبت استحقاقاتهم المادية. لقد جاءت الإساءة المعنوية للجمهور وللقيادة علي النحو التالي:-

- لم تجر الولاية أي مشورة مع أعضاء الجهاز التشريعي سواءً بالولاية أم بالمركز، فإن "الزفة" حدث هام وكبير يلزم استثماره ثقافياً، اجتماعياً وسياسياً.

- لقد أعطت المحلية القيادات الأهلية مهلة ستة أيام للاستعداد لحدث يستوعب طاقة المجدين من الرجال والنساء لمدة ستة أشهر. فلا عجب أن مكث بعض الضيوف جائعاً وطفق مغاضباً لإحسانه الظن بأهل هذه الديار.

- لم يشجع الوالي الرئيس (وقد ذُكِر أن الأخير كان متحفزاً) للمرور علي الأصحاب الذين كانوا على صهوات الجياد منذ الخامسة صباحاً حتى مجئ رئيس الجمهورية في الساعة الواحدة ظهراً، بل أقنعه

بمجرد المشاهدة من فوق المروحية. لو كان حيمادياً حقاً لعلم أن الخيل (كما النساء) تؤتي من نحورها ولا يـُستغنى عن ظهورها. إن الوالي المتعالي قد عجز عن التعامل مع معطيات الواقع الثقافي والاجتماعي فانصرف إلى استيراد فرقة (موسيقية) تنشد "خيبر خيبر يا يهود، جيش محمد سوف يعود"،"هي لله هي لله، لا للسلطة ولا للجاه"، "جاهزين جاهزين لحماية الدين". أي دين بقي لنا بعد قوله (صلى الله عليه وسلم) (لهدم الكعبة حجراً حجراً أهون عند الله من قتل إمرئ مسلم؟). ألم يقل النبي (صلى الله عليه وسلم) " المسلمات بناتي"، كيف اجترأنا على بناته (صلى الله عليه وسلم) فأخرجناهن من ديارهن وأموالهن ومع ذلك نستنكف من مجرد الاعتذار لهن، بل نكابر. إن جاهزيتنا يجب أن تنعكس في شكل الأداء وإرجاع الحق لأهله، فهذه أول مراتب التوبة وأن يتبع ذلك باتخاذ مسافة مادية ومعنوية من المجرمين لحد قوله تعالى"يا أيها الذين امنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين". وأن تتم مخاطبة البشر وفق منهجية علمية، تمنع التائب الملتزم من امتثال قول المشركين "ليس علينا في الأميين سبيل" منهجاً لإدارة البشر. "بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ " (سورة آل عمران- الآية ٧٦)

إن هذا الشعب شعب متميز فلماذا لا تصدقه النخبة؟ لماذا تبادله الوفاء بالغدر، والتفاني بالتجني والعزيمة بالتراخي؟ إنَّا إذا استمرأنا هذا الأمر فحتماً سينقلب الحال: فاليوم شعب بلا قادة وغداً قادة بلا شعب. إن شعب دارفور شعب متدين يستبطن عقيدة الولاء والبراء ويأنف من المتاجرة بها شأن أي أمر عٌقدي يستوجب الإخلاص الذي يُجلي الرياء بتعمد الخفاء. إن السلطان تاج الدين لم يحتج إلى فرقة موسيقية تستحثه الدفاع عن ارض آبائه وأجداده، بل نحاس يُشهد بنات دارجيل على شجاعته وعزمة بأسه.

ياتاج الدين

يا تاج الدين

مازال عداتك مختبئين

ايديهم راعشة ....ورصاص بنادقهم

يتزاحم فى بطء نحو جبينك

يافارس خذ حذرك

من طعنات ..طعينك

يافارس خذ حذرك

يافارس خذ حذرك ....

(من قصيدة الفيتورى .. مقتل السلطان تاج الدين)

ليس هناك من هو أكفأ منَّا أهل الغرب، حتي يُعطينا دروساً في الوطنية؛ بل السؤال المُـلِح الذي يلزم أن يرد عليه مثقف الشمال الإسلامي النيل الوسطي: هل تندفع دارفور معصوبة العينين نحو القومية إلى درجة تتعامي فيها عن أدنى حقوقها الإنسانية؟ لقد اعترض "قيقم" (لاكسبه الله) غنيتنا الزمان (رنة كور مقلة):

راكب مهير بحجله السروعة رجلة

البيابا الموت خلي يجلي

× × ×

أم رقبة هوي خيلنا الليل سرنو

وطير الجو غدنو

× × ×

الجينا لي ورونا ليه

والقد الموالي الخيل ورونا ليه

× × ×

إن الوالي المتعالي لم يكلف نفسه شكر اللجان التي عملت بهمة لإنجاح الحدث، بل لعله آنف من مجرد ذكر الرجال الذين رسخوا دعائم الحكم في تلكم الديار. لقد كان حرصه على تعريف عروسه بالرئيس أكثر من حرصه على تقديم الاعيان الذين يمسكون بزمام الأمور في بلد يفتقر إلى المعينات كافة. ألم يكن من المجدي تكريمهم بالاستماع إليهم والإصغاء إلى حكمتهم؟ وإذ عجز الوالي المتعالي عن التفاعل مع معطيات الواقع الثقافي، فهل فاته أن ينبه السيد رئيس الجمهورية إلى ضرورة زيارة النازحين في معسكر "النيم" (٧٧,٠٠٠ نسمة). فإن في ذلك مواساة لهم في محنتهم. إن هؤلاء لا يكنون كرهاً لأحد، فهم لم يتعرضوا لمحاولات الاستقطاب السياسي والأيديولوجي الحاد الذي تعرض له معسكرا "كلمة" و"أب شوك". إن عجزنا عن كسر جبر الكرامة الإنسانية يصعب علينا مستحقات السيادة الوطنية، بل يجعله مستحيلاً. كيف يبرر الوالي المتعالي صرفه لما يفوق المليار (١,٢٠٠ حسب التقديرات غير الرسمية) دونما إعطاء أدنى اعتبار للنقاط الخمس السالف ذكرها؟.

ألم يكن من الأجدى صرف هذه الأموال في تأهيل المحليات، وحفر الآبار سيما أن الضعين عطشه هذه الأيام، وتشييد المدارس والشفخانات، خاصة أن الحدث قد إفتقر إلى أدنى مقومات "الزفة" (فأصبح عبارة عن لمة) وهي كالاتي:-

إحداث تثاقف حيوي بين الفاعليات كافة تنعدم فيه الحواجز ويزدهر فيه التواصل فيكون التعارف بمثابة الموجه الأخلاقي "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا"، الفكري والفلسفي للمشروع. لعل القارئ يدهش إذا علم أن سبدو هو أيضاً وادي في تونس. أنظر ما يتركه المكان من آثر في جنبات الوجدان!

إفساح فرصة للنُظار، الشراتي، العمد، الملوك والسلاطين للتفاكر في شأن الأمور العالقة، فلا يكون ذلك مقتصراً على أهل دارفور بل يؤتى بالنبلاء من أنحاء القطر كافة. قبل ان نتخلص من النخب الطفيلية التي طفحت في زمن الاتحاد الاشتراكي رزئنا بمجموعات فهمت الثروة على أنها ثراء، والسلطة على أنها

امتياز (شخصي). عوضا عن أن تكون إنفاذاً للقرار قاعدياً (بالاستماع إلي صوت الشعب) أضحت السلطة تجييراً فوقياً لصالح التوازنات والتكتلات المدينية.

تقديم مبادرة تسهم في التفعيل الحيوي لقوى المجتمع المدني الدارفوري لكافة، سيما القبائل العربية التي أصبحت رديفة للمؤتمر الوطني. لقد أصبح العرب (عرب دارفور) خازوقاً فلا هم انضموا للتمرد فيظفروا بدولة يتوافقون فيها مع أخوتهم ولاهم نالوا شهادة تفوّق (بمعني الصفاء العِرقي) من النخبة النيلية؟ وليسألوا أنفسهم هل هم أحرار؟ هل هم عرب بالمعني القيمي أم بالمعني العرقي؟ أم أنهم نحروا شخوصهم للتخلص من العذاب النفسي، مثلما فعلت صاحبة المخاض فإن للذات بنين وبنات.

ختاماً، إن البشر ثروة متى ما أهملت استحالت إلى اضداد وإذا وظفت ولدت طاقات. لقد جاء أحدهم لهفاً للقاء الرئيس، لكنه ما أن تجاوز مدينة أبومطارق حتى انقلبت سيارته مما أودى بحياة طفليه. أمَّا أحدهم فقد طعن نفسه معبراً عن حقه في الانتماء (بمفهوم هو منا ونحن منه) وذلك بعد أن استوقفه الحراس مما دفع بالرئيس للحاق به واحتضانه قبل أن يُسعف. هذه كلها تجليات لمواقف إنسانية نبيلة يمكن أن توظف لصالح البناء الوطني. لكن هيهات فإن النخبة قد انفضت مباشرة بعد مغادرة الرئيس وكأنهم "قرقاجة لمتم بوطة". حتى إنهم لم يهتموا بالوزير الصادق محمد علي حسب الرسول الذي كان تكريمه نواة لفكرة "الزفة". ولئن فاتني أن أقول كلمة في حقه فلن يفوتني أن أثبث قيمة من أصله. إن الرزيقيات لم ينجبن بعد الدكتور/ آدم مآدبو رجلاً أفضل وأبرك من الصادق محمد علي حسب الرسول (ولذا لزم تكريمه من دون السياسين) ففيه وقار الكهول وحيوية الشباب، ومنه ينضح حياء العذارى وجسارة الشجعان. لقد كان أبوه أنصارياً ورعاً، أدبه فأحسن تأديبه، وشذبه فأحسن تشذيبه فلم يكبر حتى تجلت فيه سمات الصلاح واستبانت فيه معالم التُقى "والبلد الطيب يُخرج نباته بإذن ربه والذي خبث لا يُخرج إلاَّ نكداً". فهنيئاً لنا ولكم هذا المثال وطوبى لشعب تُكرم ولا تُهان فيه الرجال.

المستبد الصغير

حتي هذه اللحظة لم تبد الدولة تأسفا على فقدان مواطنين لأرواحهم من جراء الاشتباكات (غير اللازمة) التي حدثت في معسكر كلمة (٢٥ اغسطس ٢٠٠٨) بل علي النقيض فإنها أي الدولة قد صرحت بأنه من حقها ان تفرض "هيبتها" علي أراضيها كافة, علماً بان ثلث الإقليم في قبضة التمرد الذي لا تجرؤ الدولة علي مواجهته، إنما فقط مناوشته من حين إلى آخر. وهنا يلزمني التكلم - كمتخصص - عن مفهوم السيادة والهيبة، لأن هذه قيم معنوية، يتم حصادها بعد استثمار حيوي يلزم مختلف الاطراف بالتعارف قبل التعاقد، على مفهوم المواطنة الذي لديه متطلبات ثقافية وروحية آن لها أن تأتي في مثل هذا المناخ الذي يتسم بالعنجهية، "الحبرتجية"، وغياب المؤسسية، ومحاولات الاستدراج العاطفية واللامبالاة، يقول إيانكيومان، خبير الحكمانية وأستاذ العلوم السياسية في كتاب (Governing as Governance)، إن الحكم يقتضي استحداث مؤسسات لمواجهة التحديات التي تخرج عن دائرة النسق المتعارف عليه أخلاقيا وفكرياً. واقع الأمر يقول بأن الإنقاذ ومنذ قدومها عجزت عن مواجهة ادني المعضلات في دارفور خاصة وفي السودان عامة لأنها استحدثت مؤسسات هي أشبه بدكر الأرض الذي هو نتاج تعفن وتليف بعض عناصر السطح أكثر منه استثمارا و تثويراً لخصائص التربة الأصلية، وقد تمثل ذلك في:

تقسم الإقليم، دون مشورة أهله، إلى ثلاثة أقاليم وذلك لضرب التحالف الاستراتيجي بين السلطنات الكبرى، فور، مساليت، ورزيقات وبغرض التمكين للأقليات الطموحة وتلكم الطامحة لحكم الإقليم فكانت النتيجة أن أضعف موقف دارفور التفاوضي مع المركز. فيما خروج (الجني) من الـ (الزجاج!)خلق كيانات لبعض الأقليات التي تعيش في كنف كيانات أخري، فضلاً عن التعنت في صبغها بصبغة الاستقلالية. ممّا أزّم إمكانية التواصل

بين مقومات الذات الواحدة، وتسبب في تعكر لكينونة.

إرباك الهرم الأدبي والاجتماعي بغرض التمهيد للمجموعة الانتهازية التي لا دين لها إنما ديدن واحد، هو الانتفاع المشاع. إن ما تعيشه دارفور اليوم يعجز عن توصيفة أكبر المفكرين إذ هي حالة أشبه بـ (امكواكيه) وغارة اقرب إلى التركية منها إلي المعضلة الوطنية. لا يمكن الشروع في حل هذه الأزمة إلا من خلال الاستشعار الخالص لوحدة المصير الوجودي لشعب دارفور والتعويل على الخصائص الوجدانية لمقومات الذات الدارفورية الثرية والغنية التي تملك من الأريحية ما يؤهلها لبلوغ الواحة رغم الوحل والأمن دون الوجل. إن هذا المخاض عسير لكنه واجب لا يتأتى إلا بالتخلص من التبعية وتبعاتها من ادران الاستلاب الثقافي وحشائش الذات المنهكة. في كل مرة يحدث تعدى من قبل الحكومة علي شعب دارفور، أو تعدى من قبل القبائل علي بعضها البعض يتقاطر علي الإقليم زمرة من المسؤولين الإسلاميين يتبعهم ثلة من المعاونين (الذين انتموا إلى هذا الإقليم حرفاً وليست عرفاً) لمواساة المواطنين وكأنهم غير معنيين أو غير مدركين للأسباب التي أدت إلى هذه النزاعات منها البنيوية (التركيبة السياسية الحزبية التي تؤسس للتهميش الاجتماعي والاقتصادي) والعضوية (محاولات الاصطفاء العِرقي والتمايز القبلي) التي تضع مقومات الذات الثقافية في اصطكاك دائم. يقيني ان بعضهم يدرك وآخر يدعي البله وهذه ضرورة يتطلبها التقاسم الحرفي لأدوار المسرحية التي مجها الجمهور، الأدهى إنه لم يعد لديه جمهور إنما شهود على قوله ((إن بطش ربك لشديد، إنه هو يبدئ ويعيد)).

إنه ليؤلمني حقاً ما يحدث للفور الذين يعيشون محنة صغري (استضعاف من قبل الطاغوت) وللعطاوة الذين يعانون من محنه كبرى (تتمثل في إذاقتهم البأس بعضهم لبعض)، كما يحيرني إضاعتهم لمعالم الطريق ورواة التاريخ لم يجف مدادهم وما سطروه من تاريخ يوحي لنا كيف ان السلطان مادبو عندما هزمه سلاطين باشا شر هزيمة لم يلجأ إلى المسيرية الذين هم علي بعد ٣٣ كيلومتراً إنما لجأ للسطان إبراهيم قرض.(وهـو على بعد ٢٧٠ كيلومتر) الذي

نصرة على حساب فقدانه لملكه وضياع سلطنه الفور (١٨٨٢)، ولو إلى حين.

إن قادة الأمس- رغم بسطاتهم - كانوا يعون الأبعاد الاستراتيجية للمعترك أما قادة اليوم فيحسبونها - أي الأمور - بحساب الربح والخسارة الآني والشخصي. ترى إذ أفاق إبراهيم قرض من رقدته ورأى أبناء جلدته يرزحون تحت سياط العبودية(المقنعة) تراه هل سيسأل عن أحد غيرنا؟ لماذا يستقيل أبناء الفور وحدهم من السلطه التنفيذية؟ لماذا لا يستقيل أبناء الإقليم كافة من المؤتمر الوطني؟ بل لماذا لا ينسلخوا من التنظيمات كافة التي تقنن عبوديتهم باسم الدين تارة وتارة باسم الولاء الطائفي. لقد سألت نابيهاً من نبهائهم: كيف ترضون المكوث مع أناس يقتلون أبنائكم ويستحيون نسائكم، ونحن نخاصم خاصتنا من أجلكم؟ قال لي: نحن نلتزم ونخضع لقرارات التنظيم! هل بقي هناك تنظيم؟ أو لم تتمايز الصفوف بعد أم هي المخصصات، العربات، والبدلات ... التي أول ما جلبت لكم، جلبت لكم المقت من الجمهور؟ أية عدالة هذه التي تعطي النائب البرلماني في دورة واحدة أكثر مما يناله المزارع في كريمة، وكبكابية، وكريو، إلى آخره، في مدة ٢٢ عاماً. ليتهم كانوا يملكون من الحكمة ما يساعد على تلافي المحنه فيستحقون كل ذلك وأكثر لكنهم وللأسف يتخذون من الفضاء العمومي ساحة لتحمل عقدهم النفسية، وتفريغ شحناتهم الأيدولوجية وتمريغ ذاتهم الاثنية، إن أحدهم ليتمثل التواضع حتى إذا وطأت رجله عتبة الحكم استحال إلى فرعون.

أولا: لقد جاء معتمدان اثنان من ولاية تلس وولاية برام بنوايا طيبة ومبادرة حسنة علها تسهم في حل مشكلة الهبانية والفلاتة، فإذا بأحد الولاه المتجبرين يدفع بالمسودة حتى تكاد تلامس هامة أحدهم. ليست لشيء إلاّ لانهما شرعا في امر يعد من اختصاصه وقد برهنت الأيام بأن هذا الأخير ليست لديه مبادرة إنما فقط تعكير وتجيير مبادرات الغير.

ثانياً: عِوض عن أن يستخدم التنوع الاثني كوسيلة لإثراء الذات وتحقيق مراميها الانسانوية، دلف إلى سبل الاستعلاء العرقي التي أول ما

تكشف عن شخصه المريض وافقه المنخفض.

ثالثاً: إن تعاليه على رجالات الإدارة الأهلية إنما هو ناتج عن عقدة طبقية، وقد درجت الحكمة علي قول (ثلاثة بيأذوك، حواراً قريته، يتيماً ربيته، وفرجاً نكحتو وخليته).هل ذنب الإدارة الأهلية السنوسية إنها أحسنت إليه، أم إنها آفة التأرجح السياسي الذي اسند إليه امراً، هو ليس أهلاً له. لعلها إحدي المحطات التي يتعارض فيها الأمر القدري بذاك الشرعي.

رابعاً: إن خلفية المستبد الصغير المادية لم تمهله التشفع للطلبة الجامعيين الذين منعوا من الجلوس للامتحان، لا لشيء إلا لعجزهم عن سداد المصاريف المدرسية، فكان حظهم - ولأول مرة في تاريخ الولاية - وابلاً من الرصاص الذي ارداهم قتلى.

خامساً: إن عداء المستبد الصغير لفعاليات المجتمع المدني بدأ مستفحلاً منذ اليوم الأول، ليست ادل من إعطائه إشارة بإنزال طائرة هيلوكوبتر كانت تقل ناشطين في طريقهم إلى سرت.

سادساً: إن مسوح المستبد الصغير الديني الذي يستمد بعضه من حضور الإخوانيان (الجلسات الإخوانية) لايمنعه من استشارة بل الاستئناس، بآراء الاغوات (زعماء الشلولية التي تقتبس نورها من فيض الحانات).

سابعاً: إنه يتصرف في المال العام دونما ادنى التزام ببنود المالية التي تجيزها الجهة التشريعية، بل الاعتباطية واحياناً المزاجية التي يريد أن يقلد بها المستبد الصغير رؤساءه (سادته) دون جدوى. إن سمة الشخص غير الموفق أنه ينال سخط الناس من حيث أنه يريد إرضاءهم.

ثامناً: عوض عن الاستفادة من الحكمة الشعبية وتفعيل الإرادة الجماهيرية سعى المستبد الصغير لحسم النزاعات القبلية مستخدماً الآليه العسكرية مما اورثه سخط الاقربين، ناهيك عن الأبعدين وذلك بعد ان فشل في الحوار

الدارفوري الدرافوري الذي أراد به الالتفاف حول الإرادة الجماهيرية إذا لم نقل إحتوائها.

تاسعاً: إن من كان قبله لم يسع لحكم شعب الإقليم بقدر ما سعى للتحكم فيه واستثمار موارده (التي نهبوها تارة باسم الخصخصة وتارة باسم العمالة المستجلبة). باختصار، لقد تجاوزت نظرتهم البشر إلى الحجر (الذي يتم استجلابة لتعبيد الطرق في شتى مدن دارفور). لقد بلغت بهم المسخرة ان اتخذوا من الترتورة طبقة تحتية للشوارع التي تشرف على سفلتتها بالضعين شركة أحد الإسلاميين النافذين. إن المستبد الصغير لم تعرف عنه طموحات مادية حتى الآن، إنما جنوح نحو الهرقلية من خلال محاولات التحكم القسري في أبناء الإقليم.

عاشراً: إن الإمبريالية الإسلامية لم تأت بوصفة سحرية وأخرى علمية للتحكم في الإقليم إنما السعي الدؤوب لتفعيل التناقضات والتعويل على أخس العادات. وإذ أن اسلافه اعتمدوا على مداراة مكرهم بمعسول الكلام، فإن المستبد الصغير أظهر خبثه وبلادته وضعف إرادته. أنظر كيف انبرى لتحمل مسؤولية الجريمة (جريمة كلمة) في حين ان التعليمات الأمنية العسكرية القادمة من الخرطوم تجاوزته إلى المسؤولين الحقيقيين عن صيرورة الأحداث وتدحرجها نحو الهاوية، مما دفع المركز إلى تدارك الأمر بإرسال وفد عالي التمثيل إلى الإقليم الجريح لمواساة أهله في حين أن المستبد الصغير رفض مجرد زيارة الجرحى (الذين مرت الآليات العسكرية فوق أجسادهم) أو حتى تقديم العزاء لأهالي الموتى. لماذا تردد هؤلاء في استخدام السلاح إذا كانوا فعلاً مسلحين؟ أين ضحاياهم، وجرحاهم من القوات النظامية؟ ألم يكن من الأولى الشروع في نزع فتيل الحرب من أدمغة البشر قبل التوغل في مرابيعهم لتجريدهم من سلاح وهمي رعت الدولة توزيعه على أفراد وقبائل دارفور كافة؟ الم يأن للمستعمر الأسود أن يرعوي؟

ختاماً: إن مشكلة دارفور (وجنوب دارفور خاصة) تتجاوز شخص الوالي إلى

ضرورة إحداث إصلاحات جذرية تتمثل في الآتي:

- انتداب شخصية مستقلة ذات إرادة فعليه(وليست وهمية).

توحيد قنوات القرار الأمنية والعسكرية لتندرج تحت إدارته مباشرة.

- إطلاق يد المبادرة الأهلية والسماح لرجالات الإدارات الأهلية للسعي في الصلح دون قيد أو شرط.

- تفعيل المجتمع قاعدياً من خلال السماح للفاعليات كافة المدنية (نساء، طلبة، أساتذة، ...الخ) بمزاوله أنشطتها الميدانية.

- تبصير المواطنين من خلال النافذة الثقافية (مذياع ، تلفاز، إلى آخرة) بأهمية التواصل كوسيلة مثلى للتصالح مع الذات.

- التنسيق المباشر مع الجهات الإقليمية والدولية الداعمة للسلام، وإنذار تلكم التي تستثمر محنه الشعب وتعول على استمرار معاناته.

- الشروع في الإعداد لمؤتمر مصغر في احدى مدن دارفور الكبرى يحدد القضايا الرئيسية، ونقاط الاختلاف ويضع مقترحات لإمكانية تعدي الأزمة وتجاوزها إلى مستقبل أرحب، إلى بلد يتفاوت فيه الناس بعطائهم وأدائهم وليست بأعراقهم وأديانهم.

- إن من يقول باستحالة حدوث هذا الأمر، فإني أذكره بقول الكليم إذ قال له شعبه المكلوم (إنا لمدركون)، فقال لهم (إن معي ربي سيهدين)، فماكان من الذات العلية إلا أن أوحت إليه (ان اضرب بعصاك البحر فانفلق فكان كل فرق كالطود العظيم) مسطرة في لوحها المحفوظ (وانجينا موسى ومن معه أجمعين، ثم اغرقنا الآخرين).ان قصة الطواغيت واحدة، كما ان حكمهم ملفوظ.

الفصل الثالث

ثنائية زرقة وعرب

ثورة الزنج

هو الجوع يأكل خضر الضفاف

هو البقرات العجاف

هو الخوف من عسس القصر والأمن، لا أمن في ظل هذي المحنْ

أيا ضاحك البرق حي نزيل الخباء

ورو مضارب عزة بالغيث دوماً وحدث عن الراحلين وعن شجرات الخلاء

هاأنا في المدائن منتشر أبتغيك تجيئين بالطيبات ودفء العشيرة وقت الحصاد

أحبك نيلاً ونيماً، وعهداً قديماً، وعشقاً مقيماً تمدد ما بين خاصرتي والفؤاد

ومالي إذا كنت أعشق هذي البلاد؟!

وأشتاق عزة، لا الجند يمنعني الشوق جهراً وهذا النهار والرغائب دون انتهاء

أيا طائراً من رماد الحرائق منبعثاً يرفض الموت قبل الوفاء

(عزة قصيدتي، الشاعر محجوب البيلي)

نجح نظام الإنقاذ في تفعيل التناقضات الأثنية في هذا البلد بدرجة لم يعد أهلها يرون إلاَّ الشيء ونقيضه، الجنس وخصيمه، المالك وغريمه، إلى آخره من أصناف الأجناس والطباق التي إن انطبقت على الكائنات لايمكن ان تُسْقَط على حركة المجتمع الذي لا نفترض فيه التاضديه وما يتبعها من محصلة صفرية. مثلاً، إن ما نقدمه من نقد لا يفترض ان يكون خصما إنما إضافة يقصد منها ترقية الأداء الحكومي أو المؤسسي. وهذا هو التدافع بمعناه القرآني (فهدى الله الذين امنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم). أمَّا المدافعة التي يقصد منها رمي الخصم في الهاوية، فقد درجت على اتباعها المعارضة السياسية السودانية عبر العقود. فلم يزالوا بالنميري حتي أوقعوه في خانة التطرف مما جعله يتنكب لكافة إنجازته، وهم أي نفس "الليغ" السياسي لم يزالوا يكيدون للإنقاذ (من صنوف الكيد غير المبدئي) حتى أردوها في خانة نيفاشا مما مهد لانفصال الجنوب ولم يزل يهيء لتقطيع أوصال أخرى دونما أدنى مبرر. أكثر من معارضة الإنقاذ أو نقدها، المطلوب نقض الأسس البنيوية التي هيأت لمجموعة إثنية بعينها الإمساك بمقالد الأمور دون المجموعات الأخرى. بوضوح أكثر المطلوب نقض نظم النظام، حتى يتسنى لنا الإتيان بأطر جديدة وليس المطلوب القيام بحركات بهلوانية توهم العامة بمعارضة إنما هي مساجلة (أو مساحرة) القصد منها الابقاء على أطر النظام القديم. إن المعارضة، من احس منها بزحف قوى الريف السوداني، فهرع إلى الوقوع في احضان العصابة، لهو أكثر صدقاً من أولئك الذين ما زالوا يقومون بدور المشاكس أو المناكف.

ليس المقصود من هذا الزحف استئصال مجموعة إثنية بعينها (وإن كان أفراداً منها قد استأثروا بالسلطة، الفعلية وليست المظهرية) كما يروج لذلك بعض المبطلين، وليس المقصود منه التخلص من قبيلة معينة (وإن كانت بعض القبائل النيلية قد أعانتها "بصارتها" في التغلغل في جهاز الدولة فوصلت بعد تدرج دام مائة عام إلى قمة الهرم)، وليس المقصود حتماً من هذا الزحف الاستحواذ على مقتنيات الأخرين كما يتصور بعض الهلعين، إنما المقصود تفكيك دولة المركز (مفاهيمياً وليس فقط عسكرياً) بطريقة تسهل إنصاف السودانيين

من بعضهم البعض. مخطئ من يقدح في اريحية الشوايقة أو يتشكك في وطنيتهم، لكنني لا أجد مبرراً لوجود عشرة منهم في مناصب سيادية بالمركز خاصة أنهم لم يأتوا بصفة حزبية (أو أيدولوجية) إنما تامرية أبعدت الآخرين وقربتهم مما جعل الكل يظن أنهم خيارها دون أن ينظر إلى أنهم فقوسها. فالإنقاذ لم تتردد في قتل اللواء أبو رنات في جبل مرة وقد كان منضوياً للواء العدل والمساواة وهو شايقي، ولم تترد في إبعاد الحاج وراق أو إبعاد حيدر إبراهيم وكلاهما من الشوايقة. وما محمد حسن سالم (حميد) منا ببعيد فقد عذبه ذووه في شان قصائد كتبها وأخرى نسبت إليه. إن الإنقاذ وبأساليبها المريبة قد أدخلتنا في هذا المطب الأثني، فلم يجرؤ احدنا ان يسأل يوماً عن قبيلة جمال محمد احمد، وإذا سأل فإن إجابته حتماً ستكون: قبيلته إتحاد الكتاب، وإذا سُئل عن أداته، فسيقول اليراع! فهل تصلح اي الإجابتين مع وزير الخارجية الحالي؟ كيف يكون رجل الدبلوماسية الأول قائداً سابقاً في الدفاع الشعبي؟ ولننتقل إلى خانة أخرى، هل العرب (رزيقات، جوامعة، مسيرية، بني هلبة، أو أخرى) متواطئون في قتل الزرقة أكثر من الزرقة في قتل ذويهم في دارفور وكردفان؟ الإجابة لا. إن قيادات من كلا الفصلين قد برزت في زمن الانحطاط الأخلاقي والفكري مما جعلها تستسهل إزهاق الأرواح وصولاً إلى مجد زائف لم يكن ليتحقق بقتل الأبرياء والضعفاء. وإذا زأر أهل دارفور من جور المركز، فليتذكروا بأنهم قد استخدموا يوماً في مقاومة الجنوبيين، الذين لم يحقدوا عليهم بل آووهم وساندوهم في محنتهم. لا ننسى بأن ٨٥٪ من القوات النظامية التي تقاوم "التمرد" اليوم هم من الزرقة الذين تحذر الحكومة من اقتحامهم للخرطوم، فلتحذر السلطة من التلاعب بالكرت الإثني/العرقي هذا، لأنه خطر خطورة العويل في زنجبار! الآن، وقد شارفت الدولة على الانهيار ما الذي سيفعله الجنجويد؟ حتى لا ندع مجالاً للتوهان، أود أن أقول إن هنالك ثلاثة خيارات لا رابع لها (ولكل واحدٍ منهم ما يستتبعه) :-

أ. أن يظلوا مردوفين للإنقاذ حتى يقع جوادها في الهاوية،

ب. أن ينضموا إلى مشروع الخلاص الوطني.

ت. أن يعتزلوا المعركة حتى ينجلي الأمر، فأما أن يكونوا شركاء إستراتيجيين أو شرفاء غالبين.

لقد توصل الكثيرون بعد تمحيص إلى أن النظام ليس له عصبية مذهبية أو إثنية، إنما ميكافيلية موروثة من «الشيخ الأكبر» تقتضي تحقق المصلحة من خلال التلاعب الانتقائي بكافة مقومات الهوية. هذا الأمر مع بداهته، لا يدركه كبار المفكرين الذين قرروا بعد وصولهم «طور النضج» الاصطفاف خلف الرجعية (وإذا شئت الإمبريالية الإسلامية) لمقاومة المشاريع التقدمية التي اصبح الزرقة من كبار ممثليها أو ممتشقيها. بل هم يحذرون جهرة من «ثورة الزنج»! ما هي جريرة الزنج إذا كان أدعياء الصفاء العرقي لا يملكون الجراءة على تحديد موقف أخلاقي وإنساني من الملهاة القديمة والحادثة؟ إن من لم يملك الشجاعة على تحديد موقفه ووضع بصمته في فُسيفساء السودان المتشكل جديداً، فإنه حتماً سيكنس مع حرافيش السودان القديم. أما زعمهم بأنه يلزمنا مساندة هذا النظام لأن بانهياره سيؤول الحكم إلى الزرقة، فمردود لأنه يشرفنا أن يحكم هذا البلد أهله الأصليين، فقد كان السودان ولم يزل منذ الاستقلال في ذمة النخب المستعربة التي استخدمت الدين بشقيه الطائفي والأيدولوجي وسيلة لإلهاء الريف وحرمانه من حقه في الثراء المعنوي والاكتفاء الذاتي.

شهدناك في خضرة الحقل: لون السلامة

وتحت ظلال الرماح: الكرامة

ألفناك، كان غناؤك في هدأة يسري

وفي أعين المتعبين، البنين، البنات، الشتات المهاجر خلف السراب

وفي أدمع الأمهات اللواتي يسائلن من ليس يدري

وفي القمر القروي الجميل

وفي كلمات رواها فتى حالم كان يدعى الخليل

لقد استنفدت نخب المركز كل الحيل ولم يبق لها غير العنصرية وسيلة لاستمداد الشرعية، وقد ماتت من قبلها الأيدولوجية الدينية. إنني أستخدم مصطلح نخب لأن المؤامرة لا تختصر على السياسيين إنما أيضاً المفكرين الذين يقاومون بشدة ولوج مثقف الريف أو المثقف الريفي (ذاك المنفلت الذي لا يخضع فكره للأطر الكلاسيكية في التفكير والتعبير) إلى وسط الدائرة يعينهم في ذلك غرابة راسماليين وآخرون اغتنوا فلما أن سنحت لهم الفرصة اشتروا صحفاً وتركوا إدارتها "للجلابة". من هنا نفهم كيف أن الجلبنة قد أصبحت ديدناً وليس مذهباً (عرقياً).

لا تُغرنَّك منابر التنوير المنتشرة يمنة ويسرة، فهي تنشد من الإصلاح ما تحقق به غاية الإبقاء علي مركزيتها في اتخاذ القرار، إن استطاعت إلى ذلك سبيل! مثلاً، إن فوز الروائي عبد العزيز بركة ساكن بجائزة الطيب صالح للآداب بروائيته (الجنقو مسامير الأرض) لم يؤهله للاستضافة عند أيّ من المنتديات الأدبية، في الخرطوم، رغم تشدقها بالحرية والليبرالية. بل إن الدكتور عبدالله علي إبراهيم رئيس اتحاد الكتاب اليوم، يكاد يقول "جنت على نفسها براقش" في وصفه لمحنة دارفور (تلك الازمة التي أعتبرها الكل وصمة في جبين الإنسانية جمعاء). إذا كان بعض المثقفين يعتقدون أن عبدالله يستخدم براعته الفكرية في التخندق من أفكاره فأنا أخالفهم الرأي لأنني أعتقد على النقيض ان عبدالله ممن يشاد لهم بالوضوح، أحياناً أكثر من اللزوم. يلام غيره من المثقفين الذين ينكرون وقوع جرائم ضد الإنسانية في دارفور، النيل الأزرق وكردفان وهم لا يستنكرونها في مساحة (اللا) وعي أي يرتضونها في عقلهم الباطني. هؤلاء أشد خطراً على المجتمعات لأنهم كالعثة التي لا ينتبه إليها أحد إلا بعد أن يري أثر التآكل في السقف والحوائط. من حق عبدالله علي ابراهيم أن يعتقد فيما يشاء، لكن من حق اتحاد الكتاب ان يسند برئاسته إلى "أزرق" لا يخشى من زحف "الزرقة" ولا يساند غيرها متعذراً بقوله "جناً تعرفو ولا جناً ما تعرفو"!

الذي أعرفه أنا هو أن العنصرية يجب أن لا تقابل بعنصرية مضادة (إذا جيز لنا أن نستعمل تعبير الأستاذ كمال الجزولي)، كما أن البندقية قد تضمن

الوصول إلى سلطة أو على أقل تقدير إحداث فجوة أمنية، لكنها لايمكن أن تكون بديلاً لمشروع سياسي حيوي يقطع الطريق علي "الليغ" السياسي القديم من خلال استيعابه لكافة مكونات الشعب السوداني الإثنية والقبلية، ومقوماته الفكرية الروحية وسنداته العمرية والنوعية/ الجندرية.

لعزة مجد الجدود الأوائل

لعزة درع التقي والفضائل

لعزة من شمس هذ النهار بريق

من صارمات النواهل

وعزة تعرف من خانها في الخفاء

ومن باعها للقبائل

وتعرف أن القصاص قريب

وشمس المهانة لابد زائل

فيا من شَهِدناكِ في خُضرة الحقل سلماً

وفي ذهبي السنابل

سنأتي إليك بضُعَفِ المحبِ

وبأسُ المقاتل

دارفور... أنشودة الموت الصاخبة

في زيارةٍ له إلى أحد أعمامه، كان الناظر حريصاً على الاستزادة من النُّصح الذي يؤهـِّله للقيام بأعبائه والحفاظ على وحدة كيانه، إلاّ أنّ العمَّ كان يعترضه في كل مرة قائلاً "يا ناهين يا ولدي أنا ما جيت على الموت لمن أجي بوصيك." في ذات يوم استحث العم بنيه كي يعجلوا في طلب الناظر الذي ما إن وقف على رأسه قال له الحكيم "ياناهين يا ولدي الواحد لو أبوه خلّى ليهو أخوات والرجال قعدو يدخلو عليهم ويمرقو، العيب بحصل ولاّ لا ..؟" قال الناظر "العيب بحصل"، استطرد العم "أكان دار الرزيقات لو قعدوا الأغراب يدخلوا فيها ويمرقوا الدار بتخرب." إن الشباب رغم محدودية اطلاعهم كانوا يعدُّون أنَّ الغريب، هو ذاك المتلبس الذي يتنافى سلوكه بل يصطدم مع المشروع القيَمي للقبيلة. إنه النشاز الذي يريد أن يحتمي بالقبيلة لا أن يرعى حماها، إنه المتربص الذي لم يمنح ذاته فرصة التمازج ولم يزجرها عن نوازق الهوى، ركبت الرزيلة نياقاً، أزاحتها عن فسحات الوجدان. ليس أضر على القبيلة من جماعة تنتمي إليها عرقياً وتفل من عضدها ثقافياً ومجتمعياً.

إنَّ كلمة "قبيلة" لها إيحاءات سالبة في ذهن الحضر الذين يربطونها بالقبلية التي هي حسب زعمهم في تضاد مع الرابطة المدنية، إن ملوك البوادي السودانية الذين لم يروا بداً من الاستقرار خاصة بعد تشييد خط السكة الحديد وذلك في الستينات انتهجوا نهجاً حضارياً وسلكوا سلوكاً إنسانياً جلب لهم أفضل الخبرات من معلمين عسكريين، موظفين بوسطة، بياطرة، وكتبة دوانكي. في وقت كانت فيه الخدمة المدنية قائمة على الكفاءة ومسترشدة بخطط قومية لم يجد أحد حرجاً بل كان (على العكس) يزهو فخراً بانتقاله من حاضرة (بدوية) إلى أخرى لأن في ذلك إثراء لشخصيته، فالموظفين مثلاً، عندما يأتون إلى الضعين يعرفهم الناظر بأقاربهم في المدينة وذلك للاستئناس ومراعاة

لصلة الرحم "الرحم من الرحمن"، أما الأهالي فيخيروا في الإنتماء إلى إحدى بطون القبيلة، كسباً للجوار ودرءاً للضرار. ولك أن تسأل هل هذه وسيلة ناعمة لتحقيق انصهار يمنع الوافد أو المستجير من حقوقه الثقافية والاجتماعية؟ لا، إن واقع الأمر يشير إلى أن الميثاق هو إثبات لحق سيادي فقط خاصة إذا علمنا أن الوحدة الإدارية حتى وقت قريب موافقة للوحدة القبلية.

لقد كان من الممكن أن تذوب الوحدة القبلية تدريجياً في الوحدة الإدارية، إلا أن سعي بعض الأنظمة الشمولية (والديمقراطية) الدؤوب لتفتيت التماسك القبلي من خلال التلاعب بالوحدات الإدارية (كأن يعطى شخص لقب أمير، ناظر، شرتاي، إلخ.،. دون الرجوع إلى السلطة السيادية للقبيلة أو تمنح محليات أو محافظات دونما أدنى استناد على موضوع علمي، إنما فقط تآمري)، قد أجج الصراع بل أزمه حتى اضمحل مفهوم القبيلة مما جعله يتماهى مع الإستفائية العرقية (Primordial)، تبعثرت إمكانية الوحدة الإدارية، انفلت الأمن، غاب الوجيع، وشح الفزع، حتى باتت على التلال الأفاعي وبالت في صهباء (الحديبة) الثعالب. إن الفجيعة ليس في تنكب المكان، إنما في تبعثر الوجدان (الذي عمل الرجال بجد على إثرائه دارفورياً وسودانوياً). إن الأرض (Lord) لم تضيق، بقدر ما انحسر الفضاء (Space) الذي كاد أن يشمل الجميع، بل يزيد.

لقد كنا نعتقد حتى زمن قريب بأن مدينة الضعين ستظل بمنأى عما أصاب نواحي دارفور من مجون مستحدث إلا أن الحوادث الأخيرة برهنت على أن هذه المدينة لم تكن لتبرأ من كآفة العلل التي تحرث في عظم الإقليم، لا سيما بعد انتشار المليشيات وتوفر السلاح . إليك كشف البلاغات النصف سنوي:

- قتل أستاذ ابتدائي كان ماراً (بحي العرب) في واجهة المدرسة الصناعية وسرقة تلفونه الجوال.
- قتل شرطي في مواجهة ميدانية (داخل المدينة) أحد أفراد حرس حدود (شيخ بحي العرب).

- سرقة عربة الجامعة الإسلامية بواسطة مراهقين أفاد التحري أنهم يقطنون (حي العرب).

- نهب إيرادات محلية عسلاية (٣٠ مليون) بواسطة ستة مسلحين، عند المرتكز غرب ميدان السباق (أطراف حي العرب). لقد أمر أفراد الفرقة المارقة الجميع بافتراش الأرض فامتثلوا جميعاً إلا البطل شوقي محمد فضل الذي قال لهم: (أنا رزيقي ما برقد والضعين ديك بتراع بالعين، لو درتو مال الحكومة شيلو، أما مالي ما بديكم منو قرش.)

- هكذا نرى مروءة شوقي في مواجهة خستهم وسؤده مقابل لؤمهم، وصدقه إثر إفكهم. فكيف بهم إذا أخذ الله صالحيهم جراء السكوت عن مجرميهم؟ بقوله: لقد نضب معين أحد الآبار الوارفة وذلك بعد أن اغتيل يوم ٢٠٠٧/٨/٢٠ أحد كتبة الدوانكي (وحدة توزيع المياه) المتميزين وركيزة من ركائز المدينة الفاضلة، السيد/ بابكر حسين عبد الله، وفقد بابكر زوجته السيدة/ فاطمة إبراهيم حامد التي وجدتها حفيدتها مضرجة بالدماء (ملقاة من تحت)، فأغمي عليها هي الأخرى.

بقيت فوق التراب

أجساد الرجال القاتمة

رجال الموت غير المجدي،

وفي قلب الأخرين الخفي

لا تزال متوهجة جمرة الكراهية

الحمقاء والمتيقظة دائماً.

الكراهية غير المجدية.

وفي ملاذ هادىء ووديع

من الحيطان الجميلة

كل شيء تغير.

رجلان مهمان تبادلا الابتسامة،

تصافحا.

مجدداً، كل شيء غير مجدٍ،

نضال الأحياء،

موت الموتى.

مجدداً كل شيء غير مجدٍ،

الجوع...

سوف أدفع على مهل باب الصمت

(تلك الصلاة التي تبلغ،

- يوماً بعد يوم- نداء عيني القلق)

سوف أدفع على مهل باب الصمت؛

لكن ماذا عن ملامساتي،

تلك المتصلبة في جلد الذكريات؟

(اغنيس اغبوتون)

يذكر بابكر حسين أنه تلقى خبر وفاة والده وهو في الرابعة عشر من عمره، فكان عليه أن يرعى أسرة قوامها أربعة عشر نفراً، معظمهم من البنات. لقد كان له من المؤهل العلمي (خريج أولى أوسط) ما يؤهله أن يعمل ككاتب محكمة، وعندما سنحت الفرصة لأن يكون كاتب دونكي في حاضرة غير حاضرته (تلس) لأنه كان ذاهباً وقتها إلى الضعين التي بها أعزَ أصدقائه الأستاذ/عيسى محمد موسى وآخرون التقاهم بمدرسة نيالا الشمالية. كان قدومه (عام ١٩٦٢) فال خير على هيئة توفير المياه التي حقق لها أعلى إيرادات على مستوى

الولاية وعلى مستوى السودان، مما أكسبه أربع ترقيات استثنائية من رئاسة الجمهورية (وتذاكر سفر مجانية للعلاج في لندن عام ١٩٩٢)، وأورثه محبة في قلوب الناس كاد يغبطه بها رفاقه والأقربون. كنا إذا ما ذهبنا رحلة إلى بحر العرب (جهات دحيل الدابي ومنطقة عيش) نرتكب من الحل أعظمه فنسرف في الشواء، مطاردة الظباء، وسماع الغناء الذي كثيراً ما هيج ذاكرة حسين فامتثل أبيات تفضح مواضع الأسر في قلبه، ذاك الرؤوم، الشفوق والحنون الذي طالما عانى البعد عن تلس (ديار الفلاته المحفوف بالأسرار).

لقد استحق بابكر حسين المعاش بعد مسيرة أربعين عاماً من التفاني في خدمة الدولة والمواطنين، وعندما هم بالرجوع إلى دياره (تلس) استبقته الدولة كي يعينها في تسيير المهمات، فعمل بالمشاهرة التي امتدت معها الأمانة (التي عرضها الله على السموات والأرض) إنه كان يحتفظ بالمال العام في خزنته الخاصة حتى يتم إيداعها بالمعتمدية، وكان من شقاء من هددوه بالمنزل مرتين أنهم تحملوا وزر قتله وزوجته غير آبهين بقوله (لأن بسطتَ إليَّ يدك لتقتلني ما أنا بباسط يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين، إني أريد أن تبوء بإثمي وإثمك فتكون من أصحاب النار وذلك جزاء الظالمين، فطوعت له نفسه قتل أخيه فكان من الخاسرين) (سورة المائدة).

إن كان على الشجاعة التي رفض بها بابكر تسليم المال للغاصبين فقد ورثها عن جده لوالدته الذي استشهد في دوسة (انقابو) وذلك بعد قتل علي دينار واعتزام الإنجليز استباحة بعض قرى دارفور، وإن كان على الأمانة التي لقي بها المولى عز وجل فقد ورثها عن والده حسين عبد الله الملقب وسط أهله (الفلاته) بسيدنا الحسين إذ كان قويُ (الفكي الذي يفتي في المذاهب الأربعة) وداعية يسير مع البقارة لدعوتهم إلى تعظيم الإله، تعزيز رسله وتوقير رسالته. لقد كان الإمام الحسين إماماً للمسجد العتيق، سمي حي القبة باسمه (نسبة لمرقده وتبيانا لحاله كواحدٍ من الرجال الكمل، الذين نسأل الله أن ينفعنا بجاههم).

وإن كان من في الناس من يرجح (الاكتتاب)على (الوراثة) في مرصد الخصال،

فإن الإغريق قد أثبتوا فيما ورثوه عن الفراعنة أن الجينات نوعان : نوع يسمى الـــ (Mores) وهو المسؤول عن تحمل الطباع، وآخر الـــ (Meres) وهو الموكل إليه نشر الملامح (أورد هذا الأمر أستاذ العلوم السياسية (Leslie) في كتابه (Thinking Politics). المهم في الأمر أن بابكر قد لقى ربه حامداً باسماً بما وفىَ بما أوكل إليه من مهام تجاه أسرته، إقليمه ووطنه) (فاللهم إياك نسأل أن تتولى بناته وبنيه). وإن كان ثمة عار فقد لحق بأهالي المنطقة على ثلاث مستويات. أولاً من أعراف البقارة العسكرية أنهم يوفرون للحكامة في الحرب حماية (هي وجنديها)، فلا يتعرض لها أحد وإن انهزمت قبيلتها. فما بالك بربات الخدور؟! كيف ينجو القتلة من العار وقد قتلوا امرأة لم تفعل أكثر من الاستغاثة، بل كيف ينجو الجيران وقد تباطأوا (في الفزع) عن رجل لم يتوانى في خدمتهم طوال فترة حياته؟

غيابك،

كفراغ يقع

ويعري النظرات

من أي معنى.

كل شيء مفصل متوقف

غيابك:

اللحظة المؤلمة والمديدة

حيث أنتظر

اليقظة الصاخبة لشيء جديد

يعلن لي أنك وصلت.

غيابك

نامني،

حلم بي

لأني أشعر بالتنفس الكثيف للوقت،

ذلك الذي يجتاز صدري في ثوان، يفلت

من جانبي

-من جانبك-

في ثوان يختبيء

ويرفض النظر إلينا.

(اغنيس اغبوتون)

حق لك يافاطمة بنت إبراهيم أن ترفضي النظر إلينا، فإنا لم نعد نرعى حرمة للجوار، أكذوبة تلك الأنشودة التي تغنينا بها (وبرشم الذي حدثت عنه، به نحمى ونحمي المحجرينا، فأيُ المجد إلا قد ولينا)، مسخرة ذاك العهد الذي أبرمناه في حماية "الأغراب" الذين يمثلون اليوم أكثر من ٩٠٪ من قاطني الحديبة (الضعين). إن تأهل الإدارة الأهلية في مثل هذه الأمور يضر بالشأن السيادي، بل يجر على الكل سمعات وويلات (من مثل "مذبحة الضعين" وما تبعها من شنات) كان يمكن تفاديها بتعقب المجرمين من خلال التضييق على تلك المشيخات التي توفر حماية، بل تتستر على المارقين لقد اختار عبد الله العروي في روايته الأخيرة (غيلة) قالب الرواية البوليسية لتشييد محكي تخييلي عن مدينة الدار البيضاء، أو بالأحرى، للكتابة عن اغتيال المدينة، بموازاة مع البحث عمن اغتال ثلاث نساء في الرواية...) (مجلة نزوى العدد ٥١،(ص:٤١).

ختاماً، صحيح الأهالي يعتمدون على حكمة الرزيقات أكثر من اعتمادهم على السلطات (أمن، جيش وبوليس)، لكن هذا لا يعفي هذه المجموعات الأخيرة من القيام بواجبها في حفظ الأمن ودرء الخوف عن المواطنين. إذا كان بابكر حسين قد فضل الموت على تسليمهم المال العام، هل تختار الدولة الاستمرار في تفاديها دون الإيفاء بمقتضيات هذا النفوذ؟ إذا كان استقرار دارفور سيؤثر سلباً على استقرار المركز، هل هناك ضامن من تسرب هذا الخراب، أو هذا الدمار، مقدار شبر من القصر الجمهوري؟ هل تترك دارفور للموت بطيئاً وعلى هذه الأنشودة الصاخبة..؟

الموت البطيء لشعوب دار مساليت

(بمناسبة مرور مائة عام على معركة درجيل)

درج أهل دارفور على حياكة القصص للتعبير عن المواقف السياسية أو الاجتماعية المعقدة إلا أن قصة للفنان التشكيلي والقاص محمد إدريس حسن استوقفتني لجمال السبك وحيرتني في شأن قوم يملكون هذا الإرث الذاخر من الحكمة ويعجزون عن تجاوز ما اعتراهم من محنة: وقع الأسد في قِد (شرك مصنوع من الجلد)، فاحتجت الحيوانات لما تعرض له ملك الغابة الذي ظهرت عليه علامات الضعف والهوان ممَّا اقتضى عقد اجتماع عام للمشورة. لكن الأمر لم يستلزم استنفار النمور أو النسور أو أي من كبار الطيور إذ أن الجراد تطوع بأكل القد، وقد فعل. إكراماً لصنيعه فإن أحد الفضلاء تقدم باقتراح مفاده تحريم أكل الطيور على الطيور وصيغته "ألا يأكل طير طيراً." الغريب أن هذا الأمر لم يجد استحسان (طير الرهو) الذي التفت احتجاجاً مما أورثه التواءً في رقبته ظل مصاحباً لهيئته النفسية والخَلْقية، أو هكذا تقول الميثولوجيا. أمَّا أبون خريطة (أب تنترة) فقد بلغ مبلغاً من الحنق جعل حلقومه يتدلي ويتورم حتي يومنا هذا. في لحظة الحيرة هذه، وفي ظل هذا الارتباك المعنوي، مر (أب منقور- شيخ الطيور)، لكن المجموعة إذ عجزت عن استنطاقه فقد نجحت في إقناعه بإيفاد ابنه (ولد أب منقور-- شيخ الطيور) الذي افتتح حديثه بقوله: "فحلة العويين بتبور ولو كان جمالها نور، وفحل الرجال بسكن القبور، والعيش بكمَّله مُلاحه والكلام بقتله النصاحة. يا أخونا نحن تزوجنا بنات الناس، جبناهم، حفرنا الشجر، دفناهم في الجحور وليتناهم (المعلوم أن أنثى شيخ الطيور تعتكف فترة التبييض والتفقيس في حفرة داخل ساق الشجرة وتُغطي فوهة الحفرة بالطين إلاَّ مقدار ما تدخل الجرادة، ممَّا يجعله يتحمل أعباء المؤونة والعناية) ونحن عيشة بلا جراد ما عندنا." تثنى (لابون خريطة) في

هذه الأثناء بلع ما اعترى حلقومه من سائل. لكن أثر الحنق لم يزل بادياً على هيئته في شكل كيس دهني فقال: دا ولد منو؟ فقيل له: دا ولد أب منقور شيخ الطيور. فقال مستبشراً بمستقبل هذا الغلام: دا كان أبوه مات بمسك بكانه. فانتفض الجمع وررررررررر.......... والكل يقول "نحن عيشة بلا جراد ما عندنا، نحن عيشة بلا جراد ما عندنا".

هكذا وبكل عفوية تم التنكر للجراد، بل أن نبل الموقف قد تم تجييره لصالح مجموعة انتهازية مما أكسبها شرعية تواطئية وجعلها تسيَّر الآمور دونما أدنى تحسب ليوم المساءلة أو يسير اهتمام بواقع المفاصلة (بين من يعملون لدارفور ومن يتحفزون لنفيها -- تجيير إرادتها في الانتخابات القادمة). إنهم يتخطون واقع المعاناة الإنسانية إلى التِنبر بحتمية الفوز، مجرد الفوز في اللهوة السياسية التي سميت "انتخابات" (أبريل ٢٠١٠). لم يتعرض أي من مرشحي الحزب الواحد لمسألة تقرير المصير (كما يقول الدكتور عبدالله النعيم: إحالة التغيير لصاحب التغيير، المواطن، كي يمارس حقه في بلورة الذات الحضارية التي تؤمن بأن الإنسان هو الغاية من الكفاح، وليس فقط الوسيلة). لا عجب فهم لا يؤمنون بمركزية الواسطة الإنسانية، بل الأدهى أنهم يتفادون مجرد التأثير على علائق القوي، بلغة أيسر تغيير المعطيات للحصول على نتائج مختلفة. وهم بذلك إنما يقدحون في شرعيتهم قبل أن يقدحوا في مشروعية العمل الثوري الذي يؤمن بضرورة الكفاح الذي يهب الذات استقلاليتها بل يحفزها للتغيير الذي يرفع (ولا يضع) من قيمة الإنسان كإنسان. إن مقولة لأحد ملوك بريطانيا "مشكلة أسكتلندا أن بها كثير من الأسكتلنديين" تجسد محاولة البعض القفز فوق طموحات الشعب لتحقيق أطماع الغاصبين، وتلهمهم فكرة التخلص من دارفور لأن بها كثيراً من الدارفوريين.

إن توجهات قائد المسيرة الإسلامية آنذاك د. حسن عبدالله الترابي كانت تتجاوز "الهموم الاولية" لقاطني الإقليم المتمثلة في التنمية والتعايش السلمي إلى تطوير سفينة الصحراء لتقوم بمهام دعوية تفوق تلك الرعوية وتتجاوزها إلى آفاق رسالية كبرى. من هنا نفهم أن المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي والذي

دُعيت له فعاليات إقليمية ودولية واستُثنِيت منه أخرى محلية، لم يكن إلا الجناح السياسي للفيلق العربي الإسلامي الذي تبنت دعمه ليبيا في مرحلة من مراحل المغامرة العسكرية. لقد حطت دولة الإنقاذ من قيمة الإنسان السوداني عامة، ومن قيمة إنسان دارفور خاصة. يوم ان اتخذت تدابيراً مؤسسية (حكمية وإدارية) جعلت من الصعب الحصول على التفويض الشعبي طوعياً مما خلف إحباطاً عاماً وتوجساً جعل من الصعب إذا لم نقل من المستحيل التواصل ناهيك عن التنسيق أو التنظيم بين المجموعات السكانية كافة في المنطقة. فإن الخلاف بين أعضاء الحزب الواحد لا يكاد يحتدم حتى يهرع أبناء الإقليم إلى الخرطوم ليلتقوا (بعصابة المركز) التي لا تبت في الشأن المعني وفق المصلحة العامة إنما حسب ما تقتضيه مصلحة التنظيم الخاصة التي لا ترضى بأقل من نفي دارفور من الخريطة الوجدانية إذا تعذر إلغاؤها من الخريطة الجغرافية، ولو مجازياً. مثلاً، إن اجتماع ٢٠٠ عضواً من المؤتمر الوطني لم يكف لاختيار وال لغرب دارفور حتى يحال الأمر برمته إلى الخرطوم التي تُخطر رعاياها في الإقليم بأن الأمر لايخلو من كونه إجراء تفاوضياً يحتاج لبعض الوقت. لكنها في الأصل مسألة مبدئية تتعلق بموقف الإسلاميين، رغم تغيير، اللاعبين السياسيين، الفرعيين منهم والرئيسيين، من دارفور.

وإذ إن العروبة والإسلام قد تلازمتا وفق أيدولوجية وفهم محدد لكليهما فإن الإستراتيجية اقتضت ترحيل القبائل الزنجية كافة من مناطقها حتى لا تكون عائقاً للمشروع التوسعي الذي ظل يحدوه الامل بالوصول عسكريّاً إلى جنوب أفريقيا. إن الدولة قد بدأت منذ اليوم حرب استنزاف كان المقصود منها إزاحة الفور والمساليت والزغاوة عن مناطق تُعتبر إستراتيجية مثل جبل مرة ووادي صالح. أمَّا الاسلاميين من أبناء الزغاوة فلم يتعرضوا لهذا المشروع الاستئصالي لأن معظم قادتهم كانوا متحالفين حتي تلك اللحظة مع النظام، بل إن كبيرهم كان يسميها القبيلة المجاهدة وكان كثيراً ما يتباهى بمجاهدتها "التجارية" وشجاعتها "الميدانية". لعل من الإحن أن قياديين من أبناء القبيلة المجاهدة قد ذهبا (شمار وخليل)، في خضم هذا المعترك التعبوي لإقناع القيادات العربية

النافذه بجنوب دارفور، بضرورة استنهاض همة المجاهدين لتحرير الجنوب من الكفرة والملحدين. فلمّا أن ايسا من تأييدها لمثل هذه المهمة التي كان من المفترض أن يتولاها الجيش كمهمة عسكرية ابتاعا خيلاً وحميراً لمن غرَّ بهم كانت ضحية الألغام التي كانت تتبع الظل قبل الخُطى، أو هكذا كنا نسمع.

بإيراد مثل هذه الحيثيات وغيرها تترى، فإنني لا أود أن أُجرم شخصاً أو فئة وإنما أريد أن أشير إلى أن المجموعات كافة المحتربة حالياً تعاملت في وقت من الأوقات (وبدرجات متفاوتة) بسذاجة تعامت عن الإستراتيجية المركزية للنخبة النيلية الحاكمة، مهما اختلفت مسمياتها. فإن من "الزُرقة" من استقووا بالسلطة ضد العرب ومن العرب من لم يزل مستقوياً بالسلطة ضد "الزُرقة". إذا كانت الذاكرة لم تزل طرية بخصوص السيناريو الأخير، فإنا يجب أن نذكر بالأول، مثلاً، تدخل منسقية الدفاع الشعبي لحسم النزاع الذي نشب في عام ١٩٩٦م بين المساليت والبشيشات (مسيرية) لصالح الأول مما حدا بتلك الجهة الرسمية سلب نساء العرب ذهبهن وبيعه في سوق (أردمتا) بعد قتل ٣٦ شخصاً، أو قتل ٩٨ من البني هلبة وتسريح مواشيهم في أعصرني (التي سُميت من بعد أعذرني) مما أغضبهم وتسبب في رحيلهم نهائياً إلى تشاد، إلى آخره من المآسي (إن جنجويد لفظ وافق أهواء المُغرضين الذين نسوا أن العرب كانوا يقايضون عشرة جمال ببندقية واحدة لحماية أموالهم التي كانت تتعرض للنهب من قبل مجموعة مدعومة إثنياً لقيت دعماً غير محدود في فترة من الفترات ولم تزل من حكومة تشاد). ولقد آن الأوان الذي لزم فيه استقواء كافة الفصائل الدارفورية ببعضها البعض وفق إستراتيجية لا تسعي للانتقام بقدر ما تسعى لإنصاف الآخرين وتحقيق كرامة المتضررين. الأهم أن نعي أن هنالك جهة ما هي الوحيدة التي لها مصلحة في كتابة المنشورات مثل قريش (١) وقريش (٢) لتؤلب "الزُرقة" على العرب، كما أنها وزعت منشورات مثل "تحرير (وادي عرديب) من الدنس العربي"، ومن بعد "تحرير (دارفور) من العرب"، لتؤلب العرب على "الزُرقة". وإذا ما حمي الوطيس فلم تتردد الحكومة في تسليح الفريقين المقتتلين من "الزُرقة" والفريقين المقتتلين من العرب (كلما أوقدوا ناراً

للحرب أطفأها الله ويسعون في الأرض فساداً والله لا يحب المفسدين). صدق جبران خليل جبران يوم أن قال:

قاتل النفس مأخوذ بفعلته وقاتل الروح لا تدر به البشر

"وليس بالضرورة أن يكون الموت من خلال القتل المادي المباشر، فهناك قتل من خلال الشعور بالإحباط والظلم والغبن والاضطهاد وتقليل القيمة والتهميش." (د. حيدر إبراهيم على - صحيفة الصحافة العدد ٥٩٢٨)

في الوقت الذي ظلت الدولة تسعى فيه لتغيير ديمغرافية المنطقة، قَـدِمَ الأستاذ/ محمد أحمد فضل الملقب (بدقشـــــم) في عام ١٩٩٤م حاكماً لولاية غرب دارفور. هذا الأخير لم يضع وقتاً في البحث عن مبررات فكرية ولوازم إدارية فقد كانت لديه مسوغات دينية شرعنت له المساس بالوضع السيادي، الذي لم يجرؤ أيّ من الطواغيت المساس به قبل ذلك ولو إلى حين. فقد ألغت مايو الإدارة الأهلية لكن يدها لم تطل دار المساليت لعلم العلامة جعفر بخيت بالمواثيق الدولية التي أعطت سلطان دار مساليت (باعتباره سلطاناً للمساليت أينما كانوا) حق الانتماء إلى السودان الفرنسي أو ذاك الأنجليزي. لكن انتماء هؤلاء الأبطال وأسلافهم إلى السودان السوداني قيض لهم قدراً بمواجهة أناس مثل (دقشم) لا يهولهم استبدال لقب سلطان بأمير أمراء أو خلق رصفاء له من رعاياه، قمراً كانوا أم عرباً. إن المسؤولية الشرعية لدقشم ومن جاء بعده ومن جاء قبله، لم تتطلب بناء مدارس لأبناء وبنات الريف، وتدريب قابلات يتلقين العائدات في الشق الآخر من وادي (مرني) حتى لا تحبسهن مياه الوادي من الوصول إلى مستشفى الجنينة، أو حفر آبار لمجاميع الرُحل المتناثرة حول المدينة، دعك من التفكير عن توفير دعم لصغار المزارعين أو تشجييع "الزفات" (المهرجانات الثقافية) التي تساعد في كسر حلقة الانعزال الفكري، الطبقي أو المكاني، فهذا مما يفوق إمكانياتهم جميعاً للتفكير. لقد اعتبر دقشم نفسه ممثلاً لرئيس دولة إسلامية مهمتها منع المريسة، وإمامة الصلاة، وحسم المسائل الفقهية جبرياً، مثل قوله بوحدة

المطالع ودحضه للقول باختلاف المطالع في رؤية هلال رمضان.

فليكــن:

ها أنت في محنتك الكُبرى على الساحةِ أنبلْ!

من أدانوُك أُسميهم

سيوف البغي في دولة مهووس بن طنبل!

نحن في حضرة مولاهم دعيِ الدينِ،

في قبضة مأفونٍ وتنبلْ!

(جابر حسين- كجراي عاشق الحرية والقول الفصيح)

لقد تصدى السلطان عبدالرحمن بحرالدين للتحدي الذي استهدف كيانه، لا باسترضاء منظومة الجلابة الحاكمة أو ابتعاث وفود لملاقاة زبانيتهم في الخرطوم، لكنه استدعي أبناء المساليت (الملقبين بالغبش كلاب الموت لجسارتهم) من أبناء الأقاليم كافة، من القضارف، بورتسودان، الجزيرة، إلى آخره، إلى اجتماع عام قال فيه إن الحق هو حق المساليت كما أفصح وبيّن أن الذي يعينه ليس الحكومة وإنما أهله "الشينين ديل"! هب المثقفون من أبناء المساليت حينها في وجه هذا الاستبداد، من كان منهم إسلامياً أو شيطانياً، لا للدفاع عن سلطانهم فقط إنما أيضاً لتقنين حقهم السيادي في الأرض. عاش السلطان بعدها مُضاماً لكنه مات موفور الكرامة، فهل وعي أبناءه الدرس؟

إن سعداً اليوم يواجه محنة لا تقل عن محنة أبيه فهو بالترشيح لمنصب والٍ إنما يريد أن يثبت حقه وحق أهله السيادي في دار مساليت تدعمه شعوب دار مساليت من عرب، أرينقا، قمر وغيرهم، لكنه إذ يفعل ذلك إنما يستجدي بصورة غير مباشرة عصابة المركز في التكرم عليه بحق مستحق في الأصل. وبال عليه إن هم باركوا ترشيحه لأنهم يعطونه سلطة دون صلاحيات أو إمكانيات، وبال عليهم إن لم يفعلوا لأنه حينها سيكون المرشح غير الرسمي لشعوب

المنطقة. بإمكانه أيضاً أن يتفادى المُصادمة مع هذه العصابة الإجرامية بترشيح واحدٍ من الأحرار، إن كان لابد من التصدي لهذا الصلف الذي استفحل بترشيح المدعو/ جعفر عبدالحكم حاكماً لغرب دارفور. إن قائمة الترشيحات التي أُعلنت توضح بأن الحكومة لا تريد استنقاذ شعب دارفور قدر ما تود إخفاء آثار الجريمة التي طالت الفور من هذه الناحية قبل غيرهم. كما أنها تعمدت اختيار شخصيات خلافية اعتماداً للفتنة وإمعاناً في الإذلال لهذا الشعب (لا عجب فإن ذلك من خصائص الدولة المازوشية). فماذا هو فاعل؟ إنني أُحذر من الاستكانة أو التهور، فكلاهما ضار، وما بينهما قار وغار، فاتبعوه لعلكم تفلحون. سألت مجموعة من أبناء الفور أحد قياداتهم الذين برعوا في قتلهم والتمثيل بمشيختهم، "لماذا فعلت هذا يا فُلان بأهلك؟" فأجاب قائلاً وبكل أمانة، "إن ما قدمته لي الإنقاذ يفوق ما قدمه لي والديِّ." أنظر حال من يُفاضل بين أبويِّه وجماعة من المؤمنين بعد رب العالمين!

نواصل حديثنا عن حملة الكراهية والتي حيكت منذ اليوم الأول، إذ أن العصابة كانت تبحث عن مبررات ميدانية تهيئ لاستئصال كافة القبائل الأفريقية، خاصة التي تملك دياراً. لقد قلنا إن المقاومة التي سُميت تمرداً قد بدأت في جبل مرة مما استدعى التكلم مع الإدارات الأهلية محاولة لاستيفاقهم، كل حسب توجهه، من كان عنصرياً صورت له المعركة إثنياً، من كان قومياً طلب منه استنفار رعاياه للانضمام لحملة التصدي، ومن كان انتهازياً لم يحتاج إلى شروح. في هذه الأثناء أوفدت الحكومة مجموعة لتحدد للسلطان سعد مناطق العمليات وتستحثه تحديد مقاتلين، بالفعل استجاب للنفير ما لا يقل عن عشرة الاف من شباب المساليت، إلاَّ أن الوفد اكتفي بعدد ١٥٠٠ تلقوا تدريباً عسكرياً محدوداً، حملوا أسلحة بائسة ووعدوا بتلقي أوامر للتوجه جنوباً لحراسة آبار البترول، لكنه ذلك كله ذهب أدراج الرياح. إن مهندسي الحروب في الخرطوم، وبعد ان تلقوا ضربات هائلة من التمرد، رأوا أنهم لا طاقة لهم بهذه الجيوش التي تلقتها الجماهير بتأييد معنوي هائل (فقد استقبلتهم كافة المدن الدارفوية في الأيام الأولى بالزغاريد)، خاصة أنهم

قد عبروا في خطابهم عن الغُبن الذي يعيشه الإقليم منذ أمد بعيد، وإن فاتهم تأمين خطة تحول دون الوصول إليهم ولو من وراء جبل. إن غرور البعض من أبناء "القبيلة المجاهدة" وجهله قد حرضه للأخذ ببعض الثأرات التاريخية ذات الطابع الاثني القح مفوتاً فرصة الاستئناس بمحامد الفتح ومفسحاً مجالاً للتسليح الانتقائي الذي اعتمدته الخرطوم وسيلة لضرب الوحدة الدارفورية.

لم تمر أيام على اجتياح مطار الفاشر حتى نشب الحريق المتعمد في قُرى وادي صالح التي تبعد عن مسرح العمليات بأكثر من ٤٧٠ كيلو متراً مما تسبب في نزوح الألاف تلو الالاف من قراهم ، مكجر، بندس، أرولا، دليج، مرني، إلى آخره، كانوا على يقين منذ الوهلة الأولى بأن الجهة التي يقصدونها للعون هي ذات الجهة التي أمرت بفتح نيران المدفعية على صدور أبائهم وأمهاتهم. لكنها الحيرة في الوهلة الاولى، التي ألجأتهم إلى أعدائهم! ويقينهم بأنهم لم يرتكبوا ذنباً يستحقون عليه عقاباً..! فهم لم يجرؤوا يوماً بمطالبة الحكام بأي خدمات ولم يشنفوا آذانهم بغير الهتافات.

أمَّا من نجا منهم فقد تكرمت الولاية بترحيله على متن ناقلات ZY كانت معدة مسبقاً لطرحهم قرب جبل أولياء! كيف إذن تكون هذه المشكلة قبلية بأبعاد محلية وهنالك ما يفيد بأنّ ثمة جرائم عرقية قد تمت بدوافع سياسية أيدولوجية؟ إن حالة الاستقطاب السياسي الذي كانت تعيشه العاصمة فور المفاصلة بين القصر والمنشية قد فاقم من حدة التوتر وسارع في وتيرة الأحداث لكنه لم يغير من الوجهة التي كانت تسير نحوها. إن الحكومة لم تكتف بوضع فواصل مادية، مثل نقاط التفتيش، لتحول دون التواصل بين المساليت والعرب لكنها أيضاً شيدت سلكاً (معنوي) شائكاً يحرم أبناء الإقليم الواحد من التكامل الاقتصادي والاجتماعي. إن المخبرين بالمرصاد لمن تسول له نفسه زحزحة هذه الحواجز واستشفاف العِبر من الماضي فليس أدهى من معركة تنقوري بين المساليت والعرب التي تم تجاوزها بالحكمة الشعبية، واستشراف آفاق المستقبل الدالة بأن العرب، كما الفور، هم الحليف الإستراتيجي للمساليت والعكس صحيح. إن أية محاولة لنفي الآخر من خلال التشكيك في انتماء فريق

إلى الأرض، أو استضعاف فريق أخر بالاستحواذ على أرضه هي محاولات تجافي الموضوعية، وتفتقر إلى المعرفة بحقائق الجغرافيا والتاريخ. أيهم أيسر تجرع مُر العداوة أم الاستمرار في هذه المهانة؟

إن استثمار مثل هذا الوعي يعد خطراً تقف عنده الدولة بأجهزتها كافة لأنه يدحض مشروعها العنصري القاضي بضرورة الإبقاء على حالة الفوضى هذه حتى قيام الانتخابات. وإذا استدعى الأمر، فقد زرعت الدولة من الألغام، جيش الرب، القاعدة، المعارضة التشادية إلى آخره، ما يكفي لتدمير دارفور سبعين مرة، وذلك قبل قيام الساعة. المهم أن لا تكون دارفور في حالة صحية تُهيئ لها فرصة الإدلاء برأيها في مستقبل السودان الشمالي المنفصل. إن النزوح الذي بدأ منذ عام ١٩٨٢م ليهئ لدارفور إذا توحدت شعورياً (وليس حزبياً) الفوز بمنصب الوالي لولاية الخرطوم، فلماذا لا ينازل الخصم في أرضه؟ وإذا سمحنا له بمنازلتنا في أرضنا لماذا لا تكون المعركة بين الوطنيين الدارفوريين (الذين يتواجدوا في جميع الأحزاب يشمل ذلك المؤتمر الوطني) وأولئك الانتهازيين الذين تعاقبوا على حكم الإقليم تحت المظلات والمسميات كافة ؟ لماذا لا تُحَوَّل المعركة إلى معركة كرامة والساحة إلى مقبرة لأحلام جميع العنصريين، أزرقهم وأحمرهم، من هو قابع في المركز ومن لم يزل متمرداً في الغاب؟.

إن انتخابات دارفور مهمة بالدرجة التي تهيئ لانتداب لجان تسيير ينتهي دورها باستكمال فصول المسرحية أو المؤامرة ولذا فلم يدقق المؤتمر الوطني في اختيار الولاة أو غيرهم، ولو فعل لعلم أن أي واحد من هؤلاء لا يستطيع أن يجتاز اختبار الفيش عند أقرب نقطة تفتيش ناهيك عن أن يجرؤ لتقديم براءة ذمة مالية ولذا فأنا أعجب كل العجب من الوفود التي تقاطرت لإعلان ترشيحاتها في دارفور، علماً بأن الانتخابات ما هي إلا برنامج يلزم تنفيذه وفق رؤى إستراتيجية معينة. فما هي هذه الرؤي بالنسبة لهؤلاء المتنافسين؟ تحضرني في هذه السانحة الطرفة الدارفورية القائلة: دبَرَه في مورو (الأسد)،..... قالوا أمسكوا حمار أكوو. بمعنى أن الفصيل مختلف كما أن وظيفته في القطيع متميزة، فعلام الإبهام؟

لقد عول جهاز الأمن الوطني على الخوف عند أهل المدينة والطمع عند أهل البادية، مما تسبب في حالة من الذعر أعاقت إمكانية التوصل إلى إستراتيجية تُخرج الإقليم من أزمته الوجودية. إن أهل المدينة لا يحسنون المطالبة بمدرسة ابتدائية واحدة وهم يدرون أن الجهاز يطلب ٧٠ عربة سنوياً، علماً بأن تكلفة أعداد الدوشكة وتحميلها في عربة لاندكروزر تساوي تكلفة بناء المدرسة، (٣٠٠ الف جنيه). لقد تقدم مجموعة من الشباب "الأصحاء" بالتبرع بالدم في محاولة لإنقاذ زميل لهم في الجنينة، إلا أن "الفحيص" استبعد (٢٦,٥٪) لإصابتهم بالإيدز حتى يحصل على عينة نقية. لا أظن أن وزارة الصحة يمكن ان تلام وقد خصص لها مبلغ ٥,٠٠٠ جنيه ميزانية تسيير شهرية، ناهيك عن مستلزمات البحث، التوعية والإرشاد.

إن المجموعات التي تم استنفارها لصالح حملة الكراهية قد فرحت بادئ ذي بدء إذ ظنت أن الخلاء قد خلا لها، لكنها فوجئت بأن بواقي القصب الذي كانت تأكله البهائم قد نفد خاصة بعد أن توقفت الزراعة لأعوام متتالية. لقد بلغوا مبلغاً في الإجهاد جعلهم يتقولوا "السنة شوفنا قلْ الجمال"، ذلك أن المحل الذي كان يتوقع في شهر يناير قد تراجع إلى شهر سبتمبر. فماذا هم فاعلون؟ صدق درب، شاعر الرزيقات العظيم حين قال: العمرو ما هادي مُرَ الزمان بقدي!.

في الوقت الذي تظل القوة الإقليمية والدولية عاكفة على ما هو عاجل، الحوار مع الفرقاء المتشاكسين عسكرياً ورسمياً، ومهملة ما هو ضروري، التفاكر مع الغرماء المتوسعين مدنياً وشعبياً، فإن جهوداً مدنية قربت الشقة بين الأهالي في شمال وغرب دارفور حتي كادت تلتئم لكنها تعثرت بسبب الافتقار إلى التنسيق على المستويين الأفقي (تجاوز المحدودية والنظر للقضية في شموليتها) ورأسياً (ربط هذه الجهود بالمنصة الرسمية الراعية للسلام دولياً من خلال التخطي للوسطاء غير الشرعيين الذين ظلوا يصرون على صبغتهم المدنية مع أنهم منتدبون رسمياً من قبل الدولة!!). وإذ أن السلام المستدام يجب أن يجد مساندة قاعدية تتجاوز الاحتشاد وراء الحكومة أو التمرد، فقد وجب تفعيل

الكيانات الدارفورية المدنية التي تجاوزت إبداء الرغبة إلى عقد مصالحات قاعدية ترعى المصالح الاقتصادية والاجتماعية المشتركة. مثال، تبني أمراء القبائل العربية بغرب دارفور حماية زراعة المساليت والفور، أو تكفل الزغاوة بإيصال إبل العرب إلى الكفرة في الحدود الليبية. هل يحتاج أهل دارفور لمؤتمرات قاعدية كي يعوا حقيقة واحدة: أنه لا يمكن لأحد أن يظل أسيراً لماض ساهم فيه سلباً لكنه لم يكن من مخططيه أصلاً! هل يعتبر الصلح مجرد إبداء لحسن النوايا كالتي قام بها قادة الكيان العربي جراء تأييدهم ترشيح السلطان/ سعد عبد الرحمن بحر الدين حاكماً للإقليم، أم أن هنالك خطوات عملية يجب اتخاذها كي تتجنب دارفور الوقوع في المهالك مرة أخرى؟ لماذا لا يؤيد النظام المصالحات القاعدية وربطها مع تلك الفوقية؟ ألا يعد ذلك مخرجاً فعلياً وحقيقياً من الورطة؟ هل تعميهم معضلة المخارجة القانونية عن الاستئناس بالرحمة الإلهية؟

يقول المفسرون إن فرعون كاد يُحجم عن اقتحام البحر لولا أن جبريل تبدى في صورة فارس راكب على رمكة حائل (فرس لم تلقح) مرت بين يدي فحل فرعون (لعنه الله) فحمحم إليها وأقبل عليها، وأسرع جبريل بين يديه واقتحم البحر. يقول جبريل للنبي (صلى الله عليه وسلم): لو رأيتني وأنا أخذ من حال البحر فأدسه فِي فرعون مخافة أن تدركه الرحمة. ألم يكن من الأجدى إرسال بني إسرائيل؟ حتى متى سيظل الكيان العربي مقفولاً لمصلحة الإنقاذ؟ امِّن حرصها على مستقبلهم إستبعدتهم من مداولات الدوحة؟ وإذا تكرمت بإيفادهم هل ستتكرم بالتفاوض نيابة عنهم ومن ثم تخونهم وتخذلهم مثلما فعلت مع المسيرية في لاهاي وقبائل رفاعة وكنانة في نيفاشا أم أنها ستفسح لهم المجال للتفاوض أصاله عن ذاتهم؟ ما الذي تخشاه هذه الحكومة؟ أليس الأجدى الاعتماد على الجماهيرية بدلاً من هذه التنازلات غير المجدية وغير المرضية التي لا تخدم هدف الاستقرار في نهاية المطاف؟.

كيف تتضمن الجهود الرسمية التفاوض مع جميع الجهات وتتجاوز شعب دارفور، أم أنها تريد الاستمرار في تجيير إرادة هذا الشعب؟ لماذا لا يوظف

جهاز الأمن الوطني توظيفاً وطنياً، خاصة أنه قد أصبحت لديه إمكانيات فنية عالية بالمقارنة بما كان عليه حال الجهاز في نظام مايو؟ لقد لاحظت ذلك من خلال الأساليب المرنة والحوارات السلسة التي يجرونها معنا لمجرد زيارتنا لأية مدينة دارفورية، وما يعقبها من قرارات متعنتة تقضي بإلغاء المناشط المدنية كافة التي نزمع القيام بها. يشمل ذلك ورش العمل، والندوات الثقافية والأحاديث الإذاعية. إن الرعاية (وأحياناً الحماية) التي يتلقاها مهربو العربات بين الجنينة وأنجمينا، ومروجو الأسلحة والمخدرات، جعلتنا نتشكك فيما نحمله من مُعِدات! إن أناساً لا يجمعنا معهم "عتمور" واحد ظلوا يتحكمون في إقامتنا ويحددون مساراتنا، بل يتبجحون فيهددون بفضْ السامر ونفي المُغامر، فيالها من محنة!.

إن المُر الذي تجرعه أهلنا قد استحال إلى "محاية" نورّت بصائرهم وعلمتهم أن دارفور مستهدفة في ذاتها وان المفاصلة كائنة لا محالة بين من يريدون لها اندثاراً ومن يتمنون لها ازدهاراً. إن لحظة التمايز هي لحظة حرجة بالنسبة لأصحاب النفوس الضعيفة (فلما فصل طالوت بالجنود قال إن الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فإنه مني إلا من اغترف غرفة بيده)، لكنها لحظة مهمة بالنسبة للقيادة التي تريد أن تحدث تغيراً نوعياً في حياة المؤمنين/ المواطنيين. إن من يستغل الانتخابات موسماً لإحياء الهمة الدرافورية فلا إثم عليه، أمَّا من آمن بمشروعيتها فقد غرق في الإثم لأنه ساهم بطريقة أو أخرى في تقنين سيادة المستعمرين. متى ما تمثل شعب دارفور الشخوص على هيئتها الحقيقية (وليست المجازية) فإنه يسعه أن يستلهم العبرة من تجربة دورتي، درجيل، أم الطيور، أم وريقات ومعارك أخريات في مقاومة المستعمر، بالوسائل كافة. لا ننسى أن نهنئ شعب المساليت بمرور ١٠٠ عام على معركة درجيل/ دروتي، وإذ هي مناسبة للاحتفاء فهي واقعة للاقتداء.

إنَّ الشعراء والأدباء برعوا في وصف المعركة والتعريف ببسالة المساليت في مواجهة الفرنسيين، لكنهم لم يتكلموا عن الخاصية الجيوإستراتيجية للجنينة كمدينة تتخذ أهميتها من موقعها (وليس من كثافتها السكانية) الذي يؤهلها

لأن تكون نقطة التقاطع المعرفي، الثقافي، والتجاري بين البلدان المتأثرة بالنظم الإدارية البريطانية وتلكم الفرنسية. ذلك أن المواجهة العسكرية لم تعد الوسيلة الناجعة لحسم الخلافات السياسية، إذ أن التكتلات الاقتصادية والاجتماعية باتت صاحبة التأثير الأجدى والأنفع. إن ما صُرف من مال لتمويل المعارضة التشادية (التي دُعِمت لزعزعة النظام التشادي ولم تُهيئ للانتصار عليه، ذلك إنهم يريدون أن يكسروا شوكة الزغاوة لكنهم لا يريدون انتصاراً للعرب كي لا يكونوا دعماً لإخوتهم في دارفور) كان كافياً لتعبيد طريق يكون الصلة الحضارية بين شعوب المنطقة، ولكن هيهات أن يسترشد بمثل هذه المفاهيم نظام يفتقر إلى منهجية علمية أو فلسفة أخلاقية إنما إزدواجية مخلة بين الأمن والسياسة تجعل الأول قِيّماً على الآخر (سياسة أمنية) عِوضاً عن أن يكون (أمن سياسي): تامين سياسة تُهيئ للكل التواصل الثقافي والإنساني الذي تعضده المصالح الاقتصادية المشتركة. هل بمقدور الفريق/ محمد عطا أن يُحدث مثل هذا التحول أم أنه في انتظار موجهات الرئيس المنتخب؟ من يا ترى سيكون؟

ختاما، إن توحيد الجبهة الوطنية الدارفورية يقتدي تشييد مظلة سياسية تستدفع الشعب نحو هدف واحد هو التحرير؛ التحرر من العلائق كافة التي تحول دون الوصول إلى شاطئ الحرية. إن ذلك لا يتحقق إلا إذا استعننا بالذات العليا التي لها سنن في التخلص من الطواغيت وهي كالاتي:

أ. التيقن بأن التشييع هو وسيلة الطغاة لاستضعاف الشعوب، إذلالها وقهرها (إن فرعون علا في الأرض وجعل أهلها شيعاً). لقد عكف الفراعنة في هذا البلد على تشييع المواطنيين منذ الاستقلال وحتى اليوم. ولا عجب فلقد نفدت مشاريعهم الفكرية ولم يبق لها إلا الاستقالة. وما هذه التجمعات الوطنية (حكومة ومعارضة) إلاَّ حشوداً لسحرة متمرسين سيفتضح أمرهم يوم الزينة.

ب. الاستمساك بالعروة الوثقى إذ إن الإيمان هو وسيلة الشعوب في مقاومة التردي المعنوي، أما الاستكانة فهي حالة من حالات الإفراغ للتوحيد من

محتوياته الموضوعية. وأنا أعجب من أئمة المساجد الذين يقنتون يوم ان تكون هنالك أزمة في فلسطين ويألون جهداً في التكلم عن معاناة شعب دارفور، علماً بأن الكرامة الإنسانية لا تتجزأ، (فليست المرأة الفلسطينية بأعظم قدراً من أختها التنجراوية القابعة في المعسكر أو الزيادية التي قاست مشقة الترحال). بل أنني أعتبر أن الإيمان هو الوسيلة لتحرير الإنسان (وليس الغاية) من القيود التي تحرمه التواصل مع ذاته.

ت. إن البلاغ مطلوب لتحقيق كرامة الخصوم وإذا لم يرعوا فإقامة الحجة عليهم واجبة، وهذا ما نفعله بكتابة هذه المقالات.

ث. إن التأييد السماوي يتطلب التسليم، الصبر والتوكل. وهذا ما يفعله النازحون الفور الذين يرددون أوراد التيجانية ويدعون عصر الجمعة بدعاء بسيط فحواه أن يتولى المولي معاقبة من فعل بهم هذا الجرم. ويالها من دعوى، ليتني كنت غائباً يوم أن يسقط الله على هؤلاء المجرمين كسفاً من السماء أو يأتيهم بعذاب أليم.

ج. إن النصر آت لا محالة شريطة أن يتخذ الداعية مسافة معنوية ومادية من المجرمين (وقال موسى ربنا إنك أتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحيوة الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك ربنا أطمس على أموالهم وأشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم (٨٨) قال قد أُجيبت دعوتكما فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون (٨٩) وجاوزنا ببني إسرائيل البحر فأتبعهم فرعون وجنوده بغياً وعدواً حتى إذا أدركه الغرق قال آمنت أنه لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين (٩٠) الآن وقد عصيت قبلُ وكنت من المفسدين (٩١) فاليوم ننجيك ببدنك لتكون لمن خلفك آية وإن كثيراً من الناس عن آياتنا لغافلون (٩٢)). صدق الله العظيم - سورة يونس).

الطاعون: بوادر ظهوره في العُشَرة واختبائه في عِشيراية

الطاعون ليس فقط رواية كالتي كتبها البير كامو ليستعرض فيها تاريخ مدينة (وهران) التي ضربها الطاعون، والتي نال عليها جائزة نوبل للآداب، إنما محاولة لإحداث هزة أرضية تقلب أساس البناء الفكري الذي تأسس عليه مجتمعنا المتراخي والمحتضر في آن واحد. كاد الجسد أن يُشَل لولا مقاومة الروح، التي لا تسمع صرخات اليوم فقط، إنما تستشعر صرخات جميع العهود وتتنصت لأيما آهة "كأنها من فرط رهافتها صادرة من جميع الناس".

لم تجد المعارضة بداً من التقدم في مايو ٢٠١٧ نحو عشيرية -- فإن الظرف الإقليمي قد يتبدل نسبة لإمكانية وصول حفتر لتسوية مع غرمائه تبللها بوادر الخريف وتتضعضع الاوضاع في الجنوب -- علماً بأنها لا تختلف عن قوز دنقو (راجع مقالتي "نزيف الخاصرة" والتي كان بمثابة تدوين لوقائع ذاك اليوم المشؤوم) من حيث المكون الاجتماعي والاقتصادي وقد تعمدت استخدام هذين المصطلحين لأن المقاومة الشعبية لها لم تكن بدافع القبلية قدر ما كانت بقدر الحاجة المادية. إن من تصدوا للجيش المتقدم في مناحي قميلاية (عسلاية حالياً) لن تعوذهم الشجاعة للدفاع عن حاكورتهم اذا احسوا بأنها اقتحمت عنوة، لكن الواقع يقول بأن دافع الغنيمة بات هو الأرجح، فالدولة قد أعلنت أن من يحصل على سلاح يصبح ملكه، وللمواطن مجمل الحرية في بيعه للدولة أو لغيرها بأسعار قد تفوق قيمة ما قد يتحصله الشاب من حصاد زرعه لسنوات عدة. الأمر نفسه ينطبق على بعض من فئات المعارضة التي باتت تعتمد على تجنيد الشباب مستغلة الحمية وضعف الحيلة المادية، بل بؤسها وانعدام اي سبل خلافها.

لا أود أن أقلل من الدافع القبلي في مثل هذه المواجهات، بيد أن المواطنين يعلمون أن الدولة أو ممثليها لا يكترثون لهوية القاتل والمقتول، ولذا فإن هذه الحجة تستخدم كمبرر وليس دافعاً أصيلاً، والدليل أن جيش خليل أو "الذراع الطويل" قد مر من ذات الديار قبل أعوام دون أن يتعرض له أحد، بل وجد التعاطف، لأن الناس حتى ذاك الوقت كانوا يؤمنون بمشروعية المقاومة الوطنية لدولة المركز. أمَا الآن وقد تفرقت الجيوش أيدى سبأ وتنافرت رؤى قادتها -- منهم من جرب في الحكم ففشل فشلا ذريعاً أو فُشِّل ومنهم من قاده هواه في الانضمام للمنظومة الحاكمة في الخرطوم، ممّا وضع المشروعية الثورية في محك وأثر سلبًا علي مصداقية قادتها.

لو كُتب لهذا الجيش أن يتقدم ويواصل نواحي مهاجرية (معتمدًا خط السير الآتي: قِميلاية، الميماية، بوطة النيل، بركة النجم، وقّاع، صليعة، لبد، مهاجرية)، فإنه كان سيجد مقاومة أكبر، لكنها تأخذ شكل المدافعة المدنية (غير العسكرية) من قبل مواطنين عانوا من صلف هذه المجموعات واصطلوا ببطشها حيناً من الدهر. لكن الشاهد في الأمر أنهم، اي المعارضين العسكريين، في غمرتهم وإرهاقهم قد أضاعوا طريقهم إلى جبل مرة (وقد كانوا من المفترض أن ينطلقوا معتمدين خط السير الآتي: قِميلاية، الميماية، ياسين، أفندو، تعايشة بالغرب، مِرير، مُنواشي، الفاشر بالغرب، كبكابية، شرق الجبل)، الأمر الذي أوقعهم في حبائل الاستخبارات والدعم السريع.

ظهرت بسالة الفريقين في تورع المعارضة عن استخدام السلاح المتطور ضد المواطنين، وفي رفق الأخيرين "بالأسرى" الذين هم في عرف الكل -- باستثناء القوة المستعمرة دارفور حالياً -- سودانيون وأصحاب حق أصيلين، رغم ما طرأ من فتنة لابد لها من زوال بإذن الله. هذه المواقف وغيرها ممَّا يغيظ الحية التي لا تجرؤ من جبنها وخستها أن تطل برأسها، يكفيها فقط اللعب بذنبها. أقتال بين الأخوين في الأشهر الحرم، وظلم للنفس وتبخيس لحرمة المسلم؟ كيف يجرؤ أحد الإسلاميين الأمنيين وهو في موقع مسؤولية أن يقول بأنهم، اي المتمردين، "لا يسون طلقة" ونبي الرحمة محمد (صلى الله عليه وسلم) يقول:

من أعان على قتل مسلم ولو بشق كلمة جاء يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله؟ أهذا ما تعلمتموه في الخلايا أم الزوايا؟ بئس الشيوخ أشياخكم، فإنهم بدواعي الهوى يفسدون الباطن وينشرون الرزايا؛ ونعم الشيوخ أشياخنا (القادرية والتيجانية والسمانية، وغيرهم من أصحاب الوقت والطريق) فإنهم يصلحون الباطن بإذن الله ويعدلون النوايا!

ودي لو يسمعونني، لكنهم -- أي كلا الفريقين -- في جنون القتل لا يستطيعون ان يفعلوا غير ذلك، لعلها "التدميرية البشرية" التي يصفها إيريك فروم. لو أن هناك هدفاً استراتيجياً أعلى لاجترأت ولقلت أن هذه الميتات (من ميتة بكسر الميم وليس فتحها) ضرورية لتحقيق عالم لا يقتل فيه أحد من أبناء دارفور أو أبناء السودان. لكننا ينبغي أن نقبل بالفضيحة والتي مفادها بأننا نفتقر حتى هذه اللحظة إلى قادة وطنيين، وأن من تعج بهم الساحة هم قادة نفعيين (من المنفعة التي تتحصل مباشرة، أو من نافع، ذاك المعلم الذي ائتمنه الشعب كي يسهم مع إخوته في رفعة بلده فرجع محمَّلاً بأمصال استخدمها في نشر الطاعون -- الذي قد تتباين تمثلاته، لكن مطلقا لا تختلف حيثياته). وهكذا أصبح مسرحنا البلدي منذ سنين، كما هو الحال بالنسبة لاورفيه واريديس في رواية الطاعون، يضج بين فين وآخر بشكاوى "الحكومة" الغنائية (الحظر، الحصار، الاستهداف، إلى آخره من المناشدات الصبيانية التي تظهر عجزهم عن فهم المجتمع الدولي وتعقيداته) ونداءات "المعارضة" العاجزة التي تفضح عجزها عن إحداث اختراق حقيقي يشل مقدرة النظام العسكرية باستهدافه في الخرطوم وليس في دارفور وبتكلفة جسدية أقل ("انت ما تفسر وانا ما بقصر" علي رأى المثل البلدي). إنهم -- أي قادة النظام -- موجودون في مناحي العاصمة يخططون، فلما التسبب في رهق لأهلنا كل مرة ، الزرقة خاصة، بقيادة حملة عسكرية دون جدوى وهم في بؤسهم يرزحون وفي معانتهم يتأوهون؟ إمّا حرب بلا هوادة لاقتلاع دولة المركز والتي حُلْت صواميلها الأربع، وإمّا استسلام يعطي المواطن فرصة للاستجمام. لن يغلب القارئ حيلة في الإجابة على هذا السؤال حين يتذكر أن

جيفارا تسلل بوعيه وصدقه مع قضيته قبل أن يتسلل بكتيبته!

فالحكومة تتلهى بمنظر المرضى في الكرنتينة (في وسط البلاد) أو الموتى في القبور الجماعية بدارفور، والمعارضة الدارفورية العربية -- التي برزت مؤخراً على استحياء مستغلة أفقية وسطحية التناول في الفضاء الاسفيري -- لا تستطيع ان تقنع مواطنيها بجدوى تحررهم من الجلاد، وقد حملت له السياط من قبل ومن بعد. ومع ذلك فقد ظلت هذه المسرحية تحوذ على حظوة الجمهور الذي يتحين فرص السماع لتسجيلات صوتية تمرر عبر الواتساب لا تشكل إضافة فكرية، ثقافية أو مجتمعية، ويطرب لتهديدات أشبه بالتعاويذ التي تقرأ على مرضى الطاعون. لا نشكك في قدرة الآيات على الشفاء، إنما في قدرة القارئ على استشفاف روح النص ومعرفة الداء. فالطاعون الحسي أيسر من ذاك المعنوي، لأن الأول ينعدم بموت المصاب، أمّا الآخر فيحتل مساحة في الوجدان تهيئ له فرصة الاختباء، حتما ليس الاختفاء. يختبئ الطاعون في العُشرة ويظهر في عشيراية، يظهر في الحلفاية ويختبئ في ام لبانية. وهو دوماً على هذه الحالة الزئبقية متأرجحاً بين ما هو حسي وما هو روحي. ليت الأهالي يعلمون أن الداء هو الداء وأنه لا حل للاحتواء او الاحتماء، فلا شيء ينجي هذه الاثناء غير الالتجاء.

إن الإجراء الذي استخدم لحل مشكلة دارفور والمضايق الحلزونية التي اتبعت أفرزت أسوأ القيادات من الناحية الاخلاقية وأحطها من الناحية الفكرية. لعل الحكومة نجحت ولو مؤقتاً في بعثرت أحلام الشعب الدارفوري والتشكيك في عدالة قضيته التي لا تخفى على القاصي والداني، من خلال تصعيدها لعناصر رخوة لا يهمها انتزاع الحق لأهله قدر حرصها على تثبيت مبدأ المشاركة الصورية. كما نجحت في دق إسفين بين شعب دارفور والحركات من ناحية، وبين الحركات والقوة المتصدية لهم (مواطنين ومجندين) وسائر أبناء الشعب السوداني من ناحية أخرى. هذه الخطوة وإن كانت ضرورية من وجهة نظر أمنية إلاّ إنها كافية لصد أي مزاعم قومية أو وطنية، ومهمة من ناحية سياسية، إلاّ إنها غير منطقية.

إذا كانت الحكومة تزعم أن الحركات الدارفورية عنصرية فمن الطبيعي أن يكون المتصدي لها بطل قومي. لكن هيهات، فالأخير، بما تبثه أجهزة الأمن وليس الشيوعيون أو الثوريون، لا يروج له على أنه "حامي حمى الوطن والدين" إنما "حامي حمى البشير وزمرته." وهذه الحيلة القذرة في حد ذاتها كافية، بل مقصودة لصد أي مزاعم قد تتجاوز الرئيس الخالد والبطل القائد. على الصعيد الآخر، فإن تلبس "الثوريين الآخرين" من عمد ومشايخ العربان بشعارات قومية وتقلدهم لمنطق أخلاقي إنساني أمر واهي، فطير ويفتضح عند أول امتحان إذ تراهم متأرجحين بين القبول بالذل أو الارتماء في أحضان الفقر. المسألة، رغم قومية الشعار ووطنية المناداة، لا تعدو كونها مناشدات نرجسية، سرعان ما تتراجع من خانة المخاطبة للأمة الأبية إلى خانة الاحتماء بالحمية القبلية.

لقد عانى المواطن من هذه الحروب العبثية وكره الثورية والأنانية والطاؤوسة، لا لأنه خانع، لكن لأنه قانع بأن هذا التكتيك العسكري الفاشل والذي أثبت فشله أكثر من مرة، يجعله هدفاً للمدفعية في حالة الكر، ويتركه عرضة للإهانة والنهب في حالة الفر. كما أنه لا يبدو حتى الآن بأن هنالك هدفاً استراتيجياً أعلى. وإن وجد فإنه يتجاوز إنسان دارفور إلى المتاجرة بإرثه وارتهان حاضره ومستقبله لصالح فئة فاقدة للأهلية والمصداقية.

إن تلاطم الأمواج الإقليمية حالياً قد يبحر بالقضية الدارفورية بعيداً عن مرسى الحقوق والواجبات ويحط بها في جزر المناجزات على أسوأ حال والموازنات على أحسن حال، كما فعلت سابقا أعاصير الأهواء العالمية. إذ نجح الإعلام حينها في "شيطنة" العرب، كل العرب، وليس فقط الجانجويد، "ومسكنة" الزرق، كل الزرقة، وليس فقط الفور والمساليت، مما عرض كل جهة للارتماء في حضن المغُرِض وليس المحب. من ذاك الوقت وكلا الفرقيين عاجزين عن تحقيق الحد الأدنى من التنسيق أو التخطيط لصالح المواطن والدفع بمطالبه، رغم كل التضحيات، بل السند غير المسبوق الذي حازته قضية دارفور.

إن صمت النخبة الدارفورية الواعية والملتزمة، بل مساندتها للفرق المتحاربة وعدم كشفها وتعريتها في الوقت المناسب قد أغرى الأخيرة باختطاف المنصة، الآن، لم يعد ممكنا التنبيه إلى خطورة تولى أولئك وهؤلاء لزمام الأمر لأن "البورمة فارت" (يعني الحلة نجضت) ولا ينظر إلى المثقفين على أساس أنهم قادة إنما "آكَّالة". لقد كان هذا المخاض مهماً، بل لازماً، كي تسقط الرايات الكاذبة ويهلك حامليها، وتستبين الآيات الباهرة التي تجعل المؤمنين أكثر استمساكاً بمعانيها وأقل انبهارا بصانعيها. لا ننسى أن الوعي النوعي تراكمي وليس خطي تصاعدي أو انفعالي.

أولى هذه الآيات هو الوعي النوعي المتحقق والذي يلاحظه المرء من خلال التعامل مع الروابط الطلابية (لعل وعيها يفوق وعي النخب الخاملة بكثير)، التي باتت ترى أن كافة الانحيازات الجهوية والعرقية والدينية والطائفية والسياسية والأيديولوجية لم تكن انحيازات أصيلة لكنها كانت انحيازات واعية تُكَيِّفها النخب كآفة، وليس فقط المركزية، للتعامل مع مقتضيات المرحلة التي قد تتطلب الاستنصار بفريق من المواطنين ضد الآخر، واستنفار جهة لمواجهة أخرى، لكنها حتما لا ترى مصلحة في استنهاض همم المواطنين كافة لمعالجة الخلل التنموي الذي يتطلب الاستفادة من الميز الاستراتيجية لكل إقليم وتطويرها لدعم الرؤية المستقبلية. فهؤلاء سماسرة ينشدون الربح الآني وليس قادة لينصب جل جهدهم في استحداث خطة تنموية تتحقق بها الكرامة الإنسانية والنهضة القومية.

ثاني هذه الآيات هو أن ما ظللنا نتصوره مخرجاً -- استيلاء أحد الجهات العسكرية، تنظيمية، ثورية، أو غيرها على الحكم في السودان بديلا للإنقاذ -- هو في حد ذاته مأزقاً، لأن هؤلاء، أي العسكر، لا يرون الحياة المدنية قناة ثاوية لتحقيق غايات إنسانية راقية، إنما يرون الحياة العسكرية غاية لا محيص عن محايثتها مدنياً. هم إذ يئدون أهم ما في الحياة العسكرية، ألا وهو الانضباط، ويسخرون من "الملكية" (المدنيين) الذي يرون الحرية وسيلة لتحقيق الحد الأدنى من القواسم المشتركة بين

الشعوب، ألا وهو المواطنة، لا يحققون شيئا غير الفوضى.

هذا من الناحية المادية، أما من الناحية الروحية، فإنني أرى أن الستين عاماً التي انقضت – رغم فداحتها – لم تنل من الوجدان السوداني، والذي يحمد للفنانين والمبدعين أنهم جنبوه مزالق الهواة، أو أنه كان أعظم من أن يصل إليه الطغاة برغم عزمهم وإصرارهم. إن موقفاً واحداً من مواقف الإيثار والبطولة والعفة والشهامة والمروءة، بمقدوره أن يعطل الطاعون ويمنع وصوله إلى الروح أو يقنن محاصرته عن الانتشار في سائر مناحي الوجدان. لقد شرعت في كتابة (نفحات الدرت: بين وطن يتردى وغربة تتبدى) وأنا حزين على الوطن الذي ضُيِّع، لكنني ما إن وصلت الفصل الرابع من أصل اثنى عشر فصلا حتى أدركت أنهم، أي المجرمين والمنحرفين، قد نالوا من الفروع وبربروا أوراق الشجر، لكنهم لن يصلوا أبدا إلى العروق دعك من أن تطول أياديهم الآثمة لتصل جنات الروح.

ثالث هذه الآيات هي أن معظم المناهضين للإنقاذ لا يريدون ان يتخلصوا منها، لكنهم يريدون مناورتها لتسجيل نقاط تمكنهم من الحصول على مكاسب شخصية، يشمل ذلك العسكريين والمدنيين. من هنا نفهم إشكالية التنسيق، الاختراقات، والمساومات التي عطلت المسيرة وتسببت في تأخر النصر.

رابع هذه الآيات هي أننا يجب أن نقتنع بأنه "ليس في بحر الطاعون جزيرة" أو كما يقول البير كامو وأن الكل قد تم اختراقه على مستوى من المستويات. لقد رأيتم كيف أن بعض شيوخ المعسكرات لم يهن عليهم انقطاع "الممدة" فآثروا استثمار منحة أهاليهم باستبقائهم في حالة أشبه بالعبودية. باختصار، لقد بات الضحية جلاداً.

خامس هذه الآيات هي أن دولة الإنقاذ، إذ تخلصت من كادر الخدمة المدنية المؤهل وضباط الجيش الوطنيين والذين كان جلهم من أبناء السودان الشمالي النيل وسطي، فإنها لم تجد بداً من الاستعانة ببعض الانتهازيين والمغفلين. صحيح أنها تدعى أنها مثلت الهامش، لكنني أؤكد أنها قد مثلت

بالهامش يوم أن انتدبت هذه العناصر البئيسة والرخوة من الهامش لتمثيله دون دربة أو تأهيل، إنما الولاء للحاكم والتفاني في خدمة الذات. إذا كان الخيار بين "الجلابي" و "الجابي" فإني أفضل الأول لأن له أسس موضوعية يحتكم إليها، وإن تك أحيانا غير عادلة، أما الآخر فيعتمد الضرر والضرر.

سادس هذه الآيات هو أن هناك وعياً متصاعداً جسدته الهتافات التي بحت بها الحناجر عشية استقبال عُشر ورفاقه الكرام في الفاعلية التي أقامها نداء السودان بدار حزب الأمة، لا تصمد أمامه انكفائية القيادة الرجعية وعدم قدرتها للنظر في المرآة وإحساسها بالخزي، فالصبيان الذين كانوا رهن إشارتها يوما قد تحرروا وهي اليوم لا تملك إلا أن تنزل على إرادتهم أو تنسحب فتموت من الحسرة في دهليز من دهاليز المكر والتآمر والاندحار. تباً لها وتباً لكل من هانت عنده نفسه فسامها في سوق النخاسة. استثمار هذا الوعي وترجمته إلى واقع سياسي ومدني أمر يستلزم تشييد منصة لكافة الوطنيين والشرفاء الذي حان وقت تقدمهم لبناء وطن على أسس أخلاقية ترعى ذمة الله وتراعي حرمة الوطن.

سابع هذه الآيات هو أننا قد ادركنا بالتجربة أنه لا يوجد أساسين للمواطنة إنما فسطاطين للاسترشاد. تبقى لدارفور قضية وإن هزمت كل الحركات وإن أزيحت عنوة كل المعسكرات. وأننا سنظل نرفض وسنقاوم بالقرطاس والقلم محاولة المركز وزبانيته استضعاف أهلنا اقتصادياً بغرض استتباعهم سياسياً. إن ظلماً لحق بأهلنا في جبال النوبة وفيافي الأنقسنا أو مرافئ النوبيين يجب ان يُسْتَشْعَر على أساس أنه ظلم للكل، فإن الفئة الباغية والعصابة الإجرامية المندحرة والتي تمتد جذورها عميقاً لم تستفد من شيء قدر استفادتها من تبعيض وعينا القومي وتجزئة حسنا الإنساني، الأمر الذي سهل لها اختطاف كيانات بجل أركانها وجيوش بكامل عتادها واعتقال قيادات، ولو معنوياً، من خلال تكبيلها وأسر مقدرتها على التحرك. كل ذلك يتم لصالح السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لشواذ (أو نشاز) هم في عداد الأقلية.

ثامن هذه الآيات، لقد دلت بعض المواقف أن كثيراً ممن ينتقدون الانضمام تحت لواء الدعم السريع أو التوظيف في دواوين الإنقاذ، لا ينتقدونها من موقف مبدئي، إنما انتهازي يتجلى في انتظار أحدهم فرصة سانحة للدخول في هذه الردهات، حينها لن ينبس فمه ببنت شفة.

تاسع هذه الآيات وآخرها، أن النخب التي تعتقد في عدم أهلية هذه العناصر العسكرية، فإنها تخشى الافصاح عن مخاوفها الحقيقية المتمثلة في خشيتها من وجود "غرباوي"، لأول مرة منذ دخول كتشنر، بالقرب من موقع اتخاذ القرار ولو ان يكون معايناً من الشباك. إذن، فهم ينطلقون من دوافع عنصرية (أو غِيرية) وليس أخلاقية أو نظامية مؤسساتية. لقد أشاح البعاتي (في هذه الحالة، الجهة المهيمنة تاريخياً) عن وجهه الكالح، ولم يعد بإمكانه السيطرة في جموع الريف السوداني مستنداً على حق قدسي أو إلهي، فالحرية خيار الشعب وهي أداته لتحقيق النهضة والسلام والعدالة.

ختاماً، إن انفضاح الطائفية واضمحلال عرى الارتباط العقدي أو الأيديولوجي بالمركز، الذي كبل دارفور لأكثر من ١٣٠ عاماً وكان سبباً في إضعافها، قد سهل لشعبها اليوم الانداياح والتواصل فيما بينه والآخرين، بطريقة لم تحدث من قبل. وهي اليوم إذ تبدو منهزمة عسكرياً وسياسياً، فقد كسبت دارفور المعركة الثقافية والاجتماعية، بل حتى الاقتصادية بحكم الكثافة السكانية والمساهمة الحقيقة في مناشط التعدين، الرعي والزراعة. وهم إذ بنوا سد مروي دون إخضاعه لدراسة جدوى اقتصادية أو سياسية، فقد نسوا عنصر الكادر البشري الذي من دونه لا يمكن لحضارة أن تزدهر، والذي وفرته لهم دارفور من ذات العناصر التي تنكروا لها بل عمدوا على طمس هويتها. وإذ يبدو أن الطاعون قد بدأ في الانسحاب فإننا يجب أن نعلم أن الطاعون يختبئ ولا يختفي. فيجب أن نتخذ التدابير التعليمية والتحصينات التربوية اللازمة لتفادي خطر العدو في المستقبل القريب والبعيد.

دارفور... المستوطنة الأخيرة

(ريثما يتم الجلاء!)

كلماتي لم تكن تعرف ألوان الحذر
كُنت في كُل مساحات الخطر
أُشعل البرق الذي يُسبق زخات المطر.
كان جاري المُخبر التافه مشدوداً كما خيط الوتر
حين أخفى وجهه خلف الجريدة...
ضحك الرعد وكانت...
لحظة البِشَر التي تَسبِق ميلاد القصيدة ..
(ديوان العشق الدامي - كجراي)

ما أن استكملت الحرب دورتها، حتي أيقن أهل دارفور جميعهم - دون استثناء - أنهم قد زُجَّ بهم في درك لا يحسنون المكوث فيه. كما لا يجرأون على الخروج منه. فثمة جهة تقف لهم بالمرصاد وتمنعهم التواصل رغم ما اعتراهم من وخز يحسن معه الإياب. لقد ثابت النفوس إلى رشدها بدرجة أفسحت المجال الآن للتراضي السياسي والاجتماعي لولا أن جهاز الأمن "الوطني" المؤسسة الأولى لتنفيذ الإستراتيجية السياسية للمؤتمر الوطني قد آل على نفسه ألاّ يدع مجالاً للتواصل إلاَّ قطعه و ألاَّ يرى واحة للتشافي إلاَّ دفنها مستعيناً هذه المرة بسواعد المُخبرين الذين تم انتدابهم من ولايتي الشمالية ونهر النيل ليراعوا منافع لهم أولاً (كأن يوقف أحدهم الطوف في الضعين حتي يُصرف بضاعته) ثم لينفذوا سياسة الدولة الرامية إلى الفرقة دوماً و أبداً. ولعل السؤال المهم هو، إذا كانت دائرة الجهاز قومية فلماذا تنتدب له كوادر من إقليم بعينه؟ لأنهم ببساطة لا يثقون في أبناء دارفور حتى وإن كانوا معهم في تنظيم واحد! ولا يأمنون لهم ولو اصطفوا معهم في خانة عقدية واحدة! فإذا كان الوالي من

الشمال فإن جهاز الأمن يأتمر بإمرته أمّا إذا كان دارفورياً فإن توجيهاته تقوض عند أول شارة أمنية، وربما لكثرة ما اقترفوا من الجرائم فإنهم لاشك يوقنون بأن الدائرة ستدور عليهم.

إنّ أهم مزايا الاستعمار هو أنه يقلل من التكلفة الإدارية، فما الحاجة إذاً للجهاز التشريعي والتنفيذي، بل ما الداعي للصرف الباهظ على القوات النظامية إذا كانت المليشيات المحلية تقوم لها بحماية الدوريات ليلاً، ونهاراً عند النائبات؟ لقد عمد الإنجليز، مثلاً على تفعيل المنظومة القيمية للحفاظ على مجرد الرابطة المدنية (على ألاَّ ترفَّع إلى مستوى الرشد السياسي) مستعينين برجالات الإدارة الأهلية ثم أعقبهم حكم وطني لا يحسن استصدار فلسفة إدارية تأخذ في الاعتبار الخصائص الثقافية والمجتمعية، بل تتجاهلها بدرجة تؤثر سلباً على التماسك الوجداني لشعب من الشعوب حتي يكاد يري الإنهيار فلا يقوى على الاستبصار! فما الذي يجعل العنصريّين الجدد يختالوا في أسواق (أم دفسو) في كافة المدن الدارفورية دون أن يستشعروا خطر المداهمة من هؤلاء "العبيد"؟ ماذا لو أن أحدهم رفع رأسه فنادى بين الناس: فلان رأس الفتنة لا نجوت إن نجا!

إذا كانت الأنصار قد تداعت إلى بلال فأعانوه على قتل أُبي بن خلف فذلك لأن الرابطة الإيمانية عندهم كانت أقوى وأمتن من العنجهية القبلية، أما إذا صار قادة الناس جُهالهم وصعاليكهم، أليس حرياً بهم أن يراعوا مصالحهم الشخصية دون الالتفات إلى وحدة المصير الوجودي؟ غداً ينفصل الجنوب، ويتحصن العنصريّون الجدد (لأن القدامي لم يخلعوا أقنعتهم حتي يتعرف الناس على هوياتهم). بمثلث حمدي الذي انحسر عن نقطة في مستنقع قبلي في الإقليم الشمالي فتم إقصاء سنار والأوسط والشرقي ورُملت حلفا كما أُغرقت من قبل؟ حينها لن يجد الزرقة والعرب غير إقليمهم الذي ضنوا به من قبل على المستعمر الخارجي (الأبيض) دون أن يدركوا خطورة المستعمر الداخلي (الأسود). فماذا هم فاعلون الأن؟ إذا كان الأبآَّلي قد أرخى الحبل لجمله حتى يتزود من خضر وفواكه البساتين مُستحقراً شأن الفوراوي المُسالم، فذلك لأنه

لم يدرك بعد أنه يتلقى ذات المعاملة من المركز الذي يصرف ثلاثة أضعاف ما يصرفه على الثروة الحيوانية في كهرباء القلل الرئاسية (راجع ميزانية ٢٠٠٥م). بل إنهم يصرفون على المدينة الرياضية ضعف ما يصرفونه على المراعي في كافة أنحاء السودان. وقبل أن يستشيط غضب "التورا بورا" فيوجهوا أسلحتهم صوب أهاليهم من العرب، فإني أود أن أذكرهم بأنه كان عليهم أن يدركوا أنه ربما كان من الأجدى أن يوجهوا أسلحتهم إلى من يستحقونها حقاً ألاَّ وهم المستعمرين الجدد الذين يستخسرون صرف ١٣٠ دولار لاستصلاح فدان الأرض في القطاع المطري (طالما أن أهلهم مزراعين في الأصل) ويبذلونها عن طيب نفس غير آبهين بالأربعين ضعفاً في القطاع النيلي بالقرب من سد مروي. إنني لا أرى داعياً لحمل السلاح في الأصل، لأنه من الأجدى مُحاصرة العصابة أخلاقياً وفكرياً وحرمانها مبرر استخدام السلاح فإنها لا تألو في مؤمن إلَا ولا ذمة وقد وصفهم الله بالمعتدين، الظالمين، والخائنين فقال عز من قائل "ولا تكن للخائنين خصيماً، واستغفر الله، إن الله كان غفوراً رحيماً. ولا تجادل عن الذين يختانون أنفسهم إن الله لا يحب من كان خواناً أثيماً" سورة النساء.

وأنا وأنت سيدي نملك أن نخاطب العقول في محافل الملاَ
أنا وأنتَ سيدي رغم ما يُمكن أن يُصيبنا،
نملك أنْ نقول لا!
نرفض أن تقودنا الدُّمى التي تُغير الأزياء
كالحرباء،
في مواسم الفُصُولْ!
لأننا نُؤمنُ بالرجعة للأصول..

(كجراي عاشق الحرية والقول الفصيح - جابر حسين)

إذن فاقتسام الثروة والسلطة يعني بالدرجة الأولي الإصلاح المؤسسي والبنيوي ولا يعني توزيع مفوضيات، هي بمثابة كانتونات قبلية، على الفور، الزغاوة والعرب. لكنها الأطماع الشخصية، بل الأدهى إنه الاستلاب الثقافي الذي يجعل الأمة تتصرف في شؤون ربتها. إن العنصريين الجدد لا يعوذهم

إيجاد كادر يستميت في الدفاع عن التجزئة المتطردة للنظام الإداري في شكل ولايات، محليات، علماً بأنها سياسة للفصل العنصري المقصود منها أولاً و أخيراً إضعاف موقف دارفور التفاوضي فيما بينها ومع الآخرين. فما الذي يخافه العنصريون الجدد من وحدة دارفور؟ ألم تنصرهم عندما كانوا أذلاّء، ألم تغنهم عندما كانوا بؤساء، ألم تنجدهم متى ما طلبوا الغوث (المعنوي والمادي)؟

ذهب مُنظر من مُنظري الاستيطان ومفكر من مفكري الإنقاذ إلى أن دارفور وكردفان ظلتا في تخلف مادي حرمهما من الإرث الحضاري لبعدهما عن النيل. هكذا وبخبط عشوائي تستدفعه ثقة عمياء ذهب هذا العنصري المهذب غير المهندم إلى حتمية بيئية (ecological determinism) دون أن يحدد لنا خطي الطول والعرض اللذان يفصلان الشمال (شمال السودان) من الغرب، بل دون أن ينتبه إلى الهجرات التي جعلت أم درمان بوتقة انصهار تاريخي ومجتمعي ومن قبلها الفاشر التي تلاقحت فيها المذاهب الفقهية والفكرية قبل الأنساب التي شملت المحس، الدناقلة، الشوايقة، الجعليين، أولاد الريف، الفور، العرب، إلى آخره. إنني أشفق على الطلبة الذين يُشرف عليهم جهلاء لكنني أرثى لأولئك الذين يتتلمذوا على أيدي بسطاء (التبسيط إلى درجة الإخلال بالحقائق التاريخية!).

لو أن الأنِفَة تحل لحلت للمسيرية الذين لم يتخلفوا عن أي معركة وطنية (ومع ذلك فقد ذهبت تضحياتهم أدراج الرياح وحل محلها التخلف واليباب!!) لكنها الحمية إذ تحرم فقد ركبها من كان أسلافهم وكلاء للأتراك في تجارة الرق -- من فتئوا يعانوا من الدونية الأدبية في مجتمعاتهم حتى طلبوا العزة في شكل التدافع السلبي مع الآخرين. إذا فالنخبة الحاكمة تُعاني من ازمة نفسية زاد من تعقيدها افتضاح "المشاريع الفكرية" التي كان المنوط بها تطويع الهامش أيدولوجياً. ولذا فأنا لا أشك لحظة في إن الإنقاذ تمثل الفصل الأخير في مسلسل الدولة العنصرية، وإن ما ظلت تخشاه النخب المركزية حتما سيحدث وأن دارفور لن تقرر فقط في مصيرها إنما أيضاً في مصير السودان. وذلك من خلال تملكها للخامة الحضارية (الانتماء إلى القبيلة الذي هو بمثابة انتماء ثقافي

ومجتمعي وليس عرقياً)، واستحواذها للأغلبية الانتخابية في الشمال (دارفور الاجتماعية)، و إن توعرت تلكم الجغرافية. فالحزب الحاكم لا يكتف فقط بإخفاء المقابر الجماعية، إنما يسع أيضاً لتحرير "شهادة موت" للأحياء من خلال تجييره للإرادة الجماهيرية في الانتخابات القادمة يُساعده في ذلك عناصره المخلَصة (بفتح اللام) في دارفور. إنها ذات الطريقة التي تم بها قمع الإرادة السياسية لشعب الجنوب عشية الاستقلال، فماذا كانت النتيجة؟ إذا استرجعنا مقولة الأمير عثمان جانو "أنا دخلت دارفور جبُر، بخرب الدار وبعمر القبر"، ندرك أن هذه ليست المرة الأولى التي تتعرض فيها دارفور لحملة مركزة من الكراهية، الإذلال والاستبداد لكنها سرعان ما تشافت متدراكة الفراغ السياسي الثقافي والاجتماعي من خلال التفعيل الخلاق للتحالفات الإستراتيجية (قاعدياً وليس فوقياً) والتعويل على الهمة الدارفورية والإرادة السودانية في مغالبة الباطل، أيّاً كان. لماذا إذن لا نلجأ إلى ذات الإسلوب؟ لأن هنالك جهات عديدة، أخشى ما تخشاه استنطاق الأغلبية الصامتة، لأن مثل هذا العمل التعبوي من شأنه أن يفرض شروطاً دارفورية للصلح ولصالح الوطن بأجمعه وليس لصالح طغمه؛ الأمر الذي لايتمُّ السلام من دونه.

إنَّ المترقِّب لحركة الآليات والماكينات التابعة للقوات الهجين، يوقن بأن القوة الدولية تدبر لأمرٍ ما ..! فهي ليست بالخفة التي يتصورها الأهالي ولا بالانضباط الروتيني الذي تتصوره الحكومة. ستفرض ثمة تسوية سياسية أو عسكرية يتضرر منها كل الفرقاء، خاصة القبائل العربية التي تفتقر حتى الأن إلى أية رؤى إستراتيجية. إن الحكومة ستتخلى حينها عن دارفور فلن يستطع العرب الاستقواء بجهاز الأمن الذي سيتسلل أفراده ليلاً، كما أن المجتمع الدولي لا يهمه إبرام اتفاقية فاعلة قدر ما يهمه استرضاء المتمردين (غير الثوريين) وقطع الطريق إذا أمكن على المتسولين (غير المنتمين). باختصار، هم سيقنعوا باتفاقية صورية تُبرم في الأغلب مع أقلية عرقية ما فتئت تتقهقر حتي ظنت أن بإمكانها التحصن بالكيان الصهيوني الذي يشرعن لأمرين تبرمت منهما كل الفئات: الاستيطان والاستعلاء العرقي.

إن دارفور تعاني من صراع طبقي على المستوى الرأسي وانقسام إيدولوجي على المستوى الأفقي مما يتسبب في نوع الفراغ الثقافي الذي تعيشه دارفور الكبرى، لكنها إذ تجاوزت مرحلة الاستقطاب الأثني (زرقة/عرب)، فقد دخلت في دائرة الاستقطاب القبلي المنذر بوقوع حرب شاملة ودونما أهداف، حتى إذا ما تذمر أهل دارفور من الاستبداد المتعاقب تدخلت قوات الـ Africom مستخدمة شرعية الوفاق (الدولي). من هنا نفهم إهمال الجنرال غرايشن للمجتمع الأهلي والمدني و اكتفائه بالمفاوضات مع الحكوميين. إنه يخطو خطوات عملية للتغيير (بخلاف قرينه ويلمسون الذي كانت لديه رؤية سياسية/مدنية) تقتضي اكتساب ثقة الحكومة من باب (ترقيد شعر الجلد). إذا تفهمنا هذه الخلفية فإننا سنفهم صعوبة امتثال الحكومة لقضايا في غاية اليسر، مؤتمر دارفوري/ دارفوري، نائب أول، تعويضات، وعودة الإقليم. أمَّـــاً المجتمع الإقليمي والدولي سيكون مثل الطغمة الحاكمة فهو يقفز فوق معاناة شعب دارفور (بمعنى فليفنى شعب دارفور ولتبقى الموارد)، أمَّا بعض الحركات فتستثمر معاناة شعب دارفور (كأن يقطع أحدهم الطريق كي يزود بيته بمواد بناء). و أمَّا الشعب نفسه فقد ضعفت إرادته من جراء افتقاره لقيادة ذات رؤية إستراتيجية وقدرات تحويلية. ختاماً، لقد استبقت الحكومة أهلنا في العبودية مدة طويلة مستغلة جهلهم وعوزهم المعنوي والمادي، وإنا عازمون علي مساعدتهم بشتى الوسائل للانتصار على أنفسهم واستشراف ما هو أصوب وأرهب. فحتماً سيأتي يوم الجلاء!



الشعور القومي الجريح: لم تعد الموسيقي العسكرية للجيش السوداني تستثير الوجدان ممًّا ألجا أبناء الهامش لإصطناع موسيقاهم التي تعبر عن رؤاهم.



وجدت الحركات المسلحة أولى أيامها ترحاباً حاراً من جماهير دارفور، لكن تلك الحماسة سرعان ما تبخرت نتيجة الإستقطابات الأثنية الحادة.



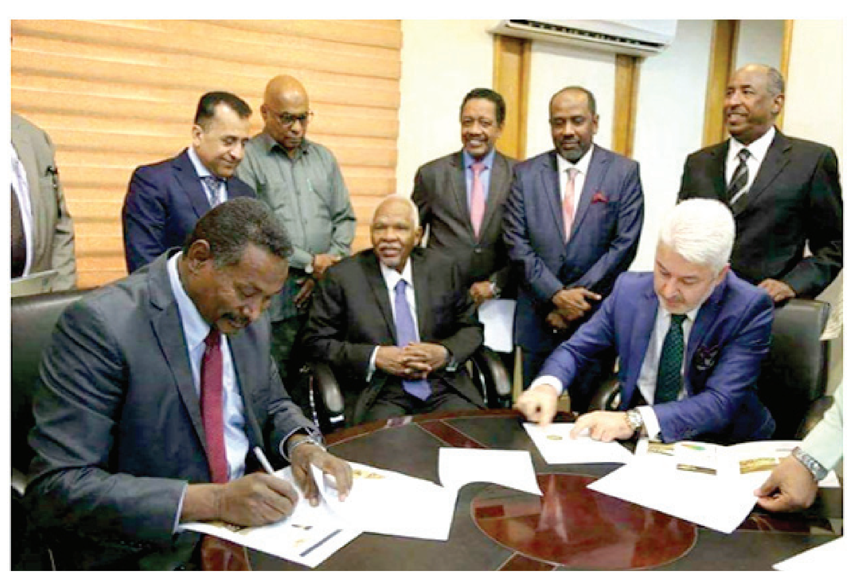
لم تتوان نخب المركز في محاولتها لحسم "التمرد" عام ٢٠٠٣ ولو بكافة الوسائل، فكونَّ الاستاذ/علي عثمان محمد طه لجنة تضمنت سبعة من كبار العسكريين والأمنيين. فكان الحريق!!!!



سياسة الأرض المحروقة



لم تكن مجرد ردة فعل، إنما نية مبيتة لتدمير دارفور، وإزاحة الزرقة بالأخص عن أراضيهم والإستحواذ علي ممتلكاتهم.



فيما تتفرغ النخب الانقاذية لعقد الصفقات، يعتمد المواطنون الأصليون في معاشهم على المعونات، وهم بعد ما زالوا في المعسكرات.



فضحت الأستاذة/عائشة البصيري محاولة القوات الأممية للتستر علي جرائم النظام، بل التؤاطو معه.



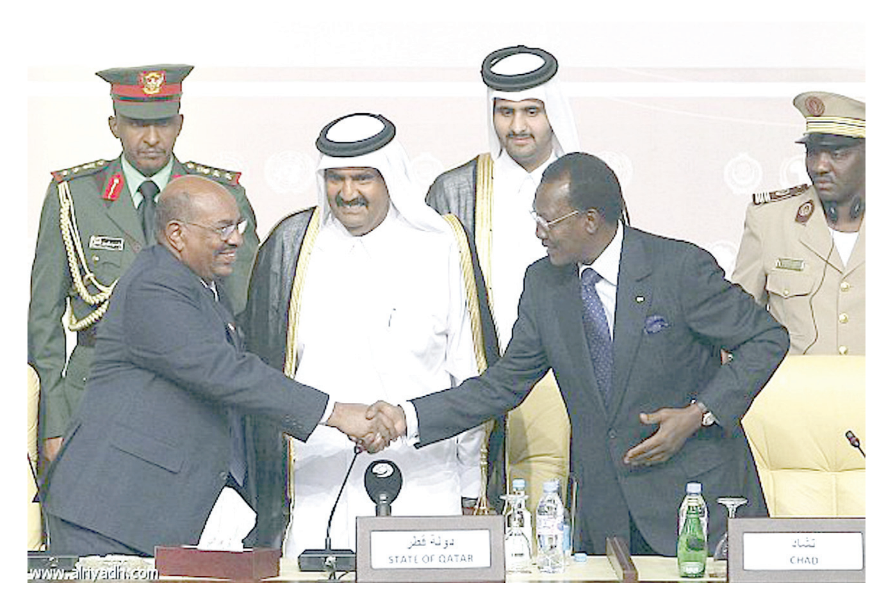
عجزت القوات الأممية عن توفير الحماية لأفرادها، ولم تعبأ بالنازحين إلا في تقاريرها التي تمحورت حول تمديد فترة بقائها.



فيما عملت النخب الدارفورية على إستثمار محنة أهاليهم، ظل الأستاذ/ عبدالواحد نور ممسكاً بالقلم ومحرضاً علي نقل المعترك من محيطه العسكري إلى خانته الفكرية والإجتماعية.



النازحون يثأرون لكرامتهم ويرفضون إستقبال الرئيس عمر البشير الذي تسبب في إهانتهم وأطال من أمد محنتهم (١٨ سبتمبر ٢٠١٧).



توقيع وثيقة الدوحة للسلام (١٤ يوليو ٢٠١١)



لم تألو النخب المركزية في إيجاد شخصية يمكن أن توظف لصالح تجيير الإرادة الدارفورية، فهي تعرف جيداً التنقيب عن سيرة ذاتية تعتورها كثيراً من الثقوب، فكان الخيار علي د.التيجاني سيسي، ولد الديمنقاوي



أبوقردة ينتقل من العمل الثوري إلي العمل السياسي الإداري متولياً حقيبة وزارة الصحة الإتحادية.



صرة أبوقردة وأهله المقربين من الزغاوة الذين نزحوا من السودان إلى تشاد عقب حروب التصفية العرقية التي أدارتها الانقاذ بعرض الوطن وطوله.



واقع دارفور التعليمي يفضح مزاعم القادة الإنقاذيين بعد أن أطفأت الحروب بريق إنتصاراتهم الواهية



اعتلى السيد / حسبو محمد عبدالرحمن منصب نائب تاني لرئيس الجمهورية ٨ ديسمبر٢٠١٣م فانصبت جل جهوده علي القضايا الأمنية رغم ادعائه الإهتمام بالجانب التنموي.



زهو القادة العسكريين بإنتصارهم الساحق في معركة قوز دنقو (ابريل،٢٠١٥م)



إستخدمت العصابة الإنقاذية الإستقطاب كحيلة العرقي لإستمالة إبناء دارفور وتوظيف بعضهم ضد بعض فكان الإصطفاف الذي جعل العرب في مواجهة الزرقة



سعادة الفريق/ محمد حمدان دقلو (حميدتي) يرفع التمام للمشير/ عمر البشير ويهنأه بتخريج دفعة كبيرة من الدعم السريع في الساحة الخضراء (٣١،مايو،٢٠١٧م)



أراد الشيخ/ موسي هلال أن يمتاز بأرستقراطية قبلية علي العسكريين، وبدعم عسكري علي القبليين، فكان له ماكان الي حين.



المقدوم/ أحمد عبدالرحمن آدم رجال



الترتيب من الشمال لليمين: الصف الأول: زيدان عبدالرحيم، احمد أدم يوسف، الاستاذة. سامية نهار الصف الثاني: الاستاذة. سلوي ادم بناية، أ. أمين بناني، أ. مريم تكس، علي شمار، جنرال. الطيب أحمد مختار، المقدوم. أحمد رجال، محمد بركة - الصف الثالث: أ. صفاء العاقب، د. إدريس يوسف، شمس الدين، د. صديق أمبدة، الشفيع أحمد، تاج السر صديق، د. الوليد مادبو- الصف الرابع: د. أحمد دوسة، محمد الدومة، د.عبدالجبار، نجيب أدم، عبدالباقي جبريل - الصف الخامس: د. التجاني سيسي، الأمير. رائد بن زايد، أمين محمود، آدم حامد نحلة، موسي أحمد محمد، زهير محمد، د. موسي آدم عبدالجليل - بالخلف احلام مهدي صالح



إيناس محمد عثمان من منظمة كير، صفاء العاقب، المحامية رحاب شريف، المحامية عزة، نجاة مصطفي سليمان، نعمات عبدالرحيم (منظمة حواء)، عواطف سكلي (ممثلة معسكرات النازحين بدارفور)، أماني (من معسكر تشاد)



الناشطات الدارفوريات يتحملن عبء إستثنائي في درء أثار الحرب ويقمن بدور رائد وشجاع في إستنهاض همة الشعب والدفاع عن حق الأجيال في الكرامة والعيش الكريم.



نوه الثائر العظيم قرنق الي وحدة المصير بين قبائل التماس، فأسماه التمازج وعوَّل علي التنمية لإستدامة الوشائج بين أبناء الشعب الواحد. هذا من الناحية الفكرية، أمَّا من الناحية التكتيكية، فقد كان يعلم خبث النخب المركزية ومقدرتها، بل عدم تورعها في إزكاء نار الحرب بين أبناء الإقليم الواحد.



فيما تندفع بعض المجموعات العربية بحماس للدفاع عن النظام، فإنها تهمل حقها في المطالبة بتنمية تدرأ عنها محنة الدهر وتحول بينها وفتنة الفقر. يسقون أغنامهم من العِد علماً بأن دارفور يجري تحتها واحداً من أعظم أنهار الدنيا.



قاوم الناظر سعيد محمود موسي مادبو محاولات النظام المتكررة للزج به في حرب ضد الجنوبيين أولاً، وإغرائه بالدخول في حرب ضد الزرقة بدارفور. ثانياً، جاء موقفه هذا متسقاً من إرث القبيلة وميراث أسرته العريقة.



وفد من زعماء الدينكا بقياده السلطان ويل حضر للتعزية في وفاة الناظر/ سعيد محمود موسي مادبو بالضعين





راديو دبنقا يقود حملة إعلامية بقيادة الأستاذ كمال الصادق



أوكامبو محاصراً نظام الانقاذ بإصداره قراراً بإلقاء الفيض على عمر اليشير



نازحات دارفوريرفعن شكواهن إلى الله تظلماً من جور الحكام وعجر الأمم المتحدة ممثلة في عجز الموظفين الأممين والمحليين في إحدى زيارات كوفي أنان لدارفور



البرلمان الأوربي يمنح جائزة ساخاروف المحامي صالح محمود لدفاعه عن حقوق ضحايا الحروب في دارفور



فاز المحامي عبدالرحمن القاسم أمين العلاقات الخارجية بهيئة محامي دارفور بجائزة حقوق الإنسان الدولية من رابطة المحاميين الأمريكيين لسنة ٢٠١٨

الفصل الرابع

استهداف الكيان العربي

ناقـــة فـــني

تحكي الأساطير الشعبية في منطقة الحزام السوداني عن ناقة خرجت بوليدها من إحدى الرهـــود المتناثرة في شمال (أو غرب) دارفور ممَّا راع أحد (الروايعية) الرعاة باللغة الدارجة فتقدم نحوها بحذر بعد أن تأكد من غياب الناظرين، ومن عجب أنه وجدها أليفة فقادها نحو المراح (القطيع من الإبل) الذي لربما استنكر جهة مجيئها لكنه لم يأنف من الترحاب بها. كانت هذه الناقة تحلب دلواً يكفي لسقاية فريق ويمتلئ ضرعها ما أن مسه طالب، هذه الوفرة هيجت الحسد عند خؤوله الراعي فأراد أحدهم الاستئثار بها، إلا أن الفتى استنصر ببني عمومته الذين سرعان ما تنادوا لنصرته. فدارت رحى الحرب التي لم ينته أوارها حتى كادت أن تنقرض قبيلة الخال، التي نزحت غرباً لشدة ما أصابها من وعثاء ولضراوة ما كابدته من عناء. في خضم هذا المعترك انبرت عجوز حكيمة فعقرت الناقة، فتوقفت الحرب إلا أن القوم انتبهوا إلى أن سحابة الكراهية قد انقشعت دون أن يصيبهم وابلُ من غضب الله، وقد كادوا ان يهلكوا بعذاب.

يجوز لمغتاظ رأى دورة الحرب تتجدد وسأم رؤية الموت وهو يختال في عبثية فوق جثث النازحين والأهالي المغلوبين في شمال دارفور أن يقول "إن الأمة الدرافورية لن تتحرر حتى يشنق آخر الأمنجية بأحشاء آخر الجبهجية"، هذا الأمر ضروري لكنه غير كاف. ضروري لتنفيس الغيظ لكنه غير كاف لحلحلة المشاكل. بالنظر إلى المشكلة في محيطها الإقليمي. يدرك الأمر بأن الرحل في كافة الحزام السودانوي (نيجر، نيجيريا، تشاد، دارفور، أفريقيا الوسطى، كاميرون، ما إلى آخره) قد اتجهوا لظروف بيئية (التصحر) أو ثقافية (الوعي بأهمية الاستيطان) نحو الاستقرار، وأن غياب الوعي بأهمية إدماجهم سياسياً،

اجتماعياً واقتصادياً سيفسح المجال للمتجرين في قضاياهم للاستنفار العقدي (كما يحدث في مالي) أو إثني (كما يحدث في دارفور). الأمر الذي لن يجدي، بل سيزيد من إقصائهم ويعمق من محنتهم. لقد نبَّهت المنظمات الإقليمية والدولية عندما كنت مستشاراً في وكالة تطوير الحكم والإدارة بالسودان، إلاَّ أن هذه المنظمات إذا سلمنا بإدراكها للبعد الجيوإستراتيجي وقنعنا بحسن نواياها، فإنها تهتم بما هو اني على حساب ما هو مهم. النتيجة: أننا ظللنا قابعين في المربع الأول، بل إن الحرب التي كانت منحسرة في شمال وغرب دارفور قد اتسعت رقعتها لتشمل جنوب دارفور. ليس هذا فحسب، بل إننا في مركز الدراسات نفسه نوهنا إلى أن الفرق المقتتلة قد أجهدت أو أدركت عملياً بأن لا جدوى من هذا القتال العبثي الذي لم يجد أكثر من تدمير التكامل الإيكولوجي (تكامل الاقتصاد الرعوي والزراعي) وبث روح الكراهية بين أجيال قادمة لا مناص لها عن التعايش، وأنه ما لم تتخذ إجراءات حازمة ويوجد مخرج إستراتيجي فإن الحرب ستتجدد إمعاناً في البؤس وإحكاماً للجريمة.

حاد الوسطاء عن التدابير الناجعة ولجأوا إلى التدابير البراغمتية التي ابتدعها الجنرال غراشون وتبناها أحمد بن عبدالله آل محمود من دافع الشفقة والتعجل لإبرام أمر من شأنه أن يحقن نزيف الدماء. للعلم، فإن نزيف الدماء قد تجدد، وتوسعت رقعة انسيابه. فبعد أن كانت الحرب بين الزرقة والعرب، أصبحت بين العرب أنفسهم، ولم تتوقف حتى كاد القتال يحتدم بين فرعي القبيلة الواحدة (المحاميد والمهرية فرعي قبيلة الرزيقات، كبرى قبائل السودان). وفي كل مرة نتغافل عن الفاعل فلمصلحة من تستمر "ناقة فني" في تفننها لإفناء هذا الشعب؟ من الذي يدبر الاغتيالات ويحيك كل هذه الفتن؟ من ذا الذي إذا نظرت إليه علمت مباشرة بأنه من "المكونات غير العضوية" لشعب دارفور؟ و من المستفيد الفعلي من استمرار هذه المحرقة؟

كيف تغافل الجميع عن الفاعل الحقيقي طيلة هذه المدة؟ هل هناك إرادة لاستئصاله؟ من يعيق مثل هذه الفعلة وماهي دوافعه؟ بالرغم عن العقوبات الجزائية التي سنها الأتراك في منتصف القرن الثامن عشر ولم تأبه لرفعها الأنظمة

"الوطنية"، فإن غرب السودان (متمثلاً في دارفور وكردفان) ظل بمثابة الضرع الوافر الذي تجني منه جل المحاصيل الزراعية (سمسم احمر وأبيض، حب بطيخ، صمغ عربي، فول، دخن، عيش، كركدي)، والثروات الحيوانية والتي جنى ثمارها من ساعد على جلبه إلى المركز حتى تصدَر إلى الخارج، علماً بأن تطوير البنية التحتية كان يغني عن رحلة الـ ١٥٠٠كم، لكن استبقاء الإقليم في خانة التبعية السياسية كان يستلزم إفقاره اقتصادياً وتدميره اجتماعياً. خاصة أن العقوبات الجزائية التي استنّها المستعمر لربما نجحت في إفقار دارفور الجغرافية لم تدرأ خطر الزحف الاجتماعي الذي تقدم إصحابه تستدفعه الحاجة، فلم يلبثوا أن صاروا يمثلون قوة ضاغطة في الشمال، وإن باتت صامتة. وإذ أن القوى المتحكمة في المركز لم تعد تثق في العنصر المحلي (أبناء دارفور) فقد استقدمت لجهاز الأمن عناصر من خلفيات إثنية "منسجمة" من شمال ووسط السودان. هؤلاء هم الحكام الفعلين لدارفور اليوم.

ما أن يصرح مسؤول دارفوري بتصريح يفسره مسؤول الأمن في مدينة الفاشر، نيالا أو الجنينة حيدة عن ما رسم له، إلاَّ ويتم توبيخه وتعنيفه كي لا يعد لشاكلته. لا يهم مستوى السلطة: ثانية، رابعة أو خامسة. حتى الإنجليز أيام استعمارهم لدارفور كان لهم احترام للسلطات المحلية وتقدير لموقف السلطة كي لا تتجاوز حدود "فرق تسد" إلى مجاز "كرس دمِّر" لكن "المستبد الكبير" ظل يستبطن خوفاً يتجلى في تصرفاته إذا لم يظهر في نبراته. إن جهاز الأمن الذي تصدى لطلبة المدارس في نيالا مؤخراً بأسلحة ميدانية لم يتصرف بدافع الكراهية فقط إنما أيضا بدافع الخوف. لأنه يعلم بأنه جهة مستعمِرة يسهل إباداتها متى ما تبين الأعيان العبرة من نحر الناقة! عوضاً عن دس السم للناقة، فإن بعض الحمقى سعوا لدس السم للعجوز. كلما سعى الأحرار لاستنقاذ العجوز، كلما دأب المدجَنون والمكلفون بتجيير الإرادة الشعبية مقابل دنانير ومواقع وهمية لتجويد جرعة الكراهية.

إن حادثة اغتيال معتمد محلية الواحة (أغسطس ٢٠١٢) لم تأت عبثاً ويجب ألا ينظر لها بمعزل عن حوادث الاغتيالات الأخرى (أمين عيسى عليو،

دغيرشو، إلى آخره من أبناء العرب العاملين)، خاصة إذا علمنا بأن هناك جهة لم يعجبها الوعي النسبي الذي تحقق لأهل دارفور، ولم يطربها بل أزعجها السكون الذي نجم عن انخفاض وتيرة العدائيات اللفظية، إذا لم نقل الميدانية. لقد ايس الأقربون إذا لم ينكسفوا من قتال بعضهم البعض. وإلاَّ كيف تفسر ردة الفعل البدائية التي استهدفت النازحين وهم ما زالوا يمثلون الحلقة الأضعف عن المجتمع والأقوى في ميزان الحق.

وضـــــعوا على يده، الــــــسلاسل
ربطوا يديه بـصخرة الــــــموتى،
وقـــــالوا : انت قـــــــاتل!

× × ×

أخــــــذوا طعامه، والملابس، والبيـارق
ورموه في زنزانة الموتى، وقالوا انت سارق!
طـــــردوه مــن كـــل الـــــمرافئ
أخـــذوا حــــبيبته الــــــصغـيرة
ثــــــم قـــــالـــوا : أنت لا جئ!

× × ×

يا دامـــي الـــعينين، والــــــكفين!
إن الـــــــلـــــيل زائــــــــل

***

(قصيدة "عن إنسان" من ديوان "ورد أكثر"، محمود درويش)

إن النخبة المتسيطرة مركزياً في السودان تدرك بأن القوة بينها وبين الهامش على خلاف ما هو الحال في سوريا غير متكافئة، خاصة إذا ما تسنى تجميع قوى الأخير وتصويبه نحوها، ولذا فهي تسعى لإفقار الرحل (الذين يتكون منهم حرس الحدود) وإيهامهم بالعوذ-- الذي لا يدرأونه عن أنفسهم حتى ينالوا استقلاليتهم في التفكير والتعبير ويدركوا من واقع الحكمة والمثال بأن قوة

المرء تكمن في انحيازه لقيم الحق، إذ أن التمادي في الجرم واستمطار الحجارة من السماء لن يجدي إلاَّ كما أجدى الاستكبار عن عاد "فأما عاد فاستكبروا في الأرض بغير الحق وقالوا من أشد منا قوة، أو لم يروا أن الله الذي خلقهم هو أشد منهم قوة، وكانوا باياتنا يجحدون". ختاماً، فإننا نناشد الخيرين من أبناء الأمة العربية والإسلامية والأفريقية التوجه للاعتناء بهذه الكيانات (كيانات الرحل في كافة الحزام السوداني) التي تملك خميرة النهضة وتستبطن عبقرية التفاعل المعرفي والحضاري.

رحلة إلى إنجمينا

لم تزل عبارة للأستاذ القدير لزلي تيل (Leslie Theile) استاذ الفلسفة السياسية بجامعة فلوريدا، ترن في أذني بل تكاد تكون بمثابة الموجه الفكري لما أود استكشافه من علاقة بين السياسي والثقافي (تكاد تكون شبه عضوية لكنها لا تخلو من خصائص ميتافزقية)، جعلت رمزية سيادته تؤمي بالإشارة إلي رأس الصبابة وقعرها من حيث الانحسار والانفراج، التأطير والانفساح، البراح والضيق، بل ضرورة من حيث التوجيه الحركي. مثلاً، إن توجيه الثقافي للسياسي يعني تأطير الأخير بإطار أخلاقي، أما توجيه السياسي للثقافي فيعني المحاولة عبثاً لضرب سياج أو سلك شائك حول الوجدان.

لو أن الأموال التي صرفها الفريق/ صلاح قوش لقيادة حملات عسكرية فاشلة وجهت لبناء طريق يربط الجنينة بأبشي ومن ثم إلى أنجمينا لما تعطل تواصل الشعبين لمدة عقدين من الزمان، بل كان من الأجدى تخطي هذه الثنائية المخلة (تشاد - السودان) إلى تعددية تجعل من أنجمينا محطة إنطلاق إلى الحزام السودانوي (أفريقيا الوسطي، كاميرون، نيجر، نيجيريا كافة، إلى آخره). لكنه الجهل بحقائق الجغرافيا والتاريخ، والإمساك بدفتي قرطاس كان يُغني الكسول قراءة شطره ليدرك ما في الآخر من ثراء. وليبحر بنا الدليل من الفاشر شرقاً حتى إذا ما أدركنا سنار علمنا بأن زادنا لم يكن لينفد لو أننا يممنا غرباً لنشارف برنو- كانم حضارة وشعباً. فالمسيد هو المسيد، والحلة هي الحلة، والفريق هو الفريق، والنغم هو النغم، والأهازيج لم تزل تطرب لسماع أبو زيد الهلالي وتعريجاته الماثلة في تخريجات الرواة. فما الذي أعاق التواصل إذن؟

المسألة تتعدى بؤس الإسلاميين ونظرتهم الأحادية لشأن الحياة إلى المركزية التي تولدت عنها الهرمية العرقية وبالتالي العنصرية التي نعاني منها اليوم. فتشاد ارتبطت بالزنج في مخيلة الخاصة والعامة في وقت كانت فيه النخب المركزية

(وبالتحديد نخب مؤتمر الخريجين) جاهدة لنيل اعتراف من العرب (عرب الخليج). ولذا فقد أدرنا ظهرنا إلى تشاد ولم ننتبه إلى أهميتها الجيوإستراتيجية إلا بعد أن توالت علينا الصفعات الموجعات. وحتى هذه اللحظة لم يزل النظام السوداني يتعامل مع جارته بعقلية عسكرية/أمنية متناسياً فاعلية الدور الثقافي السياسي الذي يمكن أن يجعل من شعوب المنطقة وحدة متسقة تتكامل قدراتها من أجل مستقبل أفضل.

لقد بذل المثقف البديع السفير/عبدالهادي الصديق جهده ليبين هذه الحقائق، خلفه في هذا الأمر المصلح الموقن د. عبدالله حمدنا الله، كل من زاويته، لكن جهدهما لن يكلل بالنجاح إلاَّ إذا دعمته مؤسسة تعليمية تؤمن بجدوى الكونفدرالية الثقافية. ففي إطار الوحدة السياسية يمكن مراعاة الخصوصية الثقافية للنوبة، الرشايدة، النوبيين، الفور، المساليت، ولاد راشد، السلامات، العطية والحيماد، إلى آخره. بل دلت التجارب على أن مراعاة التنوع والاعتناء به من شأنه أن يدعم الثراء المعنوي والمادي للأمم، ويهئ لتحقيق كونفدرالية سياسية، لأن أهل كل منطقة أعلم بمجريات الأمور في جهتهم وأبرع في إحداث التواصل وأنفذ في تلافي الضرر. كما أن الدول التي تجاورنا لا تعاني من مركزية ثقافية قدر معاناتها من محاولات بين الفينة والأخرى لغلبة قبيلة على سائر القبائل وليست الهيمنة بمعناها السياسي والثقافي، (الأول يأخذ بُعداً أفقياً، والآخر يأخذ بُعداً رأسيا) لقد ظل عبدالله حمدنا الله يقول بأن تشاد أكثر عروبة من السودان، لكن أحدا لم يأخذه على محمل الجد لأن العروبة ارتسمت حدودها عند النخب السودانية بالمركز، كما أن الأمر لم يلفت انتباه النخب التشادية لأنه بمثابة إسقاط للحالة السودانية على الواقع التشادي.

لقد ذكر لي أحد أقربائي من الرزيقات المهرية بأن مسؤول الجوازات استوقفه عندما كان في زيارة للسودان وأمعن في التحقيق معه لأنه رأى بأن ملامحه العربية (التي شبهها هو بالجعلية!!) لا تتمشى مع مواصفات الجواز التشادي. لقد استنكر المهري هذا لأنه رأى فيه حالة إسقاط للأزمة النفسية السودانية على الواقع التشادي. (إن جهل هذا الموظف لا يختلف البتة عن

موقف النخب سياسية كانت أم ثقافية). ولنغير الصورة، هب أن موظفاً من السودانيين استوقف زائراً من قبائل الودَّاي التشاديين، هل كانا يجهلان العمق الأفريقي في الوجدان القومي لكلا القبيلتين؟ لا ولا حتى عرب درافور أو كردفان، ما كانا ليجهلان هذه الروابط، لكنها الأزمة التي تعانيها نخبة المركز التي تسببت في ازمة للسودان ككل.

إن عرب دارفور وكردفان وعراضا، وآتيا، وأبشي يدركون دورهم الرسالي وأهميته في إحداث الاستقرار اللازم لإحداث تدامج ثقافي واجتماعي (بالمعني الحيوي وليس الفلكوري)، لكنهم أحياناً ما يستهويهم الطمع وتستفزهم صيحات الأفك الداعية باختيار أحد الفريقيين: زرقة أو عرب؟ لماذا لا تكون الإجابة: بشر، فكلكم لآدم وآدم من تراب. ألا تكفي اكتشافات الحامض النووي لدحض آراء العنصريين؟ أما آن لنا ان نفيد من تحقيقات الأنثربولوجيين القاضية بأن مسألة الهوية في حد ذاتها مسألة متخيلة؟ ألم ننتبه بعد إلى أنفسنا كي نعلم أن الانتماء إلى القبيلة إنما هو انتماء تقافي واجتماعي وليس عرقياً؟ إذن، فيم الشجار؟

لقد أعجبني تواصل النخب التشادية مع المواطنيين في الإعلام الرسمي بلغتهم العامية والاعتزار بلهجاتهم المحلية. بل إن الإعلاميين أنفسهم يعكسون بهيئاتهم الموازييك البشري لشعب أنجمينا، حتى لا تكاد تلحظ غياب فصيل دون الآخر. إن نخبوية إعلاميين قد حالت دون التواصل الحيوي مع القاعدة، كما أن انتقاءنا لأشكال بعينها جعل من الثقافة مسخاً لا هو بالسوداني الأصيل ولا الأجنبي البين، أي واضح السمات. إني احياناً أرى مذيعة بيضاء بملامح سمراء، والحظ ملابس "إسلامية"، وتصرفات ليبرالية (أقرب إلي الانحلال)، فأعجب من أيِّ سماء هبطن هؤلاء النسوة؟ لماذا لا نعتز بالهيئة التي خلقنا بها الله؟ لماذا نتجنب الفطرة ولا نتعامل مع سجيتنا السمحة؟ لماذا لا نعتمد المهنية والاحترافية قط دون سائر الكفاءات النسبية؟ وإذا كان هنالك تحيز فليكن لأهل الديار الأصليين من فور، تاما، تنجر، حمر، كواهلة، نوبيين، وغيرهم فهم أولى من الوافدين (أحمرهم وأزرقهم). لقد آن الأوان أن نعتز بذواتنا ونفخر

بمقومات هويتنا فهذا هو السبيل للإبقاء على اللحمة المتبقية من جسدنا، والحيلة الوحيدة لاسترداد همتنا واستنقاذ حيوية جهازنا العصبي

.

المحنة الوجودية للقبائل العربية

لعل من أجلّ إسهامات الأستاذ/ عبد الهادي الصديق كتابه (الحزام السوداني) الذي نبه فيه إلى أن دارفور لا تمثل فقط العمق الوجداني للشعب السوداني إنما أيضاً للشعوب السودانوية قاطبة. ففي هذه النقطة بالذات التقت الحضارة المغاربية بالحضارة المشرقية، الحضارة العربية بالحضارة الأفريقية فانبثق عن هذا التدامج الثقافي والاجتماعي كيانٌ اتسم بأعلى درجات المرونة لولا إن النخبة وفي ظروف سياسية معلومة جعلت منه كيانا راديكاليا مندفعاً (معصوب العينين) نحو الهاوية. إذا كانت الدولة في وقت من الأوقات قد حرمت الفور والمساليت حق الدفاع الحسي عن أنفسهم فإنها قد سلبت العرب سلاحهم الأخلاقي الذي كان دوماً أداتهم في التواصل وسلمهم الذي ارتقوا به سلم المجد. ليس أدل من أحمد المعقور الذي اعتمد على حكمته في استدفاع العرب للتفاعل بكل طاقاتهم مع هذا الكيان الأفريقي النابغ والذي توفرت له شروط النهضة الاقتصادية والسياسية.

لقد ظلت هذه الشعلة متقده حتي برزت معالم الدولة السودانية (الحديثة) والتي اعتمدت في إدارتها على الانصهار وليس التدامج الحضاري فكانت الغلبة للتيار العروبي (العروبة بمعناها العرقي وليس الثقافي) الإسلاموي (الإسلام بمعناه الإيدولوجي وليس الإنسيابي). وإذ ظل مشروع الدولة مفتقراً إلى فاعل اجتماعي، فقد تجاوزت الحكمة الشعبية هذه الطوباوية التي عشعشت في أذهان الساسة دون أن تنعكس في سلوكهم. فالنميري يلتقي الشيخ زايــد مرتدياً العباءة ويتنقل في الجنوب متوشحاً العاج دون أن يحس بتعارض في سلوكه أو تضاديه في معتقده. ومن قبل عام (١٩٦٠م) تخرج دارفور (كل دارفور) للاحتفاء بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر في بحيرة سبدو (صرة الرزيقات)

دونما أدنى انتباه لوجهته الآيدولوجية. فقد كان أبو خالد زعيماً للاشتراكية التي كانت وستظل حلم الشعوب الأفريقية. أنظر إلى دهاء القادة وغَمِرةَ الشعوب. ماذا حدث بعد ذلك؟ لقد أهملت الأوهام لصالح الواقع الميداني الذي اقتضى تفعيل التناقضات حتى لا تبقى مودة بين أخوين، فالحرب بين القبائل العربية تكاد تفوق من ناحية إحصائية، عدد المنازعات بينها وبين القبائل الأخرى. كلما ماتت جذوتها، وجدت من يزكّيها خشية أن يتكرر نموذج المهدية فيؤول الحكم إلى "الأقلية" (الأكثرية المستضعفة). ومن هنا نفهم استهداف المؤتمر الوطني أيضاً لمناطق النيل الأبيض الذي قابلته الحركة الشعبية بالتركيز على المناطق الثلاث: جبال النوبة، الأنقسنا، والجنوب (التغلب على نظرية الهلال والنجمة بنظرية الأنجم الثلاث).

لقد دخلت الدولة في "أم كبك" لأنها بتفتيت الكيانات الدارفورية (العربية منها خاصة) قد هيأت لبعض المجموعات الانتهازية الاستحواذ على منصة المشهد السياسي دونما أدنى أهلية، إنما السلاح الذي استحوذوه كقطاع طريق ورخصوه "كقادة تحرير" (ليس هذا رأي في ثوار دارفور، إنما هي قناعتي في المجموعات التي لم تنشق يوم ان انشقت من حركة العدل والمساواة لتصحيح المسار إنما لتقويض الثورة من الداخل وشل حركة الثوار). وإذ ذاك هو الحال فإن الدولة المرتقبة لا تستطيع أن تستعين بعنصر الفناء لمشروع البناء. لابد لها من عناصر بشرية جديده تتمتع بأهلية، شعبية والأهم من ذلك رؤى مستقبلية.

إن التحديات التي تنتظر الطاقم الجديد هي كالآتي :

- إبراز حجم الضرر الاقتصادي الذي أصاب البوادي العربية من جراء الاستبعاد الطوعي (عدم وجود الحافز الذي يحثها للاندماج) وذاك القسري لها من قبل المنظمات الإقليمية والدولية (تجاوزها في مراحل التخطيط، التنفيذ والتقييم).
- اتخاذ التدابير التربوية (دينية وعلمانية/عقلانية) لمقاومة جيوش التردي

الأخلاقي والاجتماعي (وإلا صدق علينا قول الشيخ ود بدر: وأسفي على الأبالة، الدنيا عدوها جوالة والآخرة فاتتهم بحالة). يمكن أن يتضمن هذا المشروع وضع خطة آنية (ندوات ومحاضرات) وأخرى طويلة المدى تبعث في الشباب الأمل وتستحثه على مزوالة مسؤوليته في الشأن العام وتولي زمام الأمور. يجب أن نبين للكل أن الإنسان العربي (عربي دارفور) هو قيمة أخلاقية وفكرية وليست شكيمة حرب، كما يلزم أن نبرأ من كل الجرائم التي ارتكبتها المليشيات في حق أهلنا الزرقة (لاننسى أن المليشيات نفسها هي ضحية استنفار يجب أن تؤصد الأبواب أمامه مستقبلاً من جراء التفعيل لسياسات اقتصادية، ثقافية واجتماعية نافذة) من هنا تأتي أهمية التعويل على شرعية القضية وبطلان شرعية البندقية.

- إنفاذ خطة إعلامية تهدف إلى إبراز الدور الإيجابي الذي لعبته القبائل العربية بقيادة الناظر سعيد مادبو وآخرين في مرواغة النظام حتى أيس من إدراجهم وحل الكراهية كما حرمهم أشواك النرجسية، الملق، والتردي المعنوي. لو رفعنا أيادينا البيضاء لغارت تلكم الحمراء.

إنَّ هذا الأمر ليس بالسهل لأنه لم يعد للعرب صليح (صدق النبي "صلى الله عليه وسلم" حين قال: ويل للعرب من شرٍ قد اقترب). فالإمبريالية لا تدخر جهداً لوسم العرب بتهمة الإرهاب، ليس هذا فقط إنما أيضاً إدراجهم تحت طائلة الانحراف. لقد قالت إمرأة عجوز للسيد جون ماكين بأنها تتوجس من التصويت لأوباما لأنه عربي، فرد عليها قائلاً: "لا لا، إنه رجل أسرة محترم!" لا ننسى إن الأبواق الصهيونية قد ركزت جهدها على مسألة دارفور حتى ترفع العبء عن كيانها بالإشارة إلى "عربي" جلاد في القارة الأفريقية وقد كثرت شكوته من كونه "الضحية" تحت سلطتها ولسان حالها يقول إن التراتبية العرقية (أي العنصرية) التي تأنفون منها والإستيطان الذي ترفضونه هو ماثل أمامكم وقد شهد شاهد من أهله. على الصعيد المحلي فإن القيادات العربية النابهة والملتزمة تستحي من مجرد التفاكر في هذا إلى شأن خشية أن توصف بالعنصرية أو تنعت بالضحالة الفكرية التي اتسمت بها المجموعة العروبية

(وليست العربية) في الثمانينات. ومن عجب أن هذه المجموعة لم تزل تروج لمشروع الهلال والنجمة (الهلال هو قبائل عطية وحيماد والنجمة هي قبائل الجعليين) وتبشر الناس بالتحالف الذي من شأنه أن يضمن الازدهار لكافة القبائل العربية في السودان!

إن مجرد الاطلاع على حظ الأقاليم من القروض التي أُخذت باسم كافة السودانيين والتي ستدفعها الأجيال القادمة يدحض هذه الفرية فحظ إنسان الوسط من هذه القروض ٣٩٠ دولاراً، إنسان دارفور والجنوب ٣٩ دولاراً فقط . إنني أعجب من اقتصاد يدار من مواقع النجوم ومدار الفلك، وبشر يساسون من منطلقات البغض لا من واقع القواسم المشتركة. إننا يجب أن نقاوم - ما استطعنا إلى ذلك سبيل - محاولات الاستقطاب الإثني التي يقوم بها قادة مفلسون استطاعوا أن يختطفوا منصة المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، فإن هم استمرأوا هذا الأمر فسيعبثوا بمقدرات حضارية جلّ أن تتوفر لإحدى الأمم. إننا، كمثقفين عضويين، يجب أن نتخذ ما من شأنه أن يخرج الفرد من أزمته (النفسية)، المجتمع من ورطته (المعيشية) والدولة من إفلاسها الأخلاقي وورطتها القانونية. لقد سأل أحد الباحثين إحدى النازحات عن موضوع أموالهم وأغراضهم التي اتخذها الجانجويد غنيمة فقالت له وبالحرف المنتصب واليقين الباهر "أنا ما تعبانه تعبان الشال المال!" كيف بالساسة، بالله عليك، يستثمرون محنة أهاليهم؟ وقد وعي الكل (من بعد استكمال الحرب دورتها، واستبانة الجنجويد لدورهم ككلب صيد يُنتهـــَر! بقولهم (إربَد) حتى يخلوا "الراعي" بصيدته. ومن عجب أن الصياد قد أصبح صيدة في عدل الميزان الغائر.

ليس عيباً أن يسعى المرء للترقي بأهله يستدفعه في ذلك الهم القومي، إنما العيب (كل العيب) أن يعوِّل المرء على تخلف أهله تستحثه في ذلك المصلحة الذاتية. إن قادة الكيان العربي أفقدوا كيانهم هيبته ومن بعد حين سيفقدون مواقعهم بتولي جيل جديد للمسؤولية. لقد قال أحد قادة المؤتمر الوطني المتكلمين "إن عربكم ديل، عرب دارفور، ماعندهم دين بقرش". لعلها الصدفة (صدفة التواطؤ على الباطل) التي هيأت له فرصة التعرف على كل المنافقين.

عليه فإنني أقترح الآتي:

- انتداب مجموعة من النابهين من أبناء القبائل العربية بدارفور للتفاكر في شأن التسامح والتواصل الحضاري (تقييم التجربة في إطارها القومي، الإقليمي والدولي).
- استصدار ورقة مفاهيمية تضع المقترح في إطاره التداولي وتهيئ لورشة عمل يحضرها المختصون في شأن الحكم، الإستراتيجية، الإعلام، إلى آخره. ممكن أن تحتضر هذه تؤطئة للتصميم لمشروع نهضوي شامل وليس مجرد تسوية.
- عرض نتائج المباحثات على كافة القوى السياسية والمدنية .
- إدماج هذه المجموعة مع داسف (قوى تحالف المجتمع المدني الدارفوري).
- الالتزام بخريطة الطريق التي توازن بين الهم الآني (مخاطبة القواعد) وذاك الإستراتيجي (تغيير الصورة النمطية للكيان العربي في دارفور وإلحاقه بالمجموعات التي تعمل مدنياً على تحقيق السلام).

السريف: حولية في ذكري الإبادة العربية المعلنة في دارفور

بعيداً عن الإسفاف الذي تمارسه الأجهزة الإعلامية والتي تروج لكل مشكلة يتضمن أحد أطرافها عنصرا عربيا على أنها مشكلة إرهاب يلزم قمعة بالقوة ولا شيء غير القوة، أود في هذه المقالة تفكيك مقومات الصراع والتعرض لإمكانية احتوائه من خلال التفعيل الخلاق لآليات الحكم المحلي والأهلي، دحر المجموعات الإجرامية التي تستهدف البادية لمجرد اعتماد الصبغة اللونية وتجنح إلى أخذ الجميع بجريرة الجاني، ضبط السلاح الثقيل الذي استغلته المليشيات الحكومية في قهر المواطنين والتوسع عشوائيا في أراضيهم (بعد أن كانوا يتعللون باستهداف الزرقة لهم، أصبحوا يتحججون بتكالب العرب عليهم)، وخلق تكامل اقتصادي يعنى ببعث التدامج الاجتماعي الحيوي بين كافة مكونات الإقليم الإثنية والقبلية و يهيئ لدارفور استعادة مكانتها كمركز للتقاطع المعرفي ودرب للتبادل التجاري - الأفريقي والعربي (ليس فقط السوداني والجنوب سوداني وإن كان هذا مدخلا مهما وفاعلا).

خلفية تاريخية لازمة، كي لا يتم القفز فوق الحقائق

نوهت كثيراً إلى أن الدولة (واذا شئت العصابة) في مسعاها لإضعاف الكيانات الكبرى ذهبت إلى تقسيم النظارات إلى إمارات (في حالة المسيرية ظل الكيان يعاني من حالات تفكك داخلي). وإذ عجزت في تحقيق ذلك مع الرزيقات الذين درأوا الفتنة بإعطاء المعالية نظارة، فقد عمدت إلى تقسيم المعتمدية إلى محليات والإقليم إلى خمس ولايات، كانت آخرها إعلاناً ولاية شرق دافور والتي في نظري تستحق عناية خاصة. إن القراءة الواعية لتاريخ جنوب دافور ينبيء بالدور الرائع والبديع الذي لعبة رزيقات (الجنوب) في تفعيل التحالفات

الاستراتيجية على مستوى الإقليم وحفظ التوازنات على مستوى الولاية. حتى نفهم هذا الأمر أود أن انقل القارئ إلى مشهد تاريخي، كما استميحه العذر في سرد حيثيات المسرحية الآتية:

دخل المفتش الإنجليزي إلى اجتماع دعا له أعيان مجلس البقارة بصحبة الزيلعي (شايقي منَاه المستعمر بأيلولة دارفور إلى بني جلدته مكافأة لهم على ما اسدوه وأسداه وليهم علي الميرغني من جمايل ساهمت في القضاء على دولة التعايشي وتشليع ما بقى من أركان الحكم الوطني).

الانجليزي: اود أن اعرفكم بالزيلعي عمدة نيالا.

إبراهيم موسى مادبو رد بجسارته المعهودة : نحن ما بنعرف عمدة لنيالا غير المقدوم عبدالرحمن آدم رجال.

اسقط في يد الخواجة ولم يدر ما يقول لوش الفيل (هكذا كانوا يلقبونه).

من ناحية نتعرف على نباهة الانجليز ومقدرتهم على الاستدراك والتكيف. كيف لا وقد اداروا إمبراطورية لا تغيب عنها الشمس، مقارنة باليانكيس الذين لا يدخلون بلداً إلا وهم يجلبون له الدمار معتمدين إلى الالية العسكرية وقد افتقروا إلى الحكمة والدرية السياسية. المجموعة الأولى تصل إلى غاياتها من خلال تحقيق الاستقرار والثانية من خلال الفوضى والتي من عجب يسمونها فوضي خلاقة.

من ناحية أخرى ننتبه إلى عبقرية الإدارة الأهلية (سأتوسع في هذا الأمر في كتابي القادم: عبقرية إفريقيا في ادارة المجتمعات، آل مادبو نموذجا)، نفاذ بصيرتهم، وعزمهم على تثبيت الحق لأهل الدار وقد كادت القبائل المهاجرة أن تحوطهم منتقصة من قدرهم لولا رشد الراشدين وبصارة المبصرين. إن الكثرة والعتاد والغنى والقوة لا تبرر الغلبة، فإن الإنسان اضعف ما يكون إن حاد عن قيم الحق أو مال عن مثل السماء. هذا ما يجب أن يعيه عربان غرب وشمال

دارفور الذين استطاع نظام الإنقاذ إستمالتهم. إذ لا محيص لهم عن الرجوع إلى قومهم وإمضاء العزم على نصرتهم من خلال تكوين جبهة ثورية لإنقاذ الإقليم والوطن، ليس بغرض الاستنصار لمكون إثني معين. وقتها سيستحيل السلاح الذي بأيديهم إلى نعمة وقد ظل نغمة طيلة هذه الأعوام.

ترجو الحكومة من استحداث ولاية شرق دارفور زج الرزيقات في خلافات هامشية لا صلة لها بالتدامج الاجتماعي أو التنمية المستدامة، خاصة أن قيادتهم الأهلية (الفاعلة حالياً) تفتقر إلى الحكمة والنضج الأخلاقي والبسالة اللازمة لرد كيد الاعداء المتمثلين في جهاز الأمن وتسكين عزمتهم على تأجيج الصراع مع الجنوب الذي هو بمثابة شريك استراتيجي واساسي لتحقيق نهضة اقتصادية على مستوى القارة، وليست فقط القطر. ثانياً، إن الفراغ الذي يتركه رزيقات الجنوب، هو من نوع الفراغ الذي يخلق إشكالا يهدد بانهيار الإقليم كله ويسول للمغامرين التمادي في محاولتهم التسود على المجال بالقوة خالقين إشكالاً مع أبناء عمومتهم (قبل الآخرين) وعازمين على التمادي في إفشاء الغيظ حد الرهق.

كنت وما زلت أقول بأن معين أهل دارفور لم ينضب، إلا أن وجود "الغواصات" قد أبطل إمكانية كل أسرة نابهة، أو قبيلة ذات حنكة ومقدرة على التفعيل. لا ننسى الهايسات. فالمركز لم يزل يعمد إلى إهلاك دارفور من خلال الاستعصام بنخب "منتهية الصلاحية". حتى إن الرئيس انتدب مؤخرا مجرمين مخضرمين للبت في قضية الرزيقات وبني حسين (أغسطس ٢٠١٧). هؤلاء كان يجب ان يمتثلوا امام القضاء، لا ان يفوضوا لحل قضايا المواطنين.

كنت ذات يوم في زيارة إلى دار مساليت فصحبني صديقي السلطان سعد بحرالدين ليلا إلى سراية والده المشرفة على بهو المدينة وجلسنا نسمر، كان حينها متأثرا بما حل بأهله من إبادة هندسها احد العسكرين الذين لم تزل الذاكرة رطبة بمولده يوم ان قدم اهله من تشاد واستضافهم والده عبدالرحمن بحرالدين، بل نفحه الاسم الذي يتنقل به اليوم في محافل العنصرية. لم يجد هذا

الرجل عرفانا يؤده للجميل أفضل من تدبير محرقة "للزرقة" فعمد لاستئصالهم رغم شرائع الخلق والدين. قال لي سعد: هذه تصرفات اهلك. قلت له، هؤلاء ليسوا أهلي، أهلي من تعرفون.

لا يسعني سرد مآثر الناظر إبراهيم موسى مادبو مثلا، لكنني أذكر منها ما يدعم للقيادة العربية موقفهما التاريخي الداعم للتدامج الاجتماعي لأن الناظر إلى تصرفات بنيهم يظن بأن هؤلاء كانوا دوماً أدواتً "للجلابة" في محاولتهم الدؤوبة للاستطالة على مال الغير وشرهم في طلب حق الآخرين. ذات يوم أومأ بعض التجار الشرهين للمفتش الانجليزي بضرورة نزع "حي الوادي" من الأهالي المتمثلين في القمر الفلاتة البرنو، الفور، إلى آخره، متزرعين بضرورة أيلولته إلى أناس مقتدرين حتى يطوروه كواجهة حضرية مطلة على الوادي. ما إن اتخذت الإجراءات لإخلاء الحي (الفاخر) حتى هرع الأهالي إلى الناظر إبراهيم في إحدى زياراته وابلغوه بالأمر. ما كان من سيادته إلا أن طلب موعداً هاماً وعاجلاً مع المفتش وأبلغه بأن العدل يقتضي عدم استضعاف الناس بل ويستلزم تقديم الخدمات لهم ولذويهم حتى يعيشوا حياة كريمة في ارض هي ارضهم ودارا هي دارهم. (لسنا بصدد تبيان مستحقات القيادة الروحية والفكرية التي دفعها الاسلاف، لكننا نود ان نقول بأن ظل حكمتهم لم يزل وارفا، فهلا استفدنا منه؟ عوض عن المقيل في الهجير، هل يسعنا ان نستظل بظل السماحة والخلق الاصيل؟)

لم تتغير سبل الوصاية حتى اليوم فقد تعاقبت الولاة (وكلاء الإمبريالية الإسلامية) على المنطقة وتوسع نفوذهم حتى سجلوا جميع الأراضي الزراعية كي يستصلحونها مزارعاً يوم ان يتم تشييد خط المياه المزمع مده من حوض البقارة حتى حدود نيالا (لا ادره إن كان الصينيون ما زالوا عازمين على حفر الآبار)، لكن الذي تغير هو سلوك العرب (عرب دارفور) يوم أن فقدوا القيادة الرشيدة وآلت قيادتهم إلى قادة لا يستهويهم الإرث المجيد قدر ما يستهويهم المركب والسكن الوثير . لا غرو ان قد ادخلت هذه القيادات الكيان العربي في ازمته الوجودية الحالية، ومحنته الاخلاقية التي لا يسعه الخروج منها إلا بالتصالح

مع الذات، وطلب الصفح من المتضررين برد حقوقهم إليهم وطلب المثوبة من الله عزّ وجل الذي لا يتعاظمه ذنبا ان يغفره. إن التمادي في الباطل والمكابرة لا تجدى لأن الأنفاس معدودة والآجال مرصودة. بل إن الفرصة قد لا تأتي في ظل الظروف الإقليمية والدولية التي يمر بها الحزام السوداني. لا استبعد بالمرة تحالفاً كذاك الذي استهدف المتشددين في مالي، بل اطالب بالتخلص من المهزلة التي تسمى قوات الهجين واستبدالها بقوات دولية تشكم المجموعات جميعها التي جاوزت حد الاجرام في دارفور. لا بد من النظر إلى حال الأهالي الذين مرت بهم عشر سنوات دون أن تلوح لهم بارقة أمل في الافق الفسيح والمديد، كما لا بد من محاولة صادقة لاستنطاق الاغلبية الصامتة لأن الفرق المتقاتلة لم تعد قادرة على التفريق بين مصلحة الاقليم ومصالحها الشخصية. بالرغم مما يؤخذ على دريج من خروجه (وإذا شئت هروبه في ١٩٨٤ الذي لم يستشر فيه أحداً، مما جعل وحدة دارفور من حينها في مهب الريح)، إلا أنه لم يرتهن إرادته يوما لاحد كما لم يقبل لنفسه أن يكون أرجوزاً تفعل اللاعيب من خلاله. .

لقد تجاوز الأمر نخب المركز اليوم إلى سادتهم في المجتمع الدولي. هؤلاء لم يعتمدوا د. التيجاني سيسي إلا للإبقاء على دارفور في خانة أل "لا حل". يريد الاخير إيهام نفسه بأن بإمكانه القفز بالقناية فوق الواقع الاجتماعي والسياسي المتردي والعسكري الشائك إلى خانة التنمية (المستدامة). كادت أذني تلتوي وانا اسمع السيد/الحاكم وهو يعلن لمذيعة مونتي كارلو بأن الحكومة باتت قادرة على احتواء الموقف عسكرياً. كيف هذا وهو يعلم بأنها قد بعثت ستة ألوية إلى الجبل لم ينجو منها أحد؟ كيف هذا وهو يعلم أنها مازالت تتحصن في المدن بالمواطنين، بل إنها تمترست في أبو مطارق ودفعت بالعرب لتحصدهم آلية الجيش الجنوبي المتطور؟ كيف هذا وهو يعلم ان مواطني دارفور لا يستطيعون التنقل من مدينة إلى اخرى دون طوف عسكري يمولونه ذاتيا؟ كيف هذا وهو يعلم أن الحالة الأمنية قد تردت في دارفور حتى أن الحكومة لا تعرف جهة بعينها تتفاوض معها إن هي اصلا ارادت حلا سياسيا وجدياً؟ هل تتفاوض مع رجال النهب، مع حرس الحدود، مع الحركات، مع من؟ أليس هذا ما كانت

تصبو إليه، أي ان تتدهور المواجهة بين الحكومة والحركات إلى حرب أهلية (تشمل الاقتتال بين إثنيات الإقليم المختلفة)، ومن ثم إلى أم كواكية (فوضى عارمة وعامة يموج فيها الكل موجا)؟

اذا افترضنا أن دارفور آمنة أو أكثر أمنناً من البلد الحرام، هل يمكن أن تؤتمن دولة تحتل أسفل قائمة الشفافية على أموال المانحين؟ هل يمكن أن تقوِم جهات اعتباطية، تفتقر إلى المقدرة المؤسسية والي الاحترافية والمهنية، والي تصميم رؤية وطنية رؤية وطنية؟ هل يمكن ان تشيد بلاد برؤية تنموية متجزئة؟ ما هي أولويات الاستثمار (التعدين، الزراعة، الصناعات الصغيرة، إلى آخره)؟ هل يمكن ان يدعم المؤتمر فكرة إنشاء مؤسسة تجمع الابحاث التي انجزت فترة العشر سنوات، تعني بالاستراتيجيات القطاعية، تدرس اولويات التمويل وتحدد آلية للتنفيذ؟ ما هي منهجية المراقبة؟ من هي جهة الإشراف؟ أين هو الكادر المؤهل الذي يمكن أن يتولى هذه المهام؟

سألت احد الإخوان عن مدلول "السريف"، فأنباني بأنه تصغير "السرف" اي منبع الماء الذي يتفتق من الصخرة الصماء. تهللت بشرا وقلت لعل العرب تؤوب وترجع إلى ربها فيلهمها الحكمة – حكمة التواصل مع الذات كوسيلة للتواصل مع الآخر. لن ادعي الحكمة وسأشرك رفقائي من القراء في هذه المتاهة، إذ أن اندفاعنا احيانا نحو الاجوبة دون استبصار الوجهة أو التعرف على احبولة الواقع يدخلنا في متاهات السؤال.

أسئلة ملحة كي لا يتم تجاوزها

(أ) الوقائع المحلية:

- هل يمكن ان ينجو قاطنو الاقليم من لعنة تصيبهم من خذلانهم لذويهم الذين ما فتئت تتنزل عليهم المعاناة حتى ايقنوا بنصرالله (ألا إن نصر الله قريب)؟
- أيظن الحكمندارات (أو قادة حرس الحدود) أنهم يغتنون بالتنقيب

على الذهب في أرض حبس أهلها وحصروا في المعسكرات وافتقروا لسنين؟ وهل جبل عامر وما عقبه من نكبات إلا إحدى اللعنات؟

- كان العرب في السابق إذا اقتتلوا تكوا البنادق وتضاربوا بالعصى، أما اليوم فهم يقتتلون بالهاون والمدافع، ومن لم يندفع بدعوى الجاهلية مكث في دامرته تذيقه قوات الأمن الذل والهوان بمراجعة بطاقات زوجاته واولاده عند الدخول والخروج منها. هل تفكرت القيادات العربية (صنع الانقاذ) في المحنة التي تسببوا فيها لأهليهم، أم أنهم سيكابرون ويزعمون أنهم باسطوا أيديهم بالأمرة؟
- ما هي التداعيات المستقبلية لمشكلة الرزيقات وبني حسين؟ كيف عجز الاخ الكبير عن مدارات حماقات الاخ الصغير؟ لو ان رزيقات الجنوب تعاملوا مع الاقليات التي تحوطهم وتعيش من بينهم بهذه الطريقة، هل كان يمكن لدارهم ان تعمر مثل هذا العمار؟
- اذا كان النظام يتوجس من مجرد التقارب بين العرب، كيف يمكن له ان يتقبل فكرة التقارب، ناهيك عن التنسيق، بين الزرقة والعرب؟
- هل لعب جهاز الأمن دورا في انتقال الحرب الاهلية إلى جنوب دارفور بعد ان انحصرت لفترة في الشمال والغرب؟
- هل شهدت دار فور مجيء مجموعات قبلية (عربية وغيرها) من غرب افريقيا مؤخرا؟ اهي مجموعات رعوية ام زراعية؟ هل الهجرة طبيعية أم تغولية؟
- إمعاناً في زجر المتفلتين الذين اتخذوا مبدأ الديات مظلة لتفريغ شحناتهم السالبة، هل يجوز اعتبار الجريمة فردية من الآن فصاعدا؟ حتى لا ترهق الديات كاهل الاقتصاد المحلي، اليس من المفترض ان تفي الدولة بالتزاماتها خاصة ان كل الذي يحدث انما يحدث بسبب إخفاقها، او عجزها عن اداء واجباتها؟
- أمراء الحرب الجدد: هل لديهم ارضية أو شعبية ينطلقون منها ام أنها

اوزان غير حقيقية اكتسبوها ستنتهي بانتهاء النظام الحالي؟

- هل عدمت دارفور (شمالها وغربها) قيادات من ذوات الوزن الثقل، يعيدوا لها توازنها ويحفظوا لها اتزانها، مثل المرحوم الشيخ هلال والناظر الدود واخرين؟

(ب) الوقائع الإقليمية

- يلام متعلمو دارفور على عدم اسهامهم في تنمية المنطقة، مع العلم أنهم اذا اتوا حصروا من قبل النخب الوسيطة ولم يجدوا نصرة من الاهالي، هل للأمر علاقة بالجهل وعدم التعليم، ام ان هذه المجتمعات عصية على التغيير؟
- هل تمثل نهاية الانقاذ نهاية المجموعات الطفيلية أم ان ذلك يستدعي تجفيف مستنقعاتها ومراتعها الاسنة؟ هل يحتاج الامر إلى ثورة ثقافية أم ان المحاكمات الثورية كفيلة بإحداث النقلة الحضارية ام الاثنان معا؟ هل فقدت النخب عموما دورها الريادي في ظل هذا الهرج؟
- ما هو دور القيادة الاهلية مستقبلا؟ هل من سبيل لاستعادة كل ذلك، وبأي شكلية؟ إذا كانت هذه تعتبر ماضوية، ما هي النظرة المستقبلية التي يمكن ان تحافظ على اللحمة الاجتماعية وتسعي تدريجيا إلى تطوريها؟
- كيف السبيل للتوفيق بين بادية متنامية ورقعة زراعية متناقصة؟ ها يمكن تجنب الاحتكاك في ظل نظام إداري متداعي وتنمية اقتصادية منعدمة؟ هل سيستحيل العمد في ظل هذه الفوضى إلى نظام إقطاعي جديد، خاصة ان البادية قد اتجهت تدريجيا نحو الاستقرار؟
- هل عزلت ولاية شرق دارفور الزريقات عن دورهم الريادي في الإقليم؟ هل كان المقصود محاصرتهم وإلهائهم عن النظرة القومية؟ ما هي إمكانية النخب لفك هذا الحصار ام ان التطويق من مصلحتها؟

الا يكشف هذا الامر فشلها وعجزها الاخلاقي والفكري؟ إلى اي مدى ستستمر النخب في استثمار محنة اهليها؟

- إهمال الحكومة وإخفاقها في حماية القبائل الحدودية: هل هو عجز أم أنه محاولة استنزاف للكيان؟ ما هو مستقبل الكيان الاقتصادي في ظل احتدام العلاقة مع الجنوب؟ هل كان تلغيم المرحال من قبل جيش الجنوب بمثابة ضغط على حكومة الشمال أم انه استهداف للكيان العربي بأكمله؟
- هل امعنت جماعة "الفجر الجديد" في إقصاء العرب أم ان العرب عجزوا عن اتخاذ موقف اخلاقي وفكري من النظام؟ واذا هم، اي العرب، صنفوا الفجر الجديد كجماعة عنصرية أو ايدولوجية، هل هم راضون بخانتهم الحالية، خانة العبودية هذه؟
- في ظل التراخي الأيديولوجي وفقدان الطائفية قبضتها على الريف، هل يمكن لفكرة (تضامن قوى الريف السوداني) ان تزدهر بعد ان اجهضت في السابق؟

(ج) الوقائع الدولية

- هل من درس يمكن ان نتعلمه من مالي؟ إذا تمادى الجانجويد في غيهم وضلالهم، أو أولئك الذين تمترسوا في خانتهم العقائدية، الا يمكن ان يواجهوا ذات المصير الذي واجهه المتشددون إذا لم يكن بمعاونة الفرنسيين فربما الفريكوم؟ هل يمكن محاربة مثل هذه الظواهر من خلال الادراج العدلي لعرب افريقيا في المنظومات الاقتصادية والسياسية وعدم الاكتفاء بالحلول العسكرية؟
- هل للكيان العربي دورا يمكن ان يلعبه في إخراج الوطن من مأزقه الاثني والديني خاصة ان له عبقرية استمدها من الزمان والمكان؟
- هل نفدت حكمة الكيان أم انه فقد مقدرته على التفاعل في ظل

التدخلات الإقليمية والدولية؟

- هل يمكن تخيل دارفور منفصلة عن السودان، ولو إلى حين؟ ألا يؤثر ذلك على الحزام السوداني ككل؟
- ما هي التدابير التي تسعى الإدارة الأمريكية لاتخاذها حال انفصال دارفور حتى لا تصل اثار الزلزال إلى كافة اقطار الحزام السوداني (سيما اننا الان نعيش في مدار زلزالي يكاد يطيح حتي بالمحروسة مصر)، أم انها المنية المرجية من كل هذه التصرفات العبثية؟

الخلاصة

لا تحتاج دارفور اليوم إلى مؤتمر دولي تحصر فيه الأموال قدر احتياجها إلى ندوة ترصد فيها موارد الحكمة المتبتكة منذ قرون خلت واجال مضت. إن استنطاق الاغلبية الصامتة استنطاقا حيويا وامينا من شأنه ان يلهم النخبة عبقرية الخروج من هذا المأزق التاريخي ويهيئ لاستراتيجية متكاملة ترصد فيها موارد الإقليم وتحدد أولوياته حسب ما يبتغيه الإنسان -- وسيلة التنمية المستدامة وغايتها. لابد من الاعتماد في هذا المسعي على القيادة الجماعية لأن البشرية قد انعتقت اليوم بفضل النضج الفكري الذي عكسته ساحات الربيع العربي من القيادة الكاريزمية التي لم يحسب لها ان راعت يوما رغبة الجمهور قدر مراعاتها لمصلحتها الشخصية التي كثيرا ما كانت تستطيب الرقص فوق جماجم الغلابة والمستضعفين. حري بمثقف (أو جماعة) اتخذ المحاصصة الاثنية وسيلة لتحقيق طموحاته الشخصية ألا يؤتمن. كي نقف على واقع المعضلات البنيوية والمؤسسية، لا بد من النظر إلى القضية في مستواها المحلي، الإقليمي والدولي. كما يلزم تتبع مسارها الدولي وتأرجحها منذ الاستقلال، الحرب الباردة والحرب على الإرهاب التي اقتضت مأثله، شيطنة وابلسة بعض المجموعات الإثنية (زغاوة، رزيقات، إلى آخره). يجب ان نقاوم مثل هذا التوجه لأنه يهمل الظروف الموضوعية التي ادت إلى الصراع، كما يؤثر سلبا على استقرار

الحزام ككل، علاوة على انه يجافي المنطق الاخلاقي والإنساني. بيد أن إحداث تنمية شاملة منوط بقدرة المجتمع الدولي علي بسط نفوذه على الأرض، جلب المجرمين إلى ساحة القضاء، تقييد حرية السماسرة والتعاون بصدقية مع قيادات المجتمع المدني لتحقيق تسوية شاملة بين كافة الكيانات الدارفورية. سيما أن اقصر طريق إلى الحل هو اعدله واقومه (وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (سورة الأنعام: ١٥٣).

آفة السراريق ومِحنة المساحيق

(تعليق على اختطاف الدّولة لزعماء الإدارة ألأهلية)

أبلغ طفل والده عن نيته في الانضمام "للجريمة المُنظَّمة" واستشاره في الانضمام إلى أحد الفريقين: الحكومة أم القطاع الخاص؟ هكذا وبدون إعطائه أيّ مهلة لإبداء رأيه في جدوى قراره العملية أو مبدئيتها -- طريقة الأولاد هذه الأيام -- إنّما فقط تبيان لذويه خيراته الواقعية. فكُلُّ ثلاثة لصوص احتاروا في طريقة يتجاوزون بها الضائقة الاقتصادية وقد راعهم تدهور الدولار شيَّدوا بنكاً، وكُلُّ خمسة مجرمين محترفين وفاشلين اجتماعيين نضب معينهم من الحِيل وخارت عزائمهم عن التكسُّب بالحلال لجأوا لاختلاس إحدى الدواوين الحكومية ولنراجع تقرير المراجع العام الأخير(يكفي مراجعتك أيُّها القارئ الحصيف قائمة أعضاء مجلس الإدارة لأيِّ بنك في السودان أو غيره كيف تدرك حقيقة ما أقول). هذا في العالم قاطبة وفي البلد المنكوب خاصَّة. إذا كان بنك امدرمان الوطني قد تمَّ إسعافه من الإفلاس ثلاث مرَّات على أيَّام حرب الجنوب، فإنَّ اليونانيين تظاهروا على أيَّام ورطتهم المالية قبل أعوام لأنَّهم اكتشفوا أنَّ كُلَّ مئة دولار يؤدِّي سدادها يكون نسبة مالكي البنوك منها ٩٨,٨ فيما أنَّ القيمة الحقيقية لما اقترضه المواطن لا تتجاوز ١,٢٪. بمعنى أنَّ مالكي البنوك موّلوا مشاريعهم الخاصَّة واشتروا أملاكاً اقتراضاً باسم المواطن، فمَن كانت له مركبة بحرية فاخرة قيمتها ٥ مليون دولار أمكنته القروض شراء مركبة أخرى بـ ١٥ مليون دولار، ومَن كانت له فيلا اشترى قصراً وهلم جرا.

تأتي الشرطة البلهاء صبحاً لتقتفي أثر الجريمة الذي أزالته المخابرات ليلاً، فيما يتشدق السياسي "النابه" وعلى يمينه مدير الشرطة "المتين" ولسان حاله يحكي الدراما الهزلية التي اختصرتها الحكمة الشعبية بقولهم "فلان بالليل مع

السراريق وبالنَّهار مع لقَّاطين الدروب.“ الفرق بين العالم الأول والعالم الطيش هو فقط في الحذقة والحبكة، وليس الدربة والحرفة. فكلهم لصوص.

لا يحتاج ذاك الطفل أو غيره لاكتشاف الأزمة الأخلاقية التي يعيشها العالم اليوم الذي أصبح في قبضة لصوص مسلَّحين (ولذا فحملة ”نزع السّلاح“ يجب أنْ تبدأ ”بتجريد الدّولة“ من بضاعتها المُزجاة والتي تستخدم لتغبيش الرّؤية ومنع المواطن حقّه في التوصُّل إلى صيغة مُرضية تجعله في سِلمٍ مع نفسه والآخرين). قال له والده وقد أعجبته نجابة ابنه وبراعته في التعرُّف على ”جهتيْ الإبداع،“ أُفضِّل أنْ تنضم إلى الحكومة، لأنَّها لن تعدم حِيلة في إيجاد مَن تدخله السجن نيابة عن محسوبيها، أي السّراريق (جمع سارق) الأصليين!

ظلَّت النُّخبة المركزية تُسخِّر موارد غرب السّودان منذ الاستقلال، وما قبله، لصالح الطّبقة الطّفيلية التي ظلَّت تستفيد من الثمرة، في الفول السوداني، حب البطيخ، الصمغ العربي، المواشي ... إلخ، دون أنْ تفكر في تخصيص نسبة من العائدات لتطوير البحث العلمي، أوزيادة الوعي الإنتاجي، أوإنشاء بنية تحتية علّها تُوظَّف لصالح تنمية أو استدامة هذا الثّراء المهول. كانت هناك أُسس إدارية ومعايير اقتصادية، تنتظم الحياة رغم حيفها أو عدم عدالتها حتّى جاءت ”العصابة“ مُتزعمة التّدمير وليس التّغيير أو التّطوير؛ فعبثت بالنُّظُم وَسَخِرت من الموروث ووظَّفت كُلَّ ما لديها من قدرات لاستبقاء الأهالي في حالة من الأسر المعنوي (الهلع، والإحباط، واليأس، الخوف من المستقبل، استباق إبليس شره) الذي تؤكّده المسغبة وتقننه سُبُل الفقر المادي لأفراد، ومن عجبٍ، أغنياء. بل هُم نُجباء يسعون في أحلك الظّروف وأخطرها للكد والكسب من جهد أيديهم: تخرج العجوز منهم للاحتطاب، يتلقى الأطفال النجمة وهو في السَرْحَة، يخرج الرجال للزراعة والتّجار للسّوق، فلا تكاد تجد في الفَريق إلا عضير أو مسكين. احتبس الدّهر الزُّراع الأصليين، مضى إخوانهم يتلفتون من هول المصيبة ويجأرون للخالق كي يُجنِّبهم مغبة الظّلم. فلا يمضي خمسة أو سبعة إلى الخلاء يكبرون زرعاً أو يزربون أرضاً، لا يعرفون شيئاً عن سيرة مالكها، إلاّ وهُم حاملين السلاح. وهُم في هذه المِحنة لا شكَّ أنَّهم يرجون يوماً يرجع

فيه الأمر لما كان عليه، وقد شهدوا بأمِّ عينهم آفة المقولة الجاهلية (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً) وخبروا فداحة البسالة الكاذبة (أمسح أكسح). لكن الحكومة (وعملائها من المؤتمرجية) لا تريد لهم أنْ يرجعوا إلى سيرتهم الأولى وقد أفاقوا. فما السبيل؟

ما هي مصلحة "الدّولة" في الصَّدِّ عن السّبيل، التّغرير بالشّعب وتدمير موارده؟ الإجابة على هذا السؤال تتطلَّب مراجعة المصطلح، فهذه ليس "دولة" إنَّما هي "عصابة" تواطأت على اختطاف الموروث وارتهان المستقبل لصالح أوهام أيديولوجية. ما آل إليه الأمر هو مزيجٌ من الوهم والجهل تختصره عبارة "الضَّابط الرِّسالي" منذ اليوم الأول وقد تعرضتُ لهذا الأمر بتفاصيل أوردتها في مقالي: الحكمانية - تَحكُّم أمْ إحكام (تعليق على تجربة الحكم المحلِّي في العالم العربي/السودان حالة خاصَّة).إن العقيد أنس عمر، والي ولاية شرق دارفور، هو نموذج مثالي لذاك الضابط الرسالي، لأنه ليس له أدني تأهيل أكاديمي أو مهني في أيٍ من مجالات التنمية أو الإدارة أو التخطيط كما لم يصَّعد في إحدى دواوين ألحكم المحلي. فجل ما حازه من فخار هو الاشتراك في إبادة شعب الجنوب ولذا فهو يبرع في الخطابة والحديث عن الجهاد في المناسبات الدينية وغيرها لكنه لا يتطرق مطلقاً للحديث عن التنمية فأفضل وظيفة نالها وأقربها للمتطلبات المهنية، قبل أن تعهد إليه مسؤولية الولاية المنكوبة والهاملة بفعل ما ارتكبه بنيها ونخبتها، هي وظيفة "مسؤول التأمين لمؤسسة بترولية." مثل هذا الشخص يمكن أن يعهد إليه بمسؤولية في الشمالية أو نهر النيل، أمّا أن يعهد إليه بمسؤولية في ولاية حدودية فأمر مخزٍ ومحير.

منذ اليوم الأول كان هم الجبهة الإسلامية اعتماد "الفوضى الخلَّاقة" كوسيلة لضرب الولاءات التّقليدية واستتباع الريف من خلال التّمكين لنُخب طفيلية، متجاوزة حتى مفهوم الاقتصاد الرِّيعي إلى (لا) اقتصاد، إنَّما فقط السّمسرة. لكن كيف ينجح هذا مع شخص (مزارع) يملك كافَّة سبل الإنتاج (مطر، أرض وسواعد فتية)؟ لن تعدم الإنقاذ حِيلة، فقد فتحت أبواب التّصدير للزيوت بكافَّة أنواعها من ماليزيا وغيرها؛ فكسدت البضاعة وافتقر المواطن، بل

عدم أيّ حِيلة لتغطية فاتورة العلاج والتّعليم مِمَّا اضَّطره لحمل السّلاح. كانت هذه الفرصة التي تنتظرها النُّخب العسكرية والأمنية التي احترفت التجارة في زمن الحروب - خاصَّة حرب الجنوب - وتعرِف كيف توظِّف هذا الظّرف لصالح جيبها وجيوب محسوبيها. من أخطر هذه الأُسر، أسرة العقيد أنس عمر، الذي انضمَّ هو وأخوته منذ اليوم الأول في الإنقاذ إلى الجهاز، وكان لهم القدح المُعلى في "دحر التمرد" مستخدمين مقدرتهم على الكيد، وليس جرأتهم على التّصدِّي مستخدمين حِيلاً تنموية أو تدابير مُؤسَّسية وطنية.

إذا تفحَّصت قائمة جميع الشركات التي تعمل في خطِّ الإمداد من الخرطوم إلي دارفور؛ تجد أنَّ كُلَّ الموردين للسّلع التّموينية ومواد البناء ووكلاء شركات الطيران ومُتعهِّدي الأدوية ومواد "التّخدير" كافَّة من الشركات الأمنية التابعة للنِّظام أو الدّولة. هل لهؤلاء مصلحة في انتهاء الحرب واستتباب الأمن، وقد اغتنوا من السُّوق السَّوداء وتزوَّدوا بفرق السِّعر الهائل في البضاعة، أمْ إنَّهم يُريدون أنْ يمارسوا احتكاراً للذخيرة والسِّلاح تجعل المواطن تحت رحمتهم، أكثر مِمَّا هو عليه، إذ إنَّ "التَفلُّت غير المُتحكم فيه" قد يضرُّ بمصالحهم الآنية ويقلِّل من فوائدهم التِّجارية؟

سبق لي أن قدمت ورقة بالتعاون مع الأستاذ حامد علي محمد نور، الأمين العام لمبادرة المجتمع المدني، وناشطين مدنيين آخرين أن تقدمنا بورقة استراتيجية-وذلك قبل عدة سنوات – لعدة مؤسسات كانت تهدف إلى خلق هامش تثاقفي يعتمد القبائل العربية عنصراً من عناصر البناء وزاداً يدعم مشروعية الإخاء (Arabs for Integrated & Peaceful Darfur)، وحذرت من إضعاف العرب وتبعيضهم كوسيلة لتأمين المركز؛ لأنَّ ذلك يفلُّ من عضد دارفور ويجعل من المستحيل الوصول إلى حلٍّ سلمي للأزمة قد يُرتجى مستقبلاً. لقد دخلت الدّولة باستهانتها للأمر في "أم كبك" لأنَّها بتفتيت الكيانات العربية قد هيّأت لبعض المجموعات الانتهازية الاستحواذ علي منصَّة المشهد السياسي والعسكري دونما أدنى أهلية، وهزأت بالنُّخب المحلِّية والقومية وبالإدارات الأهلية، وضربت عرض الحائط بالتَّحالفات الاستراتيجية التي حكمت دارفور

خمسمائة عام. وإذا ذاك هو الحال فإنَّ "الدّولة" لا تستطيع أنْ تستعين بعُنصر الفناء اليوم لدعم مشروع البناء. إذن، لابُدَّ لها من عناصر بشرية جديده تتمتع بأهلية شعبية، والأهمُّ من ذلك؛ تمتلك رؤى مستقبلية. من أين لها بهؤلاء؟ مَن الذي يرتضي لنفسه التَّعامل مع "العصابة"، بل من ذا الذي يقوى على تحمُّل وزر الإبادة والله عز وجل يقول (وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّار) (هود ١١٣) والرّكون هو مُجرّد المَيل القلبي، ما بالك بالتخطيط والتنفيذ والإمعان في التّدليس وبخس الحقِّ أهله؟ لا غرو، فقد عرضت الدولة منصب وزير العدل مؤخراً علي أربعة عشر مرشحا قبل أن تجد شخصا واحداً مؤهلاً يقبل هذه الوظيفة التي جل مبتغاها التستر على الجناة؟

ليس هنا المجال للتوسُّع، لكنني سأفرد مقالاً يُبين الأدوار التي قام بها اللواء دُخري الزَّمان - الأخ الأكبر للعقيد أنس عمر- في شأن الإبادة العرقية في الجنوب، وفي دارفور، وقيمة ما جناه من ثراءٍ مادي هو وإخوته مقابل إثبات ولائهم للإنقاذ ولعصابات المركز كافَّة. كان أحد أعمامي العسكريين مُعجباً باللواء دُخري الزَّمان وبأدائه عندما كان ضابطاً في نيالا، وكان كثيراً ما يقول لي "اللواء دخُري الزَّمان رجلٌ محترم." كنتُ أعجبُ من سذاجته، لكنني أكتفي بالقول "التَّهذيب هو أداة العُنصريين للتّشذيب." وذلك منذ فجر التَّاريخ. إنَّك لن تجد تهذيباً يفوق تهذيب جنرالات هتلر وعُتاة طاقمه الأمني، هُم يُسلونك ويؤنسونك بل يضحكونك وهُم آخذيك من باب الزّنزانة إلى حائط الدِّروة، بل إنك لن تجد رجلاً اليوم يفوق "الرجل الأبيض" اليوم في رُقِيِه وابتسامته الصفراء التي ساد بها على الأمم البلهاء.

لعلَّ أكثر ما يحرجهم اليوم تصرُّفات الرئيس ترمب، ليس لأنَّها خرقاء؛ لكن لأنَّها تكشف حقيقة مُؤسَّستهم العُنصرية والإمبريالية؛ فَتُعَجِّل بذلك في فضحهم ومن ثَمَّ تستدرج كافّة القوى لمقاومتهم؛ وهذا ما يخشونه. الأمر إذن لا يختلف عن واقع النُّخب المركزية في السُّودان لأنَّها سادت يوم أنْ سادت مُعتمدةً على المكر والدّهاء والمقدرة على التلوُّن كالحرباء- دعوات أخروية تبنَّتها الطَّائفية والجبهة الإسلامية القومية ودعوات تقدمية تبنَّاها اليسار والجبهة الثَّورية،

فلما انفضح كُلَّ هذا الإفك اتَّخذ اليمين من الدّولة غنيمة، واتَّخذ اليسار من منظمَّات المجتمع المدني رهينة (تجد التفصيل في مقالي القادم تحت عنوان "مُبادرة المجتمع المدني: سفينة غرقت في بحر الكبر والوهم والطمع")؛ أمّاً البؤساء من أبناء الهامش فهم يقتاتون من هذه الموائد إذ لا يملكون لأنفسهم موتاً ولا حياة ولا نشورا، أو هكذا يتوهمون.

لعلَّها دارفور بهذا تكون آخر المستوطنات، إذ إنَّ قادّة المركز قد اختلفوا ولم يتفقوا على تفويض "دي كليرك" كي يفاوض بالإنابة عنهم؛ ولذا فَهُم لن يستبينوا النصح إلاّ ضحى الغد - يوم أنْ تتقاطع الدوشكات في شارعي الستين وعبيد ختم - حينها لن تُجدي الاستعانة بالعقلاء وسنتركهم للسفهاء يحسمون أمرهم معهم - وهذا ما يستحقونه حقّاً. إذا لجأت "مايو الحمراء" لسلاح الجو المصري لقتل العزل في الجزيرة أبا فحصدت اثني عشر ألفاً من الأهالي وبذات الدوافع التي قُتِل بها المدنيون في دارفور، فلا أدري لمَن ستلجأ النُّخب المركزية هذه المرَّة والأعداء يتربَّصون بها من كُلِّ صوب ولا صليح لها من أبناء الشَّعب؟ ما لم نتدارك هذا الفدح المعنوي ونعترف بمسبباته؛ فإنَّ دائرة العنف هذه لن تنتهي، طالما هنالك غُبن فتأكد أنَّ هنالك عنفاً، والعنف يجتر عنفاً مُضاداً. الأمر الذي لن تعالجه الأغاني الوطنية (كرري تحدث عن رجال كالأسود الضَّارية، علماً بأنَّ البيوت التي تسود اليوم قد تسلل أسلافها بالليل عشية كرري من أمدرمان - بلد كبار الجواسيس آنذاك - وأجهزت على الجرحى وسلبت الأسرى. لا داعي للتَّطريب، دعونا نتكاشف ونرمي هذا التَّاريخ وراءنا ونمضي في طريقنا لتنمية الذَّات الوطنية)، إنَّما المعالجات الدّستورية والسِّياسية والتَّعليمية التَّربوية الرَّاشدة.

لقد تحقَّق الهدف الاستراتيجي للجبهة الإسلامية ولو بصورة دراماتيكية مُتمثِّلاً في خلق انسيابية في ملكية الأرض، وميوعة إدارية وسياسية واعتباطية لم تكن متعمدة في التعاطي مع هذا الشأن المُعقد. لا يهم كم من الألوف ماتت أو قُتِلت أو نزحت أو شُرِّدت، المُهمّ أنَّ الجبهة قد نجحت في "زحزحة الولاءات التقليدية"! هذا العبارة الخبيثة والجهولة والحقودة التي استخدمها الشيوعيون

في حلِّهم للإدارة الأهلية، واعتمدها الإسلاميون في محاولتهم "لإعادة صياغة الإنسان السُّوداني"، بيد أنَّ الأخيرين قد رأوا مصلحة في احتواء الإدارة الأهلية وتجريدها تدريجياً من كافة صلاحيتها، مع الإبقاء عليها إلى حين مجيء اللحظة لركلها، وقد أزفت تلكم السَّاعة!

إنَّ التَّعاطي مع الشأن الدارفوري، يتطلَّب استصحاب عوامل عديدة للتَّحليل، منها ما هو سلوكي (إجرام بعض القيادات، عُمد وغيرهم، وإمكانية ضلوعهم في بعض الممارسات غير القانونية الأمر الذي يجب أنْ يحدِّده وزير العدل وليس منسوبي الأمن أو الشائعات)، منها ما هو مؤسَّسي (انهيار الهرم الاجتماعي، اضمحلال المسودة العُرفية، تداعي الهيكل الإداري، إلى آخره)، ومنها ما هو بنيوي (ضعف التكامل الأيكولوجي بين الرَّاعي والمزارع، والمصلحي الاستثماري بين المزارعين أنفسهم، الحاجة الاقتصادية للاستقرار والسَّيادية للملكية والمشاعية للانتفاع، محدودية الرقعة الجغرافية إلى آخره). إنَّ غياب الأفق التَّنموي يجعل كُلَّ هذه العوامل تتضافر لصالح الدّمار والانهيار، كما قد توضِّح حادثة مجيليد.

تقصى بعض المعاليا أثراً لبهائمهم، قادهم الأثر إلى بادية أولاد حاج إسماعيل حامد (رزيقي) والذي من المُرجح بل من المؤكد أنَّ السراريق- والذين لم تتبين هُوِّيتهم هذه اللحظة - قد تعمَّدوا دسّه-أي الأثر- في هذه الناحية (بادية رزيقات) كي لا يقتفي أحد أثرهم فيخرجوا من القرية سالمين على أقلِّ تقدير، ويستطيعوا الإيقاع بين الفريقيْن على أسوأها. قد كان لهم ما أرادوا فالناس يحتكمون إلى السِّلاح في غياب الدّولة وإلى الظّلم في غياب أهل المشورة. بدأ المعاليا (المجموعة المقتفية آثار البهائم) في الضّرب بالسِّلاح، هكذا وبدون مُقدِّمات. لم تمض دقائق حتى قُتِل من أبناء حاج إسماعيل حمدان والطيب ومن أبناء أخيه حاج موسى حامد وحمدان. وصل الفزع إلى البادية التي تحرَّكت على خلفية الأحداث الكثيرة المتراكمة، لكنها لم تتحقّق من هذا الواقعة بالذَّات ولم تتبين من السَّالفة حتّى كانت قد ألحقت بالمعاليا ضرراً وقتلت منهم غِيلة العدد الكبير.

هذا الحدث الدّرامي وغير الإنساني - رغم فداحته- تصدق روايته مع تبديل المُسمَّيات -أشخاصا وقبائل-لكُلِّ المحلِّيات يموت زهاء المئة مسلم وتزهق أرواحهم فلا تنجح النُّخب المركزية (لحاجة في نفس يعقوب)، وتلكم المحلِّية (لضيق الأفق وبؤس المخيلة)، في شيء قدر تفعيلها لثنائية رزيقات ومعاليا ومن تَشَطّر منهم وبرع أفتى في قانونية الطَّوارئ أو عدم قانونيتها، وثيقة مروي ونجاعتها، تاريخية الحاكورة وقُدسيتها، بل تشكَّكت في ولاءات المسؤولين على خلفياتهم القبلية؛ حتى زعموا أنَّ العقيد أنس عمر معلّاي (وأنس معروفة جهته وحلته)، وينسون أنَّ هؤلاء (ها .... أولاء) ولاءهم لكُلِّ شيء إلَّا العشيرة والله والوطن.

فلندع أمر الخلفية القبلية والاجتماعية جانباً، ولنرجع إلى إجرائية المعالجات الأمنية. إذا كان كُلُّ إناءٍ بما فيه ينضح فإنَّ والي شرق دارفور، قد رأى أنَّ نجاعة الحلّ السِّياسي تتمثَّل في إحكام القبضة الأمنية؛ خاصَّة بعد أنْ تجمَّع الرزيقات في كليكل والمعاليا في أب كارنكا. رغم تحفُّظنا على هذه الخطوة، إلَّا أنَّنا نستغرب كيف يتمّ استدراج زعماء أهليين إلى موقع حدث لم يكونوا في الأصل جزءاً منه، ويتمّ اعتقالهم وهُم مَن تحمَّلوا عبء التَّصدِّي لعبث الإنقاذ طيلة هذه السنوات، وبذلوا قصارى جهدهم لامتصاص الصَّدمات بالرغم من شُحِّ الإمكانيات وضياع الصَّلاحيات وغلبة المشورات؟ لماذا إذن اعتقال عُمد الإدارة الأهلية في هذه اللّحظة؟ بل كيف يتجرأ معتمد الفردوس (أضان الحمار سابقاً)، محمد سليمان جودالله الغالي، خريج إسلامية ٢٠٠٤، أن يرفد عمداً على رأسهم العمدة محمود خالد محمد نور، عمدة العمد ورجل الإدارة الأهلية والعيار والسند؟ ما هذه المسخرة؟ هل اغتررتم بسلطة الإنقاذ أم إنكم قد أيستم من زوالها؟

ساءني ما فعلتم بقومي وسرني. ساءني لأنكم عدوتم على قوم كرام، وسرني لأنهم ومنذ اليوم سيعملون على الاطاحة بالعصابة وإذا لم يفعلوا فخاب رجائي فيهم. كان بعض أصحابي منهم يبلغونني أن صحبي، يقصدون الناظر أحمد السماني (رحمه الله)، بقول "الله يفتن الرزيقات مع الحكومة"، وهم إنّما يودون

القول ويدللوا على أنه غير مخلص في خوته للرزيقات وأنه يتظاهر بالحب والإخلاص لهم. فكنت أرد بقولي "إن قالها فقد صدق وأحمد رجل تيجاني لا يعرف النفاق وأنا على دينه، بل أؤمِّن على دعوته." لقد أدركت خطورة التنامي العسكري والبشري لهذه القبيلة، والأن أيقنت بأنها في حوجة إلى من ينقذها من نفسها، قبل الآخرين. ولا يكون ذلك إلاّ برسم خط استراتيجي اسعى لتبيانه في هذه المقالة أو الورقة المفاهيمية.

إن بعض الزلنطحية والعمد الإنقاذية (ومن أسميهم أحيانا "البجعات البرية" تأسياً بالرواية العالمية) كان يقول ويفاخر "الرئيس بحب الرزيقات." وأنا أقول في نفسي "ما هو قدر المحب وما هي يا ربي قيمةهذا الحب؟" إن المحب لا قدر له وقيمة الحب معيارها التنمية التي كان حظ المنطقة منها صفراً كبيراً ودونك المشاريع الفاشلة: مطار الضعين ومشروع أبو فاما -- الذي خص به العقيد أنس عمر محاسبيه من الإنقاذيين -- وغزالة جاوزت. بل إن حظ الأقاليم من القروض التي أُخذت باسم كافة السودانيين والتي ستدفعها الأجيال القادمة يبين القسمة الضيزى، إذ إن حظ إنسان الوسط من هذه القروض ٣٩٠ دولاراً للفرد، مقابل إنسان دارفور والجنوب ٣٩ دولاراً فقط. حتي هذه النسب غير دقيقة لأنها أي القروض المدرجة والمسجلة قد ذهب ثلثها إلى جيوب أفراد. الان فقط سيعلم العمد أن "من الحب ما طبل في السجن وقتل"!

إنَّ إدارة الرِّزيقات في الجنوب تُمثِل القلب والعقل للرِّزيقات في السُّودان قاطبة. فهم مهما تتضعضع كيانهم واضمحلّت عُرى الوثاق بينهم؛ تبقي لديهم حكمة راسخة ورؤية متوارثة وتؤدة في التعاطي مع الشأن العام. كان الناظر محمود موسي مادبو (رحمه الله) دائماً ما يقول: "نحن العطاوة ديل جبتنا كبيرة وشدرتنا ضليلة تسع كُل القبايل" (رواية الشيخ جبير عبدالشافي). ولذا فقد حرص النِّظام على عزلهم من إخوتهم في المقدومية (جنوب دارفور) ومن إخوتهم في شمال وغرب دارفور من خلال الاستحداث لولاية شرق دارفور. رغم ذلك فقد استمرَّ نفوذهم، مِمَّا استدعى ليس فقط عزلهم إنما أيضا اعتقالهم؛ كي يتمّ تنفيذ المخطط أو السيناريو القادم بالكيفية أو الحرفية التي يريدها

جهاز الأمن؛ وهي اقتتال الرِّزيقات حتّى يفنوا عن آخرهم. يساعد في ذلك هواجة الفريقيْن والغشامة المتحكمة فيهم بتفشِّي عامليْ الفقر والجهل. يكفي فقط استبقاء سبعة آلاف لحماية البشير وإخوانه. حتى هؤلاء، لم يرتاح بال بكري حسن صالح حتى أخرجهم لأنه يفضل الاستعانة بأبو طيرة وقوات السلام والدفاع الشعبي وذلك بدافع الانسجام العرقي. علماً بأن عددهم يتجاوز الأربعين ألفاً يتزودون من أمواج ولا يأتون البأس إلا قليلا.

عاد الرئيس البشير النَّاظر سعيد محمود موسى مادبو(رحمه الله) إثر وعكة أصابته قبل عاميْن، فكان فيما قال له: "أنا عندي ٢٠ ألف من الرزيقات مسلَّحين"، وطمأنه بأنَّه سيرعى أولاده (أي الرزيقات) وطلب منه ألاّ يحمل همّا." صمت الناظر وأطرق بنظره إلى أعلى لأنَّه يدرك بأنَّ هذا النّوع من "الرِّعاية" سيكلِّف القبيلة كُلفة عالية ويجعل تماسُّكها مرهوناً ببقاء النَّظام الذي ما فتأت الحادثات تنوشه حتَّى اعتزم قادته تفتيت كيان الرِّزيقات وضرب وحدتهم دون كُلفة، إنَّما التَّحريش والوقيعة بين مجموعات غير راشدة ولا تعتزم الاعتبار أو الاستبصار.

إنَّ المتتبع للرسائل الصّوتية التي يبثها الشّيخ موسى هلال لا يكاد يتبين هدف استراتيجياً أعلى أو حتّى تكتيكاً سامياً، إنَّما يستشف فقط مناورات قد يكون الغرض منها كسب أرضية سياسية أو عسكرية، أو الاثنان معاً. إنَّ العمل السِّياسي يتطلَّب العمل عبر حزبٍ سياسي أو الانخراط داخل المؤتمر الوطني حزبه الأصل، أمّا العمل العسكري فيتطلَّب الانصياع لأمر القيادة العليا للقوات المسلَّحة أو جهاز الأمن في حالة حرس الحدود، أو الخروج على الدّولة خروجاً بائناً. فلم يعد هناك مساحة للمناورات أو المساومات أو حتّى الاتهامات التي تشبه طعن القناص للفيل في ظلّهِ وعوده قائم: دونك عمر البشير وإخوته فسر إليهم غير ملتفت ولا تمكنن "عيال أم شطيطة" من رقبتك، أو تجمل بالصبر كي لا يفوتك الأجر. ليس أسوأ من أن تغتال فتموت فطيسة كما مات إبراهيم شمس الدين أو تتأرجح فتقع في محاولتك الوقوف بين سرجين وحالك يشبه حال من وصفه إيليا أبو ماضي

بقوله "كفارس تحت القتام لا يستطيع الانتصار ولا يطيق الانكسار."

نصيحتي للشيخ أن يصطبر على النهج الذي اختطه لنفسه منذ فترة غير قصيرة والتي عمل فيها على "رتق" النسيج الاجتماعي فحذاري أن يعمل على "فتقه" بالتعرض لإخوانه (وأهلنا قالوا "المحن ضيفات")، الأهم تفويته الفرصة على العصابة بعدم التقاطه ألطعم هذه المرة لأنهم يريدون أن يتخذوا من دارفور وللمرة الثانية ساحة أو حديقة خلفية لتصفية حسابتهم الشخصية والتي تمحورت هذه المرة في "ضرورة إقصاء عناصر غرب السودان من العاصمة" بعد أن استنفدت أغراضها منهم. إذا كان الخلاف في السابق بين الشعبي والوطني، فهذه المرة الصراع محتدم بين العسكريين والأمنيين. وفي كل مرة تلقي صراعات المركز -- التي لم تتسم يوماً بجدية ترتقي بالبلد فكرياً أو روحياً، إنما عبث شخصي وتنفيس عن أحقاد شخصية، وذلك منذ الاستقلال -- بظلالها السلبية علي الهامش الذي يحترب دون هوادة ويقتتل في غير ما تريث.

رغم كل الاصطفافات الأيديولوجية التي تنتظم القوات النظامية وجهاز الأمن الوطني والدفاع الشعبي وأبو طيرة المقننة قبليا (شوايقة وبديرية ودناقلة ونوبيين) ومناطقيا (جزيرة وشمالية)، ورغم البغض والكره التاريخي الذي يحملونه لبعض، لم يخرج علينا واحدا من هؤلاء ليعير مخالفيه الذين وصل بهم المكر حد الاقصاء أو حتى الالغاء، أو يقول إن فلاناً "أكل" حصيلة الصفقة الفلانية فكلهم لصوص "والحمد لله ما في شيء مقصر لهم والخير باسط." سئلت إحدى النازحات عن قروش المنظمات التي "أكلها" المتعهدين من ناشطين مدنيين وحكوميين، فقالت بيقين لا يهتز وبداهة لا تجاري "تعبان الشال المال ما تعبانة أنا." نحن ما تعبانين تعبان الشال المال، فسيحتمله على ظهره أوزاراً كأمثال الجبال في يوم كان مقداره خمسين الف سنة، فاصبر صبرا جميلاً، إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً.

أمّا مقدم فلان من الناس مؤخراً أو تسلق آخر على ظهورنا فأمر لا يضير ولا يثير، لا يضيره هو ولا يثيرنا نحن، لأن أغلب الحاكمين في المركز اليوم متسلقين

وجلهم قدم من غرب إفريقيا متسسللا صحراء الغرب ومنحازا إلى الشمال حيث الماء وليس النقاء (العرقي) أو الصفاء (السلالاتى). السؤال: هل الموضوع موضوع منافسة شخصية أم نشدان لمصلحة وطنية؟ إذا كانت الأولى فسوف نعتزل المعترك واذا كانت الثانية فلنتعاون على تنمية القواسم المشتركة وتغذية الروح المدنية التي تقول بأن الاشكالات تحل عبر التفاهمات وليس الملاسنات.

صحيح أن هنالك تقاطعات بين ما هو قبلي وما هو سياسي (حكومة أو معارضة)، إلاّ إن رجل الإدارة الأهلية يجب أن يقاوم قدر جهده محاولة النخب المركزية لاستدراج القبيلة إلى حرب. إن لك في عمك الناظر سعيد مادبو (رحمه الله) وإخوانه من الرجال الزينين أمثال والدك (رحمه الله)وأخرين أسوة حسنة، فقد حاولت الحكومة استدراج الناظر مادبو إلى قتال الزرقة فقال لهم "ديل ناسي" ولقتال الجنوبيين قال "ديل أهلي." وهذا لعمري ما يوضع في الميزان يوم لا ينفع مال ولا بنون. فلمّا أيس الناظر مادبو من محاولاته إثناء العصابة العنصرية عن عزمتها قال لهم "ضعوا خيمتكم في النقعة، فمن جاءكم للتجنيد فهو حر في نفسه، أما أن تقحموا القبيلة في هذا الشأن فلا، لأن السياسة عارضة والقبيلة باقية، وليس لها مصلحة في خلق عداء مع أي مكون من مكونات المجتمع الدرافوري أو السوداني."

لم تغلب الحكومة حيلة وأظن الكل يتذكر أنها استطاعت اختراق المجموعات العربية في مناحي أخرى من الإقليم، مستغلة انتهازية بعض القيادات القبلية والمجتمعية، ومستفيدة من خطأ استراتيجي ارتكبته "الحركات" إذ أغفلت أهمية التنسيق من المجموعات العربية -- الأمر الذي استفاد منه إعلام الحكومة وجهاز أمنها الوطني في بث خطاب الفرقة وتعميق الهوة النفسية. لا غرو، فقد استطاع النظام استمالة نسبة ضئيلة من أبناء القبائل العربية (بالرغم عن تكثيف الإعلام الغربي لحجم المجموعات التي ساهمت بغرض شيطنة الكيان بأكمله)، وقد اعتمدت الدولة استراتيجية الأرض المحروقة متجاوزة المقاومة إلى الإبادة لأناس لم تزل أرواحهم ترفرف بين السماء والأرض يستحثها الغبن على الهبوط وتقاوم الإغراء بالصعود حتى يحكم الله أمره في العصابة ويبسط عليها

غضبه، وإن كان سخطه بالظالمين للاحق. حينها ستفيئ أرواحهم إلى السماء راضية.

الآن قد وعت هذه المجموعة (لا أقول المجموعة العربية فهؤلاء ذهبوا بصفتهم الشخصية) حجم الكارثة وفداحة الخطب، فلعلها تبحث عن مخرج وهذا في حد ذاته مندوحة عن الكذب، والنفاق والتمادي في الباطل الذي احترفه آخرون ممن استحسنوا الافك واحترفوا الارتزاق وقالوا في أنفسهم "دار أبوك كان خربت شيل ليك منها عود." بيد أن المخرج من مثل هذا المأزق لا يمكن أن يكون ملتوياً، بل يلزم أن يكون مستقيما يتمثل في الآتي:

١. **الاعتذار التاريخي لأهل الإقليم وللضحايا في المعسكرات خاصة وذلك لا يحول دون المقاضاة في الجرائم الجنائية، ولا يشمل الجرائم السياسية التي لا تسقط بالتقادم.**

٢. **توحيد الرأي الدرافوري ومد جسور الثقة لكل مجموعات الهامش التي تتطلب تطوير خطاب يعلو فوق الكراهية، وينأى عن النرجسية والميكافيلية والغيرة شخصية.**

٣. **إن مصارعة المركز بالبسالة الفكرية والعسكرية اللازمتين -- يد في الزناد وأخرى في المداد، يتطلب "خلق وحدة اندماجية مع بقية حركات المقاومة" (جلال رحمة، الفيسبك)، لن تتأتي إلا إذا استطاع الكل ابتلاع المرارات والتقلب على الحسرات في شأن التحضير لمستقبل أفضل للأجيال القادمة.**

٤. **تجاوز المصطلحات والتقاطعات التي اختصرها حرف (الجيم) الاجتماعية على حد تعبير السيد/ آدم على أبوحلجة الذي يقول إنه "تم تعميم مصطلحات جلابة، جنجويد، جنقجور، وجنقي على حساب الخريطة الانثولوجية والأنثروبولوجي السودانية" بصورة مجحفة أعاقت إمكانية خلق وحدة شعورية لازمة لتطوير مشروعية البناء الوطني وتقنيته بصورة لائقة.**

إنَّ الخروج على الدّولة يتطلَّب حيطة وحذر وتدبُّر ينقل المعركة إلى أرض العدو ويجنِّب البادية شرِّ الاحتراب الأهلي والقبلي، لا العمل في المكشوف، كما يتطلب تجاوز النظرة خشم بيتية إلى ضرورة عقد تحالفات مع أهل الهامش قاطبة، إذا أبقى الدهر منهم صليح. فها هم اليوم يشمتون على تكبد الشباب للخسائر في اليمن وهم ينسون أن كل المهمشين اليوم كانوا وما زالوا ضحايا استنفار في الحروب التي خاضتها النخب المركزية ضد أهلنا في الجنوب ودارفور وجبال النوبة. يحتاج الشعب إلى نخب شفيقة لا تلك التي تحمل ضغينة فليس سيد القوم من يحمل الحقد.

إنَّ الدولة على بؤسها لا تعتمد في بقائها على السَّاعد العضلي فقط؛ إنَّما أيضاً الفكري والعقائدي، بمعناهما التَّآمري وليس التَّنويري، وهذا ما يلزم الكل استيعابه. وهي لن تجلس مكتوفة الأيدي حتَّى يتم اقتلاعها، وستقاوم كُلَّ مَن يتجرأ في التآمر أو إعلان التَّمرُّد عليها. أنا لا أسعى لإخافة أيِّ شخص أو جماعة، إنَّما أودُّ أنْ أُبيّن أنَّ العمل الثَّوري لا يتحمَّل ضبابية في الرُّؤية الأخلاقية أو ضحالة في التعاطي الفكري، إمَّا (ثوري) وإمَّا (منضوي)، أمّاَ الاثنان معاً فثالثة الأثافي ومِحنة القوافي.

بالنسبة للفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي)، فالأمر يسير لأن الأخير قد قبل بدوره كجندي يأتمر بإمرة قائده عمر البشير، وهو بذلك قد جنَّب نفسه وساوس القرين السياسي أو العسكري، ووفَّر على مجموعته مشقَّة البحث عن بديل. خطورة هذا النّوع من الامتثال تكمن في أنَّ الجندي لا يدرك مغبة الاتباع للقائد المُفلِس حتَّى يقف على درك الحبس (الحسِّي والمعنوي) أو يعاين الهاوية. ولننظر إلى قضية "نزع السلاح" والتي تعتبر من أَشكل القضايا وأعقدها في مهمَّة بناء السَّلام، وقد استغرقت عقوداً في نيكارغوا وكولومبيا وفيتنام، وهي مازالت مستمرَّة لأنَّها ذات طابعٍ سياسي وثقافي واجتماعي، وليس فقط عسكري ميداني. ينبغي لقادَّة الدّعم السَّريع أنْ يعلموا أنَّ هنالك مفوضيات تنشأ لهذا النّوع من المُهمات "وكل شوكة بسلوها بدربها" وأنْ يتحسسوا مواضع أقدامهم قبل القبول بتكليف الغرض منه التشفيف - بمعنى

فحص نواياهم - أكثر من حرص "القائد الهمام" إحلال السلام بقراهم.

في حوار أجرته الصحفية أيمان كمال الدين في جريدة السوداني ٢٠١٧/٨/١٥ مع الفريق محمد حمدان دقلو (حميدتي)، عوَّل الأخير على نظامية قواته، أي قوات الدعم السريع، وفي نفس المقال أشار سعادته إلى أن هذه القوات أنشئت في ظرف استثنائي وفي ظل ملابسات معلومة للكل. وإذ ذاك هو الحال فإن قانونية هذه القوات لا تضفي عليها مشروعية، عليه فالمطلوب والمرجو من هذه القوات تحسس موضع قدمها قبل الولوج أو التصدي لحروب "العصابة" الداخلية والخارجية.

فإذا كانت هنالك مطالب دفعت بهم هم في مرحلة ما لحمل السلاح ضد "الدولة" والتمرد عليها (عام ٢٠٠٧)، أو التحالف معها ضد "التمرد" وبمبررات قد تبدو مقنعة لكثيرين في معسكرهم، فإن أهل الهامش، النوبة مثلا، لم تزل لهم مطالب تتمثل في الكرامة والعيش الكريم لكل الشعب ولا تختصر على فئة بعينها. كما أن للشعب اليمني حقوقاً تاريخية هضمت وقلاعاً هدمت وأراضي اغتصبت لا بد له من المثابرة لأخذها من أنظمة رجعية لم تراع حق الجيرة أو العقيدة أو الرحم، بل حرصت على استبقائه في خانة الفقر ومن ثم استعباده. تماماً كما فعلوا مع السودان، إذ كانوا يدعمون تمرد جنوب السودان في فترة من الفترات ووصلت بهم الوقاحة أنهم ظلوا يدفعون لشركة شفرون أموالاً طائلة كي لا تستخرج البترول في السودان. وخيانة الأعراب معروفة عبر التاريخ والخير كل الخير في فك الارتباط منهم وإلى الأبد.

عندما استمع إلى مسؤول يتكلم عن "بسط هيبة الدّولة" تجول بخاطري حيثية تجعلني أتساءل عن أيِّ دولة يتحدَّثون وأيِّ هيبة يبتغون ؟ هذه الحيثية لها صلة بذكرى عطرة لرجل وطني وسوداني متفانٍ، مرَّ عامٌ على رحيله، وقد كان تأبينه قبل أسبوع، ألا وهو ابن الدويم الأصيل وأحد علماء السودان الأجلاء، دكتور الطّيب حاج عطية رحمه الله. سأورد هذه القِصَّة التي تُزكِّي ساحته وتسوِّد صفحة غيره . جاء وفد برلماني ياباني في عام ١٩٨٨، وقد تأثر كثيراً

بمنظر النازحين الذين كانوا يأتون من الجنوب إلى كادقلي فراراً من حرب قد استعر أوارها واشتدّ، مِمَّا أدَّى إلى سقوط أكثر من ١٨ حامية، الأمر الذي كانت تهلل له الجبهة الإسلامية القومية التي كانت حينها تهيء لانقلابها المشؤوم.

تبرعت الإغاثة اليابانية بمبلغ ٣٥ مليون دولار أُسندت للدكتور الطيب حاج عطية الذي كان آنذاك مفوض شؤون النازحين والإغاثة. اتبع الطيب الإجراءات السليمة التي يتبعها أي رجل خدمة مدنية محترم في إنزال عطاء رسمي بالصحف، حدّدت المواصفات والمعايير وشرع هو ومفوضيته في الفرز. وقع العطاء لشركة إسلام لخدمات المعسكرات، والتي كان مديرها العام عبدالقادر عبدالرحمن عبدالقادر (جبهة إسلامية). سُلِمت الإغاثة للشركة المذكورة أعلاه، لم يكتف الطيب بذلك؛ بل تابعها شخصياً من بورتسودان حتَّى قطعت كبري كوستي وهنالك اختفت، كأنما ابتلعتها الأرض. ما وصل لم يكن أرزاً إنَّما ذرةً فاسدةً. انزعج الطيب لأنَّ الجنوبيين في تلك الإثناء كانوا يموتون في السُّوق وأمام المحكمة وتحت الأشجار. فتح الطيب بلاغاً تحت طائلة "خيانة الأمانة من مُتعهِّد النَّقل." كعادتهم حاول الجبهجية التَّلاعب في التَّحري مِمَّا اضَّطر القاضي المختص تولِّي الأمر بنفسه. كان فيمن تم التحقيق معهم آنذاك قائد الكتيبة عمر حسن أحمد البشير وأركان حربه عميد/ عمر عبدالقادر، كانت الإشاعة في المدينة أنَّ ناس الجيش مع ناس الجبهة قد تلاعبوا في الإغاثة التي كان من المفترض أنْ يوكل أمر توزيعها للضُّباط الإداريين. حتى تلكم اللحظة لم توجه تهمة صريحة لقائد الكتيبة أو أركان حربه- الضَّابط الوحيد من دفعته الذي ومن عجب لم يحال للمعاش حتي اليوم.

يبدو أنَّه تمّ استدعاءهم للمحكمة. جاءوا مُتذمرين وتزرَّعوا بأنَّهم مشغولين، إلَّا أنَّ القاضي زجرهم وأمرهم بتحية المحكمة ذهاباً وإياباً. انصاعوا حينها، لكنهم بيتوا النية للانتقام وأبلغ القاضي التّهمة من أحد أقرباء البشير فطلب منه الأول إبلاغ البشير بأنه، أيّ القاضي، مُجرَّد مواطن سوداني ليس له أي انتماء أو حتى توجُّه سياسي، لكنه قال له: قل لقريبك بأنَّه جبهة. فخرج الأخير مذعوراً إذ خشى أن ينكشف الأمر قبل أوانه. لم يمضِ وقت حتَّى تدخَّل

وزير العدل والنائب العام آنذاك د. حسن الترابي، بموجب قانون الإجراءات الجنائية، فتمَّ التحفُّظ على البلاغ "للصالح العام" وفرض التسوية مستخدماً سلطات النائب العام في حفظ الإجراءات الجنائية (Nolle Prosequi). علماً بأنَّ الفقيه أبو زهرة كان الأكثر تشدُّداً في شأن سرقة المال العام، بل كان لا يرى سارق أولى بقطع اليد وتطبيق حدِّ الحرابة غير أولي الأمر. فانظر الفرق بين الفقيهين، رحمك الله!

حتَّى الآن لا يعدو الأمر كونه مُجرَّد محسوبية، لم يشك أحد في مؤامرة سياسية إلى حين مجيء مدير عام شركة إسلام لخدمات المعسكرات مهنئاً البشير على رأس وفد ظهر اليوم التالي من عشية الانقلاب المشؤوم. هذه القِصَّة تدحض كُلّ كتابات المحبوب عبد السلام والتي يزعم فيما أنَّ مساراً غير الذي نراه قد اختطه الشيخ للسّودان. إنَّ الشّيخ قد اختار لهؤلاء بناءً على مقدرتهم ومدى استعدادهم للاجتراء على المقدس. كُلُّ ما كان يهمّ شيخهم هو تحقيق طموحه الشخصي في حكم السودان الذي كان يتطلَّب ولاء هؤلاء المطلق له دون غيره. ومن كان ولاؤه لغير الله كان عرضة للأغيار. من هنا تفهم دواعي الانهيار في القِيم والمثل، والانقسامات وتبدُّل الولاءات.

إنَّ "الدّولة" مسؤولة عن اختراق كيان الإدارة الاهلية، تسييسه، إفساده، تمييعه، إبطاله، بل عزله عن مكوِّنه الاجتماعي، ردفه ولفظه في قارعة السُّوق حتى اعتزله الكرماءواحترفه الأشقياء الذين صار الكُلُّ يتندَّر بهم لعدم أهليتهم وشُحِّ معدنهم. إنَّ كيانات الادارة الأهلية قد تضخَّمت بنسبة فاقت تضخُّم الجنيه السوداني، وهزلت بطريقة تدنَّت عن قدرة الأخير الشرائية.ومع ذلك فإن هناك عُمداً وشيوخاً ونظّاراً أحسوا ضرورة البقاء استشعاراً لمسؤوليتهم الاجتماعية واستلهاما للعبرة التاريخية التي تفرض على المرء ألَّا يبرح ساحة أهله ولا ينقض عُراهم مهما استعظم الشر.

أعود فاتساءل، كيف يمكن للحلول أنْ تُقتصر فيما هو أمني، وأنْ تُحمَّل الإدارة الأهلية مسؤولية إخفاق هو في الأصل سياسي وإداري؟ وإذا احتجز كُلَّ

أولئك المتهمين بالتواطؤ مع السراريق (جمع سارق) هل ستضمحل الظاهرة في غياب أيِّ أفقٍ تنموي (وحدات إنتاجية، قنوات استثمارية، مزارع رعوية .... إلخ.)؟ كيف يمكن لتنمية أنْ تحدث في حالة انعدام الوجدان المشترك، والرؤية الأخلاقية والعدلية الراشدة؟ بل ما هي المرجعيات الدستورية لتقنين المرتكزات الوطنية اللازمة للدَّفع بالمسيرة نحو الأمام؟ في ظلِّ هذا الفراغ، لا يمكن لأيِّ رؤية أنْ تتحقّق، ناهيك أنْ تكون مُرضية وواعدة. ولذا فمن العبث لأيِّ مجموعة أنْ تتحرّك في صعيد قبلي كأنْ يحتشد أبناء الرِّزيقات أمام البرلمان أو أنْ يمضي أبناء المعاليا عرائض، لأنَّ المشكلة لم تعد مشكلة قبلية، بل هي مشكلة سياسية تفاقمت بفعل المؤامرات والاستقطاب، ومشكلة تنموية تردت بفعل الإهمال المتعمد لدارفور ولشرقها خاصَّة، بل توظيف مواردها للمركز. لو أنَّ نسبة ضئيلة من بترول أب جابرة وظِّفت لتطوير البنية التحتية وزيادة الوعي الإنتاجي لاستطعنا تجاوز هذه الثنائيات، بل ولنجحنافي تجاوز الخانة القبلية إلى مستوى تعزيز الرابطة المدنية. مثلا، إنشاء نقابات عُمَّالية وتجمُّعات إنتاجية واستثمارية تجعل المزارعين الرزيقي والمعلاي نصيرين يقارعان الراعي المعتدي، رزيقي كان أو معلاي، ويقاضيانه كما كان يحدث من قبل إلى العُمدة ومن ثم مدير المحلِّية. لم يك منظوراً لاحد الالتجاء إلى السِّلاح لحسم مثل هذه الأمور وبهذه السهولة حتى جاءت الإنقاذ وجعلت السِّلاح متوفِّرا للغاشي والماشي.

هذه المنطقة فيها أفق تنموي فسيح ولها إمكانيات مهولة يمكن أن توظَّف لصالح الكُلّ، ولذا فالتعويل يجب أنْ يكون على خلق تكامل اقتصادي يتجاوز المفاهيم القروسطية، ولاية، نظارة وحاكورة إلى آخره، التي من عجب تطالب بها النُّخب العاطلة ويدفع فاتورتها دماً الغلابة. ما الذي جناه المعاليا من النظارة من يوم أنْ أُسندت لهم حتّى اليوم؟ بل ما الذي جناه الرزيقات من الولاية من يوم أن فُصِّلت لهم حتّى اليوم؟ إنَّ النُّخب المركزية اعتمدت أسلوب "جوِّع كلبك يتبعك"، لكنها حتّى عندما تجود على هؤلاء "الغرَّابة" لا تعطهم عظم حقيقي إنَّما ترمي لهم عضمة بلاستيك. لو أنَّها ركَّزت على التّنمية

لاستطاعت تنفيس هذه المؤامرات، لكنها تريدها فتنة مستديمة الشّرر. لنأخذ مثال الفول السوداني الذي يحتاجه العالم اليوم والذي يمكن تخصيص أراضٍ شاسعة لزراعته في هذه المنطقة بالذات. إذا كان المخمس ينتج ١٠ جوالات فول في المناطق الجنوبية فإنَّه في المناطق شمال شرق الضعين، مثل شق تبلدي، القدامية، أب كارنكة، أم سعونة ودار برتي ينتج ٤٠ جوالاً وقد لا تحتاج الأرض لجنكاب أكثر من مرَّة واحدة. وها هو مصنع دارفور للفول السوداني كتجربة رائدة وفريدة يوظِّف ١٢٠٠ شاب وشابة؛ علما بأنَّه يعمل بأقلّ من إنتاجيته بكثير نتيجة لعدم الاستقرار وعدم توفُّر المدخلات الكافية.

لا يحتاج المواطن إلى حكومة رشيدة قدر احتياجه إلى قيادات تعمل من أجله لا من أجل مصالحها. لا يمكن لحكومة أنْ تجعل المواطن عرضة للنازلات، وتأتي لتلومه على فعل المنكرات. وإذا كانت الحكومة لا ترعوي فعلينا أنْ نتذكّر الله واليوم الآخر، لأنَّ مثل هذه السُّلوكيات تفقدنا دنيانا ولا تجعل لنا ملاذاً في أخرانا، فالله الله في العقيدة والرحم. كان النَّاظر محمود موسي مادبو في أحلك الظروف التي مرّ بها عام ١٩٦٧ إذ كانت تلك أول مرَّة يقتتل فيها أبناء العمومة من رزيقات ومعاليا بعد أنْ تآمرت عليهم النخب الطائفية التي كانوا يدينون لها بالولاء (يعني كان من المفترض أن تزكيهم وتدخلهم الجنة من أوسع أبوابها، فاذا بهم يعاينون الجحيم في أشقي أحوالها)، فكانا ضحية استقطاب سياسي طائفي، يقول مستشفعاً بالأهل وبالأجاويد "يا عيالي المعاليا ديل عيالي ومن زمان بلعبوا لي في حدقي (الرمش أو الحاجب) وتوي جغوني في عيني (بمعني استهدفوا نظارتي)، يا عيالي ويا أهلي الشوري شنو؟"

أورد هذه الرواية كي أقول إنَّ الخلاف بين الرجال وبين الأهل مهما احتدم فيجب أن يؤطر بالقِيم، في غياب الأُطر الدستورية وانهيار المنظومة الأخلاقية، نتوقَّع كُلَّ شيء من السلب والقتل إلى اقتياد بنات العم (وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّاكَسَبَتْ وَهُمْ لَايُظْلَمُونَ) البقرة٢٨١). رجائي من النُّخب أنْ ترجي كُلَّ المطالبات وأنْ تستعصم بالعروة الوثقى إلى حين مجيء الفرج فيأخذ كُلَّ ذي حقٍّ حقّه دون عطل أو مطل، أمَّا الآن فنحن في لحظة

الهرج والمرج التي وصفها النبي (صلى الله عليه وسلم) وفي خضم فتنة الجالس فيها أفضل من الواقف والواقف أفضل من الماشي وكونوا إخوتي على حذر فالنار من مستصغر الشرر. إنْ كان ولا بد فلنتحد ضدّ الغزاة والمستوطنين الجدد ولنجعل من الأمنجية هدفاً للمقاومة الدارفورية. إنَّ استهدافك لأمنجي قد يكون مبرراً، أما استهدافك لمزارع غلبان كَبَر شديراتو سرح عياله ببقيرات فأمرٌ غير مُبرّر. الأهمُّ إنَّه غير مجدٍ لأنَّنا نقتتل فيما يتفرَّغون هُم للبنايات، تشييد العمارات وتسجيل الشركات والأهمّ تعليم الوليدات. كلما طال الزَّمن كلما أصبحت الهُوة غير قابلة للردم وكلما ازداد الغبن.

كتب أحدهم في الفيسبك "شعرت بحزن عميق وأنا أتابع تصريح إذاعي للأستاذ /آدم الحبيب إسحاق بعد مؤتمر صحفي عقده أمس الوالي أنس عمر بدون صحفيين، وفي سرية شبه مقصودة في نهار رمضان عن إعلان نتائج المائة الأوائل بالولاية في الشهادة السودانية. وصف آدم الحبيب، المدير العام المُكلّف لوزارة التربية والتعليم، النتيجة بأنَّها (مُشرِّفة) وأضاف عليها .. نشكر الأخ الوالي على اهتمامه بالتعليم والبنيان. وقتها خلت أنْ تكون النتيجة كبيرة، ولكن تفاجأت بأنَّ سعادته قال: إنَّ نسبة نجاح الولاية هذا العام ٦٥,٤٪. ويا للهول إذا عرف أبناء الولاية أنَّ نتيجة هذا العام لولا العزلة التي عاشتها محليتيْ عديلة وأبوكارنكا والترتيب العالي لمدارسها لكانت النتيجة أقلّ ما توصف" بالكارثة".

"وعليكم القياس والنتيجة أمامكم: عدد الممتحنين بالولاية (٧٩,٢) طالب وطالبة النجاح: (٥٠٧٩) الرسوب: (٢٦٣٩)، نسبة نجاح البنات (٦٢,٤٪)، نسبة نجاح البنين (٦٧,٧٪)، النجاح الحكومي (٦٠٪)، النجاح الخاص (٧٠,٧٪)."

يواصل الكاتب حديثه ويقول "اخترت نموذجاً محدوداً لنسب النجاح في المحلِّيات وهي كالآتي:

مدرسة المزروب نسبة نجاح (١٠٠٪)، أبوكارنكا بنين (٩٧)، الأمل الخاصَّة (٩٥٪) بنين بنات(٩٧٪)، المستقبل عديلة (٨٩٪)، عديلة بنين(٨٩٪)، شعيرية

بنين (٣٨٪) يايسن بنين (٢٩٪)، صليعة بنات (٢١٪)، لبدو (٢٩٪)، خزان جديد (٦٠٪)، عسلاية بنين (٣٩٪)، أبومطارق بنين(٥٩٪)، الفردوس بنات (٤١٪)، أبوجابرة (٥٢٪)، الضّعين الشمالية (٤١٪)، الأميرية بنات الضّعين (٧١٪)، وما خفي أعظم، هنالك سقوط حتّى في المدارس الخاصَّة داخل مدينة الضّعين. يقيني هذه البلد لا وجيع لها ولا أحد يهتم بها" (منقول من صفحة أبناء الضّعين على الفيسبوك).

إنَّ الشّجاعة هي أعظم خصلة؛ لأنَّ صاحبها تعامل مع قيمة الحياة باقتصاد. مات هو ليعيش أبناؤه حياة أفضل. مات أسلافنا، هل عاش أحفادهم حياة أفضل؟ لا أعتقد. إنَّ الشجاعة بالطريقة التي يبديها إنسان السّودان ويعيشها إنسان دارفور خاصَّة، هي عبارة عن قيمة مندلقة، يموت صاحبها حتف أنفه فيما تبقى العبرة منخنقة. مع احترامي لمجهودات الصلح كافّة فإنّها عبارة عن وثائق تاريخية تفتقر إلى أُفق تنموي يستوعب المتغيرات والمستجدات على الصعيد الدِّيموغرافي، السياسي والجيواستراتيجي ولو أنَّها بُرئت من كافة العلل، فإنَّه لا يمكن تطبيقها في ظلِّ فراغٍ دستوري وهيكلي وإداري. إنَّ أفضل ما يمكن للدّولة فعله في ظلِّ الظّروف الحالية هو وضع مساحيق لا تُحَسِن من فاعليتها، إنما تُجَمِّل من شكلها عند الآخرين، في هذه الحالة الغربيين لأنَّها غير معنية بالسودانيين. كما إنَّها غير معنية بمكافحة الجريمة، لأنَّها تدير جهازاً لتوظيف العنف (العنف غير القوّة، القوّة قناعة أخلاقية وفكرية بالقضية، العنف محض إفلاس)، وتملك آلية إعلامية دأبها جعل الجاني ضحية.

في أوج غمرتها "بالجهاد" وشدة حماسها لحرب "المرتدين" استعانت مختلف الحكومات، الطائفية منها والدينية الأيديولوجية، بالمسيرية وسنَّتهم (بمعني شجَّعتهم) بقولها "أنتم أشجع الرجال"، علماً بأن الشجاع لا يدخل مدخلاً وهو لا يري منه مخرجاً، أو كما قال فارس عبس.

لم تخوض الجبهة الإسلامية القومية الحرب حرصا على الوحدة الوطنية، إنما استشعاراً لضرورة فرض هيبتها داخلياً، أي في شمال السودان. فلمَّا أن لاحت

بارقة لفصل الجنوب، اغتنمتها ولم تتوان. إنها إذن قدمت هؤلاء الشباب قرباناً لالهتها الكاذبة، وليس قرباً لله الواحد القهار. عندما كانت النخب المركزية تفاوض الجنوبيين، لم تشرك أبناء القبائل المتاخمة (قبائل التماذج)، ولم ترع مصالحهم التي تضررت أيما ضرر بالانفصال. فالمسيرة فقدوا ٤٠٪ من ثروتهم الحيوانية في أقل من خمس سنوات بعد الانفصال. هذا غير الأرواح التي أزهقت نتيجة لضعف التدابير الأمنية والإدارية وإذا شئت انعدامها، استشهد من المسيرية فقط ١٦ ألفاً قبل أن نحسب عيال عطية وحيماد الآخرين.

ليت الضرر توقف هنا؛ عندما أحست النخب المركزية بتذمر قبائل المسيرية وتأثرهم بالأضرار البيئية والأيكولوجية، أسرعت لإشعال الحرب بين المسيرية الحمر والمسيرية الزرق، تلتها حرباً بين العجايرة والفلايتة. تماما كما تريد أن تفعل بين المهرية والمحاميد اليوم. وهي في كل مرة، أي العصابة لا تعدم في إيجاد أحمق يؤذي بكلماته أو متلهف يقصى بفعلاته.

بيد أن الدولة لم يعد لها ذلك المتنفس، فالظرفين -- القومي والإقليمي -- تغيرا تماماً، وهي اليوم تواجه إمكانية الاجتياح من كل جهة وتتنازعها الأهواء خلاف بين (الجيش والأمن في نظرة كليهما لمفهوم الأمن الاستراتيجي).إنها لا تستطيع التعويل على حلفاء داخلين أو خارجين، وهي لا محالة ساقطة. داخلياً، لا تستطيع الدولة التعويل على البوادي الثلاث الأساسية: البادية الغربية (بادية الرزيقات ومن حولها من عيال عطية وحيماد)، البادية الوسطى (الكبابيش والمجانين والتنابلة وبني جرار)، والبادية الشرقية (البطاحين والشكرية وقبائل رفاعة)، لأن هذه البوادي قد وعت الدرس وعلمت أن التحالفات العرقية لا معنى لها وأن الحليف الاستراتيجي للنوبة هم الحوازمة، وللرزيقات الفور والمساليت، إلى أخره.كما إن القوى الثورية قد علمت بأنه لا مجال لتجاوز هذه البوادي وأيقنت بضرورة التنسيق معها من أيام المرحوم قرنق. لقد بطلت إذن حيلة الــ Hegemon (المهيمن أو الطاغوت أو الكهنوت). فالدولة مهما برعت في المكر، فإنها لن تستطيع اقتلاع مكون من موقعه الجغرافي والتاريخي، لأن ذلك ضد طبيعة الأشياء، وإذا أرادت تأمين هذه البوادي بفرق عسكرية فمن أين لها بالمال والرجال؟

خارجياً، الدولة أو العصابة في موقف لا يحسد عليه، لأنها دخلت في حلف قبلي دون أن تختط لنفسها هدفاً استراتيجياً أعلى، فقط السمسرة للكبار والغنيمة للصغار. هكذا يدار السودان بحفنة من الأغرار أو الأذكياء الذين لا خلاق لهم. السودان في حلف مع الإمارات والسعودية ومصر، وقد أدار ظهره لقطر بعد أن رعته وأغدقت عليه لسنوات، الإمارات حليفة حفتر نكاية في قطر، كما إنها أي الإمارات، حليفة السعودية في اليمن، وهي في ذات الوقت تعمل لفصل جنوب اليمن القحطاني (وموطن شيخ زايد الأصلي)، ومصر عينها على موانئ السودان ومنافذه البحرية. وكل هذه الفوضى ينظمها خط واحد: غياب الرؤية الاستراتيجية التنموية والاغترار بأوهام أيديولوجية ونبوءات قبلية لم تتحقق لأسلافهم منذ معركة داحس والغبراء، فأنَّى لها أن تتحقق لهؤلاء؟

قبل أن اسدل الستار على هذا المشهد العبثي، لا بد من التعرض لموضوع استضافة الحكومة للأمريكي نائب رئيس الافركوم (القيادة العسكرية الأميركية في إفريقيا)، الذي جاء إلى السودان قبل أيام من اعتزامها جمع السلاح، وإعلانها لضرورة إنفاذ هذا الأمر في أقل وقت ممكن. لم تجد العصابة مكاناً تبدأ به قبل الضعين، والتي كانت إلى حين المدينة الأكثر أماناً في دارفور قبل أن تنجح الدولة في توغلها واختراقها بالقوات القادمة من الجنوب الدفاع الشعبي، الشرطة الشعبية والمجاهدين، إلى أخره، والمتمرسة في قملاية وعسلاية ، والضعين، أب كارنكا وأبو جابره، إلى آخره.

نبه كثيرون في الصحف وقنوات التواصل الاجتماعي، منهم الصحفي المخضرم الأستاذ/ عبدالله آدم خاطر والشاب النابه السيد/ علاء الدين بابكر إلى ضرورة إيجاد حلى جزري للأزمة وعدم الاكتفاء بالمسكنات، أو الحركات البهلوانية وعوَّلوا على ضرورة تحقيق الآتي:

- العمل الجدي واللازم لإزالة المظالم التاريخية التي حلت بالإقليم ومعالجة المسببات التي أدت لامتلاك السلاح، لا النتائج.
- توفير الأمن للمواطنين كافة دون تميز والعمل على إعادة النازحين

والللاجئين إلى قراهم مع توفير الخدمات اللازمة لهم.

- معالجة الأسباب التي أدت إلى اندلاع الحرب وتحقيق تسوية حقيقية مع القوى التي تحمل السلاح، لأن جمع السلاح يجب أن يستهدف مليشيات الحكومة والحركات معاً.
- عدم التدخل في شؤون دول الجوار، الأمر الذي من شأنه أن يقينا كلفة المراقبة الدؤوبة لهذه الحدود المهولة، ولا يعفينا من أهمية وضع فرق من القوات المسلحة تحول دون وقف السلاح من جراء الصراعات الداخلية والمستمرة بين الليبيين، والتشاديين، والجنوبيين إلى آخرة.
- خلق آلية قانونية قادرة على إنفاذ القرارات السيادية، واعتماد الدستور كوثيقة تفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية بها لن تحتاج الدولة إلى قرارات اعتباطية تمنع الفزع، أو تبطل مشروعية امتلاك المواطنين لعربات الدفع الرباعي -- فهذا الأسلوب اقرب للنهج الذي انتهجه الوالي كبر في إغلاق "سوق المواسير". حينها لن يجرؤ والى مغرور أو جاهل على اعتقال العمد وترحيلهم إلى بورتسودان، وفيهم من فيهم من المرضى وكبار السن، بل الإمعان في الإساءة إليهم بإيهام العامة بأن العمد متواطئون مع السراريق.

إن إهانة هذه القبيلة الباسلة من قبل الحكومة وعصبتها كان بسبب نخبتها المتعهرة (برلمانيين، ودستوريين، وعسكريين، وأشباه مثقفين، ورأسماليين طفيلين، ومتطلعين غير واثقين، وزعماء متوهمين، ومتحذلقين شرهين، إلى آخره)، التي ارتهنت إرادتها للعصابة واستمدت كبرها من تملقها، كان حريٌّ بهم أن يستمدوا كبريائهم من تاريخهم المجيد وبذلهم للروح دون مقابل واسترخاصهم لها دوماً في سبيل الوطن. أحمد لله عزّ وجل أنه قد استبدلهم بجيل يحمل وعياً ويعي إرثاً ولن تطول الأيام قبل أن يلفظهم إلى مزبلة التاريخ، فهؤلاء من أساءوا إليه، ليس الإنقاذ، وهم من سرقوا باسمه واستثمروا محنته، هم لايشبهون السلف، وأتمنى ألا يحمل سماتهم الخلف. باختصار هؤلاء اختطفوا

القبيلة والآن يهددون السودان بالدمار فهذا جل ما يجيدون صنعه. لا أدري بأي صوت أنادي أو أصرخ "قبيلتي مختطفة."

يزعم بعض الأهالي أن البلد قد أمنت وأن باستطاعتهم الآن الذهاب إلى مزارعهم. وهذا زعم كاذب لأن الهدوء الحالي هو نوع السكون الذي يسبق العاصفة التي سيكون الوالي البليد والمغرور أول ضحاياها. ولذا فهو يحترس بثلاث دبابات إذ سمع مؤخراً عن سجين في "كولومبيا" تم القبض عليه بتهمة تهريب المخدرات بكميات هائلة إلى الولايات المتحدة وحكموا عليه بالشنق حتى الموت. وبعد أسبوعين من الحكم وقبل أن يتم تنفيذ الحكم رد أصدقاؤه بقتلهم القاضي الذي وقع على ورقة الإعدام والمحقق الذي حقق معه والفرقة التي قبضت عليه واحرقوا مركز الشرطة وفجروا مبنى الجريدة التي نشرت خبر القبض عليه وخرج من السجن بدون سوابق. لا تتصور إنه السافنا أو خريف فيُنَقِّص ذلك عليك منامك، إنه بابلو إميليو ايسكوباركافيريا. فهل تذكرته؟ اذا لم تتذكره فتذكر أن "ام نوامة" (الأفعي ذات السم القاتل والتي يُكنَّي بها الجكره عيال الهراجات قتالين الخيل روسيهن) تتحمل العفصة الأولى والثانية، أم الثالثة فأنت في مساكن من لا حيلة لهم ولا قدرة لهم على التسبيح. أنصحك بالذهاب والاشراف على ترحيلاتكم التجارية فالمناقل أكثر أمناً والتهريب أهون جرماً من التخريب.

في هذه الأثناء يخرج علينا بعض المتعطلين والمتبطلين الذين ما سمعوا عن مشكلة "قبلية" في دارفور حتّى اتهموا أهل الغرب (أو الغرابة) بالتخلُّف، علما بأنَّهم يقتاتون من كسبهم ويختالون ويتغنون بإرثهم، فالرّعاة الذين يسهمون في الناتج القومي الإجمالي بـــ ١٨٪ يتلقون أقلّ من ١,٨٪ ، وقد لا تصلهم. والمزارعون في غرب السودان الذين يزرعون المحاصيل كافة ويفلحون أرضاً لم يعمل أحد على تطويرها أو تثويرها منذ أنْ فطر الله السموات والأرض لا يتلقون بالمقابل ما يعوضهم ولو بعض خسارتهم. علماً بأنَّ البرازيل تُخصِّص لكُلِّ محصول وحدة إدارية وبحثية تُعنى بتطويره وعقد التعاقدات الدّاخلية والخارجية لتسويقه وفق أُسس مهنية وفنية مُحكمة. مثل هذا التوجه يتطلَّب

واقعية ورؤى علمية تتمثل في توفير مستلزمات الإنتاج على محدوديتها وتطوير وعي المزارع، فالعجوز مثلاً، التي زادت إنتاجية فدانها من ٣ إلى ١٣ شوال عيش للفدان في القضارف، غير تلك التي يحتاج تثقيفها إلى أفق يتجاوز الحاكورة إلى المعمورة (عمارة الأرض وليس فقط استحواذها). حينها سينفسح الأفق المعنوي وينبسط ذاك المادي. لقد اعتمدت الدولة انعدام الكفاية وسيلة لاستتباع الريف مِمَّا حدا بالكل لحمل السّلاح. إذا أرادت الدّولة نزع السِّلاح فعليها بنبذ العنف، الأمر الذي لن يتحقّق إلاّ بالتأكيد على حياديتها وجديتها في تحقيق مجتمع الكفاية والعدل.

ختاماً، إذا كان السودانيون يظنون أنَّ الليالي السُّود قد أوشكت على الانقضاء، فإنِّي أبشرهم بأنَّها لم تأتِ بعد. عليه، فإنَّ من واجب النُّخب، قبلية كانت أو فكرية، أو دينية، أنْ تستعصم بالعروة الوثقى، وأنْ لا تخوض اللجَّة دون بيِّنة أو بصيرة فتستشرى الفتنة أكثر من استشرائها. علينا أنْ نعي أنَّ أمد العصابة سيطول طالما أنَّنا لم نستكن الأخطر ونستيقن من بغضها لنا جميعاً دون تحيُّز؛ فنلجأ في كُلِّ مرَّة إلى مواجهة بعضنا بعضاً عوضاً عن مواجهة الأفعى وقطع رأسها؛ الأفعى في المركز فلا تبحثوا عنها في أب كارنكا أو الضعين أو الطينة. كونوا عقلاء، بل كونوا شجعان، فالشجاعة الفكرية هذه أولى من الميدانية، وهي ما تعوذكم. سنخلص من هذه التجربة المريرة بعبرة كبيرة وأنَّ النَّظريات الكبرى (superstructure) والتي سعت النُّخب الأيديولوجية لإسقاطها دون حتّى أيّ محاولة لتوليفها على البينة التحية الثقافية والاجتماعية (substructure) أو حتّى العمل على تثوير التُّربة - ترميمها أو تدعيمها- قد أحدث دماراً مدوياً سيكون من الصَّعب تدارك آثاره في القريب العاجل. عليه فلا بُدَّ من البدء للتخطيط لأُفق يتجاوز الحلّ السِّياسي الفاجع إلى الحلِّ التنموي المُستدام.

إن اعتماد استراتيجية الاستيطان قد أفسد على النخب المركزية حيلتها في الهيمنة الثقافية والفكرية والسياسية والاجتماعية. ففي إطار تقاسمها لأدوار مختلفة (معارضة حكومة)، هي تريد حلاً لا يخرج الهامش من طوعها. وإذا خرج فهي لن تألو جهداً في المحاولة لإحباطه سياسيا مستعينة بالطائفية

وباليسار مثلما هو الحال في جبال النوبة وقد انتدبوا مندوبيهم مؤخراً لتسوية الحال، أو عسكرياً في دارفور بمحاولتها البائسة لتجديد دورة الحرب بافتعال الخصومات وإثارة النعرات. لا تقبل العصابة أو الدولة فهما صنوان باقل من تدجين دارفور أو نفيها من خلال التدمير لكافة مقوماته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. حتى اذا ما انفصلت لا يكون لديها طريقة للمقاومة.

إن استبعاد المستعمر يتطلب نفي موجهاته الفكرية ومحو حمولات الأيديولوجية خارج وجداننا قبل الطرد الحسي له من مكانتنا. هذا مما يتطلب تفويت الفرصة عليه بإحباط أي محاولة لاستشارة العداوة بين الأخوين (زرقة وعرب) ودق طبول الحرب بين الفريقين، حرس حدود ودعم سريع، إنما التعويل على تنامي الوعي والتحميل للقيم الراعية والمعنية بتنمية القواسم المشتركة بين أبناء الشعب كافة، ودارفور خاصة. أدركت العصابة والنخب المهيمنة كآفة بأنها غير قادرة على استبقاء دارفور في خانة الوصاية، لكنها. لم تيأس بعد من إمكانية استتباعها للمركز من خلال الإفقار المتعمد. واذا ما فشلت كل الحيل الدستورية والفدرالية لتحقيق الاستقلالية، والإدارية لتقديم الخدمات الأساسية، والتربوية لتذويب العصبية، والثقافية لترقية الذائقة والحس الإنساني فإن انفصال دارفور سيصبح أمراً حتميا يترك أمر المطالبة به للراشدين قبل الغلاة والمتعجلين. حينها سيحس المستوطنون الجدد بفقدانهم لمورد مادي (مثلما حدث في الجنوب)، لكنهم مطلقاً لن يستشعروا فداحة الخسارة المعنوية لا تنسى أنهم مستعمرين واذا لم فأعوان الغزاة المارقين.

لابد من استصحاب القارئ للبعد الإقليمي والدولي الذي لا يختصر على تعامل الولايات المتحدة وتنفيذها مؤخراً لطلعات جوية مع الجيش السوداني في الفاشر، شمال دارفور، تريد سلاماً واستقراراً، إنها تريد هدوءاً واستثماراً في مربعي (١٢B & ١٢A) للبترول، والذهب واليورانيوم فالهدوء يضمن لها استقرار ليبيا، وخلو دارفور من العناصر المشاغبة (المليشيات كافة، حكومية وحركات).كما لا يهمها كيف يتحقق ذلك فقد اعتمدت أسلوب الإخلاء منذ عشرات السنين من السكان (Depopoulation) وسيلة لضمان سهولة

الاستثمار دون أن تؤرق حالها بمسؤولية اجتماعية أو سياسية. إن الإخلاء حسب رأي كسنجر والذي صرح به وكتبه في ١٩٧٨ يمكن أن يقم باستحداث مجاعة أو رعاية حرب، فهذان العاملان كفيلان بإخراج السكان وترحيلهما. أمريكا (اللا) أخلاقية والعصابة الإسلامية يلتقون للمرة الألف، ولن يتوانوا في ضرب المليشيات كافة، حكومية وحركات هذه المرة بالذات. لا تريد أمريكا "شوشرة"، ولا تمانع "المجزرة."

إن الأسلوب الذي اتبعته المنظمات مع النازحين يدل على أنها تريد استبقاءهم ولا تفضل رجوعهم إلى قراهم. ولك أن تنظر في الأليات التي اعتمدت، هل نجحت في شيء غير تنفيس الاتفاقيات وإضاعة الحقوق الشرعية لأهل دارفور صمت الإعلام الأمريكي فجأة ونأى عن الحديث عن الإبادة، بعد أن نجح في شيطنة العرب، كل العرب، وشغل الناس لفترة عن جرائم إسرائيل. بل اكتفى بإيلاء الملف إلى بعض الممثلين والممثلات الذين نجحوا في استعطاف الشعب الأمريكي -- الإنسانويين منهم خاصة -- الذي التهى بعد فترة غير طويلة، بمصائب قوم آخرين. وهو لا يلام في ذلك. إذن، لا محيص لهذه الشعوب عن التعويل على ذاتها وضمان نتضافر جهودها والاعتناء بكافة مكوناتها الثقافية والاجتماعية والسياسية.

لن تفرط الولايات المتحدة في هذا النظام، ومفتر وجاهل من يظن غير ذلك، فهو يضمن لها إعادة الخريطة من خلال التفتيت بالكيفية التي تناسبها كما إنها تستطيع ابتزازه حتى أخر رمق في محاولة للحصول على معلومات مختلفة (أو حقيقية) عن الإرهاب. باعتمادها على العسكريين، كما حدث في نيفاشا التي أهملت السياسيين وقوى المجتمع المدني، فالولايات المتحدة تضحي بأهدافها الآنية على حساب أهدافها الاستراتيجية. وهي إذ تفعل ذلك فإنما تقاوم سيرورة التاريخ وعزيمة القارة على الديمقراطية على الأصعدة كافة رغم هيمنة العسكريين في القرن الأفريقي وتمددهم في فضاء ينحسر هواؤه عنهم كل يوم هم لا محالة مختنقون وميتون، لكنهم سيكلفون القرن الافريقي ثمنا باهظا.

الرزيقات: من التوريط إلى التشريد

(محنة شعب أم انتحار قبيلة)!

لا يصبح هذا الشعب المنكوب إلا على مشهد لقتلى أو تسريح لأسرى، وكلهم من جهة جغرافية محدّدة كادت العصابة الحاكمة أن تتهم إله الكون "بالانحياز الغبي" إذا استخدمنا عبارة Dick Cheney الذي قال بكلِّ صفاقة هو ينوي غزو العراق إثر حوادث سبتمبر ٢٠٠١، إن الإله قد أخطأ خطأً جسيماً (سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا) (سورة الاسراء - الاية:٤٣)، إذ وضع الموارد في موطن لا يحسن أهله إدارة أنفسهم أو ضبط سلوكهم، حال التعامل مع الآخرين. وهو إنمّا يقصد المستثمرين دون أن يمتلك الجرأة لوصفهم بالمستعمرين أو المستوطنين. وقد كانت تلك من اللحظات النادرة التي أشاحت فيها الإمبريالية عن وجهها، ولم تعد مذ ذاك الوقت إلى مثل هذه الحماقات التي تشيح فيها الجهة المهيمنة (Hegemony) عن وجهها فتفقد فاعليتها، إذ تستدرج الشعوب بوعي أو دون وعي لمقاومتها.

إن من يقرأ (الإله والذهب) للكاتب ولتر رسل ميد (Mead, ٢٠٠٧)، يعلم أنه، متى ما رفعت راية دينية إيديولوجية فهناك مصلحة دنيوية تتمثل محضاً في وجود كنز أو كنوز من الذهب. وإذ إن الدعاوي الدينية قد تبخّرت متأثرة بنشوى الطمع، فقد استخدمت مؤخراً حَجّة مكافحة تهريب البشر كغطاء يمكن أن يتم من خلاله تجريد المواطنين في دارفور من سلاح يمكن أن يستخدموه للمطالبة بحقوقهم حال إقدام المستوطنين الجدد وأعوانهم للتنقيب عن الذهب في جبل عامر ومناطق كثيرة أخرى. هذا وقد أصدر النائب العام قد أصدر قراراً بإنشاء نيابة متخصصة في ٢٢ أغسطس ٢٠١٧ لمكافحة جرائم الإرهاب والأسلحة – بعد إطلاق الحكومة في ١ أغسطس ٢٠١٧ حملة لجمع السلاح في ولايات كردفان ودارفور.

أودُّ أن أذكر القارئ أنّ شخصية إنقاذيه نافذة، مغرمة بالتجارة ومجيدة لها، سجّلت شركة قبل عام أو عامين للتنقيب عن الذهب، مما أثار حفيظة المواطنين وجعل قائد عسكري قَبَلي يعلن رفضه، ويتوعد كُلَّ من تُسَوِّل له نفسه التقدّم نحو جبل عامر. لم تجاريه السلطة السياسية أو الإعلامية حينها، ولم تسأله السلطات المحلية وهي تعلم أنّ لكلِّ مواطن حقّ الاستثمار في أي موطن في السودان إذا ما استوفى الشروط والتزم بالنُّظم الإدارية، أمّا إذا كان المنطق قبلي، فالأرض أرض الفور بالمعنى السيادي وحاكورة الدارفوريين بالمعنى الانتفاعي. لكنّها، أي هذه الجهة، بذلت له حبل المهلة، ريثما تتوفّر الفرصة للتخلص منه ومن غيره، لأنها لا تملك منطق إداري ولا تعترف بإرث قبلي، إنمّا تعتمد منهجاً استيطانياً تسنده بالقوّة التي تفتقر إلى وازع أخلاقي، ديني أو وطني.

إذن، لا بُدّ من تقصّي العلاقة بين سوتشي ومستريحة (ففيها تفاصيل غير مريحة)، وعدم الاكتفاء فقط برواية أرسين لوبين البوليسية.

دأبت السلطة المركزية علي تمرير أجندتها الاستيطانية عبر قنواتها الرسمية وغير الرسمية، فكان أن سمحت لبعض إعلاميها ببث برنامج ركّز علي الجزئيات التفصيلية لحادث الاقتحام لقرية مستريحة، كي تخفي طبيعة الصراع الاستثماري والذي تقف من ورائه شخصيات إنقاذيه نافذة وعائلات خرطومية نابهة. وإذ حاولت هذه النخبة التائهة أن تسترسل مُعَوِّلة علي طبيعة المكوِّن القبلي، ومُعْلِية من شأن التداعيات الخشمبيتية ، فقد صدَّها المتحدث الذي رفض أيضاً أن يعترف بطبيعة الصراع السياسي، لكنه أقرّ بعظم المسؤولية الأمنية الملقاة على عاتقه أو عاتق قوات الدعم السريع.

رغم إقراره بأن ثمة مؤامرة سياسية تحاك ضدّ السودان متهماً فيها مصر، إلا أنّ الأستاذ/إسحاق أحمد فضل الله عجز أن يحدّد لنا الجهة التي كانت مصر، تاريخياً وتقليدياً، تعمل عبرها وتحقق أطماعها ومخططاتها من خلالها. كان عبد المحمود نور الدائم الكرنكي أكثر شجاعة وذكاءً إذ ألقى نظرة فاحصة للتاريخ، لكنها ناقصة، يقول الكرنكي: "جمع السلاح من حركات التمرد ومن

القبائل متزامناً، ضرورة وطنية كبرى. ويجب أن يكون تنفيذه بحنكةٍ وجدولٍ زمني. ليس من مصلحة السودان اليوم أو أمس أو غداً الصدام الدَّامي. ليس من مصلحة السودان إعادة إنتاج تجربة «نزيف القيادات» التي تسبق عادة سقوط الدُّول. كما ليس من مصلحة السودان أن تنهمر القبائل المسلحة من دارفور وكردفان إلى الخرطوم . «نعم» لانهمار الجيوش القبلية بقيادة الإمام المهدي لتحرير الخرطوم وقتل «غردون»، لكن «لا» وألف «لا» لانهمار القبائل المسلحة من دارفور وكردفان لتقاتل الجيش الوطني حامي الذمار وحامي الحمى وحارس الوطن والشعب وصمام الأمان الوطني. ليس من مصلحة السودان أن يتقاتل السودانيون تجري من تحتهم أنهار الدماء. من مصلحة السودان أن يتكامل دور الجيش والقبائل، وليس العكس[١].

إنّ العبارة الأخيرة هي عبارة خطيرة، وهي محطة فاصلة إذا أردنا أن نخرج من حالة الاستقطاب الماثلة. لكن للإسلاميين مصلحة في المناجزة بين الجيش والدعم السريع، خاصة بعد أن عادوا للقصر ورأوا أنّهم باتوا يمثلون النقطة الثالثة في مثلث الحكم. علماً بأن مشروعهم قد أثبت فشله من الناحية المفاهيمية وعجزه من الناحية التطبيقية، فمحاولة الرئيس البشير مغازلتهم هي محاولة للأمساك بدبر ميت. كلُّ ما يحتاجه هو الآن، أن يقوِّي موقف الجيش بتوفيق أوضاع الدعم السريع بحيث لا يكون هناك خلاف مستقبلي بينهما، وأن يحدّد وقت لاستقالته بعد أن يكون قد أخذ ضماناً له ولأسرته بعدم المساءلة. أي حركة غير هذه هي عبارة عن "فنجطة" لا تجدي في الوقت الضائع، الأدهى أنها تضع هذا البلد العتيق في مهب الرياح.

لأول مرة أجد نفسي براغمتياً وقد رأيت مأساة مسجد الروضة (محافظة شمال سيناء بمصر) في سيناء (٢٤ نوفمبر ٢٠١٧) وتذكّرت العشرية السوداء في الجزائر. وتذكّرت مقدرة الإسلاميين للاستثمار في الموت. إنّ صاحب المصلحة الوحيد في إعطاء عمليات سفك الدماء في بلادنا طابعا قبلياً وطائفياً – يقنن له بعض المتعاطفين والمتحمسين بوعي وبدون وعي – هو كيان "المستعمر"

١- عبد المحمود نور الدائم الكرنكي، القائد الزاكي طمل والشيخ موسى هلال، (سودان نيوز: ٢٨ نوفمبر، ٢٠١٧).

الذي ظلّ منذ عام ١٩١٣ يعمل عبر شبكة معقّدة من العملاء القبليين، ضباط الجيش والأمن المفسدين، الممولين والرأسماليين المركزيين، السياسيين المنحلين والطائفيين المتواطئين، إلى آخره. إنّ الغرض من ترويع الأهالي في سيناء، مثلاً، هو إخلاء المنطقة كي تكون موطناً بديلاً لأهل غزة، أمّا إطالة أمد الحرب الأهلية في الجزائر فكان الغرض منه استنزافها كي تفي بشروط خمسة وضعتها جلياً المخابرات المركزية الأمريكية كان من ضمنها إيداع أموال البترول في أمريكا، وأموال الغاز في فرنسا، ووقف دعم المقاومة الفلسطينية.[٢]

إنّ الغرض من كلّ الترتيبات التي اتخذت مؤخّراً في دارفور هو إخلاء الأرض كي يتمكّن المستثمر من التحرك فيها بيسر وجمع سلاح الأهالي حتي لا تتكرّر مأساة شفرون ويصاب لا سمح الله أحد الروس العاملين في المناجم وحقول البترول بعيار قد ينطلق من بندقية أحد "المتفلتين". وهل هناك تفلت أسوأ من الاستجابة لدعاوي الإنقاذيين الفاجرة والكاذبة والطامعة؟ إن النخب الإنقاذية لا ترى شعباً يمكن ترويضه بإعطائه الحدّ الأدنى، أو منحه حدّ الكفاف، لكنها ترى أرضاً يجب أن تستباح، فالكرتة فقط (كرتة الذهب) إن أدخرت يمكن أن توفّر للشعب رعاية صحية أولية، تعليم ابتدائي، وتخلق بعض الفرص للشباب للاسترزاق، حتماً ليس للاستثمار لكنهم يريدون أن يتعاملوا مع ذهب دارفور، مثلما تعاملوا مع بترول الجنوب أو بترول كردفان. إذ لم يدخروا جهداً في توفير كل فرص الاستثمار لأبناء التنظيم، ولم يتركوا فرص الخدمات ولا حتى المأكولات لأبناء تلك المناطق فأصبح جلهم ما بين غفير وسائق. أما الراعي فقد دُمّرت بيئته بعد أن أزيح الغطاء النباتي من أرضه، وصعب عليه التنقل بعد أن فقد الأمن من جراء التقسيمات الإدارية المُغْرِضة التي تعمَّدت تدمير التكامل الأيكولوجي بين أبناء القبلية الواحدة وأبناء الشعب الواحد.

إن ذات العصابة المتكوّنة من أقطاب الدولة العميقة وإبدال الجبهة الإسلامية القومية والمُقَدِمية الأمنجية، والتي أرادت بيع مشروع الجزيرة إلى صينيين، هي التي تريد الآن الاستثمار في جبل عامر والحقل (٩) للبترول. وهم

٢- حلمي الأسمر، خرافة في سيناء، (العربي الجديد: ٣٠ نوفمبر، ٢٠١٧)، ص:١٤.

إذ واجهوا مقاومة في المرة الأولى، فقد عاودا الكرة متحججين بضرورة ضبط المتفلتين ومقاومة "اللصوص" و "النّهابين". مرّة واحدة اللصوص والنهابين!

من المعلوم بأن هناك تعاوناً وثيقاً ما زال جارياً منذ فترة بين العسكريين السودانيين والعسكريين الروس لتقوية الدفاعات الجوية بعد أن تعرّض السودان لاختراقات متعدّدة، كما أن ملف التعاون الاقتصادي قد عُهد به إلى نائب الرئيس الثاني السيد/ حسبو محمد عبد الرحمن وقد ظلّ الأخير متابعاً له بهمة، خاصة بعد زيارته لموسكو في عام ٢٠١٥. السؤال: لماذا لم يعهد لرئيس هيئة الأركان سعادة الفريق/عماد عدوي ونائب الرئيس الثاني مواصلة الجهود؟ ولماذا يصطحب رئيس الدولة معه في مهمة من المفترض أن تكون عسكرية أمنية، أناس غير مختصين وغير معنيين بهذه الملفات؟

لماذا الزيارة المفاجأة وكيف تم إقحام أبو الجاز؟ صحيح إنه شخصية لها "قدرة تنظيمية" وقد عُرِف عنها "الدقّة الإدارية"، لكن للأخير "حمل ثقيل"؛ يكفه الملف الصيني والملفات الأمنية والسياسية الأخرى.

لكن يبدو أنّ للرئيس ثقة في أبو الجاز لا تتوفّر في غيره، حاجة أشبه بمقولة "الشريف مبسوط مني"! هل كان عوض الجاز منشغلاً بترتيب الأوضاع مع شركات التنقيب الروسية، حالما ينتهي الرئيس من هضربته؟ أطَمَعٌ حتى آخر لحظة، وخوفٌ في منصّة تستوجب الكبرياء والشمم؟ يا إلهي، أي بلية هذه التي نحن فيها؟

إنها الإنقاذ، التي تحس بقرب زوالها، فتستخدم القوة المُفْرطة، وللمرّة الألف، في مواجهة مواطنين عُزّل، كان يمكن مشاورتهم في أمر الاستثمار في منطقتهم. لماذا لا توضع الأمور فوق الطاولة؟ إن من يعي مأساة الوضع الإقليمي والعالمي، يجب أن يكون واقعياً، ويدرك أن السياسيين في قبضة الاستخبارات (أو المخابرات)، والأخيرة في قبضة الدولة العميقة. والناظر إلى مجريات الأمور، والمتتبع لأخبار "الإرهاب" يعلم أن هناك جهة تصمّم وتنفذ

كُلَّ تلك الحيثيات بدقّة متناهية وعزيمة غير متوانيه.

لم نكد نسمع بأخبار الشاب المغربي الذي فجّر مقهىً في فرنسا، حتى كانت هناك مسودة معدّة من مئات الصفحات، مرفقة معها ميزانيات تقدر ب ٤ مليارات دولار ، قُدِّمت للبرلمان، الذي أجازها في أقلّ من ثلاث ساعات، ذهبت جُلّها للدولة العميقة متمثلة في تجار الأسلحة وصانعي أجهزة التجسس الحديثة. هنالك تنسيق إقليمي ودولي بين المفسدين في العالم كُلِّه، الذين أصبحوا نافذين ومتحكّمين، بيد أن مكرهم لا يفوق مكر الله الذي لا يفلته ظالم ولا يضره ناقم. كان يمكن للإنقاذيين أن يصلوا إلى صيغة مرضية في جميع الاستثمارات تهيئ لهم الاستحواذ على الثروة جُلّها (وقد فعلوا) وإيلاء بعضها للمواطنين، الذي لا يريد أغلبهم أن يغتني، لكنه يود أن يعتني، بنفسه وزوجه وولده. إنّ جُلّ من صنعوا مثل هذه الثروات الطائلة صنعوها في ظروف مماثلة، لكنهم عرفوا كيف ينسحبوا ومتى؟ هناك أُسر دعمت الحرب العالمية الثانية وهي اليوم أكثر نفوذاً في أمريكا والعالم، لكنها حافظت علي مكتسباتها بالانسحاب في اللحظة المناسبة. أما إنهم لو انتظروا لكان مصيرهم إلى زوال وثروتهم إلى بدار.

أمسى الشعب حزيناً ليلة اقتحام مستريحة (٢٧ نوفمبر ٢٠١٧)، ليس تعاطفاً مع القبيلة الباسلة أو انحيازاً لقيادتها العسكرية الناشزة، لكنه أحسّ بالمحنة (محنته هو شخصياً)، إذ رأى الدولة تستخدم السلاح، مرّة تلو الأخرى، دون أي غطاء فكري أو أخلاقي. ما هو الهدف الإستراتيجي الأعلى لمثل هذه الهجمات على الفرقان؟ محاربة الاتجار بالبشر أو تهريبهم. لا يمكن أن يكون هذا هدف إستراتيجي أعلى، هذا مشروع يرجى من خلاله تحقيق الأمن الاجتماعي والسلام الشعبي كنتيجة وسيطة، تتبع لهدف إستراتيجي أعلى هو تشييد وطن في سلم مع ذاته والآخرين. إن نجاح المشروع أو فشله مرهون بتحقّق أقيسة علمية وعملية تتمثل في توفّر فرص العمل، تسجيل الأراضي، رصد عدد البلاغات، إلى آخره.

تُخطئ المفوضية الأوروبية، بل تُجْرِم، إذ ترصد مبالغ طائلة لإجراء بوليسي،

يفتقر إلى المؤسسية وتنأى بنفسها عن معالجة الإشكالات البنيوية. علماً بأن هجرة الأفارقة داخلية (بمعني داخل القارة)، ونسبة الهجرة إلي أوروبا لا تتجاوز ٣٪ من جملة هجرة الأفارقة. ولنسأل أنفسا لماذا هجر المواطن الطورية وقنع بالبندقية، بل من وفّر له البندقية؟ ألم يطبّق النظام موجِّهات منظمة التجارة العالمية بحذافيرها، إذ طلبت فتح استيراد الزيوت، فكان أن ضربت محصول الفول السوداني وحرمت منتجيه من النقد الأجنبي؟ ألم يشترط البنك الدولي للحصول على القروض سياسة الإصلاح الهيكلي التي حرمت المواطنين من الخدمات الاجتماعية، فافتقد المواطن منعته التي كان يستغلها لاكتساب قوته؟ ألم يحدث هذا كُلُّه تحت نظر الإمبريالية الإسلامية، التي أوكل الترابي أمر تدبير اقتصادها لتاجر عملة ومضارب اسمه حمدي؟ ومن عجب أن الأخير يستشار في شأن حياتي معاشي لمواطنين أصيلين في بلد يذخر بعلماء أجلاء في الاقتصاد، هو يتكلّم دونما حرج، ويتبجح منتقداً سياسات الإنقاذ. كثّر خير الإنقاذ التي أعطته منبراً يتكلّم منه، وقد كان مجرّد محاسب درجة ثالثة، بالتحديد حتة مرابي يعمل في شركة مغمورة بلندن، التي جاءها فقيراً معدماً وصار يملك فيها مصارف وعقارات.

دعنا ندلف إلى موضوع جمع السلاح والتعرّض بالنقد إلى أساليب الأوروبيين الذين لا يريدون حتى اليوم الاعتراف بحجم التفاوت المريع في الدخل بين دول الشمال (شمال القطب) ودول الجنوب (جنوب القطب)، والذي له صلة بالإجراءات المجحفة في شأن الصادرات (صادرات دول العالم الثالث)، شروط التمويل، إلى آخره من العوامل المتسببة في خلق إشكالات بنيوية كان من نتيجتها الفقر، والجهل والعطالة لشريحة الشباب التي تمثل ٦٠٪ من مواطني العالم. نحن لا نملك أن نفاوض أو نتكلّم عن ضرورة وضع شروط أفضل للانتماء للقرية العالمية لأن قيادتنا تمثل غياباً تاماً عن الساحة الدولية. ها هم القادة يتواجدون هذا الأسبوع في أبيدجان لحضور القمة الإفريقية الأوروبية التي تعقد جلستها يوم الخميس (الموافق ٣٠ نوفمبر ٢١٠٧)، وقادتنا لا يكادون يطفئون حريقاً حتي يعلنون عن آخر. بهكذا أسلوب تضيع على السودان كُلّ

يوم وكُلّ ساعة، بل كَلّ دقيقة وكُلّ ثانية، فرص للتنمية، الاستثمار، والاندماج في المنظومة الإقليمية والدولية.

وإذ إن الدولة لا تستطيع معالجة الإشكالات البنيوية والمؤسسية، فكان من باب أولى لها أن تركِّز على الجانب السلوكي الذي يستلزم التعويل علي المجتمع باستهدافها رجالات الإدارة الأهلية، ناشطي المجتمع المدني، الشباب، الطلاب، إلى آخره، تحرم نفسها من ترياق أساسي كان يمكن أن يوظَّف لغرس ثقافة السلام وغسل أدران الحرب المعنوية؛ لأن نزع فتيل العداوة بين مكوّنات المجتمع أمر ضروري لاستتباب الأمن، وتوفّر السلام الذي لا يمكن أن يستدام إلا إذا أحس المواطن بأن للدولة هدفاً تنموياً ومشروعية أخلاقية للبناء.

إن تناقض المواقف وتعارض الحجج يطعن في شرعية الدولة، ويجعل المواطن يتوجس من التعامل معها. حينها تصبح "الهانم" من غير حقيقة اجتماعية وتفقد فاعليتها، فتضطر لاستخدام القوّة ومزيد منها حتى تكتمل الدورة ويصبح المُسْتَهْدِف مُسْتَهْدَفاً. هذه هي دينامية الإفلاس ومنطق القوّة الهابط. وإذا شئت فاقرأ "الدم والغضب: التاريخ الثقافي للإرهاب للكاتب مايكل بيرلي (Burleigh, ٢٠٠٨).

حزنت إذ رأيت القوم صرعى، بكيت إذ رأيت الأطفال بلا مأوى، تضرعت إلى المولى إذ رأيت المحارم ثكلى. لم أحسب أنني أعيش حتى أرى زماناً يقتتل فيه ربعي، وأنا أعلم حَمِيتّهم وحِنِّيَتهن، بل حصافتهم وتريثهم في أحلك الظروف. من أمثالهم، "أخوك لو قتلك بجرك للضل"، و"الشدرة بتنتكي في أختها"، "الناس ما بتكاملوا الشينة"، "الشينة منكورة"، و"الرجال بجو عشية". كان الرزيقات إذا غضبوا تكوا السلاح، وتقاتلوا بالعصى، وهم اليوم يرمي بعضهم بالذخيرة، بل ويصوبونها لدى الشيبة المسلم، وحامل القرآن والإمام المقسط، فإنا لله وإنا إليه راجعون. إنها الفتنة التي تنبأ بها المعصوم.

لو أنّها معركة وطنية لما استكثرت فيها الموتى، ولقلت ما قاله صديقي

وعمي كبور شقرة الفارس عمدة المحاميد يوم أن أبلغ باستشهاد ثلاثة من بنيه، "الرزيقيات بِلْدَنهم عشية". كانت القبيلة تأتي بالمئة الفارس، والمئة والخمسين، والمائتين وخمسين، فأتى الأمير مادبو قدير بعشرة آلاف، كانوا على قلب رجل واحد، يرمون الشمّات بغبار خيلهم، يغيظون عدوهم، ويرجون ثواب ربهم فكان أن استقبل المهدي العظيم قائدهم، بقوله، يا صباح الخير، يا ناس القبيل. افتدى الرزيقات هذا البلد بالدم والمال بكُلِّ نفيس وما زالوا، لكنهم أصبحوا اليوم ضحية لمؤامرات الأمنجية وأطماع الأرزقية؟

تقول الرواية إن موترجية استهدفوا القائد العميد/ عبدالرحيم جمعة (٢٧ نوفمبر ٢٠١٧) وهو يخاطب شيخ موسى هلال بإمرة من ولمصلحة من تُصَوَّب طلقة قاتلة لشخص مفاوض؟ تريد أجهزة الأمن أن تُغَبِّن قائد قوات الدعم السريع، تعيقه وتضعفه في آن واحد. هكذا يعملون وذاك هو دأبهم. ومن يتلقون الأخبار لا يتريثون، ولا يلبثوا يتبادلونها عبر المنشورات والرسائل الصوتية، بل ويبذل بعضهم الوعد والوعيد. وهم بذلك إنما يخدمون غرض الأجهزة الأمنية التي تريدها حرب عدمية. أتمنى ألا تتخذ دارفور مرّة ثانية حديقة خلفية لتصفية خلافات الإنقاذيين، لا سيما الإسلاميين منهم، الذين لا يواجهون مأزقاً حتي يتخذوا القتال مهرباً.

إنني أهيب بالرزيقات خاصّة، وبأبناء الشعب السوداني عامة تفويت الفرصة على العصابة وأفرادها. يجب أن لا نعطيهم أي مبرّر لاستخدام العنف، إنما مواجهتهم بالقوّة، فالأولى محض إفلاس والثانية بسالة فكرية وروحية. وإذ يتداعى الفريقان للمواجهة، فإنهم ينسون أنّ القاتل والمقتول من الرزيقات؛ القاتل والمقتول من دارفور كما صدع بها الناظر سعيد مادبو (رحمه الله) في وجه المستوطنين الجدد الذين سعوا لدق أسفين بين الزرقة والعرب، بل القاتل والمقتول من السودانيين الذين يجب أن لا تضيع أرواحهم سدى. فهذه المعارك معارك غير وطنية. هي تصفية لحسابات شخصية على أسوأ الأمور، ومحافظة على نفوذ سلطوي وذاتي على أحسنها. سيبحث الأمنجية عن معركة وإذا لم يجدوا فسيحرقون طرمبة بنزين في الخرطوم، كما فعلوا في سبتمبر الأسود (٣

أغسطس ٢٠٠٥) عند مقتل قرنق، ويتهمون بها منّي أو عبد الواحد أو يغتالون شخصاً ويتهمون به الحلو أو غيره من رجال الهامش. كلما ضبطنا أعصابنا وتحلّينا بالصبر والحكمة، كلما ضاق بهم الخناق.

أود أن أطمن الشعب السوداني إلى أن محنته كادت أن تزول بيد أن محنة الإنقاذيين والإسلاميين، المجرمين منهم، قد أوشكت على الابتداء. لا نملك أن نفعل شيئاً غير التفرج، والتحصين بقول موسى وهارون (فَقَالُوا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ) (سورة يونس- الآية: ٨٥).

إن لم يكن فعل الإسلاميين هذا كفر، فلا أدري ما الكفر؟ مررنا كشعب، وقبائل، وأفراد بلحظات كانت فيها خيبات عظمى، جرائم واغتيالات، بل انكسارات، لكننا كنا نلتف في لحظة ما حول قيادة روحية/ فكرية تضيء لنا معالم الطريق وتخرجنا من الظلمات إلى النور. فالمهدية رغم بؤسها وإفكها لم تستمرّ فترة كافية، تُمَكِّنها من ضرب المكوِّن الوجداني للشعب، والخليفة رغم عسفه وظلمه، فقد وقف هو وقومه وقفات ماثلة وماتوا ميتة باسلة، أورثتنا هزيمة ميدانية ولم تورثنا هزيمة معنوية. أمّا اليوم فالكينونة في اضمحلال والكيان لا سمح الله إلى زوال.

كيف لا تخرِّب الدار، ونحن نفقد في كُلِّ يوم رجالاً نحتاجهم للمرابطة على الثغور ونُهَجِّر عقولاً نحتاجها للتعمق في جليل الأمور. لو أن لي شجعان مثل السافنا لوضعتهم على الجبهات، ولو أن لي مفكراً مثل حيدر إبراهيم لوضعته في أعلى المقامات. ما لكم كيف تحكمون؟ الفارس لا يهان، فهو إن اختلف معك يرفع عنك. انظر حولك، هل تجد من رجل أو امرأة الآن له أو لها قيمة في الفضاء العمومي، ذاك الذي عجّب الأرزقية والمتملقين والمخنثين والعاجزين، الأدهى المتربصين؟ هذه هي نتيجة الاستبداد.

إن للحكومة دوراً في توريط قبيلة الرزيقات من خلال الاستدراج لبعضهم وتكوين مليشيا منهم ومن غيرهم من أهالي دارفور، خاصة الأبّالة. لقد استعانت

ببعض كوادرهم في حربها ضدّ الزرقة، وهي إذ أحسّت بالحرج فقد ألحقت بهم صفة الرسمية إلحاقاً، بمعنى أنّها أدرجت تلك القوات تحت طائلة القوات النظامية، بيد أنّ الإجراء يظلّ ناقصاً لم يكتمل، لأن قوات الدعم السريع حالياً تابعة للرئيس مباشرة، وغير تابعة للقوات المسلحة أو جهاز الأمن. ممّا يعني أنها ستواجه ذات الحرج القانوني، حال موت الرئيس أو تنحيه، مما يعني الرجوع إلى مربع واحد، الذي لم تعترف فيه مؤسسة المركز يوماً بتضحية الهامش أو تقيم وزناً لاستشهاده. لا يمكن أن نتكلّم عن الخلاف بين حرس الحدود وقوات الدعم السريع، دون أن يشير ذلك حساسية خشم بيتية، لكنها حساسية سرعان ما يزول أمرها ويبطل ضررها عندما يعرف سببها. هذه كُلّها قوات حكومية وللدولة الحقّ في إعادة ترتيبها وبالكيفية التي تراها، والدولة إذ اختارت يوماً ترفيع شخص، غير مراعية الأهلية، إنما فقط مجرد الميل الشخصي، فهي تملك أن تزيح ذات الشخص وتضع مكانه آخر وليس في ذلك مزية، فالرافعة غير أخلاقية ولا تستوجب وجود دعامة فكرية أو صرامة مهنية.

هذا من باب انشغالي بالشأن القبلي أما الشأن القومي فسيلتزم عدم الاكتراث بهذه التفاصيل أو صدع الرأس بسيناريو التغيير، إنّما الاعتكاف على تصميم منصّة للسياسات يمكن أن ترفد قيادة السودان القادمة ببدائل وإستراتيجيات تنموية ناجعة.

إن دحض المؤامرات والأطماع الخارجية، لا يكون إلا بالتعويل، بل مزيد من التعويل، على الجبهة الداخلية، فتصدع الجبهة الداخلية له أسباب معلومة ويمكن معالجتها إذ لن يجدى مطلقاً تعطيل البناء الوطني بحجّة صدّ المتربصين والطامعين، فهؤلاء لن يجدوا فرصة أفضل من التفاوض مع قيادة أسيرة، مرتهنة، والأخطر خائفة. إذا علمنا بأن دولاً مثل روسيا والصين، والتي يعتبرها القادة الأفارق والعرب، دولاً عظمى وينبهرون ببهرجها، هي دول أشبه بدول العالم الثالث منها إلى العالم الأول كما بَيَّن جورج فريدمان في كتابه "المائة العام القادمة" (Friedman, ٢٠١٠). روسيا دولة تفتقر إلى المؤسسية والشفافية، وليس لها مصدر ثراء غير الطاقة، إذ لم تستطع حتى الآن تنويع مصادر دخلها،

ولم يسعفها حتى الآن غير وراثتها لترسانة نووية والاعتماد على أمجاد ماضوية -- تلك التي أفلت مع انهيار الاتحاد السوفيتي.

أمّا الصين فدولة فاسدة تستحوذ على اقتصاداتها عشر أو خمس عشرة أسرة، تعاني من تصدّع اجتماعي نتيجة التفاوت الاقتصادي المريع. وإذ لا يملك أن يشتري منتجاتها غير ٣٠٠ مليون من عدد مليار وثلاثمائة مليون من مواطنيها، فهي مضطرة إلى خلق طبقة وسطى قد تسبّب لها أرقاً بسبب توجهها غير الديمقراطي هذا من الناحية الرأسية، أما من الناحية الأفقية فهي دول تتركز الثروة فيها على الساحل على حساب المناطق الداخلية، وتنتظر سهولها وأنهارها كارثة بيئية وإنسانية. يراهن جورج فريرمان على تفوق أمريكا، المكسيك، تركيا واليابان (أو ألمانيا)، لا أذكر جيداً.

لا يمكن لدولة تحترم نفسها وشعبها أن تتخذ مواقف سياسية كهذه دون الاسترشاد بسياسات ودون الاعتماد على أسس ومنهجية علمية؛ حتى يحدث ذلك لا بُدّ من تغيير العقلية الأمنية ولابُدّ من الاعتماد على مراكز أبحاث غير حزبية (أو دينية). زرت واشنطن مؤخّراً، فوجدت نخبة من الشباب السودانيين يُحَضِّرون في كافة أقسام العلوم السياسية، وجُلّهم غير مُسيس وغير مُؤدلج، والأعظم أنهم يريدون خدمة بلدهم. لماذا لا تستعين بهم الدولة؟ لماذا لا تسهِّل السفارات للقاءات نوعية بين الخبراء الذين يقيمون في كافة البقاع؟ فمتخذو القرار يحتاجون مستقبلاً التبصر بقضايا مثل التكامل الإيكولوجي، الأمن الإستراتيجي، الإستراتيجية التنموية، المقدرة المؤسسية، التنوّع الاقتصادي، التكامل البيئي، إلى آخره فالحكم لم يعد تحكُّماً إنما إحكام لدورة اتخاذ القرار التي تستلزم الاسترشاد بأسس منطقية وعلمية.

ختاماً، لا نحتاج في هذه اللحظات إلى اجترار المرارات وتصفية الحسابات، قدر ما نحتاج إلى وقفات تستوجب التأمل في المآلات الآتية:

ضغطت المعارضة الفاشلة على الحكومة الحانقة، قبل عقدين؛ فتنازلت

الأخيرة عن جنوب السودان. سعى الترابي لإفشاء حنقه من العسكريين فأحرقوا دارفور (فبراير ٢٠٠٣)؛ سعى علي عثمان توريط البشير في ملف الجنائية، فأوعز الأخير لقوش بتسليمهم ملف الإسلاميين - من كان منهم منافقاً ومن كان مجاهداً أو مستضعفا حقّاً؛ ناورت المعارضة بملف حقوق الإنسان (إنسان الوسط)، فطالت محنة الفور والمساليت، إذ ما زالوا قابعين في معسكرات ونال غيرهم حق اللجوء السياسي؛ ارتمت المعارضة في أحضان النظام المصري فطمع الأخير في مياه السودان وأرضه.

إذن هناك معارضة من أجل المعارضة، وسياسة من أجل البقاء في الحكم، وفي كلِّ وقت هناك ردود أفعال، وأقوال لا يحكمها ضابط أخلاقي أو ديني أو وطني. لن نتخلص من هذا "الليغ" السياسي الفاشل بين عشية وضحاها، ولا يمكن اقتلاع هذه الدولة بسهولة، فتكوينها قد اتخذ عقوداً إذ لم نقل قروناً وتحالفاتها قد أبرمت بدهاء وحيل تجاوزت حدود الدولة الجغرافية ومنطق التاريخ. وهم لن يرعووا إن نحن دفعناهم نحو الحائط على تدمير ما بقى من البلاد. عليه فلابُدّ من التفكير في توفير معادلة تهيئ لهم ملاذاً وتجعل للشعب خلاصاً. أرجوكم، هذا البلد غني وعضمو قوي، وما سرقوه لا يمكن استعادته، فكُلُّ ما يلزمنا فعله إيقاف النزيف والتحضير لفترة انتقالية مُطَوَّله لا تستبعد منها جهة، إنما يكون فيها التدقيق على أهلية من تنتدبه تلك الجهة.

لبناء الوطن الجميل الذي يسع الجميع نحتاج إلى قضايا أساسية، منها ما يلي: رؤية أخلاقية (وطن في سلام مع ذاته والآخرين)، إستراتيجية تنموية (يكون فيها التعويل على التنمية الريفية الشاملة)، ومقدرة مؤسسية (يكون فيها استقطاب لكافة الكفاءات الوطنية). نحتاج إلى جهاز إداري صغير جداً وفاعل، نحتاج إلى دستور علماني يأخذ مسافة متساوية من الكل، نحتاج إلى سياسة خارجية تكون أولى أولياتها تنموية (بمعنى آخر مصلحية)، نحتاج إلى رجل (أو امرأة) مُشَرِّف يتولى تمثيلنا في المنتديات الإقليمية والدولية. وهذا سيكون سهلاً، إذا ما تخلصنا من الأوهام الأيديولوجية. لا نحتاج أن نستجدي شخصاً، كُلّ ما نحتاجه تقنين سُبل الشفافية والمحاسبة، الأهم الاتساق مع ذاتنا

الحضارية، التي تستلزم إعطاء الأولية لشخصيتنا الزنجية والأفريقية النوبية والإسلامية الصوفية، والتعاطف مع كافة قضايا الإنسانية، دونما اندفاع أو حماس يجعلنا كاثوليك أكثر من الملك.

إن موقعنا الجغرافي وعمقنا التاريخي سيهدينا إلى نوع الخطة الإستراتيجية والتنموية التي يمكن تصميمها. الموضوع لا يحتاج إلى عبقرية، فقط يحتاج إلى فراسة روحية. إن مدرس الجغرافيا في الأولية قد أخبرنا عن درب الأربعين، وبصرنا بأهمّية التعرّف على رحلة الحجيج. هل نحتاج بعد ذلك إلى ضجيج؟ لن يسعني تقديم دروس خصوصية في كُلِّ مقالة مفاهيمية للمبتدئين، كُلّ ما أودُّ فعله هو إقناع "الديك" بأنه طائر جميل وأن الحبة قد ادخرت له أكلاً ولم تفتعل له قنصاً. وإذ قد فشل الكتاب والمفكرون في هذه المهمّة، أي إقناع "الديك" بضرورة الذهاب إلى بيته والاستمتاع مع أسرته بمزرعته، فقد أضاع من عمرنا الكثير وأزهق من أرواحنا ما هو غير قليل، فلعلّ الفقرا (بتاعين السفلي)، والذين اتخذوهم الوزراء مستشارين وخبراء يمكنهم أن يسقوه محاية تكون له دواية وللشعب وقاية. لم يعد هناك مجال للمناورة، فأرجو أن لا تعدموا البصارة!

الفصل الخامس

ميلودية رزيقات ومعاليا

نزيف الخاصرة: من الداعي بالزاجرة؟

هي ذات الخاصرة التي سدد إليها المستعمر طعنته الأولى، وتوالت عليها منذ حينها الطعنات. فمن ورثوا دولته لم يجدوا بداً من الامتثال لديدنه واعتناق مذهبه الذي تصور الغرب خاليا من كل موروث وتمثل أناسه جُنداً متربصين وأحلافاً مارقين. فكان لا بد من إلهائهم بالديمقراطية الدينية، وإذا فاقوا فإغراء بعضهم ببعض بفرية الحكم الولائي أو الفدرالي علها تجدى في تأخر الزحف، ولو إلى حين. لقد استخدمت دولة المركز في تآمرها الرموز الثقافية الفكرية، السياسية الدينية، العسكرية الأمنية كافة، لكنها لم تلجأ إلى المكر المفضوح إلا عندما إنتابها الخوف وقد رأي كبيرها الموت يأتيه من كل مكان وما هو بميت ومن ورائه عذاب غليظ.

رأى الموت واستشعر خطاه عندما رأى خليل يصدر تعليماته واقفا في وسط أم درمان، رآه تارة أخرى عندما سمع عالم عباس متوعداً، أيقن بوقوعه عندما أرخى أذنه لشيخ التيجانية مبتهلاً، خارت فرائصه عندما شهد معركة للوعي تقودها دبنقا وخلايا تتكون في البوادي والحضر تستدفعها روح العصر وتستفزها إكراهات الواقع.

روح العصر توحي بأن الصراع هو على مستوى العقل، وإكراهات الواقع تقول بأنه لا محيص لنا عن الاستمساك بمفاهيم القرون الوسطى على الأرض. متى ما أتُخذت التدابير الإدارية السياسية والتربوية التعليمية السليمة فإن المواطنين (زُرقة وعرب، جلابة وغرابة، إلى آخره من الثنائيات المخلة، بيد أنها تصف الواقع كما ورثناه لا كما تصورناه) سيدركون بأنهم أصحاب مصير مشترك وإذا ما اقتضى الأمر فاللجوء إلى التدابير المدنية، ليس الميدانية، لحل الاشكالات التنموية.

إن الدولة عجزت منذ الاستقلال في تشييد بنية تحتية تسهم في إحداث توسع أفقي ورأسي يجعل المكان ذا ملمح وجداني، لكنها لم تألو جهداً في حبك المؤامرات وبث الدسائس التي جعلت الكل يقبل بالقبلية إطارا وللثنائية مبرراً (ثنائية رزيقات ومعاليا، هبانية وفلاته، تعايشة وسلامات، زياديه وبرتي، إلخ). فلا تكاد تلتقى بفرد من افراد النخبة، منها من هو مخلص ومن هو دعي، حتى يسألك: ما هو دوركم "كمثقفين دارفوريين"؟

يقول الاستاذ صلاح شعيب آسفاً على حال عدد كبير من المثقفين، سواء من الإقليم، أو خارجه، الذين يُبِسطون أسباب الصراع، ويعتقدون "أن الحل يكمن في اتفاق "ناس دارفور" أو "أولاد دارفور". وهذا الاتفاق المتصور قاصر التفكير إن لم يكن متسوبا بالوهم. فنحن نعلم أن أقاليم السودان، وقبائله، لا تملك فرادى برلمانات "حقيقية" لتعبر عن مشاكل متفق عليها في واقع الشمولية" (الفتنة العرقية لن تسعف البشير، سودانيل، ٢٠١٥/٥/١٤). بل إن منهم من يحملك مسؤولية مباشرة بقوله: متى تضعون حداً لهذا العبث؟ لقد كان هذا السؤال جائزاً حتى عام ١٩٨٩ عندما كان فعل الدولة يقتصر على الفرقة، أما وقد اعتمدت العصابة الدمار فليس بمقدور أي جهة إيقافها في سعيها الحثيث للهبوط بالمجتمع نحو الدرك الاسفل.

فقد اتخذت الدولة/العصابة وبكل حصافة الخطوات الآتية:

١. استحدثت نظما إدارية قننت القبلية وانتدبت إدارات انتفت عنها صفة الأهلية فاستعاضت عنها ببطاقات امنية؛

٢. جيّرت إرادة المواطنين السياسية بقيادات أقل ما يقال عنها أنها غير مؤهلة أخلاقيا ولا فكريا، (لا تنس تفانيهم لأداء شهادة الزور في الانتخابات الاخيرة (أبريل ٢٠١٤)؛ هذا خيط من فيض إستلابهم ومحاولة إثبات ولائهم لسادتهم)؛

٣. وفرت السلاح الثقيل لكافة الفصائل وأوهمت الكل بأن هذه ضرورة

اقتضها التوازنات على أرض الواقع، كل هذا دون ان تتفكر في مآل التحالفات الاستراتيجية المسيطرة على صفحات التاريخ الوطني والممهورة بدماء المخلصين من الأولين التي امتدت بعرض وطول خط التمازج (تحالفات بين الفور والعرب، العرب والمساليت، المحاميد والزغاوة، ولاد سليم والشلك، المسيرية الزرق والنوبة، المسيرية والداجو الحمر ودينكا نوق، الرزيقات ودينكا أويل، إلخ).

إن انفصال الجنوب كان إحدى الطعنات التي سددتها العصابة للجسد المعلول، دون أن تتفكر في المآلات الثقافية والاجتماعية لهذا الانفصال، إنما فقط التباكي على الجانب الريعي الآني. لقد أنتج المبدع الدكتور وجدي كامل فيلما بعنوان "بروق الحنين" ساهم في لفت انتباه الجمهور إلى التداعيات الإنسانية لهذا الانفصال، بيد أن من أوكل اليهم اختيار شخصيات الحلقة وقعوا في الفخ عندما استضافوا مفكرين وصحافيين سودانيين جلهم من أبناء المركز. لم يكن هذا سهوا، إنما هي الخريطة الثقافية التي ارتسمت في اذهانهم. ببساطة، هم لا يعرفون أفضل من ذلك. كان الأولى إجراء حوار مع مثقفي الريف الذين سرحوا في هذه السهول قرونا وصاهروا اهلها عيونا قبل ان يتبلور الوعي الأيديولوجي لدي هؤلاء اليساريين أو اليمينيين.

عندما كان الإسلاميون يفاوضون الحركة الشعبية لم يروا هنالك شعوبا على الحدود إنما سهولا يقطنها أناس يتنقلون في الفيافي دون مأرب أو مقصد. وهذا يتسق مع دبلوماسيتهم التي ترى السياسة فوق الجغرافيا وفوق التاريخ. بعد أن انتهت الحرب الجهادية طُلِب من العطاوة (مسيرية ورزيقات خاصة) تكوين مليشيات لحرب الزغاوة، حربا توسعت من بعد لتشمل الفور والمساليت. كادت حجية "دار الكفر" ان تتطبق على الجنوب فما بال "أهل الدار"؟ أليسوا سنيين ومالكيين، أليسوا آدميين؟

لم تُفلح العصابة - رغم تلويحها بالكرت العنصري - لأنها جهلت ان الكيان القبلي في دارفور هو كيان ثقافي واجتماعي وليس عرقياً واثنياً، فلجأت إلى

استبدال القيادات التاريخية بأناس عشوائيين تاريخياً ووجدانياً. باختصار، تم اختطاف الموروث وتجييره من قبل "الكمسنجية" لصالح المشروع الاستيطاني العنصري. قلت لأحدهم، لم لا تُكوّن جبهة موحدة مع الفصائل الثورية كافة؟ فقال لي، أخشى إن انا تركت الفرع (أو المطرق) الذي أنا ممسك به الآن أن أقع دون التمكن من الوصول إلى الفرع الآخر. مثل هذه الأمثلة، التي تستلهم صورة القرد (الأبلانج) وهو يتغافز في الغابة، ما هي الا محاولة لتبرير الارتزاق، ومساجلة ترجع بالإنسان إلى مرحلة ما قبل النفخ فيلغي مستدركات الوعي وينسف مستلهمات الفكر. لم تطلب قيادات الجبهة الثورية من العرب غير الحيدة، ان هم اخفقوا في تفهم قضيتهم وتخاذلوا عن نصرتها، حتى هذه اخفق العرب في الالتزام بها. فما العمل؟.

إن العطاوة (الرزيقات والمسيرية والحوازمة) والحيماد (التعايشة والهبانية) لم يرتهنوا ارادتهم يوما ولم يسمحوا لأي جهة ان تستخدمهم كمرتزقة، بل إن ما لقوه من عنت هو بسبب مواقفهم الوطنية. فما بالهم اليوم؟. إن الطاقة التي بذلها أبناء الغرب في محاولتهم لتحييد دولة المركز ومن ثمّ تشييد صروح تهيئ للجميع تسوية خلافاتهم ديمقراطيا، قد بُدِدت إذ اصطدمت بهرمية عرقية هي بمثابة العمود الفقري للحركة الوطنية السودانية. سبب هذا فراغاً مدوياً إذ وجدت النخبة السياسية، حال رجوعها، أنها قد استبدلت بنخب عسكرية اتخذت ذات الهرمية وسيلة لتثبيت نفوذها في الريف السوداني.

إن هوة خلقت واتسعت بين هذه النخب وبواديها؛ الأمر الذي تفادته قيادات "الزُرقة" من خلال ارتباطها الوثيق والأصيل بقواعدها. مهما حاولت الدولة الانقاذية وبمن استعانت فلن تستطيع ان تُجّير ارادة الشعوب الباسلة التي تقطن المعسكرات لصالح نظام إجرامي أمعن في قتلهم وإهانتهم. السؤال لماذا نجح مثقفو "الزُرقة" فيما أخفق فيه نظراؤهم من عرب دارفور؟.

ثلاثة أسباب يمكن إدراجها :

- الضبابية الأخلاقية التي تجلت في تردد المجموعة الأخيرة في إدانة الإبادة العرقية.

- التردد والتلكؤ في تشييد منصة سياسية مستقلة عن نخب المركز.
- غياب النظرة الاستراتيجية حال التعامل مع الشأن الاقتصادي والحربي.

إن تركيزي هنا فقط على العامل السلوكي دون إهمال للبعد المؤسسي المتمثل في عملية الإحلال والإبدال التي قام بها النظام، والبنيوي المتمثل في انفساح المكان واتساع الرقعة الرعوية مقارنة بمحدودية الحيز السكاني للنازحين.

كان الرزيقات حتى زمن قريب يمثلون بتواجدهم الكثيف في كل مناحي الاقليم، شمال، جنوب وغرب، اللحمة بين القبائل. فما بالهم اليوم يشكلون عُنصراً للتشاكس؟ إلى جانب من استفزته مظاهر القوة والسلاح، فإن عناصر من هؤلاء عبروا الحدود في وقت لم تكن فيه الدولة قادرة على ضبطهم وشكم رغبتهم في الاستقلال. على النقيض، فإن الدولة سعت لاستخدامهم في حروب تخطت كافة الأعراف القبلية في دارفور (كقولهم: "أخوك لو قتلك بجرك للضل"، بمعني أن الخلاف بين الإخوان يجب أن يؤطر بسياج قيمي وأخلاقي)، والمدنية في الخرطوم (لا يجوز للشرطة التعامل مع المتظاهرين في غياب القاضي المقيم). هذه التخطيات أملتها إرادة السلطة القابضة وليس قريحة البادية النابضة!.

لقد أحدث كيان الرزيقات في الجنوب (جنوب دارفور) تمازجاً رائعا جعلته بمثابة شملة انسانية ازدانت بوجود قبائل عدة شملت في لحظة من لحظات التاريخ الحرجة دينكا أويل، زغاوة، برقد، داجو، تنجر، إلى آخره. إلا أن هذا الكيان فقد مقدرته مؤخراً على امتصاص الصدمات لأنه تم الالتفاف حوله بمجموعات عسكرية أهلية واستخباراتية تنقض بالليل ما تغزله ارادة الجمهور بالنهار. بلغ من وقاحة جهاز الأمن في الضعين أنه استجوب أحد العمد بسبب وليمة اولمها لنا، انا وبعض الرفاق، عند مقدمنا لزيارة الأهل وقد أقمنا ندوة كانت بمثابة انذار لما يحدث الان؛ وذلك قبل سنوات خلت.

إذا كنا لا نعرف ولا نكاد نستوثق من هوية الحرامية أو لصوص الأبقار فإننا نعلم يقينا أن الظروف الفارغة التي وجدت في ارض المعركة أثبتت ان هنالك

متعاونين في كلا القبيلتين، الرزيقات والمعاليا، قد أوصلا الذخيرة من التصنيع الحربي إلى أرض المعركة قبل تسعة أيام من نشوب الحرب الأولى (يوليو ٢٠١٤ والتي استعرت من بعد في مايو ٢٠١٥). إن مواتر الأمنجية يتم تزويدها بالوقود لتسهيل مهمة الاعتداء على الأهالي، إذا لم يكن بالمخدرات والمنشطات فبلبها ونات والدوشكات. لا يعرف حتى الآن هوية من يحرق ويشوه جثث النساء والأطفال ليلا ويقدم على ذبح الشباب. بل كيف يحصل الصبيان على سلاح وهم لم يتجاوزوا بعد سن الـــ ١٤؟ كيف يستطيع المواطن الذي يعجز عن مجرد الإيفاء بمتطلبات حياته اليومية أن يشتري مدفعا أو كلاشنكوف؟ اسألوا انفسكم: من له مصلحة في إفنائكم؟ يعلم الله ورسوله انه لا يرضيني ان ذيلا لفرس يركبها معلّاي بتر ولا صريمة لجواد يقوده رزيقي قطعت؟ فكيف يقتل الرجل خال عياله، بل كيف يتقبل العزاء في عديله وفاكهة مجلسه؟.

إن من حرص وإلي ولاية شرق دارفور العقيد (أمن)/أنس عمر على حياته انه لم يقبل مجرد المبيت في بيته فذهب للمبيت في الحامية وأصدر أوامره للقوات النظامية بعدم الخروج من الثكنات حتى وان استدعى الامر؛ ومن زهده في الاجراءات الإدارية انه يجنب المال العام، المتحصل من المواطنين الضعفاء، مجرد الدخول في الدورة المستندية، فيحمله في شوالات تبدو "الكراضم" فيها كالدوم المدسوس يوم ان يذهب بالطائرة إلى الخرطوم.

بل إن من ورعه وتأبيه على "الخوض في الفتنة،" رفضه تحريك الحامية (حامية الجيش) من الجنوب (جنوب أب كارنكا) إلى شمالها حيث من المتوقع أن يتم الهجوم؟ هب ان الرزيقات والمعاليا أو الفلايتة وأولاد هيبان تحركوا لقطع خط الأنابيب، هل كانت السلطة ستتردد في رجمهم بالطائرات؟ فيم التردد، أليس هي ارواح سبله لمواطنين في جهة علة؟

إنها حيل الاستيطان التي يستوجب مواجهتها من الآن فصاعدا بطرق غير تقليدية. لزم التعامل مع المتعاونين والدخلاء الأمنيين من الان فصاعدا بذات الطريقة التي تعامل بها الثوريون مع المعتدين وإلا فسنفنى عن آخرنا قبل أن

ننتصر لكرامتنا وكبريائنا (ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل، انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الأرض بغير الحق أولئك لهم عذاب اليم. ولمن صبر وغفر فإن ذلك من عزم الامور) (الشوري).

كان فيمن قضوا نحبهم في هذه الحرب اللعينة شاب اسمه عبدالرحمن عبدالله النينة، تغلب على مشقة اليتم بمعونة أخ له اكبر مات في ظروف مشابهة. ثابر عبدالرحمن - وملؤه طموح في مستقبل أفضل - حتى جاء الأول على محلية بحر العرب وترقى في المراحل التعليمية حتى حاز المرتبة الثالثة على مستوى ولاية شرق دارفور. ألم تجد الدولة وسيلة افضل من الحرب لتحقيق طموح هؤلاء؟ ألم يكن من الأولى ادخار هؤلاء الشباب لساحة العلم والآدب، النقارة والطرب، والخشوع والرهب؟.

تعمد النخب المركزية في استخدامها لعبارة "حروب عبثية" للإيهام ببدائية شعوب الهامش، علما بأن هناك ظروفاً موضوعية لهذه النزاعات، اهمها غياب الإطار الدستوري المطلوب لإقامة المشورة، وضعف الإرادة الوطنية الملزمة؛ فالعبث ما تقوم به الدولة من حرمان للمواطن من حقوقه السياسية والمدنية كافة، الأدهى جعله مسؤولا عن حماية المقررات لهكذا مؤتمرات تقام فقط لإثارة الضجيج الإعلامي وتلهية الشهود القبلي إلى حين تجديد تراجيديا الحرب وتعميق الجراح كي تجعل من الصعب إذا لم يكن من المستحيل الزحف شمالا لاقتلاع دولة المركز.

لقد اصاب الأستاذ محجوب حسين الحقيقة في كبدها بمقالته: لماذا لا تتقدم «الرزيقات» نحو استلام السلطة السودانية عوض اغتيال تاريخ القبيلة؟ وهو إذ يتساءل عن إمكانية هذه القبيلة للإجابة "على أسئلة حاضرها بتجاوز حقيقي لوضعيتها القائمة، بالانتقال إلى ملامسة الاستحقاقات التاريخية للوطن السوداني، عـــبر صياغـــة مشروع وطني،" يقر بأن هذا الامر "لا يتم إلا بإعادة تحالفـــاتها والرفع من سقف طموحها تجاه السلطة، بل السيطرة على الحكم السوداني ما دامت الفرصة التاريخية سنحت ووفرت مطلوباتها لبناء

اجتماعي سياسي جديد" (الراكوبة؛ ٢٠١٥/٥/١٩).

ختاماً، يلزمنا في هذه السانحة المؤلمة أن نُؤمن بشعبنا ونُراهن عليه كما يقول الصحفي البديع أمير صديق، فهو القادر بوعيه على رفض مثل هذه المخططات الخبيثة، الجبانة، والنتنة، وأن نفكر تفكيرا استراتيجيا يجعل من هذه التضحيات وقوداً روحياً وزاداً فكرياً لبناء مجتمع تسوده الفضيلة والإخاء.

ثانيا، لا بد من توظيف هذا الموروث الهائل لصالح التنمية. فقد استطاع اليابانيون توظيف براعة "الساموراي" في فنون القتال إلى دقة في الصناعة هي التي انتجت التايوتا والنيسان والكاماسكو. لا يستنظر من العصابة أن تقول لك إنك صاحب حضارة وإرث بل يجب ان يكون لديك اقتناع بذلك.

ثالثاً، إن اجل ما تخافه العصابة هو الوعي الذي يجعل المفاصلة على أسس أخلاقية وليس مناطقيه أو قبلية أو عرقية؛ من هنا نفهم استهداف جهاز الأمن لطلاب دارفور في الجامعات. إن الوعي يجعل المرء مُتسقاً مع ذاته، مما يكسبه مقدرة على تبني "التغيير التجاوزي،" كما يقول حليم بركات، الذي يجعل الإنسان يتجاوز واقعه رغم الصعوبة إلى مستقبله الجميل.

بوميض النار أم بوهج الافكار

(حل محنة الاقتتال القبلي)

"معلوم أن هذا النزاع قديم قدم الأرض والإنسان في السودان ولا يمكن لأي جهة أن تحسمه بالاقتتال. ثم أنه ليس الوحيد في السودان ومن الحكمة التأمل لمآلات مثل هذه الصراعات القبلية وما جرّته على الإنسان من موت وخسران واستنباط الحلول الجذرية لها." هذا ما استهل به المهندس المقتدر بله بكري مقالته الرصينة (الصراعات القبلية: الأرض حاكورة الدولة!) المنشورة اسفيريا بتاريخ ٢٠١٤/٨/٣١ والتي استفزت الكل ودفعتني خاصة خارج اطار الحمية وفوق مستوى التناول السطحي او المتعالي. لا شك أن ما يكتبه بله ورصفائه من المثقفين العضويين في شأن الأرض وما تحدثه من صراعات في ظل الغياب التام للدولة (بل تماهيها مع الحكومة) له أهمية، خاصة انه من بيت إدارة نذرت نفسها لخدمة أهلها في كردفان الغرة (أم خير جوه وبره). وها هو يثقل هذا الوجدان المفعم بحب الناس والتفاني في رضاهم والعناية بمصالحهم بخبرة عالمية جل أن تتوفر لأبناء المهجر في مجال المنشآت. سيما ان التنافس الهندسي في هونك كونك والاستجابة لمتطلباته المهنية زهاء ثلاثين عاماً أمرا لا يقدر عليه إلا أولو العزم. لقد نبه بله إلى أهمية الاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى وحذر من التخندق في خانة القرون الوسطى، كما نوه إلى دور القانون في بسط هيبة الدولة التي أن ضِيعت بحجب الحقائق أو بوقع الدسائس كانت سببا في تداعي الوطن بأكمله.

إن شعبنا كانت له من المرونة والحكمة الشعبية ما سهل له امتصاص كثير من الصدمات إلا أنه الان أصبح حائرا نتيجة الانهيار الكامل لبنية الهرم السياسي والإداري، بل التآمر الذي استهدف كينونته وكيانه. إن التعقيدات التي شابت

آلية الحكم الحديث ومتطلبات الحكمة الرشيدة ما عادت تتقبل فكرة الهرمية العرقية أو التراتيبية القبلية (كنقطة محورية في مشروعية التنمية المستدامة) ولذا فلا بد من توفر منصة لتداول الرأي اقترح تسمتيها (ٍSudan Policy Forum) تفوّت على العصابة الحاكمة فرصة الاستقطاب الاثني والأيديولوجي وتمنح فرصة لتخطيط مستقبلي مبنى على أسس منهجية وعلمية.

في غياب التنشئة الاجتماعية والسياسية التي تربط الهوية القبلية بملكية الأراضي فإن امر الأمن والاستقرار في دارفور قد يصبح أمراً بعيد المنال (خاصة اذا علمنا بأن البشر قد زاد عددهم منذ الاستقلال وحتى الان بنسبة أربعة أضعاف كما ازداد عدد بهائمهم بنسبة عشرة أضعاف، ولذا فهم يزدحمون في ثلث الأرض فيما يظل ثلثاها غير مأهولين نسبة لغياب الافق التنموي وانعدام الرشد السياسي). عليه فإن استحداث سياسة تعليمية وتربوية متوازنة كنقطة محورية لمشروع الاحكام (وليس التحكم الذي سعت إليه النخب المركزية) من شأنه أن يكسب الهوية الدارفورية مرونة ويستعيد تدريجيا الديناميات التاريخية لملكية الأرض. إذ أن التلاعب بملكية الأراضي قد سيس الهوية واكسبها تلقائيا صفة العرقية عوض عن الافق الثقافي والاجتماعي الذي اندغمت تحته لقرون خلت (ولنناظر حيثيات المعركة الأخيرة بين قبيلتين عربيتين هما قبيلتي الرزيقات والمعاليا التي قصدت إدراجها كواقعة لتقصي حقائق موضوعية وتوطئة لعرض الإطار المفاهيمي الذي يمكن أن تستخلص منه إشارات علمية)، من ناحية أخرى فإن تدوين القانون العرفي قد يعني فقدان المرونة اللازمة لتلبية الاحتياجات الملحة لبعض القبائل التي كانت عرضه لتغيرات إيكولوجية وسكانية عميقة (راجع مقالتي المنشورة بـــ سودانيل: المعترك القبلي/ نزاع أرضي أم انحباس عقلي: ولاية شرق دارفور نموذجا).

رغم التصحر الذي أصاب ٣٠ في المائة من الأراضي، فإن مساحة دارفور تظل كافية لتشمل كافة الأنشطة الرعوية والزراعية (شون اوفاهي في حديث خاص). عوض عن السعي دأبا لاستحداث بنية تحتية واستنظار آفاق تنموية، فإن النخب المركزية (التي لم تنشئ التهميش لكنها عمدت على تكثيفه) قد

استغلت الفراغ السياسي والإداري لفرض وصايتها على دارفور (إن الانتقال من مستوى الرابطة القبلية إلى مستوى الرابطة المدنية لم يكن أمرا مستحيلا لولا شح الامكانيات المادية والمعنوية). إن نظام الانقاذ لم يدخر جهدا لطمس تراث دارفور (وتراث السودان عموما) باستخدام أدوات مرنة واخرى صلبة. شملت الأدوات المرنة ترتيبات إدارية ظلت تهدف إلى تفتيت المجتمع الدارفوري عمدا وتحجيم قدرته على ترسيخ هوية مشتركة، مثل التعداد السكاني، المسرحية الانتخابية، خلخلة النظام الاتحادي، مظهرية النظام الفدرالي، واستقطاب لاعبين صوريين غير أساسيين. أما الأدوات الصلبة فتشمل الجهد النشط لقتل أهل الدار (السكان الأصليين في دارفور) واعتماد أساليب خفية غير مرئية لإبادة العرب (بإغراء بعضهم بقتل بعض).

إن الهزيمة المعنوية التي عاشتها دارفور منذ مقتل السلطان أو قل منذ معركة كرري جعلت كل الفرقاء المتشاكسين ينضمون إلى الأحزاب القومية بأجندة محلية (لم يكتف أهالي أم درمان بخذلان الجهادية بل إن أبا سليم دوَّن دون أن ينشر أسماء العائلات التي قصدت ارض المعركة بغرض الاجهاز على الجرحى؛ ومن حينها والجرح غائر في نفس القاتل وقد هنأ المقتول): إذا انضم التعايشة إلى حزب الأمة، نضم السلامات إلى الاتحادي، وإذ انضم الرزيقات إلى الإمام الهادي (تقبله الله في الشهداء)، أنضم المعاليا إلى السيد الصادق المهدي (شد الله صباه). (الجدير بالذكر ان شرارة النزاع الأولي بين الرزيقات والمعاليا بزغت في زمن الاجنحة التي لو انتبه اهلنا لادركوا انها حيل تستحدثها النخب المركزية لاستبقائهم في خانة العبودية.) الغريب أنهم على فراستهم، لم يعوا الدرس، وفي كل مرة تزداد حالة الاستقطاب التي تجعلهم أسرى لمنطق مركزي، هو بمثابة الانحباس الحراري الذي عطل عقولهم عن ادراك حقيقة علمية وتاريخية واحدة وبينة: إنَ المعركة على مستوى العقل وليست الأرض، ولذا فهم لا يحتاجون إلى وسيط قدر ما يحتاجون إلى أفق سديد. لأن الوسيط من مصلحته التعقيد. كما أن فهمه المتخلف (أو المتزلف) لمفهوم الأرض يعيق إمكانية التواصل الإنساني الذي يتطلب النظرة الثقافية الاجتماعية للمنظومة

القبلية (وليس العرقية).

إن الاقتتال الذي نراه اليوم في الريف السوداني وحرب الإبادة التي تستخدم الدولة فيها عناصر محلية لتأزيم الموقف (أغسطس ٢٠١٦)، حدث نتيجة الفكر الأحادي والفاشية التي لم تجد بدا من استخدام العنف وسيلة لإحداث انصهار يخفي معالم المظلوم ويبدد حجته عبر الأيام (٥٨٪ من أرض السودان أعُلنت ساحة حرب اليوم). فقد اختلقت الدولة العنصرية فراغاً دستورياً في دارفور هيأ لها فرصة إسناد نظارات وإمارات لشخصيات لا تملك أدنى المقومات، واشتقاق إدارات غير معروفة المعالم، بل هي وهمية في أكثر الاحايين يتوخى منها تقنين العصبية وليس تذويبها. توزيع حواكير دون الرجوع إلى الأعراف أو الاعتماد على رأي الاجاويد، إلى آخره. كان من الممكن تطوير هذه النظم الأهلية لتستوعب المفاهيم الحديثة للتنمية والحداثية للمواطنة والإنسانية للإخاء إلا ان النخب المركزية (الانقاذية منها خاصة) ضربت بالموروث عرض الحائط، بل عمدت على إسقاط فهم ايديولوجي يلائم نظرتها للحكمة/للفتنة التي يجب ان تسود. كأن يقول قائلهم "الأرض أرض الله"! يجب ان لا تلتبس مثل هذه الحجج السخيفة التي لا تراعي حرمة لله قدر ما تسعى لمصادرة حق البشر في التشريع بحجية الاستاذ بلة (الأرض حاكورة الدولة) التي ركزت على دور الدولة في اتخاذ سبل ناجعة لتدبير شؤون العباد (عباد الله) وصيانة حقهم بشرعة ألزم الله بها نفسه قبل خلقه (يا عبادي اني حرمت الظلم على نفسي وجعلته محرما بينكم).

لعل تاريخ الصراعات السياسية/القبلية في السودان يشير إلى محنة حقيقية وهي أن هناك نخباً تصدرت العمل السياسي/القبلي، بل كادت تستحوذ عليه دون استحقاق غير أنها تنقاد لرعيتها ولا تسع لقيادتها. فالقائد سمَي قائدا لأنه يجنب قومه الويلات ويجلب لهم الخيرات في الظرف الممكن وبالعقلانية اللازمة. لقد هالني تداعي "المتعلمين" من أبناء القبيلتين للتظاهر في الخرطوم تحت يافطات قبلية لمناشدة برلمان عاطل ونخبة فاشلة أجملت خصائصها في قوله (صلى الله عليه وسلم): شح مطاع وهوى متبع واعجاب المرء بنفسه. ليس اشحَّ من رجل حباه الله علما فوظفه في الشر

أو لم يوظفه في الخير كما قال فضيلة مولانا الشعراوي طيب الله ثراه. وقد كان الأحرى ان يتنادى الناشطون المدنيون أو المهندسون أو علماء الاجتماع من القبيلتين أو من أهل دارفور أو أهل السودان للتفكر في أسباب النزاع لا ان يتحاموا فيكونون أسرى لحمية جاهلية وسمها المعصوم بأنها نتنة. إن اتفاقيات المعاليا والرزيقات التي أرفقت في هذا الكتاب تدلل علي محدودية الأفق لدي النخب كآفة (الريفية والمركزية)، إذ أن الحلول جلها اقتبست من الماضي ولم تستشرف أفقا تنمويا. عليه فإن اجل ما يمكن أن تفعله هو حق الدماء مؤقتاً كي يبدأ النزيف من جديد في اول حالة تماس.

إن دولة الإنقاذ دولة عاجزة وفاشلة، عاجزة لأنها لا تملك سلطة أخلاقية تمارس بها القوة الشرعية وفاشلة لأنها لا تملك الآلية التي تصون بها دماء "السودانيين" (وقد وضعتها بين قوسين لأن التنظيم العالمي لا يعطي أولوية للوطن ولا أحقية للإنسان إذ أن الأخير من المفترض أن يكون في خدمة العقيدة وليس العكس كما أن الوطن لا معنى له في فكرهم القروسطي) الذين يوم ان صينت كرامتهم وبُصرت وجهتهم كانوا معولاً لبناء حضارة سبق أن شيدوها سامقة في الأندلس ومن قبلها علي ضفتي النيل. إن العصابة الحاكمة تريد أن توهم المراقبين والمشاغبين على السواء ان أهلنا عديمي القيمة وأنهم أوباش لا يحسنون العيش بل الاحتراب (ليس أدل من تعليقات حسين خوجلي التي حاول التظاهر فيها بالتعاطف قائلا "انتو المشكلة شنو؟")، ونحن نقول لها ولجيوش البغي كافة اف لكم ولما تروجون له من إفك تدحضه وقائع التاريخ البسيط الذي سجل أربعين عاما (١٩٢٠-١٩٦٠) حكمها الناظر إبراهيم موسي مادبو وتحت إدارته عشرة عمد فقط دون أن تقوم فيها حرابة واحدة ما عدا بعض التحرشات، بإمكانيات أقل وتكلفة زهيدة لا تتجاوز في مجملها السنوي راتب وزير من ولاية شرق دارفور في شهر. وانا أتساءل: ما الذي يملك أن يفعله الوزير في مثل هذه الظروف ولو كان في قدر مهاتير ونباهة بنازير؟.

المعترك القبلي:
نزاع أرضي أم انحباس عقلي
(ولاية شرق دارفور نموذجا)

ايقنت الحكومة بأنها لن تستطيع نزع السلاح الذي أعطته العرب، خاصة الرزيقات، فأزمعت على اشعال نار الفتنة حتى تستأصل شأفتهم، إن هي استطاعت، من جبل عامر (بالقرب من كتم في شمال دارفور) إلى البواطي (بالقرب من أبي جابرة في جنوب دارفور)، أو تستهلك قواهم في حرب عبثية تطيل من أمد المحنة وتعزز من فرصة الحكومة، عفوا العصابة، في الاستمرار.

إن الذخائر المدخرة ستنفد والعربات ستتعطل لعدم توفر قطع الغيار، الادهى، أننا سنفقد اشجع الرجال الذين قل ما تجود بهم ارحام النساء، فهل لنا في التاريخ عبرة؟

تقول الرواية الشعبية (للهداي زراقات) ان القائد الفذ (رمضان بورة)، اشجع قادة السلطان علي دينار، نذر ان يتش (يحرق) ابوجابرة، عاصمة الرزيقات ومركز سلطانهم في الزمان الغابر. فلما أن هزم اراد ان يبر بقسمه حتي وإن لم يستطع إلا حرق طرف الحلة التي لم يستطع مجرد التوقف لتدميرها إذ أن الرزيقات انفوا أن تتبول خيل (بورة) في البواطي فناوشوه مناوشة كادت تفصل المؤخرة عن المقدمة. أثناء تقدمه شمال شرق اب جابرة لحقة اجه ولد ام حوى (شيخ من شيوخ أولاد حسن وفارس من فرسان القبيلة)،

قال له اجه: رمضان إدَلى، رجالك ما يموتوا في القوز (هذا القوز ممتد من اب جبارة حتى العطرون، شرق النهود).

استعجب الرزيقات وقالوا له: أجه مالك، (.......) خلَ العطش يقتل

قال لهم: باكر ببقو ليكو رجال!

لم يفت (اجه) رغم العداوة والتي أججها لكن لم يختلقها الانجليز (فقد كان السلطان عازما على إخضاع الرزيقات، وقد كلفته المحاولة الاخيرة هذه ذهاب سلطنته)، أن الفور حلفاء استراتيجيين، فما بال العرب اليوم ينشغلون عن المعركة الأم بمعارك جانبية؟

استخدمت العصابة العنصرية (النخب المركزية التي حكمت باسم الدين تارة وباسم العرق تارة أخرى) كل الحيل واستنفذت كافة سبل الترغيب والترهيب للزج بكيان الرزيقات (الكيان الاكبر في السودان اليوم بعد انفصال الجنوب) في حربها لإبادة الزرقة، ومن قبل معركتها الخاسرة ضد شعب الجنوب، إلا إن حكمة الناظر سعيد مادبو واعيانه قد اسعفت قومه وجنبتهم الوقوع في التهلكة.

قبلت الحكومة هذا الموقف على مضض إلا إنها لم تدخر جهداً للمكر. فاستحدثت نظما إدارية عقيمة وسياسية لإضعاف كيان الرزيقات، وإذا سنحت الفرصة تفتيته. كان كبار القادة واخرهم المرحوم النميري يعلمون ان تفتيت الكيانات الكبرى هو تفتيت للسودان، ولذا فقد كانوا يتورعون عن هذه الفعلة وإن استفزتهم العداوات السياسية، والتي كثيرا ما تتبدل بتبدل المصالح. مما زاد أفراد العصابة حنقاً ان كيان الرزيقات قد تجنب تماماً الاشتباك بالتمرد رغم التجني، بل إنها غضت الطرف عن حركة العبور الكثيف الذي قامت به حركة العدل والمساواة عند رجوعها من غزوة ام درمان الجسورة.

هذا كله مما جعل كافة القوى الإقليمية والدولية تشيد بنبل الرزيقات وتنوه على أهليتهم وأهمية الدور الذي يمكن ان يقوموا به في عقد صلح مبدئ من شأنه أن يفسح المجال لبلوة رؤى استراتيجية، واستحداث تدابير مؤسسية تخرج الاقليم من أزمته الوجودية. مثلا، إن استصلاح الأرض وتوفير البنية التحتية من شأنه أن يفكك الاشتباك الحالي بين الراعي والمزارع، بين

النازح والمقيم، بين الطامح والقانع، إلا أن انعدام الأفق التخطيطي قد جعل البشر الذين زاد عددهم بنسبة أربعة أضعاف (كما ازداد عدد بهائمهم بنسبة عشرة أضعاف)، منذ الاستقلال يزدحمون في ثلث الأرض فيما يظل ثلثاها غير مأهولين. فالمعركة إذن هي على مستوى الوجدان وليس في ساحة المكان (حوار شخصي مع شون اوفاهي).

إن الحكمة المتعارف عليها تاريخيا هي أن الحق السيادي لأهل الدار وحق الانتفاع المشاع لأهل الحواكير. إلا ان هناك مرونة إدخرتها القيادات الأهلية لتدارك بعض التقاطعات بين الأرض والهوية التي تطرأ فتجعل من المستحيل الحفاظ على معايش البشر دون اللجوء إلى الوفاق.

إن خلافا احتدم بين كليكل ابو سلامة (اسم شخص) والمقدومية عام ١٩٢٨جعل الناظر إبراهيم موسي مادبو يستضيفه في المنطقة الحالية التي دارت فيها الحرابة شمال غرب الضعين والتي كانت أكثر الاماكن امنا. فما الذي حدث؟

هذا الامر يتطلب التحقيق قبل التعقيب. لكنني لا اجازف إذ أقول إن الفهم العرقي للحاكورة الذي تبنته النخب الكردفانية، خادمة تلكم النيلية، فهم متخلف إذ يعيق إمكانية التواصل الانساني الذي يتطلب النظرة الثقافية الاجتماعية للمنظومة القبلية. إن الانتماء الوجداني لكردفان ولدار حامد خاصة امر حميد من ورائه دوافع إنسانية نبيلة لكنه اعاق إمكانية الاستقرار النفسي للمعاليا إذ تخطت كثير من نخبهم واقعها الإداري إلى واقع تاريخي وهمي (حوار شخصي مع الملك رحمة الله محمود، ملك الفاشر). كما إن المحنة التي عاشوها مع علي دينار --إذ عمد على قهرهم عند رجوعه من ام درمان فور انهيار دولة المهدية، كما استبقاهم عنوة حتى هربوا منه بذي ليل-- قد اعطاهم إحساسا بالنقص عمدوا على تداركه بالتأمر ليس التربية والتفاكر. ينطبق هذا الامر على كثير من القبائل التي عاشت تحت إمرة السلطان، منهم الرزيقات انفسهم.

لعل تاريخ الصراعات السياسية/القبلية في السودان يشير إلى محنة حقيقية وهي أن هناك نخباً تصدرت العمل السياسي/القبلي، بل كادت تستحوذ عليه دون استحقاق غير أنها تنقاد لرعيتها ولا تسع لقيادتها. فالقائد سمَي قائدا لأنه يجنب قومه الويلات ويجلب لهم الخيرات في الظرف الممكن وبالعقلانية اللازمة. أخطأت نخب المعاليا ثلاثة أخطا رئيسية في نظري: أولها، فصلهم لكيانهم (اختاروا أن يتقوقعوا مكانيا ووجدانيا، وهذا شأنهم) وقد كانوا جزءا معتبرا (خمس عموديات من مجمل عشرة للرزيقات في صلح الستينات) من كيان كبير، فأصبحوا كيانا صغيرا. هذا مما تسبب في خلق عقدة دونية إضافة إلى الغربة النفسية التي جعلت ناظرهم يمهر خطابته بلقب "ناظر عموم" علما بأن هذا اللقب لم يستحدثه الإنجليز يوم ان استحدثوه للفخامة والعظمة إنما لتمييز إدارات ثلاث هي الشكرية والرزيقات (أبناء العمومة الاثنين) والكبابيش وإعطائها صلاحيات إدارية وقضائية اقتضتها انتشار شعوبها ومساحة ديارها مترامية ومتباعدة الاطراف.

ثانيها، استعانتهم بالنخب الكردفانية عوض عن التنسيق مع اهل دارفور في شأن إداري قبلي. لم تزل نخب المعاليا بالحاج عطا المنان حتي أعطاها نظارة، لكنه عجز ان يقتطع لها ارضا (على طريقة انتو وشطارتكم! الشطارة لا تسعف في مثل هذه الاحوال لأن هناك استحالة جغرافية في إلحاق جزء من ريفي عسلاية بمحليتي عديلة واب كارنكا). أذكر انهم اتصلوا بكافة القيادات السياسية فترة الديمقراطية الثالثة باستثناء الدكتور ادم مادبو والذي كان رئيس اللجنة الثلاثية الوزارية التي كونها مجلس الوزراء للنظر في شأن الإدارة الأهلية. فلما اعياهم الطلب اتصلوا به فبين لهم ان التقليص وعدم استحداث اي إدارات اخرى هو قرار مركزي ينطبق علي كافة الولايات، دون اي استثناء (حوار شخصي مع الدكنور/ ادم مادبو الذي كان حينها وزيرا للطاقة والتعدين). كان من الطبيعي ان يحملوا الأمر في غير محمله وييمموا وجوهم صوب الإنقاذ.

ثالثها، تحريض العقاربة (خشم بيت من خشوم بيوت المعاليا كانوا يعتبرون انفسهم رزيقات/مهرية/ام ضحية حتى امد قريب وفق طبيعة التدامج --وليس

الانصهار-- الذي الفه اهل دارفور)، وقد كان حري بالعقاربة ان يلعبوا دور الوسيط. لا ان يوضعوا في مواجهة غير متكافئة مع خصم غيور بقدر ما هو صبور.

لم يدخر الاستاذ/ مُحَمد أحمد الصافي جهدا لتحريض العقاربة ويوم ان المت بهم مصيبة اكتفي بالمناشدة (والعياط منَاك للشرقني) زاعما "بأن قبيلة المعاليا في واسعِ حاكورتها ومُختلفِ مناطقها تعرضتْ منذ اسبوع ونيف ولا تزال تتعرض لحربِ إبادة منظمة ومُخطط لها مع سبق الإصرار يقودها علناً الإدارة الأهلية لقبيلة الرزيقات ونُخَبَها السياسية الحاكِمة في المركز والمُحْتَكِرة للقرار الأمني في ولاية شرق دارفور مستخدمةً مليشيات الجنجويد ذات التاريخ الإجرامي السيئ في دارفور.

يا جماهير شعبنا وقياداته السياسية وزعماء قبائله أُناشدَكم أنا ناظر عموم المعاليا ومن موقعي كزعيم وقائد أهلي، من مواقع مسؤولياتكم الأخلاقية، الوطنية والأهلية ألا تدخروا جهدا مُخلصا وعادلا يدعم كل ما من شأنه وقف هذا المخطط العنصري ضد قبيلتي والهادف إلى تحقيق أطماع قبلية للإدارة الأهلية لقبيلة الرزيقات في حاكورة المعاليا بل واحتلال حواكير كل القبائل التي تنحني أمام هجوماتها وبالتالي تهجيرها وتوطين مليشيا الجنجويد المستوردة من خارج الحدود وتحقيق بالضرورة الطموح الشخصي للنخبة السياسية لقبيلة الرزيقات" (الراكوبة، اغسطس/١٤/٢٠١٦).

قبل عامين تعطل اجتماع حضرته في جامعة ام درمان الاسلامية بالضعين بين الرزيقات والمعاليا لمدة ساعة تقريبا بسبب خروج سيادة "الناظر" الصافي الذي استنكف يومها أن يحضر صلحا غاب عنه الناظر سعيد مادبو، متعللا بعدم وجود (صنوه) الذي من المفترض ان يكون (كفؤه) في الحوار. خرجت لجنة الأمن للحاق به وإثنائه عن موقفه. عدل عن موقفه ورجع. احسست حينها أن هذا الشخص سيدخل المعاليا (العقاربة خاصة) في مشكلة لأن حسابته غير دقيقة، كما أنها تتأرجح بمقدار ما يعتور شخصيته من تضخم وتضاؤل يقتضيه الظرف. لعل نص الخطاب اعلاه يكشف عن شخصيته التي لا تختلف في مكنوناتها عن نخب

الرزيقات السياسية والقبلية، المهترئة هي الأخرى.

تحسرت حينها على غياب الافق التنموي تماما من مسودة الحوار وأجندة الحاضرين. ما الذي تعنيه النظارة أو الإدارة للمواطنين البسطاء؟ لماذا يزج بالأهالي في صراع تجني ثمرته الاعيان؟ بعد مضي ثماني ساعات عجبت من سذاجتي إذ اعيتني المفاصلة (العقاربة يعدلون عن الجلوس مع الرزيقات ويجلسون لأول مرة مع ذويهم) ولو هُنيهة عن إدراك حقيقة مفادها أن النخب من الطرفين تفتعل الاغتراب (وقد كنت ادرك أنه يؤدي إلى احتراب) وهي تستغل الفراغ الدستوري والسياسي كي تنصب نفسها إقطاع جديد. ينطبق هذا الأمر على نخب المعاليا كما ينطبق على الرزيقات. الكل يود ان يستحوذ على ارض تؤدي إليه اتاواتها في آخر اليوم.

كان من الممكن تطوير هذه النظم الأهلية لتستوعب المفاهيم الحديثة للتنمية والحداثية للمواطنة والإنسانية للإخاء إلا ان النخب المركزية (الانقاذية منها خاصة) ضربت بالموروث عرض الحائط، بل عمدت على اسقاط فهم أيديولوجي يلائم نظرتها للحكمة/للفتنة التي يجب ان تسود. كأن يقول قائلهم "الأرض أرض سودانية." طيب ما نحن عارفين. مع كونها سودانية فأنتم في الشمالية تقيسونها بالحبال، وقد يضني الاخ على اخته بمتر طولي تحدث بسببه قطيعة رحم لأجيال.

الكل يمتلك حواكير (حسب الوضع الذي قننه الإنجليز وعجزت النخب المركزية عن تطويره)، أما الرزيقات، الفور والمساليت فيمتلكون دياراً اشرفت عليها سلطنات تأبّت على كل مقامر وطامع. دار الرزيقات (دار عيال موسى) يحدها من الناحية الجنوبية دينكا ملوال، ومن الجهة الشرقية حمر، ومن الجهة الشرقية الغربية برتى، ومن الجهة الغربية الهبانية والمقدومية (حوار مع الناظر احمد السماني، ناظر الفلاتة). وقد عاش من عاش فيها كريما ومعززا، امَا من طمع فدونه الأعراف (وليس البنادق) التي تذكره أول ما تذكره انه بات معافا في بدنه، امنا في سربه، يأتيه قوت يومه وقد كفته الغوائل لقرون خيل المهرية والمحاميد والنوايبة (محاور الرزيقات الثلاثة).

اختلقت الدولة العنصرية فراغاً دستوريا في دارفور هيأ لها فرصة اسناد نظارات وامارات لشخصيات لا تملك أدنى المقومات، اشتقاق إدارات غير معروفة المعالم، بل هي وهمية في أكثر الاحايين يتوخى منها تقنين العصبية وليس تذويبها. توزيع حواكير دون الرجوع إلى الاعراف أو الاعتماد على رأي الاجاويد، إلى آخره. قال لي أحد الضباط الإداريين (المتعاطفين مع الجماعة إياها)، "لقد اقتطعت للمعاليا كلية في خاصرة الرزيقات عندما كنت اختط حدوداً إدارية لعديلة واب كارنكا (شرق الضعين) "، هل تظن أنَ هذا الإسلامي يحزن إذا علم اليوم ان الخاصرة تنزف؟ لا أظن. بل اجزم أنهم يتلذذون اليوم لرؤية هذه المناظر الفظيعة لقتلى الفريقين، لأن الاشتباك بين الأهالي يحقق لهم الأهداف الأتية:

١. ترويج كذبة جاء بها أحد دهاقنة النظام ومروجي إفكه مفادها أن المسألة ليست مسألة سرقة الابقار إنما استهداف من المتمردين لكبرياء القبيلة الباسلة! من الذي تعمد سرقة الابقار (والتي سبَلها اصحابها تفاديا للفتنة، لكنَ الجموع اعتبرت الاقدام على هذا الفعل إهانة كبرى) في وقت تكون فيه بادية الرزيقات بأكملها على مقربة من الضعين؟ إن السارق المحترف في تلك الناحية يدرك أهمية التوقيت ومآلات التغابي: إن لصا يسرق ٥٠٠ بقرة لهو لص "مدرك غير محتاج" دفعت به جهة تريد أن تؤجج فتيل النزاع دون ان تراعي حرمة الأرواح ومغبة ازهاقها في غير حق (مرت عشرة أيام من موعد البلاغ إلى تاريخ الاشتباك ثاني أيام عيد الفطر ٢٠١٣، كان يمكن ان تتدارك فيه الحكومة المركزية الموقف لكنها تعمَدت التباطؤ). إن الأولى بالقتل هم قادة جهاز الأمن في كافة مناحي الإقليم، وليس الأهالي.

وإذ عجزت الدولة عن مواجهة التمرد أو توفير حماية للأهالي الذين ازهقت ارواحهم، بددت ثرواتهم، وسرقت اموالهم، فقد بعثت احد كبار مخبريها بفرية القصد منها احداث مواجهة بين التمرد والرزيقات الذين لزموا الحياد حتى هذه اللحظة وتوفير غطاء اخلاقي لجريمة كادت ان

ترتكب لولا حكمة الاهل التي اثنت الأهالي الغاضبين عن التوجه إلى عديلة واب كارنكا. علما ان مهمة الشرطة ملاحقة الجاني حتى لا يؤخذ البريء بجريرته، كما ان مهمة الجيش قتال "التمرد".

٢. الغريب أن الدولة وقد زعمت أنه تمرد قد اعتذرت عن عدم توفر السلاح والذخيرة والوقود أو العربات لديها. هي تريدها حربا دون ان يكون هنالك منتصر قد يتفرغ لها من بعد. ببساطة إهلاك الغرابة (والعرب خاصة) عن آخرهم.

هناك خط رفيع بين المحاولة لكسر شوكة التمرد والقيام بحريق من شأنه ان يلبس الرزيقات تهمة إبادة جماعية وقد ظلت اياديهم بيضاء كما اضحت سمعتهم سمحاء. فهل عمدت الحكومة إلى توريط الرزيقات ام إنها قد انحازت إلى المعاليا سرا لكنها عجزت عن نصرتهم جهرا؟ لماذا لم تظهر شلة (الخمسة) على السطح؟

٣. يورد البعض أسماء لبعض القيادات ويتهمها بالتورط مثل السفير سراج الدين حامد (احد أهم المتهمين في محاولة اغتيال حسني مبارك)، آدم حامد (احد أهم المتورطين في حملة الابادة التي قادها النظام)، عادل السماني (قائد دفاع شعبي متورط في قتل المدنيين الجنوبيين)، واحمد ابراهيم الطاهر (احد كبار المسؤولين عن ضياع الأمة السودانية، ناهيك عن الدولة التي لا يعدو دوره فيها دور الفراش). لا سبيل لإثبات هذه التهم أو نفيها، إنما الثابت أن كل ما يفعله أولئك وهؤلاء لا يخرج عن طور الاستراتيجية التي رسمها نافع قائد العصابة العنصرية، لإبادة القبائل العربية وإفناء أهل دارفور كافة، بل الهائهم عن الوصول إليه في خرطومه المتطاول. إننا نحتاج إلى ادخار هذه الذخيرة حال الزحف نحو المركز . فعلام التبديد لهذه الطاقة؟ لمصلحة من يتم هذا الأمر؟ ألا نستنظر بعثا وعقابا وخلودا؟

٤. فيما تستعرض النخب الإعلامية/المركزية (بوعي ودون وعي) هذا المشهد

الدامي وتتأفف من دراميته، فإنها تود أن تستشهد بهذه الحيثيات لتدلل على تخلف غرب السودان ونظرته القروسطية للحياة. إن هذه النخب والتي تبذل قصارى جهدها لفهم ما يحدث شمال الوادي هذه الأيام في مصر لا تولي نظرها ناحية الغرب (دارفور) رغم ما احدثته من دمار متعمَد. وحينما تتكلم عن الأزمة تتكلم في اغلب الاحيان بفوقية وشمولية (اشبه بالهلامية) لإخفاء جهلها، جرمها، وغربتها النفسية. إن اول ما يلزم فعله في هذا الوطن هو تدارك الانفصام الوجداني الذي تعيشه هذه النخب ومعالجة ازمتها النفسية. من الذي تعمَد الابقاء على دارفور في هذه الخانة؟ من غيرها المسؤول عن التخلف المادي والمعنوي للإقليم؟ من المتسبب في ازكاء نار الفتنة؟

اتأمل ما قاله شوقي بدري في الشبكة الاسفيرية عن موضوع المعاليا والرزيقات (والذي لا ينتمي البتة إلى الفصيل اعلاه) فأحدث نفسي قائلا "بالرغم عن سلامة النية وصدق السريرة فالواضح ان اخانا وعمنا قد طوَل من السودان". يقول الموقر شوقي بدري (الذي استمتع لآحاجيه ولا اطيق تحليلاته) "بعد كل الذي تعرض له الرزيقات من ظلم، يمارس الرزيقات الظلم ضد اهلهم وجيرانهم المعاليا. قالوا جارك القريب ولا اخوك البعيد . اهل الخرطوم يستخفون بالرزيقات والمعاليا . والقبيلتان من المهمشين ويقع عليهم ظلم الوسط والسلطة . لماذا يصير المظلوم ظالما ؟" (سودانيل، اغسطس/١٦/٢٠١٣). يقر شوقي بأنَ الرزيقات والمعاليا ضحايا لكنه كغيره من النخب النيلية التي تتوخى العمق ولا تستطع الوصول إليه، في الشأن الدارفوري خاصة، فتهرع إلى إصدار المراسيم. فعلام الاستعجال في الأخذ بالمسلمات والوصول إلى النتائج؟

إن مشكلة دارفور معقدة لكنها غير عصية على الحل اذا توفر الاطار المفاهيمي السليم والذي يقر بأنها مشكلة سياسية وليست مشكلة قبلية. هذا لن يحدث طالما ان المشهد السياسي تتصدره نخب دارفورية غير امينة. كلما جلسنا للحوار في مجمع أهلي اعطي مقدم البرنامج الاولوية

للدستوريين (أين هو الدستور؟) لأن لديهم مهام عاجلة يلزم ان يفرغوا لها، وهم في نظري ونظر الكثيرين عاطلي الضمير بليدي التفكير. لقد جاءت السلطة الانتقالية البئيسة يسبقها البرلمانيون المتواطئون وهم يحملون شاش وصبغة يوت وبعض المواد الطبية. علما بأن هذا مما تجود به الممرضات. لا نريد خطبا حماسية فهذا دور الحكّامات، نريد بنية تحتية كالاتي وفرَها نافع لقبيلته (لكن برضاء اهل السودان فالغبن ماحق)، نريد مطارات وسلخانات وداخليات ومستشفيات وجامعات ومكتبات، بل وخزانات فماء السماء أولى بالادخار من ماء الانهار (لأن الارض سخية ومنبسطة على مد البصر). نريد منكم استقالات جماعية تحفظ لكم ماء وجهكم، ما بقي منه، وترد لنا قضيتنا التي اضعتموها وقسمتموها في ساحة الاراضي وامتداد العقارات. لو أنكم ظللتم في أماكنكم سيطالكم الطرفان، يومها لن تنفعكم شفاعة الشافعين.

استدررتم عطفنا واستغليتم جهلنا بأمثلة مثل "سلطة للساق ولا مال خناق"، لم يكشف لنا عن ساق بعد لكنَا رأينا اثار الاختناق. أقسم بأن سكرتيرة نافع او سائق محمد عطا أكثر نفوذا من اعظم عظيم لديكم. الدولة ليست دولتكم، هي دولة "الجلابة" وإن تبرأوا منها فالحقيقة التاريخية تبقى انها دولة اصطنعت لتلبية حاجيات المستعمر الذي لم يكن يرى رقعة جغرافية جديرة بالاستحواذ غير المثلث المشهور بمثلث حمدي وما عداه فمساحة لاصطياد العبيد.

عبارة "من البديل؟" لا تعني ايكم أعظم هامة وأشمخ قامة؟ ببساطة، هم لا يرون بديلا للرئيس الحالي على تفاهته ووقاحته وهزالته لأنهم لا يتصورون سودانا عريضا وقد شمل العبيد. من هنا نفهم لفظ النقيض الذي يشير إليه دوما رئيس الوزراء الفاشل، وقد عرفتموه.

هم يستنكفون ان يحكمهم الغرابة علما بأن هذا السودان ظل يحكمه الهوسة منذ الاستقلال وحتى اليوم، فهل جاء الهوسة من اسكتلندا ام من غرب إفريقيا؟ وكل من حمل زاده في مخلاية وترجل بعد ان نفق حماره

الاعرج قاطعا صحراء الغرب وجد راحته في الحلال الثلاثة. فهل العيب فينا ان سمحنا لهم بالعبور ام فيهم إذ تنكروا للجهة التي آوتهم؟ هل سأل مصطفى عثمان إسماعيل جده يوما من اي الجهات أتى إذ يعمد إلى توجيه كافة الاستثمارات العربية إلى الشمالية؟ علمت عن رجال ينتسبون إلى امهاتهم، لكنني لا اعلم عن رجال ينتسبون إلى أصهارهم.

٥. إن الهزيمة المعنوية التي عاشتها دارفور منذ الاستقلال أو قل منذ معركة كرري جعلت كل الفرقاء المتشاكسين ينضمون إلى الأحزاب القومية بأجندة محلية. إذا انضم التعايشة إلى حزب الأمة، انضم السلامات إلى الاتحادي، اذا انضم الرزيقات إلى الامام الهادي (تقبله الله في الشهداء)، انضم المعاليا إلى السيد الصادق (سد الله نيته)، إذا انضم بعض الرزيقات إلى حرس الحدود (هداهم الله)، انضم بعض المعاليا إلى التمرد (سدد الله رميته). في كل مرة تزداد حالة الاستقطاب التي تجعلهم اسرى لمنطق مركزي، هو بمثابة الانحباس الحراري الذي عطل عقولهم عن ادراك حقيقة علمية وتاريخية واحدة وبينة: إنَ المعركة على مستوى العقل وليست الأرض، ولذا فهم لا يحتاجون إلى وسيط قدر ما يحاتجون إلى افق سديد. لأن الوسيط من مصلحته التعقيد. لقد كان للمعاليا اعيان محترمين كانوا وما زالوا اداة للخير والبر والاحسان، إلا إنهم أبتلوا مثل ما ابتلينا بنخب وسيطة لا تسع لنصرة أهلهم، قدر ما تعمل على استثمار محنتهم.

لا يمكن لمفهوم الأرض أن يكون مرنا إلى درجة التسيب، كأن يستحوذ المعاليا على أرض شمال السكة حديد وهم لا يملكون مجرد الكثافة السكانية لعمارتها ناهيك عن زراعتها، كما لا يمكن ان يكون جامداً إلى درجة التبلد كأن يتقلد الرزيقات منطق "أكل وقوم." يقوم يمشي وين؟ بحلول عام ٢٠١٤ يكون المعاليا قد مكثوا ١٠٠ عام منذ استضافة موسى مادبو لهم وقد استجاروا به من بطش على دينار. هم لا يعرفون أرضا لهم غير هذا القوز الذي يمكن استصلاحه ليحدث تكاملاً اقتصاديا واجتماعيا لا ان يستغل وكراً لإيواء المحرضين، المجرمين، إلى آخره. لا أظن

ان المعاليا كمؤسسة قد استعانوا بالتمرد، لكنهم مثل غيرهم من قبائل دارفور قد ارادوا ان يستقووا بالعسكريين المتمرسين من ابنائهم في حسم قضايا ذات طابع اهلي. لا نحتاج إلى كثير التفات كي نورد نماذج ذات طبيعة ساخنة: فالقمر دخلوا في صراع مميت مع البني هلبه (لم يأبه البني هلبه للقمر حتى تلك الحادثة إلا كما يعاني الفيل من بعوضة تزن في خاطريه)، السلامات بلغ بهم الزهو أن قد ابلغوا اعيان التعايشة الذين اتوا مفوضين بالصلح من قبل الناظر السنوسي هذا العام أنهم "جاهزين موية وزيت" علما أنَ الجاهزية تكون ضد العدو وليس من شاركته الملح والملاح!

إن الانشغال بالجزئيات التفصيلية لكل معترك مهم بالدرجة التي يجعلنا نعاين الافق والا غرقنا في شبر موية هي بمثابة بركة ترتوي بدم الاصهار والارحام .

٦. لا يحتاج المرء إلى إدراج حيثيات معينة ليدلل على أن حاملي السلاح باستثناء فئة قليلة قد أصبحوا عبئاً على دارفور. فهم لا يدخلون مدخلا يحسنون الخروج منه، ولا يملكون رشداً يمنعهم عن الوقوع في المهالك. على المستوى الاقليمي تجد نخب طامعة يتم استعداء بعضها ضد البعض، على المستوى المحلي نخب قاصرة يتم الهاؤها عن المقصد.

٧. لقد وضعت "شلة الاوغاد" شعب الرزيقات بين فكي الكماشة، إما أن يتجهوا شمالاً ليتخلصوا من العصابة وهم لا يأمنون على ذراريهم من ورائهم لكثرة ما اختلقت لهم الحكومة من عداوات، أو يتجهوا جنوباً فيواجهوا عتاداً حربيا لا قبل لهم به من دولة وليدة تريد أن تثبت حدودها قبل ان تفسح لبادية الرزيقات بالتوغل، إذا استمر هذا الحال خمس سنوات فإن بادية الرزيقات ستفقد ٣٥٪ من ثرواتها (مثل ما حدث للمسيرية). ما الذي تنقمه شلة الاوغاد من شعب الرزيقات؟

إن قوة الرزيقات منبعها العدل وغناهم مصدره الترحال (رحلتي الخريف

والصيف: من الفاشر حتى اويل وإلى البطحي ذهابا وإيابا) (حوار مع السيد احمد مكي عبده، مدير مديرية دارفور سابقا). اذا قالوا يوما "من اشدُ منَا قوة؟" زال صولجانهم، واذا تعدوا على مال الغير (كآن تقتاد مجموعة منهم إبل العقاربة وتهرب بها غربا وشمالا) افتقروا. ولن تجد لسنة الله تبديلا ولن تجد لسنته تحويلا. ليس لاحد منا قربى من الله او قرابة مع رسوله إلا بالحق (إن كل الا آتي الرحمان عبدا، لقد احصاهم وعدهم عدا وكلهم اتيه يوم القيامة فردا) (مريم: ٩٣،٩٤)، صدق الله العظيم وبلغ رسوله الكريم.

وإذ إن الخاصرة تنزف فلا مجال للتريث، الرأي عندي أن يتوافق الرزيقات (لآنهم أصحاب قوة عسكرية ضاربة) مع شعب دارفور وشعوب السودان الأخرى ويقرروا الاتجاه شمالاً للتخلص من دولة المركز التي تستمد قواها من تفتيت الهامش، الذي لم يعد لديه وسيلة للتنسيق الا على أساس قبلي رغم الادعاءات وكثرة المسميات. لقد فرضت العصابة واقع التشيء حتى انعدمت سبل التغيير السياسي والمدني ولم يبق غير التغيير العسكري (من هنا نفهم صحة الزعم القائل بأن السودان سيتبع أنموذج شرق إفريقيا وليس شمالها). أخطأ المثقفون السودانيون إذ ظنوا أن تفادي القضايا الساخنة هو السبيل الأمثل لحلها. من هذه القضايا: الاستقطاب الاثني الحاد الذي أعاق إمكانية تقدم الجبهة الثورية وهيأ للعصابة التعويل على مخاوف الجماهير من "الزرقة". هذه المخاوف منها ما هو وهمي وما هو حقيقي. فالعصابة تزعم أنَ الجبهة الثورية عنصرية وإلا فلماذا لم يكن من بينها "اضان حمرة"؟ الواقع يقول أن الجبهة الثورية لم تسع لإلحاق العرب ككيان إنما كأفراد يمكن التخلص منهم مجرد ما تصل إلى السلطة (التي لن تستقر حينها لأن القتال سيتجدد حينها مع العطاوة والحيماد)، كما أن العروبة عجزت حتى الآن عن بلورة موقف أخلاقي من النظام وجرائمه ولم يلحظ لها نبذا واضحا للنخب التي جيرت إراداتها لصالح الإنقاذ.

حالما تتوافق قوى الريف السوداني وتستطيع تكوين جبهة ثورية حقيقية لها جناح سياسي تسنده هيئة فكرية راشدة وقادرة على التواصل الروحي مع

الجمهور فإن شعب الجنوب سيناصرها لأنه لا يرى استقرارا له ولغيره من شعوب القارة في ظل هذه الفئة الحاملة، بل إن شعب مصر العظيم -- الذي ما زال يبرهن علي عبقريته كل دهر وحين -- سيوافيها بالمدد لأنه يعلم ألا مستقبل للسودان أو للمنطقة العربية قاطبة إلا إذا تحلل من الاستقطاب الأيديولوجي الذي اصطنعته فئات بعينها والذي اعاق إمكانية التواصل الفكري وعقَد كفالة النظم الإدارية.

إن انشقاقات الاسلاميين وخلافاتهم لم تعد تعني السودانيين في شيء لأنها خلافات وقائعية ، لا تشير البتة إلى ان هناك منهجية فكرية او إبستمولوجية قد استحدثت من قبلهم لمراجعة منظومتهم التراثية البالية ولا يستنظر ان يكونوا قد تهيئوا نفسيا أو ذهنيا لاستقبال حجج الآخرين. ولنستعرض الموقف: ما الذي تغير من موقفهم تجاه التنمية، الحرية، الهوية، الفدرالية، المواطنة، الدستور، إلى آخره؟ لم يتضح لي بعد إن كان هناك ما استجد (لا يهم دخول فئة أو غيرها)، وقد عرفنا أراءهم في الخلافة (لم يتجاوز نفوذهم "شجرة ود عريض")، البيعة (شملت فقط اصحاب الاموال)، اهل الذمة (لم يعد لدينا اهل ذمة)، الاقتصاد الإسلامي (انعدمت الطبقة الوسطى وانسحق الفقراء)، المسيح الدجال (وقد ظهر)، النقاب (وقد خبر)، إلى آخره من المساجلات الصبيانية التي لا تعني رجل الدولة قدر ما تلهي طلاب الثانوية (ربما الخرطوم القديمة).

إن الاقتتال الذي نراه اليوم في الريف السوداني وحرب الابادة التي تستخدم الدولة فيها عناصر محلية لتأزيم الموقف، حدثت نتيجة الفكر الاحادي والفاشية التي لم تجد بدا من استخدام العنف وسيلة لإحداث انصهارٍ يخفي معالم المظلوم ويبدد حجته عبر الايام. فهل يمكن ان تضيع حجة الفور والمساليت ولو بعد الف عام؟ هل يمكن ان تغمر قرى الحلفاويين وتندثر اثار الحضارة النوبية، هكذا ودونما حسرة؟

لقد دمرت الشلة وذووها في سنوات ما انجزه اسلافنا من تدامج في قرون. فهل اصابت رضوي عاشور في روايتها الطنطورية يوما ان وصفت محنة فلسطين

(والتي لا تختلف عن كآفة المحن التي تعمَد المغتصب استنساخها في كل الاقطار) قائلة:

خمسة رجال لا غير، كأنهم عشيرة من الجن (ص: ٣١٦)

تتبدل التحالفات بين الكبار ويدفع شبابنا الثمن (ص: ٢٧٢)

مجرد زعران يستفيدون من الفوضى القائمة لتكوين ثروة سريعة (ص: ٢٧٣ً)

ختاماً، أقول ما أقول عملاً بقولة تعالى "من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها، ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها وكان الله علي كل شئ مقيتا" (النساء: ٨٥)، صدق الله العظيم. إن للرزيقات حق في الانتصاف ممن اعتدى عليهم (من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم)، لكن الاقتتال سيطال الاصهار والجيران فالله الله في الرحم. ومن تملكه الحنق فليذكر قوله (صلى الله عليه وسلم): لزوال الدنيا اهون عند الله من قتل إمرئ مسلم.

إن للمعاليا ذمة وجوار وجب ان يرعوه وإلا ضيع الميثاق وانتقضت العهود. فقد ظلوا فكهين منذ مقدمهم حتى استخف بعقول بعضهم إبراهيم احمد الطاهر (شيخ "المجانين" الذي لم يأتي حتى الآن لمواساة ذويه)؛ فأنَى لهؤلاء ان يعطوا ما ليس لهم أو ان يستثنوا من وضع إداري سيتم إجازته من قبل أهل دارفور حالما تنقشع سحابة الصيف (التي كدنا نظنها عارض ممطرنا) فيزول الوضع الاستثنائي الذي جعل السلاح وسيلة الزغاوة للاستيلاء على أراضي البرقد أو الرزيقات على أراضي الفور والمساليت، أو الزيادية على أراضي البرتي، إلى آخرة. ونستطيع حينها ان نستعيض بالمنطق عن الحيل والدسائس التي لم تمتثل للأعراف ناهيك عن الاحتكام للقانون والدستور.

إن دولة الانقاذ دولة عاجزة وفاشلة، عاجزة لأنها لا تملك سلطة أخلاقية تمارس بها القوة الشرعية وفاشلة لأنها لا تملك الألية، هي تخشى إن ارسلت جيشا ان يصطدم به الاعراب فيتزودن من ذخيرته، ولا تملك حق التوسط لأنها

لم تكن محايدة منذ البداية. لقد كان ديدنهم منذ الأول استهداف الكيانات الكبرى والاستقواء بالصغرى التي لا تستطيع الخروج عن طوعهم كما لا تملك التعقيب عليهم لقلة شأنها وضعف شأوها. وهذا هو منطق العصابة، إذ إن منطق الدولة هو الانتصار للمظلوم مهما قلت حيلته والانتصاف من الظالم وان استبد بقوته.

نحتاج هذه البسالة وتلك لحل الأزمة الوطنية، حينها لن نلجأ إلى النخب المركزية في حسم قضايانا الخلافية بالقوة العسكرية، فقط التعويل على الحكمة الشعبية والاستبصار قدر الإمكان برؤية وطنية والاستعانة بالمتخصصين في إنفاذ استراتيجية تنموية وطنية لعام ٢٠٥٠م.

الفصل السادس

رثاء الرجال الزينين

سعيد مادبو:

أمير الغرب في الخالدين

(١٩٢٨- ٢٠١٦)

"مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلا" صدق الله العظيم.

صدق من قال إننا فقدنا رجلاً من سادتنا الأطهار وواحدا من أميز عيال عطية وحيماد، وأنقاهم روحاً وقلباً ولساناً، بيد أننا لا نود أن تبقى صفات مثل الكرم والورع وعفة اليد واللسان والحكمة في حدود المزايا الأخلاقية الموروثة، بل يلزم التصدي لانعكاساتها وتجلياتها السياسية والإدارية والأمنية. يسجل التاريخ هنا ثلاثة مواقف لأمير الغرب الذي نسأل المولي ان يجعله في عليين.

في أول أيامها جاءت الإنقاذ مدفوعة بخيلها ورجلها عازمة على دحر التمرد في جنوب السودان. كان من الطرائف أن التقى إبراهيم شمس الدين بصفته وزير دولة للدفاع أول مرة بالناظر سعيد تستفزه ديماغوجية الخطاب الذاتي (فمثل هؤلاء العسكر يتصدون لمشاكلهم النفسية في شكل الصدام مع الآخر)،

فقال للناظر: نحن عايزينك تجند لينا الرزيقات لجهاد الجنوبيين.

الناظر: نحن تربطنا بالجنوب روابط إخاء ومصاهرة ومصالح حياتية.

إبراهيم شمس الدين: ديل نصارى، كفار ومشركين.

الناظر: ديل مواطنين سودانيين.

إبراهيم شمس الدين: انا حأسلح الرزيقات (كأنه ليس له أبناء عمومة ينصرونه).

الناظر: إن كان ولا بد فأعمل ليك خيمة وجند من أتاك، مثلما كانت تفعل

الحكومات في السابق، فهي لم تستقطب قبائل في حربها مع التمرد، إنما افراداً.

شمس الدين: نحن سنسلح القبائل.

الناظر: إذن، تكون حربا أهلية لا تبقى ولا تذر.

شمس الدين: هي حربا دينية.

الناظر (غير آبه بهذه الترهات الصبيانية): خذوا رقم البنادق وسجلوا نمر البطاقات الشخصية فلربما احتجتم يوما لجمع السلاح!

لم تمر أيام حتى كان الرائد شمس الدين يوزع السلاح في بحر العرب على من رغب من (ضهرية) الطائرة مباشرة.

إشكالية النخب المركزية هذه أنها لا تدرك حينما تلتقي برجالات الإدارة الأهلية مثل الناظر سعيد مادبو إنها تتعامل مع معلم من معالم الذاكرة الجمعية للقبيلة وللوطن، ولذا فهي ترفض مجرد الحوار الذي يحول الصراع من مستوى المصالح المادية إلى مستوى الافكار (قضية شمس الدين ليس الدين إنما السلطة التي راح ضحيتها هو نفسه بصورة درامية صورت الاعدامات الأرضية له ولرفقائه علي أنها حادثة جوية)، مما يتسبب في التدمير الشامل لجميع البنيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلد له حضارة، آلاف الأعوام من التاريخ. فقد أثبت د. أحمد الياس حسين في كتابه "السودان: الوعي بالذات وتأصيل الهوية"، أنه لا توجد حدود فاصلة حضارية بين شمال السودان ودارفور، وإذ كان وادي هور يمثل احدى روافد النيل، فقد كان للحضارة المروية عاصمتان، واحدة في شمال دارفور وأخرى في جبل البركل.

حينما أتكلم عن السلطة المركزية لا أقصد مجرد السلطة السياسية، إنما أشمل أيضا جميع السلط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. مثلاً: زار أحد الوزراء المايويين قرية في بلدتنا أسمها (قِميلاية). لم يكلف السيد الموقر نفسه جهد السؤال، بل جزم ان (قميلاية) اسم مشتق من (القمل)، فأمر بتغييره إلى (عسلاية)! واقع الأمر أن المنطقة استمدت أسمها من قبيلة (القميلات) التي كانت تقطن المنطقة في غابر الزمان.

لو ان النخب أعطت نفسها فرصة لتفهم واقع الشعوب التي تريد حكمها، أسوة بنبلاء الإنجليز الذين انتدبوا لحكم السودان، لكنّا في واقع غير الذي نحن فيه الآن.

الموقف الأنثروبولوجي الآخر الذي لا يقل بؤسا - من حيث التراجيديا السياسية - هو موقف الزبير محمد صالح (رحمه الله) مع الناظر سعيد.

كان ذلك قبل أن تتدهور الأمور تماما ويستحيل الإنسان السوداني إلى كائن عاجز نتيجة لسيطرة النزعات الاستبدادية والتفكير السُلطوي المطلق، وقبل ان تغيب المرجعية وتُختطف القبيلة من قبل "الكمسنجية" الذين يرعون مصالحهم على حساب مصالح الأمة والمجتمع. لم تنجح الإنقاذ ولن تنجح في خلق كيانات موازية. فالقيادة في السودان قيادة روحية. هل يمكن أن يُستبدل أزرق طيبة بشيخ اللمين؟ هل يُعقل ان يُستبدل أدعياء الحداثة أهل السجادة الطيبية بشيوخ السلفية؟.

خاطب الزبير القيادات الأهلية والمدنية والسياسية بدارفور في لقاء تنويري مبينا لهم عزم الدولة على "تطبيق الشريعة".

أدرك سعيد مادبو بقريحته (وليس فقط عقلانيته) أن الدولة إسلامية بالاسم وحده، ولم تكد تعكس معنى للإسلام كنظام أخلاقي في أي من معاملتها،

فقال للزبير: إنتو عندكم شريعة بالليل وأخرى بالنهار.

الزبير: وكيف ذلك؟

الناظر: بايعناكم على الشريعة وكل ما تفعلونه مخالف لها!

الزبير (وقد تحول تحولا شاملاً يلائم شخصيته من حالة العقل إلى حالة الانفعال): نحن كنا على قناعة أنه لا بد من تجاوز الأوضاع والبنى والأنظمة التقليدية السائدة لدعم "المشروع الحضاري".

الناظر (وقد أيقن من فقدان الشريعة استقلالها ودورها كفاعل اجتماعي لمصلحة الدولة): إذن ما الداعي لجمعنا؟

الزبير: كيف تجرؤ على مخاطبتي بهذه الطريقة؟

الناظر: الحق وما طلبتموه!

تحرك الزبير نحو الناظر وكادا ان يشتبكا بالأيدي، حال الناظر أحمد السماني دونهما، وتدخل الأجاويد لتدارك الحرج.

الشاهد، أن الانجليز ادركوا نبل السودانيين وعزة قيادتهم الأهلية، فكانوا ينتدبون علية قومهم (أبناء اللوردات والفرسان) لتقلد المناصب الإدارية في السودان. لم تكن القيادات الوطنية التي ورثت الحكم من المستعمر أقل نبلاً، بيد أن الأمور بدأت في التدهور تدريجياً حتى وصلت إلى الحضيض الذي نعايشه اليوم.

لم تكتف السلطة الإنقاذية منذ مقدمها المشؤوم بالمحاولة لإضعاف الكيانات الكبرى (كاستراتيجية مثلى وعظمى)، إنما أيضا سعت لتقويضها متخذة تدابير إدارية وسياسية وأمنية. غير التحديات السلوكية التي اعطيت نموذجا منها، كأن يُنتدب صعاليك ومنحرفين لقيادة بلد عريق مثل السودان، هنالك تحديات بنيوية ومؤسسية تتعلق بنظرة الخطاب الإسلامي نفسه الذي ينظر إلى الدولة الحديثة كتقنية محايدة (إذا جاز لنا أن نستخدم تعبير وائل خلاق الذي ورد في كتابه "الدولة المستحيلة")، مع إنها قد تكون "ذات تفسير خاص يخدم مصالح الطبقات والجماعات المهنية" (حليم بركات، غربة الكاتب العربي، ص: ٢٥٧).

لم تعجز الدولة أو تعدم حيلة في إيجاد فقهاء (هم عبارة عن حملة ألواح) يُجهدون أنفسهم لإضفاء شرعية على الأنظمة الاستبدادية باسم الشريعة. علما بأن الشريعة نفسها أفرغت من مضمونها الأخلاقي وأصبحت أداة مكرسة لتطبيق قانون حددته القوى المسيطرة في الدولة، ومن ثم أصبحت سيفاً مسلطاً منذ العهد الأموي والي اليوم في يد الحاكم المتعجرف، واذا شئت "العوقة".

دون ان يدرك العوام (أو قادتهم المجازين) طبيعة التناقض الذاتي في مفهوم "الدولة الإسلامية الحديثة" (فمناط خدمة الدولة الحديثة هو الاقتصاد

السياسي وليس المجتمع الاخلاقي)، فإنهم ايقنوا بأن أي سلوك إنساني لا يرجع حصريا إلى مبدأ أخلاقي، هو بمثابة إفك مفترى على الذات الإلهية. لم يكد يُفتضح أمر الشريعة الإسلامية حتى لا حت في الأفق بارقة "التمرد" الذي استمرأته "العصابة العنصرية،" استثمرته وأحالته إلى حرب أهلية في دارفور.

الموقف الثالث والأخير في هذه المقالة هو مجيء مبعوث أمني رفيع من قبيلة نيلية سامقة (إن كان هذا يدل على شيء فإنما يدلل على هشاشة التكوين لهؤلاء الأفراد وليس لقبائلهم، مثلما هو الحال تماما بالنسبة الرزيقات الذين استقطبتهم الإنقاذ مُؤخراً) وطلب اللقاء بالناظر في وقت كان النظام أحوج ما يكون إلى دعم عسكري وقد مرمطه فتية التمرد مستغلين انهيار الجيش القومي وأطاحت ما بقى له من هيبة في الهجوم على مطار الفاشر. كان في معية هذا الضابط مرافقون اكتفوا بإيصال صندوق أشبه بصناديق "العدة" إلى ديوان الناظر. شرع الضابط في شرح الوضع وطلب من الناظر تجييش الرزيقات لقتال "الزُرقة". قبل أن يجيب الناظر عليه طلب من احد معاونيه أن يُنادي على ابنه الفاضل (المرشح أن يكون وكيلا بعد وفاة والده). قال له إن كيان الرزيقات ليس كياناً عرقياً محض، بل هو مجمع يضم كل قبائل دارفور من تنجر، داجو، زغاوة، ميما، شات، جلابة، شرفة، مهرية، محاميد، نوايبة، إلى آخره، وأنه ليس بمقدوره استخدام مقومات المجتمع ضد بعضها البعض. (فالناظر نفسه أمه السيدة عائشة صالح محمد حسين علي عنان شايقية من العنيناب، وقد عزاني احدهم وابلغني أنهم يقيمون عزاءً علي روح أحد أنجالهم، بل وانهم يفتخرون بالسيدة التي أنجبت لهم هؤلاء الافذاذ. أذكر أنني كنت أقوم بايصال الناظر وانا شاب لخالات له يقطن حي الثورة، وقد علمت أن له صلة رحم بأحمد خير المحامي. كم هو متين هذا السودان!)

أشار الضابط إلى الصندوق وأفصح بعد إيماء بأنه ملئ بالمال، وأنهم يعدوا بمضاعفته إن هو تجاوب (من وضاعة الأمنجية والإنقاذيين عامة أنهم يظنون أن الرجال جميعاً قد سامت ذممها للبيع!). شكر الناظر سعيد ضيفه على ثقته وكرمه وقال له: يا ولدي ما اظني حاكل حلو قدر ال أكلته، شيل قروشك فإنه

لم يتبق لي عمر للاستمتاع بهذا الكم من المال، وأمر العيال بإيصال الصندوق إلى عربة الضابط. من حينها والإنقاذ تعمل على تفتيت الكيان مما كان بإمكان الناظر ان يبلغ هذا الأمنجي الوقح بأنه كان يسقى فرسه عسل ولبن عندما كان أسلافه يتاجرون في الشطة، ما جعل البقارة يطلقون على ملته "عيال ام شطيطة" لفقرهم وبؤسهم، لكنه راعى لحرمة الدار التي لم يغلق بابها منذ أكثر من ٧٠٠ عام. هذا هو السودان الذي لم يعرفه الإنقاذيون وهزأ به كبيرهم الذي علمهم السحر.

لا غرو، فقد استفحلت الفتنة وتحولت الهويات المتجانسة إلى هويات متنافرة نتيجة القهر القومي والقهر الطبقي الذي تجلى في معاناة المثقف الدارفوري الذي اكتشفنا من بعد أنه يعاني في علاقته بنفسه وتراثه وهويته ومؤسساته (الجبهة الداخلية متمثلة في الإدارة الأهلية) أكثر مما يعاني في علاقته بالمركز جرّاء التمكين الذي أضحى أداة فعالة في يد من يسيطرون على نظام الاقتصاد السوداني والمالي ويملكون وسائل الإنتاج الثقافي والمعرفي. فالزغاوة، مثلا، الذين قادوا التمرد وأبلوا فيه بلاءً حسنا، كانت لهم حسابات لم تنته بعد مع عيال السلطان دوسة، وكذلك المساليت والفور؛ أضمروها في شكل التدافع مع الاخر.

روّج جهاز الأمن الخبيث وأداة الانقاذ الطيعة لفرية في عام ١٩٩٦ مفادها ان الزغاوة يريدون بتجمعهم في طرابلس (الحلة) كسر إرادة رزيقات الجنوب كي يتسنى لهم التحكم في سائر قبائل دارفور. حدثت حوادث لا ندري حتى الأن فاعلها وما الداعي إليها، لكنها خلقت "الظروف الموضوعية" التي أدت لاصطدام الرزيقات والزغاوة في حرب راح ضحيتها قرابة ٤,٠٠٠ مقاتل من الزغاوة والعشر تقريبيا من الرزيقات. التقيت برجل من الزغاوة ممن نجوا من هذه المقتلة، وقد كان صديقا لعمي أجه محمود، إذ سأله الاخير عن كيفية نجاته. فقال له، أنه منذ وقت كانت فيه الحروب قد استفحلت درّب جمله علي "الحبيان!" فكان ذلك سببا لنجاته من القناصة. أنظر كيف سخّرت النخب المركزية بسالة "الغرابة" في حروب عبثية وقد كان الأجدى تحويلها إلى عزيمة في الزراعة والتصنيع؟

قبل اصطدام المقاتلين جاء الوالي آنذاك الطبيب عبدالحليم المتعافي ونادى على الرزيقات بقوله: اقتلوا العبيد! (كلهم بالنسبة له عبيد، لكنه في هذه الأثناء يسعى لتجيير مشاعر مثل الانتماء العرقي لصالح موقفه الانتهازي المتمثل في ضرورة الهيمنة بغرض الاستحواذ على المال والمال فقط). إذن يمكن أن نقول عن العنصري إنه ("وطني غير مخلص" لأنه يمارس العنصرية كتكتيك وتهفو نفسه إلى الوطن كمجرد نزوع مؤقت). لم يكن من الناظر سعيد الذي لحق به عجلا، وقال له (بشهادة الشهود الذين هم أحياء اليوم، إن أرادت المحكمة الجنائية الاستعانة بهم): إتق الله فهؤلاء جميعهم من المسلمين. ألح الناظر سعيد (كما فعل في جميع الحروب مع الجيران من المعاليا والهبانيا والبرقو والدينكا والمسيرية) على المتعافي وقد كان حينها واليا لجنوب دارفور ومعاونيه ان اتقوا الله، وإن لم تفعلوا، فقوموا بواجبكم الإداري والمهني في درء الفتنة (هم جاءوا للفتن وبالفتنة سيذهبون). عندما أبوا اتجه نحو القبلة وقال ثلاثا: اللهم إني قد بلّغت فأشهد رافعاً إصبع التوحيد بحق حريّ أن ينفعه اليوم في قبره (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم)؛ فلا بد للمجرمين من رقدة مثل هذه مع فرق في المرقد (فمرقدهم حصير من نار بإذن الله)، الشهادة والمقال.

من نجران إلى وهران، من نواك شوط إلى انجمينا، رحلة مضنية لكنها مثمرة عبقت فيها معان وامتزجت فيها أعراق كان أبهى تجلياتها كيان البقارة الحالي، نبعت من هذا الكيان شخصيات وأسر أدركت أن بقاءها، بل ازدهارها، مرهون بتفاعلها مع محيطها الأفريقي تفاعلا اكسبها عبقرية لم تنضب حتى جاءت عصابة معتزمة القفز فوق محددات الزمان والمكان، هي بمثابة السونامي الذي إجتاح الوجدان وقد ايقن من فناء السودان كل السودان (بمفهومه القديم والجديد).

ختاماً، لقد قاوم الناظر سعيد مادبو محاولة المركز لتفتيت كيانه مقاومة باسلة محصّته وأثبتت نقاء معدنه بقدر ما كشفت النفاق والخبث الاجتماعي (أم حسب الذين في قلوبهم مرض ان لن يخرج الله أضغانهم). وفي هذا فقد كان سعيد متسقاً مع ذاته ووفياً لسنة أسلافه الذين جادوا بالدم والمال للحفاظ علي سيادة قومهم ولصون كرامة رعاياهم من الدنس. نبغ من جارى الشاعر

الجاهلي بقوله:

فهل حدثت في عيسي بن مادبو بنقص في خطوب الاولينا
ورثنا مجـد مادبو بن عــلي أباح لنا حصون المجد دينا
ورثت ناهيـنا والخيرمنـه محمودا نعم ذخر الذاخرينا
وآدم وســعيدا بـهــــم نلنـا تـراث الأكرمـينـا
وبرشــم الذي حــدثت عنـه به نحمي ونحمي المحجرينا
ومن قبـله السـاعي شــوايل فـأي المجـد الا قــد ولينا

في الوقت الذي تساقطت فيها "الرجال،" أنبرى شريف من صحراء الغرب وسيد من سادتها ليعلن على الملأ براءته من النفاق والتدليس وهامسا بضرورة المواصلة في المسيرة حتى يتحقق النصر. بيد أن الثورة لن تتحقق بمعزل عن الشعب ومن دون مشاركته (ولنا في نداء السودان وحجوة "الحوار" مغزى حسنا)؛ ولذا فلا بد من التعويل على التحول الجذري الذي لربما حدث في بنية الوعي الثقافي والاجتماعي والسعي لتكوين رؤية مستقبلية، مع العزم والتصميم لإنفاذها. خاصة ان عصابة المركز قد أضحت بلا غطاء أخلاقي أو فكر، مما جعل اجتثاثها أمراً ممكناً. فهلا اتبع المقاتلون أساليب غير تقليدية في حربهم للعصابة العنصرية (يقول المهاتما غاندي "إذا استشارني الناس ليختاروا بين الجبن والعنف، فسأوصيهم بالعنف)، وهلا اتبع المفكرون أسلوباً توعوياً ينشد الكرامة ويعتبر الحياد موقفاً غير أخلاقي؟

كن سعيداً في الخالدين وكن أبا الفاضل في الطامعين فمن أقام الحجة على الله بالاستقامة علي منهاجه فقد أقام الله الحجة عليه بقوله (مَّن يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُن لَّهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا وَمَن يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُن لَّهُ كِفْلٌ مِّنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيتًا) صدق الله العظيم.

الناظر سعيد مادبو
ذلكم الرجل القامة

الأستاذ/ حامد علي محمد نور



لقاء روبرت زوليك، نائب وزيرة الخارجية الامريكية، مع زعيم أكبر قبائل دارفور الناظر سعيد موسى مادبو؛ على يمين الصورة العمدة عامر عامر والعمدة محمد عيسى عليو (١٠نوفمبر ٢٠٠٥)

الناظر سعيد محمود موسى مادبو هامة من هامات هذا الوطن وقامة من قاماته. لم تسبق لى معرفة شخصية به،ولم التقه من قبل،إلى حين أن سنحت لى الفرصة، عندما عملت موظفا في القسم الاقتصادي السياسي بالسفارة الأمريكية، وكلفت بترتيب لقاء له مع نائب وزيرة الخارجية الامريكية، روبرت زوليك، عند زيارته لمدينة نيالا فى نوفمبر ٢٠٠٥. كنت بصدد السفر إلى حاضرة الرزيقات بالضعين، لكن سهل الأمرعندما اكتشفت وجوده بنيالا عندئذ، فسعيت إليه بمنزله بحيالوادي. ورغم أن المنزل كان

عامراً بالزوار والضيوف من العمد ووجهاء الإدارة الأهلية بالولاية، إلا أن عيني لم تخطئه لشدة الشبه بينه وبين شقيقه الدكتور آدم مادبو الذى أعرفه جيدا.وبعد التعرف والترحيب بنا، وقبل الدخول في الموضوع رأيت أن من الأوفق التحدث إليه لوحده، بعيدا عن مسمع الفضوليين، الذين توسعت حدقاتهم لوجود موفد من السفارة الأمريكية لمقابلة السيد الناظر.

حينما انتحينا جانبا، ونقلت إليه رغبة السيد نائب وزيرة الخارجية الامريكية فى اللقاء به عند زيارته الى نيالا نهار اليوم التالي، بدالي وكأنما هو على علم بذلك، لكنه سعى لأن يعرف أسباب ودواعي هذا اللقاء، ولماذا اللقاء معه وحده دون قيادات الإدارة الأهلية الآخرين بالولاية؟ أكدت له أن ليس عنديتفاصيل حول الموضوع، إلا أنّني اتصور أنَّ الأمر متعلق بالسبب الأساسيلزيارته للإقليم، ألا وهو الحرب الدائرة فيه الآن، وبحكم أنه زعيم أكبر قبيلة فى المنطقة، فربما تسعى أمريكا ودول أخرى لمعرفة رأيه فيما يدور في الإقليم. وكنوع من التحفظ أضفتبأنّإفادتي هذه مجرد تصور شخصي، ولربما كان اللقاء لأمر آخر لا أدركه، وأنّ مهمتى تتوقف على ترتيب اللقاء الذى سيكون غداً، وأنّالمسئول الأمريكي سيغادر في نفس اليوم إلى الخرطوم. قال لي السيد الناظر بأنه كزعيم لقبيلته لا علاقة له ولا لقبيلته بهذه الحرب التي دمرت البلد، والتى هى خارج نطاق قدرتهم جميعا كإدارات أهلية بدارفور، وأن الأمر في يد الحكومة بالخرطوم!. ومع قناعتي التامة بأن السيد الناظر سعيد مادبو من الزعامات الأهلية الذين يمتلكون من الشجاعة والحكمة بمالا يحوجهم لنصيحة أو وصية من أحد ناهيك عن أمثالي من "الأفندية"، إلا أنّني رددت عليه مسرعاً بالقول، بأن ذلكربما هو الذي يتوجب عليه أن يقوله للمسئول الأمريكي إن شاء. وإلى هنا أنهيت اللقاء معه وطلبت إليه تأكيد موافقته على مقابلة المسئول الأمريكي نهار غد، فرحب الرجل مشكوراً وأكد استعداده للقاء.

لم يكن برنامج الزيارة مزدحماً، بلكان محدوداً جدا، يبدأ بوصول روبرت

زوليك صباحاً إلى مطار نيالا بطائرة خاصة، ومن مطار نيالا يستقل طائرة عمودية إلى شعيرية، ثم يعود إلى مطار نيالا، ومنه يتوجهإلى قيادة قوات الاتحاد الأفريقيليجتمعبالمسئوليين العسكريين لقوة حفظ السلام الأفريقية، حيث سيلتقي أيضاً بالسيد سعيد مادبو ناظر الرزيقات، ومن هناك إلى المطار ليغادر إلى الخرطوم. لم يكن في البرنامج اجتماع مع أيمسئول حكومي بولاية جنوب دارفور،سوىلقاء مجاملة محدود جدا، ويمكن أن أصفه أيضاًبالمهين جدا، للسيد والى الولاية وحكومته. فليس مطلوباً من السيد الوالى أن يستقبل المسئول الأمريكي الكبير الزائر لولايته، لا لدى وصوله لمطار نيالا، ولا خلال إقامته القصيرة بالولاية، ولا مرافقته فى زياراته لخارج حاضرة الولاية، ولا مجال حتى للتحية والمجاملة، ناهيك عن إكرام الضيف. والأمر محسوم مسبقاً، فالمسئول الأمريكي الزائر أكد عدم رغبته في مقابلة أي مسئول حكومي بالولاية.ويقيني أنّالسيد الواليكان يعلم تمام العلم بأنّ المسئول الأمريكي ليس زائراً له، بل غائراً عليه، وسالباً منه كل وجاهة السلطة وأبهة الحكام المتسلطين، أمّا سيادة الدولة وعزة الوطن! فتلك أرخص سلعة يسرع جماعة الإخوان المسلمين ببيعها للأجانب الأقوياء طالما أنّالثمن لا ينزعهم من السلطة والمال والجاه.

السيد الحاج عطا المنان، والى ولاية جنوب دارفور موضوع فى ذيل البرنامج! فالمطلوب منه بسيط جدا، وهو عندما يتأهب ضيف الولاية للمغادرة، أن يكون الوالي في انتظاره بصالة المغادرة بالمطار، ليرافقه راجلين نحو سلم الطائرة! هذا ما نص عليه برنامج الزيارة تحديداً دون زيادة أو نقصان، وكان السيد الوالي يدرك تفاصيله جيدا، لكن الرجل لم يمتثل للأمر كل الامتثال، وإنما قرر أن يحافظ على شيء من ماء وجهه المراق. لم يفعل كما فعل المك نمر وهو أن يغدر بضيفه (الغازي)، فهو يعلم فى هذه الحالةبأنّ شعب دارفور ليس هو الذى سيدفع الثمن، كما سبق وأنْ دفعته قبائل شمال كردفان وجعليو نهر النيل، وإنما ستقع الكارثة على رأس معبد العصبة الإسلاموية وتقتلعهم من جذورهم، ولعمري هذا ما يخشاه الحاج عطا المنان.

وفى مساء اليوم السابق للزيارة، استدعاني السيد والى الولاية لمقابلته بالمكتب، وكان ذلك لقائي الثاني معه، وكما فى اللقاء الأول كان الرجل في غاية التهذيب، وقد بادرني بالقول بما يعني أنّ لقاءنا هذا كمواطنين سودانيين وأنّ علينا أنْ نتحدث بروح الوطنية، وليس فى الأمر رسميات، وقال لي أنَّني ربما اتفق معه في الرأي بأنّ برنامج زيارة المسئول الأمريكي الذي يخلو من مقابلة والي الولاية، يمس كرامتنا جميعا كشعب سوداني، وأنّه يود أن يسمع إمكانية معالجة لهذا الأمر من جانبي كمنسق لهذه الزيارة. رأيت أن أوضح له فى البدء محدودية المسئولية التي تقع على عاتق الموظف الوطني في السفارات الاجنبية، فهو ليس دبلوماسياً، وأن دوره في مثل هذه الحالة التي نحن فيها أشبه بدور موظف العلاقات العامة، يرتب للقاء او الاجتماع مع الجهات الرسمية والأهلية، من دون أن يكون جزءاً فيه أو في مناقشة أجندته، وإذا استدعى الأمر يقوم بدور الترجمة فقط، ويقينى أنه يدرك جيداً بأنّني لا أملك حق تعديل البرنامج ولا حتى مناقشته معهم، فهم يعرفون تماما ماذا يفعلون. وقد عقب علىَّ السيد الوالي، أنّه إنما يطلب إليَّ أن اتصل بالسفارة وأنقل إليها رغبته الملحة فى استقبال السيد نائب وزيرة الخارجية الامريكية بمكتبه، لتكريمه ومناقشة بعض الأمور المتعلقة بالأوضاع في ولايته.كنت متفهماً تماماً لموقف السيد الوالي، وهو موقف لايُحسد عليه، كما يقال فى مثله، ولكن كانعليَّ أن أوضح أيضاً للسيد الوالي، بالرغم من يقينى الكامل بأنّه مدرك تماما لما أقول، وهو أن المسائل المتعلقة بالمعاملات الرسمية مع السفارات، إنما تتم بالترتيب بين السفارة المعنية ووزارة الخارجية. وبالرغم من ذلك فقد وعدته بأنّني سأسعى، رغم ضيق الوقت ورغم إلمامي المسبق بعدم جدوى المحاولة، التي هي خارج إطار مسئوليتي أصلاً، وأعدت القول بأنّ من الأوفق السعي لطلبه عبر وزارة الخارجية. وكنت على يقين أيضاً، بأن الوالي عطا المنان مدرك تماما لموقف حكومته الضعيف والحرج مع المجتمع الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة، وأن عدم رغبة، بل الرفض الصريح والواضح للمسئول الذي يزور ولايته،حتى مجرد اللقاء معه دع عنكزيارته

بالمكتب، إنما تعني الكثير من الإهانة الدبلوماسية له ولحكومته بالخرطوم، والتي تعلم كل شيء عن تفاصيل هذه الزيارة المحرجة لكنها، وكعادتها دوماً مع (الامبريالية) امتثلت لكل ذلك تماما.

علمت بعد ذلك أنّ اجتماعاً عقده السيد الوالي، ضم كل قيادات الإدارة الأهلية بالولاية، استمر حتى تباشير الصباح، وخشيت أن يكون له أثر على الزيارة أو اللقاء المتفق عليه، فاتصلت بالسيد الناظر لتأكيد الموعد فأمن على ذلك، وبالفعل حضر السيد الناظر ومرافقوه لمخيم قيادة قوات الاتحاد الأفريقي عند مدخل شارع مطار نيالا،حيث خُصِّصَت خيمة مهيأة للاجتماع. لكن وقبل وصول المسئول الأمريكي من المطار بعد زيارته لشعيرية، سمعت ضجة ولغطا في الخارج، وجاء أحد ضباط القوات الأفريقية يدعونى لمعالجة الأمر الذي لم أدر كنهه بعد! وخرجت لأجد مجموعة من قيادات الإدارة الأهلية يصرون على الدخول لحضور الاجتماع، فحاولت إقناعهم بأن اللقاء مقصور على الناظر مادبو، وليتني لم أقل ذلك، فقد اهتاج أحد زعماء القبائل الكبرى بالولاية صائحاً أنّ ذلك لا يمكن أن يكون، وأنهم جميعا زعماء قبائل وأهل دار، وأنهم لم يستشاروا فى الأمر ليفوضوا من يمثلهم، وأنّ هذا خروج على التقاليد واختراق لأعراف الإدارات الأهلية وما إلى ذلك من الحجج. كما وأنّنينلت نصيبي من الهجوم والانتقاد بزعم أنّني الذى رتبت للقاء بشكله الخاطىء هذا! وكان يمكنني أن أرتبه بشكل لا يثير المشاكل كما قد فعلت الآن! وقد حاولوا بشكل جاد أن يوضحوا للضابط الأفريقي المسئول بأنهم مدعوون لهذا الاجتماع، إلا أنّني لم أقم بواجبي كما ينبغي! الضابط الأفريقيالمسئول ظل يكرر لي السؤال،عما إذاكان هؤلاء السادة مدعوين للاجتماع أم لا.وواضح أنّه يريد اتخاذ قرار لإنهاء هذه "الجوطة الجائطة" لكنني كنت اتفادى الإجابة عن سؤاله، حتى أتمكن أولاً من تطييب خواطر زعماء قبائلنا، وحتى نتفادى أيشكل من أشكال المعاملة المحرجة أو المسيئة إليهم فى هذه المنطقة العسكرية الأجنبية، خاصةً وأنّ موعد وصول المسئول الأمريكي إلى المعسكر قد أزف!.

وكواحد من أبناء دارفور، فقد أقسمت لهم بأنّني على استعداد أن أسلم نفسى إليهم بعد هذا الاجتماع، ليفعلوا بى ما يشاءون إن كنت مخطئا فى مسئوليتي عن ترتيب هذا الاجتماع، لكن لم يعرني أحد منهم أذناً تصغي، فاضطررت أن أخطر السيد الناظر مادبو، الذي كان في الداخل، بما يدور أمام بوابة المعسكر فنهض لتوه مسرعا ليتدارك الأمر، فحاولت أن أثنيه عن الخروج خوفاً من فشل اللقاء المزمع، خاصة وقد علمنا أنّ المسئول في الطريق من المطار إلى مكان الاجتماع، إلا أنّ السيد الناظر أصرَّ وخرج إليهم، وسرعان ما بادره أحدهم وكان هائجا بنقد يشبه التعنيف قائلاً له بأن وجوده هنا الآن وبهذا الشكل، غير مقبول ومخالف للأعراف والتقاليد القبلية، وأنهم جميعاً لا بد وأن يحضروا هذا الاجتماع، وأنهم فى نفس الوقت يخافون عليه أيضاً مما يمكن أن يحدث له في مثل هذا اللقاء، وإنْ كان الأمر يخص الجميع، فإنّ الجميع يجب أنْ يكون حضوراً وليس هو وحده. وحينما بدأ السيد الناظر سعيد في توضيح الأمر قاطعته أصوات احتجاج كثيرة، لكنه واصل حديثه بما يعني، وحسب ما أذكر، بأنهم ظلوا دوما يثقون في بعضهم البعض، وأنّه مطمئن بأن أي واحد منهم يمكن أن يمثله هو (سعيد)، والآن هو متنازل عن حضور هذا الاجتماع، وليتقدم أحدهم، أو إنَّني سأختار الآن من هو جدير بحضور هذا الاجتماع، الذي لا أعرف حتى موضوعه أو اجندته أو بأي امر يتعلق.

المهم، انتهى ذلك اللغط، وعلمت فيما بعد بأنّ الخطة قد تم تدبيرها في الاجتماع الذى انعقد ليلة البارحة لكل الإدارات الأهلية بالولاية بمكتب السيد الوالي، والذي استمر إلى وقت متأخر من الليل، لكن اللقاء بين المسئول الأمريكي والسيد ناظر الرزيقات لم يفشل، كما كان مخططاً له من قبل الوالى، فقد تم حسب البرنامج، وإن تأخر بعض الوقت عن الساعة المحددة له، بسبب مراسم التحية العسكرية التشريفية للمسئول الأمريكي والوقت الذي استغرقه الاجتماع مع القيادة العسكرية للاتحاد الأفريقي بالإقليم. ذلك الأخير كان سانحة لمؤتمر صحفى جاء عفويا إذ لم يكن موضوعاً فى

برنامج الزيارة. فما ان علم الصحفيون المرافقون للمسئول الأمريكي بأنّ الذي أمامهم هو الناظر مادبو زعيم قبيلة الرزيقات، وواضح أنهم كانوا على دراية بموقف الرجل ورفضه الحازم للتعاون مع الحكومة فى تجنيد قبيلته فى مليشيا الجنجويد، وموقف قيادة القبيلة عموما من هذه الحرب الدائرة بالإقليم المنكوب، حتى هُرِعوا إليه يطلبون الإجابة عن اسئلتهم، ولم يتردد الرجل في الموافقة على الفور، ولم يكن الأمر يحتاج منصةً او أضواء او مكرفونات مثبتة، وإنما كان الجميع وقوفاً قرب الخيمة المخصصة للاجتماع داخل ساحة الثكنة العسكرية، البعض ممسك بقلم ونوتة صغيرة، وآخر بجهاز تسجيل وآخرون بكاميرات الفيديو، أما السيد الناظر فقد كان مستندا على عصاته الصغيرة في يده اليمنى يرد على أسئلتهم في هدوء وثقة.

كنت أنا الذي أترجم الأسئلة والأجوبة، وكعادة الصحفيين دوماً، يودون أن يعرفوا كل صغيرة وكبيرة،ورغم كثرة الأسئلة، وكثير منها استدراجي، ليصلوا عبرها إلى تصريحات تمثل سبقاً صحفيا، أو تلميحات تقودهم إلى استنتاجات محددة، إلا أنّ الناظرسعيد مادبو وبحنكة الزعامة الموروثة أباً عن جد، وبجدارته الشخصية، عالج الأسئلةَ بإجابات لا يضاهيه فيها المحترفون، الامر الذي جعلني أجلس في نفس اليوم لأسجل ما سمعته من أسئلة وأجوبة وأترجمها، واحتفظ بها لأخرجها ضمن الكتاب الذي أسعى لإكماله الآن والموسوم بـ (مشكلة السودان في دارفور).

لم اعد أذكر كل الأسئلة التي طرحت على السيد الناظر سعيد مادبو، فقد كنت اترجم الأسئلة ثم الأجوبة فورا من دون أن أسجل شيئا، لكن ذلك اللقاء الصحفي ظل راسخاً في الذاكرة رغم مرور أكثر من عقد من الزمان عليه. ولعل أهم سؤال طرح على السيد الناظر، هو موقفه وموقف قبيلته من الحرب الدئرة الآن في الإقليم. وكان الرد سريعاً وحاسما: "نحن ضد هذه الحرب، ولسنا طرفاً فيها، وقد طلب إلينا أن ندخل أو نشارك فيها كقبيلة، لكنني رفضت، فنحن ليس لنا عداء مع أحد يستدعي الحرب

معه، نحن نعالج مشاكلنا بالوسائل السلمية وعبر الأعراف والتقاليد القبلية، نحن كقبيلة لسنا طرفاً فى هذه الحرب، ورفضنا الدخول فيها"، عقب أحد الصحفيين سريعا: "تعنون أنكم قد حافظتم على قبيلتكم من الحرب وخسائرها ودمارها؟" فرد عليه السيد الناظر فى حزم وشيء من الغضب: "ليس ذلك هو القصد، وأنّ عليه أنْ يعلم بأنّ أيانسان مات أو يموت في هذه الحرب يعتبر خسارة شخصية له ولقبيلته، قبيلتنا من أكثر القبائل تمازجا معكل قبائل دارفور، وكلنا أهل وأقارب ونعيش في سلام، والمشاكل الطارئة نعالجها بالأعراف الأهلية والقبلية، أنا قصدت أن أقول إنّنا ضد الحرب بشكل مبدئي، ثم إنّه ما كان من سبب يبرر هذه الحرب!" لماذا لم تدعوا القبائل الأخرى إلى المصالحات ووقف الحرب؟ وكان رد السيد الناظر سريعا أيضاً: "عليكم أن تعلموا أنّ ليس هناك حرباً بين القبائل، وهذه ليست حرباً قبلية، وإنما مظهرها يبدو كذلك، وأغلب سكان حاضرتنا الضعين ليسوا من الرزيقات، ولا من القبائل العربية ولم يمسسهم أحد بسوء، بل إنّ أغلب الذين طردتهم الحرب من ديارهم جاءوا إلينا وبعضهم يسكن المدينة، ولأن أعدادهم كبيرة فقد أنشأت لهم المنظمات الدولية معسكرات نزوح يسكنون فيها الآن". سؤال: هل تعني أنّ ليس لقبيلتكم من يشاركون في هذه الحرب، وكما نعلم فإنّ أغلب قيادات المليشيات التي قتلت القبائل الافريقية ودمرت قراهم هم من قبيلتكم؟ فرد الناظر قائلاً: هذه المليشيات من كل القبائل العربية وغير العربية، وربما كان هناك أفراد أو جماعات من القبيلة يشاركون فى الحرب، ولكنهم قطعاً لا يمثلون القبيلة، ولا يحاربون باسمها، فتلك مسئوليتهم الشخصية كأفراد أو جماعات والقبيلة غير مسئولة عنهم، والقبيلة لا تدافع عن أي فرد منها أجرم وثبتت جريمته فى حق فرد أو جماعة من قبيلة أخرى، بل نحاسبه ونحاكمه ونسجنه، ولا شفاعة له عندنا لكونه من أفراد القبيلة. قيادات الحرب في الإقليم سياسيون، ويعملون بتوجيهات أحزابهم وليس بتوجيهات قيادة القبيلة. لا علاقة لقبيلتنا ولا لأي من الإدارات الأهلية الأخرى في الإقليم بهذه الحرب. تكرر السؤال من

صحفى آخر: لماذا لم تساهموا كإدارات أهلية فى إيقاف هذه الحرب القبلية الطاحنة بين القبائل؟ وتكرر الجواب: "هذه ليست حرب بين قبائل، ولا قبل لهم بها، والقبائل لا تستطيع لوحدها أن تشعل حربا بهذا الحجم، تماماً كما أنّه ليس فى مقدورها جميعا كإدارات أهلية أن توقفها، الدولة في الخرطوم هي وحدها التي تستطيع إيقاف هذه الحرب، أما نحن كإدارات أهلية أو قبلية فليس بيدنا شيء، وهذا ما أستطيع أنْ اؤكده، وشكرا لكم".

أخر نبلاء دارفور

(المقدوم في ذمّة اللّه)

شيع مواطنو مدينة نيالا صباح يوم السبت ٢٣ سبتمبر ٢٠١٧آخر نبلاء دارفور المقدوم أحمد عبد الرحمن رجال عن عمر ناهز التسعين عاماً (٢٠١٧-١٩٢٧) سخّرها في خدمة أهله ووطنه، ونذر جُلها في تسهيل الأمور وتقديم الخدمات الإدارية لكلِّ أهالي السودان. ولإن ورث الحكمة من آبائه، فقد صقلها بالتأهيل الأكاديمي في كلية غردون والتدرُّج في السلك الإداري من مرتبة ضابط إداريٍّ متنقلاً في جنوب السودان، الشمالية، إلى أنْ وصل مرتبة مفتش لرئاسة محافظة شمال دارفور. تسلّم المرحوم مقاليد المقدومية بعد وفاة أخيه الزين عبدالرحمن وسلّمها لابن عمّه صلاح الدين محمد فضل، إثر خلاف نشب بينه وبين الوالي آنذاك الحاج عطا المنّان، والذي كانت لديه القدرة والمرونة للتمشي مع سياسات المركزية الرامية إلى استهداف شعب دارفور وتفنيد السلطة السيادية لشعب الفور خاصّة.

وإذ غيَّبت المناهج المدرسية تاريخ هذه الأسرة المجيدة وسيرة أولئك الرجال الأفذاذ، فقد ساعدتني الصدفة، الواقع الاجتماعي، ولاحقاً الشغف العلمي، للتعرُّف على أكثرهم، وما زلت أبحث عن سير أهل السودان وأنقب عن سيرة الأكابر الذين تعمَّد المؤرخون السودانيون إخفاء جليل أعمالهم أو تزويرها لصالح هوس أيديولوجي أو حقد أو مُجرّد غيرة شخصية من فئة كانت القوى التقليدانية معتزة ومعتدة بها.

أقام المرحوم يحيى الفضلي ندوة، في إحدى أيام الانتخابات التي تلت الاستقلال، عند أهلنا السروراب واستحثهم للتصويت لصالح القوى الحداثوية أو التقدمية وكاد يؤلبهم على الإدارة الأهلية، بل ألَّبَهُم على الناظر سرور رملي،

وقال لهم باللفظ "هؤلاء أعوان المستعمر." لم يفعل الناظر المخضرم والرجل الحكيم إلّا أنْ طلب إقامة ندوة في اليوم التالي وفي نفس المكان، وقال للأهالي "صَحِي نحن عاونا المستعمر لإدارة أهلنا، لكن الباخرة الجابت المستعمر دا كان سايقها أبو يحيى الفضلي التشوفو عينكم"! إذا كان يحيى الفضلي سليط لسان، فقد كان سرور رملي صاحب البيان. والحمد لله الذي أطال عمرنا ونوّر بصائرنا حتّى رأينا بأعيننا الدمار الذي فعله ادعياء التقدمية، وما آل إليه أمرهم، لا شَمّت الله فيهم عدوٌ ولا أبقى لهم صديق. هكذا حاله مع أصحاب الأغراض.

استبقاني والدي يوماً لخدمة الناظر سعيد مادبو، إذ كان متوقِّعاً ضيوفاً أجلاء من أهل دارفور - ناس الفاشر بالتحديد- لم أبدِ تذمّراً، لكنني كنت أنتظر على مضض إلى حين انتهاء اللقاء إذ كان اليوم خميس وأخر الأسبوع الذي ننتظره نحن طلبة الثانوية بفارغ الصبر. لم يكد الحوار بين الرجال الثلاثة، الناظر، والرجلين الفاضليْن، يندحا، تعلو نبرته وتنخفض، تنفعل همته وتبتعد، حتّى اكتشفت أنّ تلكم اللحظة كانت من أقيِّم لحظات حياتي البحثية وأثراها وجدانياً.

قال أحدهم موجهاً الحديث للناظر سعيد، وكان مُسِّنناً جدّاً، إنّه حضر مقتل السلطان على دينار. وأسترسل في الحديث شارحاً تفاصيل المعركة ومُعقباً على بسالة السلطان ومُعجباً بشجاعته وعظيم استشهاده. ليس أوثق من شهادة هذا الرجل، والذي لا أتذكر اسمه ولم أجرؤ على السؤال، لكنني ما زلت أتذكر حديثه جيداً لكأنه بالأمس. فقد قال إنّه كان مُلازماً للسلطان في تلك الحملة وإنّه شهد ضربة الفاشر بالطائرة وخروج السلطان في حشد كبير ضم أربعة عشر من أبنائه مدججين بالسلاح، ونسائه وخدمه وحشمه وقليل من جنده الذين تفرّقوا أيدي سبأ عندما أيقنوا بهزيمة السلطان.

تحدّث الرجل بُحرقة (حسرة) عن مكر الآدميين وتقلُّب الدهر ووصف تعرُّض الموكب للنهب من قبل الأهالي، حتّى إنهم شرعوا في سلب الميارم

أغراضهم وتجريد أفراد الموكب من كُلّ شيء ما عدا أسلحتهم. كُلُّ ذلك والسلطان يعاين وقبل أنْ يلقي نظرة أخيرة على فاشر(أبو زكريا)، كان القصف قد ازدادت كثافته، كثر الهرج والمرج، وأيقن الكُلُّ من زوال المُلك وخراب المدينة التي اتّضح من بعد أنّها لم تكن آمنه من جراء العدل، إنّما بفعل الجبروت ومستندة على أفانين البطش.

لم يخرج السلطان مسافة بعيدة حتّى لحقه جيش المستعمر، فقد كانت أعين الجواسيس له بالمرصاد، وكان الجند الذين سرعان ما تبدّلت ولاءاتهم متحفزين لأخذ الجائزة المرصودة لمن يأت برأس السلطان. لكن رأس السلطان كان عزيزاً، فقد كان عازماً على المقاومة، فما إنْ رأى الجند قادمين حتّى أخذ بندقيته وتأهّب ركوب الجواد واضعاً رجله اليسرى على الركاب. لم يمهله المستعمر مهلة لوضع رجله اليمنى، فقد بادر بإطلاق رصاصة أصابت رأس السلطان، ولكن أحداً لم يوقن باستشهاده حتّى وقع على الأرض. هرع إليه ملازمه - المتحدّث في تلكم الجلسة - ورفع رأسه ووضعها على وركه (فخذه)، فلم يلبث السلطان قليلاً حتّى خرجت روحه وفاضت نفسه إلى بارئها. تحرّك الجند لتجريد أبنائه من السلاح، شدّ وثاقهم، وحشدهم في الطريق إلى الفاشر، التي كانوا فيها بالأمس حاكمين وأصبحوا فيها اليوم محكومين، بل مضطهدين ومهانين.

يجب أنْ يتمّ تناول تاريخ السلطان على دينار خاصّة، بصورة نقدية، لأنّنا حتّى الآن اكتفينا بالمنحى التبجيلي الذي لا يساعد في كشف مواضع الخلل في بنية النظام السياسي والاجتماعي الدارفوري. كثيراً من التشوُّهات التي نشاهدها اليوم هي انعكاس لأمراض كامنة تسبّب فيها علي دينار ونظامه الاستبدادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة. لا يسمح المجال هنا لتناول هذه القضايا، لكننا ننوِّه إلى أهمّية التعاطي العلمي، وليس العاطفي مع الشأن التاريخي.

سأل الناظر سعيد مادبو جليسه عن أبناء السلطان الأربعة عشر وتعجّب

كيف لم يستطيعوا أو يحاولوا الدفاع عن والدهم رغم أنّهم كانوا مدججين بالسلاح وراكبين على ظهور الخيل. كان ردّ المتحدث صاعقاً، فقد قال للناظر سعيد مادبو إنَّ أولاد السلطان تربّوا بجلي (يعني أنّهم كانوا مُدلعين)، كما كان يأنف عن إرسالهم مع الجيوش. كان اعتماد السلطان كثيراً على أبناء عمومته من القادة أمثال القائد آدم رجال، أو الشجعان الآخرين، أمثال رمضان بورا. رمضان هو القائد الذي انتدبه السلطان لتأديب الرزيقات، فأبلى بلاءً حسناً، لكنه هُزم هزيمةً أطمعت الإنجليز في ملك سيّده، الذي لم يتحرّك حلفاؤه (الألمان والأتراك) لنصرته فبات مكشوف الظهر. لم تمض شهور على دوسة رمضان بورا حتّى تحرّك الإنجليز لدكِّ آخر حصون الوطنية وأفخم معاقل الاستبداد.

إنّ حماقة السلطان تلك هي التي أودت بمُلكه، إذ سولت له طموحاته التوسعية نقض عهده الذي أبرمه فور رجوع أهل الغرب من أمدرمان، مع الرزيقات. رغم التزام الرزيقات بعهدهم وموافاتهم السلطان بكافة أنواع الطلبات من خيل، سمسم، عسل، وريش نعام ، التي هي أشبه بالجزية وقد تحمّلوها إذ كانوا في لحظة ضعف حال رجوعهم من أمدرمان. إلاَّ أن السلطان ظلّ يتحجج بكافة أنواع الحجج، حتّى أنه قدّم شروطاً تعجيزية شملت إرسال رزيقيات ضمن الهدايا التي تُرسل له سنوياً. كما طالب بتسليم المعاليا، والذين كان يعتبرهم من ضمن رعاياه، بل أسوأ، فقد كتب إلى السلطان موسى مادبو يستحثّه، بل يأمره أنْ يعيد له "عبيده" (العبارة كما وردت في المخطوطة، رَجِّع لي "عبيد أبوي"). ورث الأمير جعفر علي دينار هذه النظرة الاستعلائية لشعوب دارفور وكان كثيراً ما يكرّر هذه العبارة في حقّ بعض خشوم الرزيقات، التي اتهمها بسرقة المال، أي البهائم والنياق، التي كانت موكلة برعايتها، عند خراب الفاشر.

استشار السلطان موسي مادبو الرزيقات في إرسال فتيات (كي يستفزهم ويعرف مدى قابليتهم للتضحية)، أقزعوا له في القول وأنفوا حتّى قال له أحدهم: يا موسى، لو بي أمّك بتدَّها للسلطان أدها، إلا انحن عين أبينا بيهن.

أيقن موسى مادبو حينها بأنّ الحرب لا محالة واقعة وأنّ أي سبيل لتلافيها يعني تشجيع السلطان لإغارتهم في عقر دارهم، وقد كان. بيد أنّ استماتة المدافع عن أرضه وعرضه، مقرونة بالدعم العسكري الذي تلقّاه الرزيقات من الإنجليزي في شكل ثلاثمائة بندقية، قد ساعد في رجحان الكفة. هذه الخَلفية التاريخية مهمّة جدّاً إذا أردنا أنْ نعرف الدوافع والتبعات لكثير من الحزازات والكراهية والأحقاد التي تعتمل في قلوب كثير من الأفراد الذين يخوضون المعترك القبلي اليوم دون الانتباه إلى الأيادي الخفّية التي تُدير الأحداث، بل تركيز جهودهم في المحاولة لإفناء الخصم الماثل أمامهم.

وإذ لم يعد هنالك مجالاً لأيِّ أطماع توسعية فقد ظلّت مسألتيْ الحقّ السيادي وحُرّية الانتفاع من الأرض، مسألتيْن مهمتيْن، لا تخبو نار الفتنة التي يسببها التنافس حول الموارد والهُوِّية وتنخفض، حتّى يأتي طرف لإرباكها غير آبه بحجم الأضرار التي يحدثها في حاضر الأجيال ومستقبلها. لقد تجاوزت النخب القبلية/القيادات الأهلية، ومن بعدها النخب السياسية الدارفورية، هذا الأمر بحكمة عالية تمثّلت في رجوعهم للمواثيق والتزامهم بالعهود التي أُبرمت في غابر الأزمان.

هناك حيثيتان تبرهنان على زعمي فيما يتعلّق بالحقِّ السيادي وحُرّية الانتفاع على التوالي. الأولى، عندما نجح المستعمر في غايته وأحسّ باستتباب الأمر، أحبّ أنْ يكافئ القبائل أو الأشخاص الذين تعاونوا معه في حربه ضدّ "الأوباش" أو "الدراويش". في أول اجتماع له بقيادات مجلس عموم البقارة، والذي كان يرأسه الناظر إبراهيم موسى مادبو، اقترح المفتش الإنجليزي آنذاك تعيين الزيلعي (شايقي) مقدوماً لنيالا. لم يمهل إبراهيم موسى مادبو (خشم الباحث) الخواجة فرصة لإكمال حديثه، وقاطعه قائلاً: نحن ما بنعرف مقدوم لنيالا خلاف المقدوم عبد الرحمن آدم رجال.

آدم رجال هو القائد العظيم الذي خاض زهاء المائة معركة، لم يخسر فيها غير معركتيْن. هذا كله، لم يشفع له عند السلطان الذي اتهمه بالتآمر "لقلب

نظام الحكم"، وسجنه حتّى مات متأثراً بالجوع، إذ أضرب عن الطعام فقد استنكف أن يتهم، وهو مَن هو، في الإخلاص والوفاء وعظيم الأداء. لا تنسى أنه ابن خالة السلطان على دينار ومتزوج بأخته. لكن السلطان كان عظيم الشكّ، كما كان يغار من الرجال العظام.

أقرّ المفتش رأي الناظر مادبو، إذ أحسّ بإجماع أهل المجلس، ولم ير داعياً للإصرار على رأيه، إذ كان بمقدوره ذلك، لا سيما أنّ المجلس كان يدين بالولاء للإدارة البريطانية الجديدة، ومخلصاً يعرف كيف يحافظ على مصالح أهله. لقد نجح الحاج عطا المنّان في ما فشل فيه الخواجة، كما سنرى لاحقاً، لا لأنّه كان أدهى وأقوى من الإنجليز، بل لأنّه لم يكن حريصاً على وئام أهل دارفور، قدر حرصه على فرض السيطرة. وهنا يتبيّن الفرق بين منهج الخواجة في الحكم (Divide to Rule)، ومنهج الإسلاميين (Divide to Destroy).

رفض المقدوم أحمد وقاوم قدر جهده محاولة الحاج عطا المنّان المساس بحقِّ الفور السيادي على أرضهم، واستنكف من حاكم منوط به حفظ الأمن والاستقرار، أنْ يسعى للعبث بمكونات منطقة عريقة مثل دارفور، جنوبها خاصّة، والاستهزاء بإرثها. فعل الحاج عطا المنّان ما فعل مدفوعاً بفلسفة الجبهة الإسلامية القومية، التي أقرت فكرة "الهندسة الاجتماعية"(أو التلاعب الديمغرافي) منذ اليوم الأول وسيلة لاستنقاذ دارفور من أيدي " الطائفية."

تمثّلت الخطّة في اختلاق مشكلة، أو افتعال واحدة موجودة أصلاً، للاستحواذ على أراضي الزرقة، الفور والمساليت، وإيلاء هذه المهمّة لعرب مستجلبين أو مستحدثين، لأنّ المشكلة، أي مشكلة مهما استعصت فستجد سبيلها إلى الحلّ طالما هي ناشبة بين مجموعات أصيلة وناشئة في هذا الكيان الدارفوري- فالتحالفات التاريخية بين الفور والعرب لا يمكن تجاوزها أبد الدهر. وقد رأينا أنّ دارفور قد مرّت بظروف قاسية استطاعت تجاوزها بالحكمة. وهذا ما تخشاه العصابة، ولذا فهي تسعى لاستبعاد أصحاب المصلحة الحقيقين وتعتمد آخرين بمقدورهم أنْ يحقّقوا لها مخطّطها.

ذهبت إلى تعزية السلطان سعد عبد الرحمن بحر الدين عام ٢٠٠٥م بعد الخريف مباشرة، فلما انتصف الليل اصطحبني في عربته وذهبنا إلى قصر والده، فرأيت سعداً مهموماً، وألهاني همّه عن المنظر البديع، فالقصر يطلّ على الجنينة، التي تستحي خضرتها وتتمنع عن الإبداء، حتّى تفضحها القمرة. قلت لسعد: هل ساهم عربك وعربي في هذه الإبادة إذا لم نقل الخيانة؟ قال لي: يا الوليد العرب الذين خاض أسلافهم معركة دورتي مع تاج الدين، لم يفعلوا هذه الفعلة، بل تورعوا عنها أشدّ الورع. أكتفيت بهذه الإجابة، حزنت لأنّ الدولة التي من المفترض أنْ تحمي مواطنيها، استهدفتهم، بل جعلتهم هدفاً لمدفعيتها. فرحت إذ علمت أنّ أبناء عمومتي لم يحنثوا بالعهد، وما حدث هو محاولة إحلال قام بها النظام عندما استقدم آخرين للعبث بمكوّنات المجتمع الدارفوري.

وجدت صعوب في إقناع المقدوم أحمد (رحمة الله) بهذا الأمر، فعندما التقيته في هايدل بيرغ على هامش المؤتمر الذي عقده معهد ماكس بلانك للمساهمة في حلّ المشكلة بصورة منهجية وعلمية، كان متحمساً وغاضباً، وحقّ له، إذ رأى بعض النخب الدارفورية، من أصل عربي، تتحجج بحجج واهية وتتملص في محاولة لمجافاة الحقيقة. كانوا يتزرعون بإشكالات متعلّقة بالرعي وقد نسوا أنهم باتوا أو أصبحوا دُمية في ظلّ نظام له أهداف استراتيجية عليا لا تخفى على أحد. نظام يريد أنْ يدمّر دارفور ويدفعها دفعاً نحو الانفصال أو تدجينها بشراء "مثقفيها وممثليها البرلمانيين"، هؤلاء الخانعين المارقين الذين برعوا في تجيير إرادة الشعب الدارفوري وعبثوا بمثله وقِيمه. هم لا يمثلونه في كبريائه ولا دهائه.

كتب السيد/ عبدالحميد أحمد مقالاً بعنوان "بين كاتالونيا ودارفور" استهله بقول رئيس حكومة إقليم كاتالونيا، كارلسبوجيمون، الذي اعتبر أن الاستفتاء كان بمثابة فرصة لإعلان الاستقلال من جانب واحد، خاصة بعد الاستفتاء الذي حظرته الحكومة ممّا صَعَّد من وتيرة العنف وأعدم كل قنوات الاتصال مع المركز. واسترسل شارحاً "على مدى التاريخ حافظت كاتالونيا على

هوية فريدة مهما كانت خاضعة للتاج الأسباني منذ القرن الخامس عشر لكن النزاع المتصاعد نحو إحياء الشعور القومي الخاص نما في القرن التاسع عشر وتجدد ذلك الشعور وتصاعد أن يصبح حملة من أجل الاستقلال السياسي وحتى الانفصال. "فهل أصبح من حق إقليم دارفور الآن الحصول على "دولة مستقلة"، علي غرار ما تقره الدولة السودانية من عنف وإفلاس يشبه ممارسات الاستيطان، حتماً ليس صيانة الأوطان؟

عندما آتته الفرصة للحديث، كان المقدوم يتكلم موجّهاً خطابه للعرب الموجودين في القائمة: ياعرب هوي أرعوا العهود، ياعرب أرعوا العهود!!. وأنا أقول في نفسي أي عرب وأي عهود؟ هؤلاء لم يحضر أسلافهم أي معركة من معارك التحرّر الوطني، ولم يكونوا يوماً جزءاً من المتشكّل الوجداني، فأنَّى لهم أن يُراعوا أو يَرْعُوا؟!

كانت هايدل بيرغ (حديقة العشاق باللغة الألمانية) فرصة للتعرُّف على المقدوم عن قرب والتحدّث معه عن كثب في أمور غاية في الحساسية. كان فيما قال لي يوماً وظلّ يشرحه لي دوماً إنّ أرض دارفور تِرْحَابة وأنه يعي، بصفته ضابطاً إدارياً أو زعيم إدارة أهلية، حوجة بعض القبائل للاستقرار وحوجة قبائل أخرى لنيل نوعٍ من الاستقلالية، بيد أنّه كان يرى أنّ ذلك يتمّ وفق آلية ومرجعية متعارف عليها، ليس كما تهوى الإنقاذ ومجالسها الأمنية. لأن ذلك يورث أهل دارفور غبناً يعُطّل إمكانية الانتفاع من الأرض بصورة تحدث تواصلاً وإخاءً إنسانياً؛ لا يمكن لتنمية أنْ تحدث، ناهيك أنْ تستدام من دونه.

لقد استقبلت قبائل الفور والمساليت قبائل عربية عديدة، واستضافتها قبل قرون، إذا لم يكن باسم الإخاء الإسلامي، فبدافع الاستقواء وتبادل المنفعة. لقد رحّبت المقدومية، مثلاً، بقبيلة الفلاتة عند مجيئها في مطلع القرن الماضي، واستقطعت لها أرضاً، دون أن يكون هناك نفور أو جفوة إلا فيما أحدثته الأيام. حتّى أنّ المرحوم قال لي إنّ صُرته مدفونه في بيت ناظر الفلاتة الحالي، وأنّه وُلِد في تُلُس قبل أنْ يرحل والده بأسرته إلى الجنينة.

كانت النخب القبلية تعي أنّ قوّة دارفور تكمن في تنوّعها، كما كانت النخب السياسية تدرك أنّ التحالفات والتفاهمات قادرة على حفظ هذا التنوّع وازدهاره. أكّد لي العمّ أحمد إبراهيم دريج (أطال الله عمره)، وذكر لي ذلك مراراً في لقاءات لنا تفاكرية بلندن (إنجلترا) وسينا (إيطاليا). بل مازال العم أحمد إبراهيم دريج يوقن بأنّ دارفور، إذا أُعطيت المجال، فهي قادرة على امتصاص الصدمات مهما بلغت قسوتها، وإنّ شعب دارفور عبر ممثليه الحقيقيين (وليس الإنقاذين أو الطائفيين)، بمقدوره التجاوز والتخطيط لمستقبل زاهر.

ما زال دريج يُعَوِّل على آل مادبو في القيام بدورهم لقيادة الرزيقات والعطاوة عامّة ويقول بأنّ هذه الأسرة تملك من الحكمة والحنكة والحسّ العدلي، ما يؤهّلها لكبح جماح الأعراب وصونهم من التفلت الذي يعود عليهم بالضرر، ويقول بأنّ رزيقات الجنوب فيهم من الروية والسؤدد وبُعد النظر ما يجعلهم أسوة للعرب قاطبة. فالرزيقات لم يُسمّوا سنكيت العطاوة من عبث، بل لأنّ لهم أدواراً فضلى في حفظ التوازن فيما بينهم ومع الآخرين (لقاء شخصي مع العُمدة محمود خالد، يوليو ٢٠١٢). يحزنني أنْ تستكين هذه الأسرة، بل هذه القبيلة، لضباط (أمنيين) تافهين وهي تملك أنْ تثأر لكبريائها وكبرياء العروبة المجروح بتحريض الرزيقات والغرب كافة على مقاومة الفئة الباغية.

أعجب كُلّ العجب عندما أرى تملُّق بعضهم لقادة الإنقاذ وهم مَن هم، في البؤس والضِّعَة، وقد نسوا أنّهم سياد النُّقارة وأنّ أسلافهم قد قدّموا إلى هذا البلد في بادية لها خرير يستحثهم نحاس له شخير، فيما تسلل أسلاف هؤلاء ليلاً عبر الصحراء يستقلون المؤونة فيحملون أغراضهم في مُخْلاية إنْ وسعت الطعام لم تسع الشراب، وإنْ وسعت الشراب لم تسع الطعام. ولهذا فهم لا يشبعوا ولن يشبعوا من السرقة وأكل المال الحرام، وها هي البلد قد استبيحت بعد أنْ هيأ لهم إبليس (لعنه الله)المناخ بإزاحة كافة نُظم الشفافية والمحاسبية، إذ كان أول قرارات الإنقاذ هو إلغاء لجنة المشتروات في المالية، إلغاء الأشغال و إغلاق النقل الميكانيكي. لم يكن الدمار صدفة، بل كان عملاً

مُتعمّداً، لأنّهم ومَن حالفهم لا ينتمون إلى هذا البلد وجدانياً أو تاريخياً. لقد سعت الإنقاذ، كما المهدية من قبل، على استغلال الفراغ السياسي والاجتماعي لاستحداث قيادات بروس، بطل مفعولها بعد أنْ أفاق الشعب من الكابوس. لم تترك الإنقاذ لنا خياراً، إمّا أنْ نقتلعها أو أنْ نهلك. ولنا حينها موقفاً من المرتزقة واللصوص والمرتشين والقتلة والخونة الذين أساءوا إلى إرثنا وسعوا لمحو آثارنا.

رأى الناظر إبراهيم موسى ببصيرته أنّ العرب إذا لم يساسوا سياسة حكيمة فسيدفعهم الطمع وغريزة البقاء للتغوُّل على حقوق الآخرين، فقال يوماً (منبهاً وليس معولاً): " أنا كان ما بعاين لأخوي عبد الرحمن آدم رجال، كنت حكمت دارفور قاطبة." يقصد من هذا الكلام ويفهم منه تنبيه العرب من خطورة المحاولة للتغوُّل على حقوق الآخرين، الفور خاصّة، ذلك أنّ الناس يزيدون وهم ينقصون. بمعنى أنّ القبائل ستتكاثر على أرضهم بدافع الحوجة إلى المرعى، فينبغي اتخاذ التدابير المناسبة لحفظ الحقوق السيادية دون الإضرار بحقِّ الانتفاع المشاع.

استشارتني الملحقية الثقافية في عام ٢٠٠٦م تقريباً في شأن التكريم لشخصيات دارفورية متميّزة من قبل البرلمان الإسباني، وما إذا كنت أرغب في ترشيح بعض الأسماء. لم أتردد مطلقاً، وقلت لهم حينها إن هنالك ثلاثة رجال لا رابع لهم: الملك رحمة الله، الناظر سعيد مادبو، والمقدوم أحمد عبد الرحمن آدم رجال. هؤلاء هم نبلاء دارفور الذين حمل أسلافهم همَّها من المهد إلى اللحد، فحريٌّ بهم أن يسيروا على نهج آبائهم. ولا يقدر أحد على مكافأتهم فقد زهدوا هذه الحياة الدنيا، إنّما مجرّد الإقرار بالجميل الذي قدّموه لشعبهم واعترافاً بالوقفات التي وقفوها إبراءً لذمتهم وحفاظاً على سمعتهم الشخصية ومكانة أسرهم الوطنية. توفي الملك رحمة الله محمود، تبعه الناظر سعيد، والآن فقدنا آخر النبلاء وأول جيل الآباء المؤسسين، المقدوم أحمد (رحمه الله).

على الناشطين المدنيين والسياسيين والعسكريين الثوريين أنْ يتأسوا بهؤلاء الرجال في نكرانهم لذاوتهم، وسعيهم لجلب المنفعة والمصلحة لأهاليهم، بل وحرصهم على أنْ يفعلوا كُلَّ ذلك دون أنْ ينتقصوا من كرامتهم أو يستأثروا بخير يصيبهم دون الآخرين.

إنّ الإنقاذ لم تخلق مشكلة دارفور، لكنها إذ تعاملت معها بمنطق أمني، فقد فاقمت من حجمها وعقّدت إمكانية حلّها، إذ أصبحت مشكلة سياسية عويصة ذات أبعاد إقليمية ودولية. لم تنجح مشكلة دارفور في شيء قدر نجاحها في فضحها للدولة السودانية، والتي هي بالإضافة إلى إشكالاتها البنيوية، فهي دولة عنصرية في العمق، وروحها نتنة في الأصل. بإمكان المواطن أنْ يتعايش مع دولة فاشلة لا تستطيع أنْ تقدم له تنمية، لكنه مطلقاً لا يستطيع أنْ يتعايش مع دولة متحيزة لعنصر دون آخر. كيف لمواطن أنْ يتوقّع الإنصاف من قضاء مُتحيز، بوليس غير مؤهّل، ضباط إداريين هم عبارة عن فاقد تربوي؟ إنّ الوعود بجلب التنمية وإن جاءت متأخرة قد تروق لشخص يثق في الجهة المتحدثة، أمَّا إذا سقط شرط الكفاءة الأخلاقية، فإنّ الوعود السياسية والتنموية تصبح غير ذات جدوي.

كادت الوساطة أنْ تنجح لولا أنّ مجلس الثورة انتدب العميد/ عثمان أحمد حسن للمجيء إلى نيالا لحلّ المشكلة بين الفور والعرب. رأى سعادة العميد أنّ هذه مشكلة أمنية وأنهم قادرون على حلّها، بل بلغ به الصلف أنْ مزّق المسودة وأمر كُلّ شخص أنْ يذهب لحاله. بهكذا أسلوب أضاع سعادة العميد صلحاً حدّد له ١٩٨٩/٧/٢م موعداً للإبرام، وبعثر جهوداً قام بها رجال أجلاء من أمثال العمّ الراحل سرور رملي، رئيس لجنة الأجاويد، المخضرم الأستاذ/ فؤاد عيد رئيس إدارة شؤون القبائل والرُّحل بوزارة الحكومات المحلية، القاضي المقيم الذي كُلّف بحصر الأضرار المادية الواقعة على الفور، كما الخسائر في الأنفس. لم ينظر هذا الضابط "العبقري" إلى تاريخ الاحتكاكات وجغرافية المسارات، ولم يراع أسس المعاهدات والأعراف المتبعة لمثل هذه القضايا، بل ذهب إلى أنها مشكله أمنية وهم قادرون على حلّها. كعادتهم

العسكر بدأوا بفرض حلولٍ عسكرية وجدت مقاومة شعبية، استفحل الخطب، وأزهقت الأرواح، فبدأت المقاومة، فالدولة السودانية عنصرية، وهي في كُلِّ الأحوال منحازة ضدّ الزرقة. الأخطر، إنّها تبحث عن حروب تمول بها مشاريعها التجارية وتمول بها مخطّطاتها الاستعمارية الاستيطانية.

لقد أخلص النوبة إلى فكرة القومية حتّى أشاحت الدولة عن وجهها العنصري وهاهم يلوحون بكرت تقرير المصير. سيتبعهم آخرون. عندما بدأ التمرد في دارفور حذّرت القيادات القبلية الدولة من استخدام كرت العنصرية، ونوهوا إلى أهمّية التعامل مع التمرد كتمرد، وليس كحرب أثنية أو قبلية، بل تكفلوا بتجنيد كوادرهم وشبابهم لدرء الشبهة (حتماً ليس دحر التمرد) ودحض هذه الفرية. لم تكد قيادات المساليت والفور تستجمع قواها وتتفكّر في الأمر، حتّى كانت الطائرات قد بدأت في الضرب، تتبعها المدرعات، ومن ثم الأحصنة والجانجويد، فكان الحريق. ممّا يوضح أنّ الأمر بُيِّت بالليل (حوار شخصي مع سعد عبدالرحمن بحر الدين، سلطان دار مساليت،٢٠٠٧م).

إنّ الفرق بين الإنقاذ والحكومات "الوطنية" الأخرى هو فرق درجي وليس نوعي. فقد سَلَّحت حكومة الصادق المهدي بإيعاز من فضل الله برمة ناصر العرب ضدّ الزرقة في دارفور وكردفان، وما زالت النخب المركزية تُعوِّل على تخويف المواطنين بالزرقة. لقد حذّرت مراراً وبَيَّنت خطورة التلاعب بهذا الكرت، لأنّه لا يفيد إلا في ازدياد المقاومة وتكثيف حدّتها.

لن تستطيع الدولة السودانية الخروج من المأزق الحالي إلاّ بالتعويل على العنصرية، لأنّ أي تسوية وطنية شاملة وعادلة تتطلّب تنحي هذه النخب عن مواقعها التي نالتها بحكم الأقدمية، إذا لم نقل المحسوبية وهنا تكمن المعضلة. لا حلّ للسودان إلاّ باقتلاع دولة المركز، وهذا الاقتلاع مؤلم لفئات عديدة. كيف يمكن تفكيك هذه الدولة دون أنْ يبدو في ذلك استهداف لجهة عرقية معينة؟ كيف يمكن للإصلاح أنْ يتم دون أنْ تكون هنالك عنصرية مضادة؟ هذا الموضوع يحتاج إلى فنّية، الأهم روح وطنية متجرّدة ومخلصة.

إنّ الحلّ يبقى عويصاً خاصّة إذا علمنا أنّ قيادات دولة المركز ما عادت تعتمد في شرعيتها على الداخل. إنّما الخارج الذي له مصالح حيوية تتجاوز "حقوق الإنسان" ومبادئ أخرى ابتدعها الغرب ليهزم بها الاتحاد السوفيتي، وقد فعل. وها هو الغرب الإمبريالي تهمل المأساة وتتجاوز المحنة كي يطل برأسه على هضبة التبيثتي (المتكونة من جزء في شمال دارفور، جزء من شمال تشاد، وجزء جنوب ليبيا) الغنية باليورانيوم والذهب والبترول. يلزمنا أن نُعَوِّل على ذواتنا وألا نرجو نصرة من الآخرين، وأنْ نصلح ذات بيننا قبل فوات الأوان. فالغرب يريد الأرض ولا يمانع إنْ هي آلت إليه دون بشر.

ظللت أداوم على زيارة المقدوم، وأتفقد أحواله من حين لآخر، عند زيارتي لمدينه نيالا الجميلة، التي استحالت إلى مدينة كئيبة وحالكة كأنما الحزن سحابة تقبع فوق رؤوس ساكنيها. وما ذلك إلاَّ بسبب الظلم. كان المقدوم متألماً أشد الألم ومتحسراً لما آل إليه حال دارفور، وحزيناً لما يعانيه شعب الفور خاصّة من اضطهاد لم يتسببوا فيه، ولم يكسبوه أو يجنوه بأيديهم، إنّما بفعل المغامرين والطامحين المغرورين. كنت أطْمْئِن المقدوم إلى أنّه سيشهد ساعة النصر وستنفرج أساريره لما قد يؤول إليه أمر دارفور من ازدهار واستقرار. كان المقدوم واثقاً من زوال دولة الظلم، وكان صاحب كبرياء عظيم يمنعه من قبول أي شئي دون التسوية الوطنية الشاملة والكاملة، التي تردّ الحقوق لأهلها وتنتصف لهم من قاتليهم ومشرديهم. وإذا فات المقدوم حضور ساعة النصر فلن يفوت أبناؤه وأحفاده التربص بتلك الأمنية العظيمة، والسعي لتحقيقها.

لقد ورث المقدوم المكارم كابراً عن كابرٍ، لم يتخلّف عنها أحد من أسلافه والما عندو قديم ما عندو جديد. وإذ ظلّ هو راسخاً في مبدئه وثابتاً لا يهوله حصار أعدائه له، فقد كسب المعركة الفكرية والأخلاقية، ربما يبدو لشانئه أنّه كسب تلكم الميدانية، غير أنّ الأخيرة تتحكّم في صيرورتها عوامل عدّة قد لا تنفع معها الشكيمة أو العزيمة. كان أحمد معتداً بذاته في غير ما إثم، عارفاً لتاريخه في غير ما كِبر، ومترقباً للنصر في غير ما غرور، إنّما ثقة بالله الذي أبرمه

عهده منذ الأزل وأشهد عليه رسله وملائكته ((وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَاءُوهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَانتَقَمْنَا مِنَ الَّذِينَ أَجْرَمُوا * وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ))(سورة الروم: الآية ٤٧)**. ألا رحم الله المقدوم أحمد وأسكنه فسيح جناته وألهم آله وذويه الصبر وحسن السلوان.**

وداعا، ملك الفاشر العظيم

رثاء الملك رحمة الله محمود

وعزاء لعموم أهل الفاشر والشعب السوداني!

مَلَك القلوب بلا سبيل
وتاقت إليه الأنفس بلا دليل

حباه الله مهابة وحكمة
شُهد مُشرئباً عنقه لفرد إكليل

صرامة في دُعابةٍ ورقة في
شجاعة بهما قهرت المستحيل

شخصية أبية شمخت وقامة
ناسبت فرعك يا شرف القبيل

أصاب الفاشر حزن ليس
تعهده وغاض في بدونا كل حفير

تبكيك الميارم وتُزكِيك المكارم
قولك لا رجعة عنه ولا تعديل

عُمدة أنت، بل نجدة إذا
نال من عرضنا كل ندلٍ حقير



شعبُك صُنته من كل رزية
وإرثُك رعيته من تلك الأقاويلُ

حاصُروك فلم ينالوا منك إلا
كما تنال من الطود الصراصيرُ

ساموك طعناً في خاصرتك
حسبوك ليثا يختال في التصاوير

مات الأب الروحي لنا
ونأشنا الدهر بكل خطب جليل

سُنِّدت حمداً لست تفقده
خيرت، فنابت عنك سمح الأفاعيل

وشارة أعطيتها يوم زحف
وراية للمجد عزتها ليست تميل

مَوت الأفذاذ لِمامة الأجذاذ محمود خالد فَي الناجزين

(١٩٣٢-٢٠٢٠)

كل حي لاقى الحمام فمودي ... ما لحي مؤمل من خلود
لا تهاب المنون شيئاً ولا ترعى ... على والد ولا مولود

(الأبيات للشاعر محمد بن مناذر)

ما فتئت البلاد تتلقى النكبات، الواحدة تلو الأخرى، حتى رزئت في شهر رمضان المبارك ١٤٤١هـ بفقد ثلة من أعلامها الأفذاذ وعلمائها المخلصين ورجالتها الوطنيين، من أمثال الدكتور/ الطيب زين العابدين، الأستاذ/ فاروق أبوعيسى، المناضل/ إدوارد لينو، الشيخ الطيب قريب الله، مولانا عاصم الطيب، الشيخ عبدالباسط، الشيخ الشنمباتي عالم وإمام جامع توتي، اللواء/ مزمل غندور، الدكتور/ منصور خالد، ملك الفاشر محمد الحافظ بن الملك رحمة الله، وابن عمه العمدة ضرار بن العمدة الزبير. رحمهم الله وجعل الجنة مثواهم، فهم رغم اختلاف مواقعهم وتنوع اسهاماتهم قد أعلو من قيمة الوطن والدين، بل قد ظلوا – رغم الإحباطات – موقنين بقدرة أهل السودان علىتخطي الصعاب والخروج من هذا المأزق العصيب.

وإذ هممت بكتابة رثاء في حق العمدة محمود خالد محمد نور والذي رزئت دارفور عامة، ودار الزيقات خاصة، بفقده من ضمن من فقدنا من هذا العقد الفريد في هذا الشهر الكريم، فقد تذكرت مأساتنا – نحن السودانيين – مع الهجرة والإغتراب. نحن نعيش بلا أثر، ونموت فلا ذكرى أوخبر. أحياناً نخادع ذواتنا ونمنّيها بأنّها في مأمن من المسغبة، ونوقن في دواخلنا بأنّ وجداننا يتأكل كل يوم وتتحول أجزائه الحيوية والمرحة إلى كائنات مسرطنة. نلتقي أناساً أخيارا وأشرارا، نتعرف على أشخاص مفيدين وأخرين بائسين، نجازف بالتعرف على

بشر معقدين أو مبهمين (بسمات مبهمة أو خصائص مُقْعَدة)، هم أقرب إلى اللإتباس منهم إلى السكينة، وآخرين ولهين غير وجلين، نغامر ونشاتر، لكننا ندرك في أعماقنا أن هذه كائنات رتيبة أو أسرة مجازية سرعان ما تنحاز إلى حيز المنسى في عقولنا وعواطفنا.

أُبْلِغت بوفاة العمدة محمود خالد (عمدة النوايبة)، تذكرت لحظتئذٍ مقولة قالها لي وقد التقيته قبل مدة غير بعيدة: " براعيك يا وليدي بتج دار الرزيقات كل مرة، وما بتزور أهلك في الفردوس!" قلت له: "يا عمي العمدة، كان الله طلق المرة الجاية، وصلتي قاسية الضعين، بجي بزور أهلي النوايبة." حزّت عبارته تلك في نفسي وولجت إلي عميق فؤادي يوم أن سمعت بوفاته، سيما إنني طفت في صغري وشيبتي بواد الرزيقات كافة، لكنني لم أصل "أضان الحمار" (التي اسمتها النخب المايومية "الفردوس" دون أن تسعى حتى لتحويلها إلى فردوس أرضي). توفى العمدة وما تزل في رقبتي عهدة، وجب أدائها لخلفه الأستاذ/ عمر خالد محمد نور وللأهل.

وإذ يتقبل الأستاذ/عمر خالد التكليف ويتهيأ لتحمل الأمانة، فإنني أذكره بأنه يمد ساعداً للإمساك برأيةً هي الاشرف من بين الرايات، ألاوهو قيادة فرع من فروع الرزيقات،الذين كانوا وما زالوا قمينين على الخير ضنينين على ما سواه، لولا أنّ الأهواء استبدت ببعضهم فكانوا أبواقاً للفتنة وأعواناً للظلمة. فما فتئى هؤلاء يتقدمون الصفوف حتى ضلوا وأضلوا. قدر الله ذهاب أولئك الحاقدين الفاسدين، بيد أنّ ما أحدثوه من خطب جسام وما خلفوه من محن عظام-لا تكاد تنجلى إحداها، حتى تشرأب أخراها مهددة بزوال هذا الكيان العظيم - تكاد تعصف بأمّة رعاه الله يوم أنّ كان سادتها مستمسكين بقيم العدل محتفين بآلاء السماء ومستمطرين نعمها الوارفة.

ونحن نودِّع أحد سادات دارفور وكبرائها، العمدة محمود خالد محمد نور، فإنّا نفتقد عماداً ونستحضر قيماً كان عليها المرتكز في هذا الظرف العصيب. إن تذكرنا لمآثر هؤلاء الرجال هو بمثابة اللملمة للأجذاذ التي تمثل في مجملها

لوحة الوطن. إن كيان الرزيقات اليوم، بلكيان العطاوة بأكمله من مسيرية وحوازمة والحيماد من تعايشة وسلامات، في محنة ليس أقل من المحنة التي عاشها السودان، والرزيقات خاصة، عشية إنهيار دولة المهدية. إذ كان ربع شهداء كرري منهم (ربع من البني هلبة - النحلة الزرقة، ربع من الفلاتة والربع الأخير من بقية أهل السودان الصامدين)، علماً بأندولة المهدية لم تدخر فرصة في الإساءة إليهم مثل ما فعلت ببقية أهل السودان. لكنّهم أحسوا حينها بأنهم لا يدافعون عن شخص أو جماعة، إنّما يدافعون عن وطن. بذات المنطق، فإنّهم رغم المكائد التي تحيكها النخب المركزية ضدهم، الكيزان (المنحرفين من الإسلاميين)والمفسدين الآخرين، فإنهم اليوم يضطلعون للقيام بواجب وطني كبير، وإن إنعدمت الاستراتيجية وضاعت معالم القيادة الكارزمية.

وإذا استخدمت النخب المركزية بعض أبناء العطاوة والغرب عامة في محاولة لتدجين الهامش وكسر جناحه، فإنّها اليوم قد ابتليت بوجودهم العسكري في الخرطوم. وهم، أي أعضاء "الليغ السياسي القديم"، إنّما يتملقونهم في محاولة بائسة لكسب ودهم، حتى إذا ما حانت فرصة للانقضاض عليهم إبتهلوها غير مراعين لعهد أو ذمة، وهذا دأبهم. إن محاولة أبناء الهامش للتنسيق مع هذه الفئة، هي محاولة يائسة، لأنهم ببساطة لا يريدون تغييراً يطال بنية الدولة ولا يرغبون في هيكلة مؤسساتها إلا بالقدر الذي يعينهم على التخلص من "الكيزان" (الإسلاميين المفسدين بلغة الثوار)، ولذا فمن الأجدى للجبهة الثورية(ومن يؤيدون مسعاها في المجلس السيادي من العسكريين)، منذ الآن بدء النظر في تكوين منصةقوميةتحمل أشواق الجماهير وتسهم في تحقيق تطلعاتهم كافة، وتزمع التحول من العمل العسكري إلىالعمل السياسي المدني، وتنقله من خانة المشروع الاستثماري التجاري الذي استفادت منه قلة إلى خانة المشروع السيادي الوطني الذي يخدم المجموع.

إن أسلوب الإستجداء الذي استخدمه بعضاً من أبناء الهامش للحصول على وظائف في الفترة الانتقالية، يطعن في مشروعيتهم، بل قد يوصد الأبواب للقادمين من ورائهم، لأنهم يعطون هذه النخب المدينية التافهة شرعية،

ويخلعون عليهاوقاراً وألفاظاً لا يستحقونها. هم ليسوا ثواراً ولا يملكون قراراً؛ فالثوار الحقيقين هم من حملوا الأرواح على أكفها يوم أن قدموا إلى أم درمان في عملية الزراع الطويل، وأصحاب القرار هم الفتيان الذين كوّنوا لجان المقاومة، وهم بعد لم يخضعوا لموجهات تأتيهم من أي جهة إقليمية أو دولية (وهم المُعَوّل عليهم في تصحيح مسار الثورة بعد أن اختطفها بعضُ المرتشين والكاذبين من العسكرين والمدنيين).

إنّ التحول من العمل العسكري إلى العمل السياسي المدني، يتطلب نضج اخلاقي يرفض التبعية ويقاوم الهزيمة المعنوية التي تجعل البعض يسعى لنيل اعتراف من الأخر المعتدى، كما يتطلب قناعة فكرية بأنه لا مستقبل لمشروع أو جماعة تعلى من قيمة العرق، اللون أو الدين على حساب المواطنة. إن العروبة أو الإسلام بمعناهما الأيدولوجي أو الطائفي هيأدوات استخدمتها النخب المركزية لتطويع الهامش؛ أمّا العروبة والإسلام بخصائصهما التفاعلية الشعبية فقد كانتا دوماً وأبداً مصدرا إثراء للهوية السودانية. وقد أشار العمدة محمود خالد محمد نور لهذه المزايا بلغته العميقة البسيطة، في إحدى الحوارات التي أجراها فريق كلفته بمهام بحثية في المنطقة وذلك قبل عشر أعوام تقريباً.

بالنظر إلى ما يحدث في جوبا، فقد فشل بعض الرفاق مرة ثانية في إعلاء قيمة القضية واعلوا كعادتهم من قيمة الطموح الشخصي. وإذ ذاك هو الحال، فإن من واجبنا حث الجماعة المتماسكة الحفاظ على وحدتها، ومناشدة الفريق المفارق تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة لأنه في غياب الرفاق يستحيل إلى فرد أو مجرد رقم وتنعدم الأطروحة. في مسعانا لتوحيد قوى الهامش، يجب أن نقوم بما يلينا من واجب في ترتيب البيت العطوي (بيت العطاوة) كي يكون ركيزة من ركائز الكيان القومي، دون محاولة للإستئثار بالسلطة أو الثروة دون الآخرين.

إن تعاطفنا مع العسكريين في الجبهة الثورية أو في الدعم السريع أو في أي جهة معسكرة خارج الأطر المعروفة أو المعترف بها حالياً، لا يعني مطلقاً اعتمادنا عليهم، فنحن نشد من أزرهم إن تعاطوا بمسؤولية مع القضية الوطنية،

ونتجنبهم، بل قد نفضحهم، إن أردوا استثمار الحمية والعاطفة القبلية لدعم طموحاتهم الشخصية على حساب المصلحة القومية. بل يجب أن يستوعبوا منذ الأن أنه لا مستقبل للبلاد إلا بوجود جيش احترافي مهني يخدع لقيادة مدنية، ودونهم صناديق الاقتراع متى ما قرروا التقاعد وخوض المعترك السياسي الديمقراطي. أمّا محاولتهم استدرار عواطف الجماهير فمحاولة يائسية وبائسة، لأنها تحيد بالممارسة السياسية عن مصاغها الطبيعي. لقد بدأ لي العسكر مؤخراً وكأنهم يسرحون بغنم إبليس، كلٌ يجري في وجهة دون أن تستبين له شُرفة!

تحتاج المكونات الدارفورية إلي عقد تفاهمات في ما بينها، كما تحتاج إلى تحديد استراتيجية للتعامل مع النخب المركزية، التي كانت وما زالت تنظر إلى المكون الدارفوري كساعد عضلي، وهي لن تتوان في التعامل مع جهات إقليمية ودولية لاستهدافه حال استنفاذها غرض الاستفادة منه. عليه فلا بد من اليقظة والاستعداد لمواجهة هذه الفصائل الرجعية، هذه المرة في الخرطوم. إن المعركة القادمة معركة مكلفة في الأرواح والممتلكات لكنها ستحدد مصير الوطن الذي ظن أغرار لا يتجاوز نفوذهم حدود الخرطوم القديمة، أنهم سيسيرونه حسب هواهم وحسب رؤاهم القاصرة. بيد إنني أريد أن أنبه إلى أن الرؤى القومية لا بد أن يتضافر على وضعها كافة أبناء الوطن، فأستقواء أي جهة بقواها العسكرية هو نذير ضعف سينفل في عضدها من أول يوم، بل من أو ساعة.

إن حادثة كادقلي، والتي بدت روح التواطوء فيها جيلة، يجب أن لا تمر مرور الكرام، لأنها تعبر عن شعور الضباط الحقيقي (الكيزان وغيرهم) تجاه قوات الدعم السريع وتجاه قوى الهامش عموماً. لعل الجميع قد استمع للمقابلة التي أجريت مع نائب الرئيس حميتي والرسائل الصوتية التي بثها بعض الضباط بعدئذٍ في محاولة لتطمين جماهير الوسط خاصة بأنه ما زال هناك مؤسسة قومية تعمل باحترافية ومهنيةوتمتلك عقيدة قتالية، قد تُوظف إذا ما استدعى الأمر لدحر "المتمردين" أو في هذه الحالة "المتغولين". ما يفاقم من الأزمة الوطنية بالتحديد هو عجز العسكريين في المجلس السيادي (أعضاء "اللجنة الأمنية" لعمر البشير) عن كبح جماح طموحهم السياسي، الأمر الذي

أدخلهم في دائرة الاستقطاب وفوّت عليهم فرصة الحصول على ضمانات تقيهم شر المساءلة لاحقاً. الأخطر، إنّ سعيهم المحموم للقيام بأدوار تنفيذية سيخرج التنافس عن صياغة المدني ويجعلهم في مواجهة مع بعض البعض. وقد كان حريّ بهم أن يقوموا بدور الرقيب، كما حفلت بذلك بعض تجارب الإنتقال الديمقراطي في بلدان العالم الثالث.

هنا وفي لحظة محاولتنا لترتيب البيت العطوي (أو بيت العطاوة) تبرز أهمية القيادات التاريخية، وتشع حكمة رجال مثل الناظر إبراهيم موسى مادبو، الناظر بابو نمر، العمدة كبور شقرة، العمدة برام، العمدة خالد محمد نور، الشيخ هلال، الشيخ الدود، وآخرين لقوا رباً كريم غير مبالين بما أصابهم من أذى في سبيل نصرة أهلهم وضمان استقرارهم، الأهم ضمان عدم تعدّيهم على الأخرين. هؤلاء لم يتصوروا "الزرقة" يوماً غرماء، إنما رأواهم دوماً شركاء وأخوة أجلاء. ما الذي يمنع القادة العسكريين اليوم من حزم ظهورهم بأهليهم وقد استبان لهم مكر النخب المركزية، مراوغتها، وتوخيها ساعة تنقض فيها على الكل دون فرز أو رحمة؟

إن العطاوة بوضعهم الحالي سيكونون مطية للآخرين، سيما أولئك الذين تضخموا بفعل الغياب الفعلي والموضوعي لأصحاب المصلحة الحقيقيين، أعني تحديداً الزراع، الرعاة، وحتى النازحين الذين ما زالوا قابعين في معسكرات للجوء داخل أوطانهم.يسعفأولئك وهؤلاء التخطيط التنموي الذي يُرَفِّع من قدراتهم ويعينهم على الثراء، ولا يُمَلِكهم فقط حيل البقاء، وتزيد من منعتهم الوحدة القائمة على تصور كل مجموعة تمثيلاً يناسب بذلها، عطائها، وحجمها الحقيقي، ليس الوهمي على الأرض.

أعلم أن الأستاذ/ عمر خالد وزملائه من الأساتذة الذين تبؤوا مناصب في الإدارة الأهلية قادرين على تطويرها، وحادبين على خوض معترك الاستنارة، وذلك بإجراء حوارت عميقة وكثيفة وسط الشباب الذي بات يمثل أكثر من نصف السكان؛ فالحوار وحده كفيل بنقلنا من حالة الهتافية إلى خانة الاستفاقة،

التي ستحررنا بدورها من وصاية الشلليات ونرجسية الأفراد. إن أسرة العمدة/ محمود خالد لهي من الأسر القمينة على تعزيز اللحمة والمؤتمنة على تقنين مفهوم القبيلة بمعناه الحضاري والديناميكي الذي جعل من الأخيرة- في فترة من الفترات -لَبِنة من لبِنات البناء في الوطن وذلك قبل أن تتخطفه الأهواء، وقبل أن يؤول أمره إلى السوقة والغوغاء.

يقيني أن العمدة/ عمر خالد سيسير في نهج أبائه الكرماء، ويُعبِد طريقاً يسلكه الأوفياء، وقديما قال الأعراب: "النمر ما بلدي قِط"، وقالوا أيضاً: "النّار بدوروها بكان الرماد"، ونحن إذ افتقدنا الحكمة، فسوف نبحث عنها في المكان الذي ألفناه. الشاهد في ذلك أن العمدة خالد محمد نور ود حامد من عمد الرزيقات العشرة الذين كان بيدهم الحل والعقد، وقد احسنوا إدارة البلاد في ظروف كانت أشد صعوبة من ظروفنا، ودبّروا حال أهاليهم بامكانيات كانت أقل بكثير من إمكانياتنا. محمود خالد لم يبرح مكانه منذ وفاة العمدة/ خالد محمد نور، ولم يغيب عن ديوانه، ولم يشاحن أقرانه، ولم يضن برأيه ولم يطمع فيما كان في يد غيره. وهذا لعمري إنجاز لا يضاهيه إنجاز.

قديماً قال الهدّاي عبود أم كمدي في العمدة خالد محمد نور ود حامد:

خالد محمد نور الشَّربة التَّبُرد الحُمى

خالد ما بتكبر لو كان تجي خِلْقِنا

وخالد علمنا قولة سِرنا وقولة أقِمنا

بُوطتنا بدهنَ وقِزازتنا بسمن

خالد ما بتكبر لو كان تجي خِلْقِنا

وفي دهر الخليل خالد أيام جِنّا

خالد تور جاموس لكين ربي الكريم بدله

العزاء موصول للأهل في دار الرزيقات وفي ربوع دارفورعامةوالأمل معقود على الأجيال التي لن ترضى عن السلام والحرية والعدالة بديلاً. لهؤلاء نقول إن المستقبل الزاهر أمامكم والأفق الرحيب حيالكم، فقط يلزمكم حث قادتكم التنفيذيين للعمل على تطوير نموذج اقتصادي سوداني يراعي الخصائص الثقافية والمجتمعية للأمم السودانية جمعاء.

كما يلزمهم أيضا تطوير نموذج ديمقراطي (فدرالي) يقطع الطريق على النخب المركزية التي احترفت الميكافلية واتخذتها وسيلة لتحقيق أغراضها السياسة، ويسهم في معالجة العلل الأخلاقية لنخب الريف التي ظلت تناظر شخوصها في المرآة ولا تكترث إلى محنة أهلها. كلا الفريقين - نخب المدينة والريف -يُعَوِّلان على سبهللية العوام، الذين يتهربون من تحمل تبعات أعمالهم، ويكتفون باتباع نهج قدري يحيل الناشئات وعواقب الأفعال للسماء. لا أظن أن السماء ضنت، لكنّا أخطأنا في فهمنا لمنطق الأشياء. فنحن ما زلنا نتأرجح بين منطق آرنولد توينبي وفهم أبو العلاء المعري، الأول كان يرى للفرد دوراً خطيراً في التاريخ، والآخر كان يرى ذلك منوطاً بفعل القدر وظهور صاحب الوقت والأمر.

الخلاصة

دارفور ...
بنكرياس السياسة السودانية

إذا كانت مهمة البنكرياس لا تقتصر على انتاج الأنسولين الذي يبتكر ويختزن طاقة الجسم وإفراز الإنزيمات التي تساعد على الهضم، فإن دارفور الجغرافية قد وفرت المخزون الاستراتيجي الذي أمد السودان بعنصر المقاومة العسكرية، كما أن دارفور الاجتماعية (وجود الدارفوريين في كافة أنحاء الوطن وجهاته المختلفة) قد وفرت اللحمة الوطنية التي تحول دون محاولات الفرز العرقية والإثنية. بيد أن النخب المركزية لم ترى في "الإقليم الكنز" مزية، بل توهمت في وحدته مهددا لهيمنة الأقلية ذات الموارد المحصية (القليلة أو المنعدمة)، فعمدت منذ الاستقلال على احتوائه/استلابه (مستخدمة لافتات طائفية دينية أو أيديولوجية حداثوية)، أو إسكاته/إخضاعه باستخدامها الحلول العسكرية والأمنية.

كل ذلك لا يخرج أحد الأسلوبين عن نهج الأحادية والظلم في إدارة الدولة وإحصاء مواردها بمنهجية وعلمية. فبإنكارها لواقع التهميش السياسي وتعمدها الالتفاف حول المطالب الأساسية لشعوب الريف أو التهرب من التزاماتها تجاه مواطنيها، أسهمت النخب المركزية في تعميق الأزمة وجعلت إمكانية الخروج منها أشبه بالولوج من سم الخياط، خاصة إذا علمنا حجم التعقيدات الإقليمية والدولية. هنا يلزم التمييز بين نظام الإنقاذ وكآفة الأنظمة السابقة (عسكرية أو ديموقراطية) التي ربما أقعدها الأفق الخفيض أو الهمة المهيضة في اتخاذ القرار الصائب لكنها لم تضمر العنصرية أو على الأقل لم تظهرها بالوجه القح الذي أبدته الإنقاذ -- كل ذلك له صلة باستراتيجيات التنمية المتبناة عالميا.

مثلا، إن توجيه الشاحنات القادمة من ليبيا إلى مدينة دنقلا بدلاً من

مليط في أواخر السبعينات تصرف يختلف من حيث الدرجة (وليس النوع) من الإصرار على بناء سدٍّ لا يحتجز أكثر من ٨٣ مليار متر مكعب يتبخر نصفها في وقت يحتاج فيه السودانيون الذين يعتمد غالبيتهم (٧٠٪) على القطاع المطري التقليدي. ولا يحتاج هذا القطاع لأكثر من سدود موسمية صغيرة لحبس أودية مثل وادي أزوم، كجا، كتم، برلي، كفوت، هور، أريبو، .... إلخ، كانت تستقبل قبل الانفصال١٠٠٠ مليار متر مكعب من مياه تجود بها السماء، كان يمكن ان توظف لسد حاجة المزارعين. في هذا الصدد يمكن ان نقول أن توجه حكومة الانقاذ قد صادف هوى في نفس البنك الدولي التي أراد ضرب الاستقلالية لشعوب دول الجنوب بالتركيز على القطاع المروي إيفاء لمبدأ الكفاءة الإنتاجية وليس القيمة التكافلية التي تزدهر بها الإنسانية وتفنى بغيرها.

إن تفاوض النخب فيما بينها من شأنه أن يفسح المجال لتدابير إدارية أكثر نجاعة، ودستورية تهيئ لتشييد معدل متكافئ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لا سيما أن استعادة الديموقراطية السياسية واستدامتها يعتمد على تصميم وتنفيذ فيدرالية حقيقية تدعم سبل الديموقراطية الثقافية والفكرية. تحتاج النخب (الدارفورية) كخطوة أولى التحلل من التصنيفات الجهوية المغرضة والعرقية السالبة لإجراء حوار معمق فيما بينها يؤهلها لإجراء حوار متكافئ مع الآخرين بعيدا عن أي وصاية مركزية أو ادعاءات "كونفدرالية". إن تواجد المواطنين في وحدات إدارية ذات قواسم ثقافية مشتركة من شأنه أن يلبي الأشواق الروحية للشعب، ويجعل وحدته الطوعية عبر السبل التفاوضية أقوى، وإلا فالتفتيت أو التغريد بنشيد للوطن "ضمن كورال يختتم بأنغام مغايرة للوطنية".

تتعرض هذه الورقة بالنقد للعوامل التاريخية البنيوية والسياسية الإدارية التي اضاعت فرص التنمية التلقائية أو المؤسسية في دارفور حتى أضحى الجسم معلولا والفؤاد معطوبا، فلا الحلول الجزئية عادت مجدية ولا التبريرية باتت مسلية. الأدهى من كل ذلك، أن تُقابل العنصرية بعنصرية مضادة، مثل قولهم "النخب الدارفورية" أو "النخب النيلية". خطورة الأسناد الجغرافي هو انه يمنح

بعض العصابات العنصرية التي تعاقبت علي حكم السودان -- دون تنسيق أو توافق في ما بينها -- شرعية لا تستحقها، كما تتوهم لديهم عبقرية هم ابعد الناس عنها. إنهم يسعون لتجيير مشاعر (مثل الانتماء لجهة أو عرق أو دين) لصالح موقفهم الانتهازي المتمثل في ضرورة الهيمنة بغرض الاستحواذ على المال والمال فقط. إذن يمكنا ان نقول عن العنصري إنه "وطني غير مخلص." لأته يمارس العنصرية كتكتيك وتهفو نفسه إلى الوطن كمجرد نزوع مؤقت. لا محيص للنخب عن مواجهة التحديات بأمانة علمية وواقعية تجعل الإنسان في كآفة ربوع الوطن هو المستهدف باستراتيجيات البناء والتطور؛ أداته في ذلك التخطيط المنهجي والإشراف المتكافئ لكل أبناء الوطن المتخصصين والحادبين دون بخس للمظالم التاريخية أو إنكار للمزايا الاستراتيجية التي تملكها بعض الأقاليم دون الأخرى.

مراحل التردي الإداري والسياسي في دارفور:

ظلت دارفور مستقلة في الفترة (١٨٢١- ١٨٧٤) فيما بقيت البلاد ترزح تحت حكم الاستعمار التركي المصري، بيد أنها اخضعت في ١٨٧٤ بواسطة الزبير باشا وبقيت مستعمرة حتي ١٨٨٤. مرت دارفور مذ حينها بمراحل سياسية وإدارية عديدة اتسمت كل مرحلة منها بأسلوب معين اعتمدته القيادة السياسية في اكتساب الشرعية مما كان له اثر مباشر على الحالة الأمنية. شابت الاقليم حالة من الاستقرار النسبي في الفترة الأولى من المهدية (أو المهدية الأولى) والتي اعتمدت فيها الدولة على شخصية الأمام محمد احمد بن عبدالله (الملقب بالمهدي) في إضفاء شرعية دينية / روحية سرعان ما استحالت إلى شريعة عسكرية / دينية في ظل حكم الخليفة عبدالله التعايشي (١٨٨٦ – ١٨٩٨)، الذي لم تمهله المؤامرات الداخلية والخارجية فلجأ إلى البطش وسيلة لتحقيق الأمن الذي لم يكن ليتحقق في ظل نظام ايدولوجية مؤسسه "جئتكم بخراب الدنيا وعمارة الأخرة." فكلما وجه النظام بتحديات دنيوية متمثلة في الاقتصاد والاجتماع كلما اوغل في الإشارة إلى الأخرة -- اخرة لم يجد المؤمنون جسراً للوصول إليها غير التنكب (أو التنكر) لمقتضيات الفطرة التي تنشد العول،

والمساواة والحرية والكرامة والأخوة، تماما كما يحدث اليوم. الغريب في الأنظمة الثيوقراطية هذه قديما أنها تتخذ حيلا مادية وإحالات آخروية تجعلها في حالة عدم اتساق حتى مع ذاتها المستبدة (قال البقاري للخليفة عبدالله التعايشي عندما أبلغه ان الخضر معه وأنه سيهديه سبل الخروج من المأزق الذي تحقق بمشاهدة جيش المستعمر في ام دبيكرات، "انا بجريرتي الخضر جريرتو شنو؟"). فالتهجير القسري لقبائل الغرب كان القصد منه الاحلال لقبائل صنفت على أنها غير موالية فكان ان انقلب الولاء إلى عداء، لان قبائلاً طبيعتها التنقل/الترحال كانت ستضيق حتما بالمكوث في "بقعة" لا تلاءم بينها وبين وسائلهم للإنتاج. ومن كانوا منتجين في بقاعهم، مثل أهل الجزيرة، هجروا باعتبارهم غير موالين، فكان ان حدثت مجاعة "سنة سته".

وإذا كان الوهج الثوري قد سكن المشاعر في تلكم الفترة، فإنه سرعان ما ألهب الحقد الطبقي والإثني العرقي الذي تجلى في تقلد "الرعاع" لمناصب لم تؤهلهم للإنصاف قدر ما مكنتهم من رقاب "النبلاء." لم يكتف قادة الجهادية (والذين كان جلهم من بازنقر الزبير باشا) بالمحاولة لتسلق الهرم الأدبي والاجتماعي، انما سعوا لتدميره مستخدمين كآفة الحيل من كيد سياسي وعسكري، لم يبلغ أوجه حتى كانت دارفور تعيش حالة من حالات الضياع عُرفت من بعد "بأم كواك" (القاتل لا يدري فيما يقتل والمقتول لا يدري فيما قتل).

بانتهاء دولة المهدية ورجوع القادة القبليين الذين أُطلق سراحهم عشية كرري بغرض الانضمام إلى الحشد العسكري، اكتسبت دارفور نوعا من الشرعية التلقائية التي كان لها أثر في إحداث استقرار لم يدم طويلا نسبة لطموحات علي الدينار (١٨٩٨ - ١٩١٦) التي تمثلت في محاولته الدؤوبة لإخضاع الرزيقات وغيرها من القبائل، رغم تعهده باحترام السلطة السيادية لكل من القيادات القبلية التي اعتقلت معه في السجن بأم درمان لمدة ١٣ سنة.

لم يعبأ الإنجليز بطموحات علي الدينار الإقليمية حتى أحدث حلفا مع الألمان والأتراك هو بمثابة المناورة التي أدخلته دائرة الاستقطاب الدولي،

وقتئذ تحركت طائراتهم لدك عاصمته بعد أن تأكدوا من خلو الفاشر من أي مقاومة عسكرية يمكن أن تشكل هاجساً أو وجود معارضة سياسية يمكن أن تُحدث بلبلة أمنية، خاصة ان جيشا له بقيادة رمضان بورا قد هُزم هزيمة نكراء -- في فترة ليست بالبعيدة -- في مواجهة مع الرزيقات تحت إمرة الشيخ موسي ود مادبو (الملقب بسلطان الصعيد)، وقد توغل في دار الرزيقات بجند بواسل تجاوز عددهم الاثني عشر ألف جندي أرغمهم أو استمالهم من كافة قبائل دارفور. الجدير بالذكر أن قبيلة خزام كانت بمثابة رأس الرمح في تلكم الحرابة وصوت حاديها يردد: "ما في رجال بلا خزام." جعلت خزام نفسها مطية لطموحات علي دينار التوسعية حتى كاد يفنيها، مثلما جعل الرزيقات (في شمال وغرب دارفور) اليوم أنفسهم وقودا لحروب الإنقاذ العنصرية حتي كادت تورثهم بغض الدارفوريين وعامة السودانيين الذين وجدت الإنقاذ لديهم استعدادا فطريا لقبول "فزاعة الغرابة." ليس أدل من أحداث سبتمبر ٢٠١٣ التي تولى قمع المواطنين فيها جهاز الأمن الوطني، بيد أنه توارى مفسحا المجال لادعاءات تلوم المنفذ ولا تجسر على ذكر اسم من أصدر أمر التنفيذ، من هو موجود بينهم في صيوان العزاء. لم تكن مخابرات الإنجليز ببعيدة عن حبك الدسائس والمؤمرات، مثلما يفعل جهاز الأمن "الوطني" اليوم في الوقيعة بين قبائل دارفور المختلفة مع اختلاف بسيط بين سياستي "فرّق لتسد" و"فرّق لتدمر" على حد تعبير الأستاذ حامد علي محمد نور.

نجح الحكم الأجنبي (١٩١٦ - ١٩٥٦) نجاحاً كاملاً في حماية أموال وأرواح المواطنين، ما أكسبه شرعية فوق تلك الاستعمارية، كان أعظم تجلياتها استحداث نظام الحكم المحلي (١٩٣٧ - ١٩٥١) الذي أجريت له تعديلات وإضافات لم تخرج عن مناط فلسفته الإدارية التي اعتمدت على الإدارة الأهلية، مكونا أساسيا وركيزة محورية لتوطيد أركان الحكم في البلاد وفي دار فور خاصة.

جاءت مايو (١٩٦٩ - ١٩٨٤) متوشحة بعبارات أيديولوجية ومعتمدة على شرعية وطنية عسكرية جعلتها تتأرجح بين نظامين للإدارة بينهما قاسم مشترك: استفراد المركز بالقرار السياسي، واستئثاره بالشأن الإداري دونما إعطاء أدنى اعتبار

للتحديات الواقعية والموضوعية. لقد أدرك الإنجليز بعد دراسات مستفيضة أنه لا سبيل لفرض سيطرة تفتقر الدولة إلى العنصر المادي لتحقيقها، فاعتمدوا المركزية السياسية واللامركزية الإدارية، بيد أن نظام مايو قد اعتمد الحكم الشعبي المحلي وسيلة لتحقيق مركزية سياسية ومركزية إدارية ما تسبب في إحداث فراغ سياسي وأمني كنتيجة مباشرة لحل الإدارة الأهلية. لقد استحدثت مايو نظام الحكم الإقليمي كوسيلة سياسية لتغطية عجزه الإداري، بيد أنه ذهل بحجم الدعم الشعبي الذي كادت النخب أن تترجمه إلى واقع عملي، لولا تراجع النظام المايوي فور انتفاضة دارفور (يناير ١٩٧٨)، والذي عمل مذ حينها إلى ضرب وحدة حسبها خصماً على توجهاته الاستبدادية. ونلاحظ أن نظام الإنقاذ لم يكتف فقط بضرب الوحدة السياسية، إنما أيضا استهدف التماسك الوجودي والوجداني لشعب دارفور. ولعل هذه هي إحد الفروق بين النظام الشمولي والنظام الاستبدادي.

لقد رأت النخب الدارفورية أن في استتباعها لكردفان ضياعا لهويتها الثقافية، وتفردها التاريخي ووحدتها الإدارية. ورغم إيمانها بفكرة "الغرب الكبير"، إلا إنها آمنت مبكرا بمشروع الاندماج ورفضت فكرة الانصهار. هذا كله لم يمنع النظام المايوي على العمل الحثيث لضرب الوحدة بين أبناء الإقليم المنتزع من فك الأسد، والتي سرعان ما انفضت لأنها -- كما اليوم -- افتقرت إلى عناصر احتواء مادي ومعنوي، لا سيما غياب مرجعية فكرية وأخلاقية تساعد على التنسيق بين أصحاب المصير المشترك.

واكتست فترة "الديموقراطية" (١٩٨٦ - ١٩٨٩) شرعية طوعية ساعدت في استتباب الأمن لكنها لم تخل من الاستقطاب السياسي الذي أحدث بعض التوترات، التي انفجرت لاحقا في شكل مواجهة بين الفور والعرب. إن حصول حزب الأمة على نسبة (٩٥٪) من المقاعد البرلمانية في دارفور عام ١٩٨٦ كان بمثابة الصاعقة التي ألجمت الجبهة الإسلامية القومية، وسفهت أحلامها، وجعلتها تضمر الانتقام الذي اتخذت كافة التدابير السياسية والإدارية لإنفاذه حال وصول الإنقاذيين إلى الحكم. إذ كان الهدف الاستراتيجي الأعلى لقادة

الجبهة هو ضرب التماسك الوجداني لشعب دار فور وإحالته إلى شعب عاجز عن المبادرة، بيد أن النخب الدارفورية كادت تنخدع (ومازالت) بالاصطفافات العرقية (زرقة وعرب)، قبلية (زغاوة ورزيقات)، عقدية (إسلاميين وطائفيين)، حزبية (وطني وشعبي)، ففاتها الالتفات إلى طبيعة الصراع وحقيقته التاريخية التي تمثلت في مركز يستثير المد أعلاه ليبقى الريف في حاله استجداء معنوي ومادي. لقد اكتفت الإنقاذ في نسختها الأولى (١٩٨٩ - ١٩٩٩) بإضفاء شرعية سياسية دينية على دولتها التي استحدثت النظام الاتحادي عام ١٩٩٤ كأداة لإضعاف الكيانات الكبرى، وتحفيز تلكم الصغرى (كخطوة أولى) تجاه التفتيت الذي بدأ بتقسيم الإقليم إلى ثلاث ولايات، اقتصرت وظيفة الولاة فيها على تقنين وليس تذويب العصبية.

عوضاً عن توسيع قادة المشاركة الشعبية، فإن تقصير الظل الإداري (كممارسة غير معيارية لفلسفة حكيمة) قد أدى إلى تركيز السلطوية الهرمية إذ إن كآفة الصلاحيات قد سحبت من الضابط الإداري وأعطيت للوالي (أنظر الاقتباس القروسطي) أو المعتمد الذي لا يخضع لقانون محاسبة العاملين كما لا يخضع للجهاز التشريعي لأن هذا الأخير معين، علما بأن القانون ينص على شرعية انتخابه ودستورية مساءلته للمسؤولين التنفيذيين. وبهذا الأسلوب تم استهداف أسس الإدارة في الدولة كافة، وسهل على الولاة التصرف في المال العام متجاوزين مسؤولية المدراء التنفيذيين المسنودين بقانون إجراءات المالية والمحاسبة.

لقد امتحنت المفاصلة بين القصر والمنشية دولة المركز امتحانا جعلها تسفر عن وجهها الكالح فاستعاضت عن الأيديولوجية بالقوة، وعن الهيمنة الثقافية بالعنصرية. لقد كان من سوء حظ الإقليم أنه اتُخذ ساحة لتصفية الحسابات التنظيمية، ومن تعاسة أبنائه استجابتهم للاستقطاب الذي انحدر نحو الحرب الأهلية. وعوضا عن مقاومة الدولة الظالمة، استطاع النظام توظيف آلياته كافة لتصبح المواجهة بين المواطنين أنفسهم. ولا غرو، فإن الإنقاذ في نسختها الثانية (٢٠٠٠ - ٢٠١٥) اعتمدت على شرعية عسكرية دينية جعلتها لاتألو في

مؤمن إلاّ ولا ذمة، بل حفزتها على إحلال المواطنين الأصليين بمهاجرين سيتشكل وجدانهم وفق الأقيسة المادية للإنقاذ وليس المعطيات الوطنية للتاريخ. أليس من الغريب والعجيب توافق الإنقاذ مع المهدية في شأن الإبادة الجماعية (انظر مقولة "الأمير" عثمان جانو "دخلت دارفور جبر بخرب الدار وبعمر القبر") باعتمادهما الفوضى واهدارهما للطاقة كوسيلة للتحكم وقد فشلتا في إحكام دورة تصميم وتنفيذ السياسات من خلال التفعيل غير الراشد للمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي غياب الحماسة أو الغبينة لدي أي جهة أجنبية، يبقى المعول بعد مئة عام على الدارفوريين في استنقاذ البلاد من براثن الاستبداد ومطاحن الغلو والجهل. ولا محيص للحكم الذي سيعقب الإنقاذ من الاعتماد على شرعية عسكرية مدنية إذا قيض له أن يعيد الأمر إلى نصابه، وإلا فالاستمرار والفوضى واستمراء أمراء الحرب لوضع "أم كواك".

العقوبات الجزائية واستبعاد دارفور من التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

إن المتتبع لأحداث التاريخ السوداني يلاحظ أن العقوبات الجزائية التي استبعدت دارفور من دائرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت بسبب المقاومة الوطنية للاستعمار الذي استطاع إخضاع كآفة انحاء البلاد، بل نجح في إقناع قيادتها ليكونوا ضمن الحملة التي لم ترد فقط حيازة الديار، إنما استهدفت أيضا إرثها النضالي والبطولي.

لقد شهدت معركة بارا الوطنية (١٨٢١) بسالة الدارفوريين في مقاومة الاستعمار التركي المصري، توجت باستشهاد المقدوم مسلم وسبعمائة آخرين. بيد أن إيقاف درب الأربعين الذي كان يعتبر شريانا للحياة كان له وقع قاس على شعوب المنطقة التي خبرت التواصل الحضاري وعهدت التبادل التجاري عبر مسافات دارة وأزمنة قارة تجاوزت الثمانية قرون.

لم يمض نصف قرن حتى كان المستعمر على أبواب منواشي (١٨٧٤) يطرق أبوابها بزخات الرصاص التي لم تكتف بقتل السلطان ابراهيم قرض، إنما

أيضا فرضت ضرائب باهظه أرهقت المواطنين وكادت تعطل طاقتهم للإنتاج. لا يحسب القارئ أن المهدية (في نسختها الأولى والثانية)كانت أعظم شفقة بدارفور، فما إن كتب النصر للثوار في عام ١٨٨٤ حتى لاحت في الأفق بارقة خلاف حول الخلافة، فرضت من جراها هجرة قسرية كادت تضحي بالموروث الثقافي والسياسي للإقليم لتسهيل مهمة الانصهار الاجتماعي. لقد اعتمدت القيادة المهدوية في نسختها الثانية تأجيج الصراع الطبقي والعرقي -- مثلما يحدث الآن -- كوسيلة لاحتواء دارفور سياسيا حتي وضعت الإنسان السوداني في محط الخيار بين الوطنية والكرامة الإنسانية. لا ادرى لماذا يوضع الإنسان السوداني دوما بين قيمتين -- إن صح تعريفهما -- من المفترض ان يكونا توأمين؟

باستشهاد على دينار في ١٩٢٢م، إنهار الحصن الأخير الذي عمل الوطنيون على ترميمه واشتغلوا جاهدين حتى اعلن الاستقلال في ١٩٥٦. بيد أنه كان استقلالا رمزيا أسندت مهمة اقتراحه في البرلمان للسيد/ عبدالرحمن دبكة عرفانا واعترافا بدور دارفور الريادي والقيادي في مسيرة النضال الوطني.

لم يحرص الإنجليز على تنمية دارفور قدر حرصهم على استقرارها الأمني والعسكري، وذلك لحاجة في نفس يعقوب، حتى لحظة خروجهم لم يكن هناك أكثر من مشروعين غير مكتملين. إن التطور النسبي بين دارفور والوسط يبين سبب هجرة العمالة إلى الوسط النيلي، كما أن الأقدمية التي حازتها النخب المركزية في خدمة المستعمر قد بررت العنصرية التي ما برحوا يمارسونها حتى أحالوا إنسان دارفور إلى مواطن من الدرجة الثانية، ليس أدل من وضعية الكنابي في الجزيرة والنيل الأبيض.

لم تشأ النخب المركزية (عسكرية أو ديموقراطية)، هذا إذا افترضنا أنها كانت مدركة، أن تحدث إصلاحا بنيويا أو مؤسسيا من شأنه أن ينصف دارفور اقتصاديا وسياسيا، بل اكتفت (هذه الأخيرة) بقمع الإرادة الجماهيرية وأمعنت في تحيزها لصالح الترميز (تمثيل "الغرابة" في الحكم) عوضا عن التمييز الذي يتطلب تغيير البنية المادية والاجتماعية لقاطني الإقليم من خلال التنمية

الريفية الشاملة التي تستهدف استصلاح الصحراء والتفكير الجاد في إقامة المزارع الرعوية التي ربما تسهم في تحويل العلاقة الاجتماعية بين الرعاة والحيوان إلى علاقة اقتصادية -- الأمر الذي يتطلب توفير معينات للتوسع الأفقي والرأسي في النشاط الزراعي، لا سيما أن المواطنين لا يقطنون أكثر من ثلث الأرض رغم الحديث الساخن حول "ملكية الأرض وقدسيتها".

إن تناقض السعة الاستيعابية للأرض المأهولة سهل للمركز إمكانية التلاعب بمقومات الهوية، الأمر الذي بلغ أوجه في الإنقاذ، إذ اعتزمت الدولة على إبادة مواطنيها وصممت حربا لإبادة إثنيات بعينها، فكان أن اصطبغت لوحة الشهادة ولأول مرة في التاريخ بصور للأطفال ونساء جل جرمهم أنهم طالبوا بحقهم في حياة كريمة.

إن التسلسل الزمني للأحداث والنقدي لمجرياتها، والذي تضمنته هذه الورقة، يبين إشكالية النخب في مقاومة حالات الاستلاب الثقافي الذي يعانيه أبناء الإقليم الذين لم يجتهدوا حتى هذه اللحظة في إيجاد وحدة شعورية واستبصار وجهة حضارية بناءة علها تسهم في كسر حلقة الانعزال الفكري، الطبقي والمكاني. إن التصميم الخلاق للمقررات التعليمية وإيجاد قنوات لممارسة الحق السياسي ديموقراطيا وليس عسكريا من شأنه أن يقوى الرابطة المدنية ويعزز الثقة بين إنسان الأساس والإنسان الانتقالي اللذين تأثرا سلبا بالترتيبات الإدارية غير الناجعة التي تتمثل في الفيدرالية المظهرية التي تأرجحت بمعياري الكفاءة والكفاية (ادم الزين، ٢٠٠٣م).

من حيث الكفاءة، هناك تباين واضح بين النصوص الدستورية القانونية والواقع الإداري التنفيذي، كما أن توزيع الإيرادات مجحف على المستويين الرأسي والأفقي(لا يسع المجال لإيراد ما حدث في "مفوضية تخصيص الإيرادات" لكنه أفضل مثال على دور المركز في استحداث مركزيات يتم التحكم فيها اعتمادا على أسس اعتباطية وغير موضوعية في توزيع المال العام)، ما يؤثر سلبا على التنمية والإنفاق الاجتماعي، ويجعل من الصعب خلق علاقة حيوية تكاملية مع المركز.

بعماياتها غفلت النخب المركزية عن الرؤية الاستراتيجية، التي تتطلب خلق تكامل اقتصادي مع دول الجوار (جنوب السودان من ناحية الجنوب، إفريقيا الوسطى من ناحية الجنوب الغربي، وتشاد من الناحية الغربية، وليبيا من الناحية الشمالية) الأمر الذي تحتاجه دارفور لاستعادة مكانتها كمركز للتقاطع المعرفي ودرب للتبادل التجاري الإفريقي والعربي.

إن الانفتاح الثقافي والاجتماعي على الحزام السوداني مطلوب؛ لأنه يعزز أواصر الآخاء الديني والإنساني، ومرغوب، لأنه يفتح أفقا فسيحا للتعاون الاقتصادي عبر المحيط الأطلنطي (الذي سيصبح الناقلة الرئيسة للبترول الإفريقي، ومنه سينداح مؤملا مخزون المربعين ١٢B & ١٢A عبر تشاد)، ويضمن إمكانية الاستقرار السياسي بالتعاون مع المجتمع الدولي الذي اتجهت أعينه مؤخرا نحو القارة السوداء. بل إنه يعتزم الاستعاضة بها عن الخليج حال حدوث متغيرات يصعب التكهن بها.

تصاعد وتيرة الأحداث والانزلاق المتعجل نحو مربع الحكم السالب:

إن المتتبع لوتيرة الأحداث والمستكشف لكنه الديالكتيك بين المركز والهامش الدارفوري، يلاحظ أن فشل الدولة عن أداء دورها الإنمائي ورفضها العمل على موازنة المعادلة المختلة في التعليم والصحة والبنية التحتية (محمد ابراهيم كبج)، أو مجرد الاستيعاب لعدد مقدر من أبناء الإقليم في المستويات الإدارية العليا في الخدمة المدنية، ومجرد الاكتفاء بديكور سياسي قد بدل الإرادة السياسية المتمثلة في نشأة الحركات الاحتجاجية مثل حركة اللهيب الأحمر في نهاية الخمسينات وبداية حكومة عبود، وجبهة نهضة دار فور التي انبثقت من رحم أكتوبر، وجبهة سوني ١٩٧٠، وانتفاضة دار فور في يناير ١٩٨٧ إلى إرادة عسكرية ميدانية أضمرها الشهيد داود يحيى بولاد وفجرتها حركتا تحرير السودان وحركة العدل والمساواة في عام ٢٠٠٣.

تعرضت الحركات الثورية بالنقد إلى بنية الدولة السودانية دون أن تسعى

لتعميق أدبياتها الفكرية بمنهج ومفهوم الثورة الذي يتطلب تأطير العمل التنظيمي والسياسي، لا سيما التحسب للارتدادات القبلية (أو الجهوية)، والتحصن ضد الانقسامات التنظيمية (أو الأيديولوجية) التي تعزز مصالح النظام وتضعف القاعدة الجماهيرية للحركة. ولا غرو، فسرعان ما حدثت الاختراقات التي سنّت التحيز العرقي على شفة الأهواء الشخصية فوقعت القطيعة بين المثقفين من أبناء الإقليم والعسكريين، فعجز كل منهما عن الانعتاق من الأطر الشكلية للاتفاقيات التي تضمنت محاصصات رقمية حجبت كلا الفريقين عن رؤية الأمور بمنظار الوطنية والإيثار (دارفور وأزمة الدولة في السودان للأستاذ عبدالجبار دوسة هو المصدر للمعلومات الموجودة أدناه، بيد أن التصنيف هو مسؤولية الكاتب).

منظمة اللهيب الأحمر (١٩٦٢)؛ منظمة سوني (١٩٦٥)؛ تأسيس جبهة نهضة دارفور (١٩٦٥)؛ تأسيس مؤتمر القوى الجديدة (١٩٦٨).	**١٩٦٢ - ١٩٦٨**
إنقلاب المقدم حسن حسين بمشاركة دارفورية واضحة (١٩٧٥)؛ المصالحة الوطنية ممهدة للحكم الإقليمي (١٩٧٦)؛ إصدار قانون الحكم الإقليمي (١٩٨٠/ ١٩٨١).	**١٩٧٥ - ١٩٨٠**
انتفاضة دارفور الكبرى	**يناير ١٩٨١**
الانتفاضة الشعبية أعادت حكم المركز وهيأت الأقاليم للنزاع المسلح ضد المركز.	**١٩٨٥**
حركة الشهيد داود يحيى بولاد	**١٩٨٨**
توغل قوات حسين هبري ٣٠٠ كلم داخل الحدود السودانية لتعقب المعارضة التشادية فاغتالت عددا من المواطنين السودانيين واعتقلت آخرين ممن صنفتهم متعاونين، تحديداً الزغاوة.	**١٩٩٠**
تفجر الثورة وحصولها على دعم شعبي دارفوري منقطع النظير.	**٢٠٠٣**
استنجاد الرئيس البشير بالرئيس التشادي إدريس دبي ومطالبته صراحة للتدخل بجيشه لإنهاء التمرد الدارفوري.	**٢٠٠٣**
اتفاقية السلام الشامل التي أتاحت لطرفيها حصرية القرار فآلوا على نفسيهما تسكين قضية دارفور ومعالجتها في مساحة لا تمس بالتوازن الذي أنتجته الاتفاقية.	**٢٠٠٤**

ابريل ٢٠٠٤	ضربة الفاشر التي نفذتها القيادات الشابة المتحمسة والمتشربة بروح الاندفاع الثوري والقتالي، الذي أهلها في مرحلة ما على السيطرة على ٨٠٪ من مساحة دارفور.
مارس ٢٠٠٥	القرار ١٥٩٣ الصادر من مجلس الأمن بالأمم المتحدة احال اختصاص الوضع في إقليم دارفور منذ ١ يوليو ٢٠٠٢ م إلى المدعي بالمحكمة الجنائية الدولية بلاهاي
مارس ٢٠٠٦	جاءت مقررات القمة العربية داعمة للبشير، الذي تسبب في مأساة هزت الضمير الإنساني لكنها عجزت عن أن تحرك القادة العرب، والذين تحركوا، من عجب، بسرعة مذهلة لمحنة شعوب أخرى في المنطقة.
مايو ٢٠٠٦	التوصل إلى اتفاق أبوجا الذي أملته الرغبة الدولية في إدخال القوات الهجين، واقتضته حاجة الرئيسين توني بلير وجورج بوش لتسجيل نجاحات شخصية في السياسة الخارجية قبل مغادرتهما السلطة.
سبتمبر ٢٠٠٦	بلغت مساعدة الولايات المتحدة لبرنامج الأمم المتحدة في دارفور ٣٧٥ مليون دولار، بعد أن وجد المجتمع نفسه مواجها بمهمة إطعام مواطنين الجأتهم سياسة «تجفيف القرى» إلى النزوح إلى معسكرات داخل البلاد أو خارجها.
نوفمبر ٢٠٠٦	تأجيل مؤتمر المانحين المزمع قيامه لدعم الخطة الأساسية اللازمة لتمويل المشروعات البالغ قيمتها ١٨ مليار دولار، التي أعدها صندوق دارفور للتنمية والإعمار والمستوفية للمواصفات والمعايير الدولية حسب شهادة البنك الدولي. والجدير بالذكر ان المجتمع الدولي أودع المبالغ المطلوبة لتنمية جنوب السودان دون أن يتمكن قادته من تقديم دراسة جدوى مقنعة.
٢٠٠٧	إلغاء مؤتمر المانحين والاكتفاء بالوعود التي تضمنتها اتفاقيه أ بوجا دون تمكن الحكومة من الإيفاء بـــــ ١٪ من مبلغ ٧٠٠ مليون دولار منصوص عليها في الاتفاقية والموزعة على ثلاث سنوات من ٢٠٠٦ – ٢٠٠٨.
٢٠٠٨	إدخال القوات الهجين إلى إقليم دارفور بالقرار رقم ١٧٦٩، والذي تتضمن إحدى فقراته نصا يسمح باعتراض الطيران الحكومي إذا ما ثبت تورطه في استهداف المواطنين، بيد أن هذا النص لم يفعل حتى الآن لحاجة في نفس يعقوب.
٢٠٠٨	بداية دخول دولة قطر في محاولة مخلصة لحل مشكلة دارفور، لكنها غير فاحصة، إذ لم تأخذ في الاعتبار حجم التعقيدات المحلية والإقليمية.
مايو ٢٠٠٨	هجوم حركة العدل والمساواة على الخرطوم.

ملتقى «أهل دارفور» في كنانة وهو إحدى المحاولات الفاشلة التي أدمنتها الدولة في دأبها للالتفاف حول الإرادة الجماهيرية مستخدمة تزلف بعض النخب الدارفورية للنخب الحاكمة بغرض الكسب المادي والأدبي.	**٢٠٠٨**
إعلان المحكمة الجنائية قرارها، والذي طالبت فيه الرئيس البشير الامتثال أمام القضاء لمواجهة جرائم يحتسب ارتكابها ضد الإنسانية.	**مارس ٢٠٠٩**
توقيع خليل للاتفاق الإطاري الذي كاد أن ينجح لولا أن بعض القيادات اتبعت نهجا إقصائيا، سهل للحكومة السودانية فيما بعد مهمة الاستقطاب.	**فبراير ٢٠١٠**
عودة السيطرة الكاملة للدولة على يد المؤتمر الوطني بعد الانتخابات التي أقر المحايدون بأنها مزورة.	**أبريل ٢٠١٠**
انسحاب منى من اتفاقية (أبوجا) بعد أن وجد نفسه معزولا ومهملا.	**أكتوبر ٢٠١٠**
انفصال جنوب السودان.	**٢٠١١**
توقيع حركة التحرير والعدالة اتفاق الشراكة مع المؤتمر الوطني في الدوحة	**يونيو ٢٠١١**
انتهت مدة التفويض دون أن تتمكن السلطة الانتقالية من ممارسة صلاحياتها، ناهيك عن تحقيق أهدافها الاستراتيجية في التحرير والعدالة.	**٢٠١٤**
تحالف قوى نداء السودان والذي ضم الجبهة الثورية المسلحة، حزب الأمة وأحزاب الإجماع الوطني.	**ديسمبر ٢٠١٤**
انضمام النازحين واللاجئين إلى نداء السودان بموجب ضغط من داسف، رغم الممانعة الشديدة من بعض عناصر مبادرة المجتمع المدني.	**٢٠١٧**
ظلت الحكومة حتى تاريخ الثورة رافضةً "خارطة الطريق" ومستقوية بموقف أمبيكي الذي فضل "المسارات" منحازاً لموقف الحكومة الرافض لفكرة الحل الوطني الشامل.	**٢٠١٩**
تراجع المنظومة المركزية (قحت) عن مواقفها بعد الثورة في محاولة للإستئثار بالسلطة مستبعدةً الجبهة الثورية ومتحججةً بفكرة التكنوقراط التي استحالت إلى محاصصات.	**سبتمبر ٢٠١٩**

الراهن السياسي والاجتماعي الدارفوري

أصبحت حالة منظمات المجتمع المدني السودانية والدارفورية خاصة، أشبه بمستنقعات جونقلي أو وحول بحر العرب، والتي تتفرق مياهها فتصبح متسيبة ولاهية عن الغرض الذي أنشئت من أجله؛ فهي في حاجة إذن إلى قنوات تجميع ومرافئ توجيه هادفة كي تكتسب الطاقة الإيجابية اللازمة لإحداث التغيير المنشود. وإذ ظلت مجهودات المجتمع المدني (سواءً في المركز أو الأطراف) تفتقد التنسيق، فإنها حتماً ستواجه التهميش، الأمر الذي سيعزلها عن المنابر السياسية والحوارات الثقافية، لا سيما إبعادها من الدورة الاقتصادية المتكاملة، والمنسقة والمتداخلة. وقتها سيفقد المجتمع أدوات مهمة ومهارات كان سيكتسبها لهزيمة الاستقطاب الإثني/والقبلي الذي تمارسه الدولة سوياً مع الألاعيب التي يقوم بها عملاؤها لإسكات صوت أغلبية السكان. إن محاولات النظام السوداني المفضوحة والرامية إلى تمزيق المجتمع السوداني السياسي والمدني بشكل كامل، والتي ظلت تمارسها لمدة تزيد عن ربع قرن من الزمان، ستجعل من السودان بلدا شبيهاً بليبيا، إذا ما حدث فراغ في السلطة ستكون للفوضى تأثيرات قاتلة على كل الحزام السوداني وليس فقط الأمة السودانية.

ويظل الشعب السوداني رهينا لمحاولات النظام الحاكم المستمرة لتدمير الأمة وتمزيق إرثها، وذلك باستخدام الأساليب الناعمة والخشنة. وتشمل الأساليب الناعمة الدعاية، واستمالة النخب المحلية، وعمليات التعداد العبثية، والانتخابات التي تتم بصورة مخجلة، وما يشبه النظام الفيدرالي العاجز، والترتيبات الإدارية التي تتم خصيصاً لتمزيق الهامش (متمثلا في دارفور، والنيل الأزرق وجنوب كردفان) وإضعاف قدرته على دعم هوية مشتركة. أما الأساليب الخشنة فهي تتمثل في القصف الجوي العشوائي، أي ضرب أي كائن متحرك، والتدمير المكثف للقرى، وتدمير ممتلكات السكان، وعمليات الاغتصاب المتوالية، والقتل النشط للسكان الأصليين (يطلق عليهم أحيانا أهل الدار) والعمل السلبي الهادف لتدمير الكيان العربي (مجموعات الرعاة في

دارفور وكردفان)، وذلك من خلال إمدادهم بالأسلحة والذخائر ليتقاتلوا مع بعضهم البعض.

ومن الواضح أن حكومة الإنقاذ تقوم بالحرب كمهمة موضوعية، وتستخدم الأيديولوجية كمبرر لهذه المهمة، فمن خلال عمليات تفتيت ومراوغة تسخر الحكومة كل إمكانياتها السياسية والإدارية لإعاقة كل المجهودات الوطنية لإيجاد حلول تستخدم النهج السياسي والمدني. وأبرز مثال لذلك هو محاولة نائب وزير خارجية الولايات المتحدة روبرت زوليك في دارفور عام ٢٠٠٦ (وهي تعتبر من المحاولات الذكية النادرة للتعامل مع هذه القضية) لحل الصراعات بين المجموعات الأثنية في دارفور، قبل أن تقوم الطغمة الحاكمة بمفاقمة الأوضاع واتخاذ الإجراءات الإدارية الهادفة لتمزيق الإقليم. وكان إعلان الحكومة بتقسيم الإقليم إلى ثلاث ولايات ولاحقا إلى خمس عبارة عن محاولة من النظام لإعطاء القادة العسكريين والسياسيين مطلق الصلاحية لتمزيق المجتمع الدارفوري، الذي يعاني أصلاً من التشرذم. ومن خلال التبوؤ بالمصالح الانتهازية قامت الحكومة مباشرة بعد اتفاقية أبوجا بإحداث فتنة بين الحركات، وامتدت يدها للعبث بالعلاقة بين الحركات والأغلبية الصامتة. بهذا الأسلوب نجحت الحكومة في تفتيت المجتمع الدارفوري رأسياً وأفقياً. فليس من العجب أن يتدهور الوضع بصورة متزايدة ويتحول من مجرد تمرد إلى حرب أهلية إلى "أم كواك" (وهذا مصطلح تقليدي يعني الفوضى أو حرب الجميع ضد بعضهم البعض). وعن طريق الإمداد بالأسلحة والذخائر أصبحت الدولة فاعلاً أساسياً وليس فقط داعية للحروب بين القبائل.

ولقد كان لتكثيف الصراع أثر سلبي على قوات اليوناميد، إذ فشلت في أداء واجباتها، وذلك على النهج التالي:

- فشلت في إيصال المساعدات الإنسانية في دارفور، أو حتى في إيجاد جو آمن لرجوع النازحين المحليين و اللاجئين إلى ديارهم.
- فشلت في محاولاتها لتطوير ودعم احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية في دارفور.

- فشلت في المساعدة في تطوير حكم القانون، سواءً من خلال بناء المؤسسات أو دعم الإمكانيات المحلية لدرء الكوارث.
- فشلت في دعم تطبيق البنود المضمنة في اتفاقية سلام دارفور.

بالرغم من كل هذه النواقص، فإن وجود اليوناميد في دارفور يشكل ضرورة إذا أردنا تفادي الهلاك الذي يواجهه النازحون المحليون وإضافة إلى الحرب الدائرة رحاها بين ميليشيا الحكومة والحركات، فإن المواطنين كثيراً ما يصبحون هدفاً للاعتداءات الإثنية، وقد يدفعهم هذا الوضع المتردي إلى مواجهة العدوان عزلا، فقد تم حديثاً حصار مجمعات اللاجئين ومجمعات اليوناميد من قبل الميليشيات الحكومية وذلك حينما انتشرت الإشاعة القائلة بأن رئيس الجمهورية السوداني قد منع من مغادرة جنوب أفريقيا. ولم يتم فك الحصار عنهم، إلا بعدما وصل الرئيس السوداني لبلاده عائداً من جنوب إفريقيا.

إن الحكومة السودانية تتخذ موقفاً استراتيجياً ضد التنمية في دارفور، وليس أدل علي ذلك من اتخاذها الحرب ذريعة لتعطيل طريق الغرب، والاتجاه لتكملة شريان الشمال في ذات الوقت الذي نشبت فيه الحرب، وقد كان حري بها أن تعجل لإيقاف نزيف الخاصرة الذي حتما سيدمي الذاكرة. إن المنابر والمؤتمرات والإعلانات العديمة المعنى تتخذ وسيلة للتغطية على أيديولوجية الدولة العنصرية التي لا تتردد في تلميع قادة الميليشيات على حساب المفكرين والنخبة من المثقفين والسياسيين وقوى المجتمع المدني وتضخيم شأنهم كي يظل أفق المواطن خفيضا وهمته مهيضة. هذا الموقف غير الجاد يؤثر سلباً على استدامة اتفاقيات السلام سواء أن كان ذلك في دارفور او كافة أنحاء السودان.

اهتمت مجموعة من المفكرين/النشطاء الدارفوريين مؤخرا بدراسة المصاعب التي تواجه المجتمع المدني في سعيه للوصول إلى سلام مستدام في دارفور. وقد عمل هؤلاء بحزم من أجل تأسيس منبر المجتمع المدني الدارفوري (داسف)، والذي يعمل على ضرورة السماح باستقطاب مكثف في دارفور، يضع أسساً سلمية للتقدم الاجتماعي والسياسي. ويجب العمل على توضيح رؤية

هذا المنبر بصورة مؤسسية، كما يجب القيام بتدريب مكثف لكوادر هذا المنبر في القضايا الخاصة بالحوكمة حتى لا يتحول المنبر إلى منظمة غير فاعلة.

إن الهدف الرئيسي لهذه الجماعة هو توحيد المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في دارفور (حوالي ٤٠ منظمة)، وهي منظمات فاعلة ولها وجود فعلي على الأقل في الولايات الثلاث لدارفور الكبرى. وهي تشمل منظمات غير حكومية، ومنظمات للنساء والشباب، والطلاب، ومنظمات النازحين المحليين واللاجئين، ومنابر متعددة وطوائف دينية. وهي جماعات تعمل من أجل الرفاه الاجتماعي وتؤكد على قيم السلام والتنمية المستدامة وتطوير الديموقراطية.

ومن الواضح تماماً أن النظام في السودان سيركع على قدميه قريباً، إذا لم يكن بالوسائل السياسية سيتم ذلك من ناحية اقتصادية، وبدلاً من انتظار حدوث فراغ سياسي، فعلى أعضاء المجتمع المدني العمل على وجود منبر يمهد الطريق إلى إحداث تغير ديموقراطي. فالنظام الحاكم يعمل على إحداث بلبلة للجماهير من خلال بثه دوماً للتساؤل الآتي: "من هو البديل؟" هذا التساؤل يعمل على إثارته المتواطئون الذين يعملون على الحفاظ على هذا النظام بأي شكل، خشية افتضاحهم ومثولهم أمام العدالة. البديل هو الوعي الجماهيري ورغبة المواطنين في خلق اتحاد يصون كرامتهم ويحفظ لهم حقوقهم.

بإعلانهم أن "الملك يجلس عارياً" تجرأ بعض خبراء الأمم المتحدة متحلين بالأمانة وواصفين الوضع طبقاً للحال في دارفور علي مواجهة الواقع الذي يلزم الاعتراف بفشل اتفاقيات دارفور كافة أو بالأحرى موتها السريري. بيد أن هذا الموقف قد سبب الإحراج لبعض الجهات مما حدا بالمجموعة للاستقالة. تم تعيين طاقم جديد من خبراء الأمم المتحدة وهم يعرفون ما هو مطلوب منهم هذه المرة، إذ قدموا تقريراً يتناقض مع كل ما كان في التقرير السابق وحوروا الحقائق كالآتي: زعموا أن الدولة التي كان موقفها تجاه المجتمع المدني تخريبياً بدأ في التغير، وأن مواقفها التي وصفت بالتعنت وإنكار المأساة تحولت إلى

مواقف إيجابية تتسم بالموضوعية، وأن معسكر الكراهية تحول إلى مبادرة تنادي بوقف العنف وقبول المساعدات الإنسانية والتي تقدم بلا ضغوط أو تدخلات.

إن فشل الاتفاقيات مرده إلى فشل المجتمع المحلى (والدولي) في تقديم مظلة دبلوماسية سياسية/مدنية، هذا إذا لم نتحدث عن التواطؤ أو التباطؤ في وضع آلية للتطبيق. وبدلاً عن الرؤية الأيقونية التي سادت مجتمع السفارات في الخرطوم، والتي أقعدت دولها عن مساعدة الشعب السوداني في اختراق الجدار السياسي والعسكري السائد، ترى مجموعة (داسف)ضرورة تأسيس منبر للسياسات يسهم في خلق رؤية تربط المواطنين (محلياً وفي مناطق الشتات) بفهم مبدئي وأخلاقي للتنمية، وبالتالي تعبئة الأقلية الصامتة ودفع الشباب -- الذي يمثل ٧٠٪ من سكان السودان -- إلى تبني منهجية علمية وموضوعية في الإصلاح (Policy-Oriented Reform).

عن طريق قراءة الخريطة الاجتماعية المعاصرة، ودفع المواطنين للعب أدوارهم في المجالات السياسية، وذلك كضرورة تاريخية لا غنى عنها في مجال صنع السلام، ويمكن للمنبر أن يبدأ تدريجياً ببناء خلايا التغيير في المحليات المختلفة. لقد تحول الفضاء العمومي بفضل الاتصالات التي أصبحت أكثر تنوعا وأكثر اتساعا -من مجال هيمنة المنظمات القومية إلى ساحة متعددة الأشكال والزوايا، يمكن أن تشكل أرضية تساعد المجتمع المدني على خلق شبكات للتواصل ذات إمكانيات إبداعية وخلاقة.

يجب ان يكون للبحوث دور مهم في نشر المعرفة ودعم استراتيجية التطور القومي في السودان. وكي يكون لهذا المنبر إرث مؤسسي وثقافي هائل يستطيع المجتمع المدني من خلاله تطوير السياسات لابد من تضمين آراء جميع المواطنين في قضايا الصحة والبيئة والرفاه ... الخ. بهذه الطريقة يستطيع المنبر العمل في مجالات السلم والتكامل الإقليمي ومن ثم إزالة النتائج السلبية لممارسات النظام الحاكم وأنشطته التي حرمت المواطنين من كافة أنواع التثاقف. وعلى

المنبر أن يعمل على تعميق الحوار بين فئات الجماعات المتباينة عن طريق التفاهم المشترك لا فرض الأيديولوجيات والتواصل لا "الإقناع". وعن طريق "التنوير الاجتماعي" تستطيع العناصر الشابة الاستفادة من الإرث الضخم، والذي ظل طويلاً في حالة من الجمود. وبهذا يتم تحرير الفرد الذي ظل لعدة قرون رهناً لقساوة السلطوية و"التفسيرات الأحادية الجامدة".

أخيراً يجب أن تتضمن استراتيجية "نزع السلاح" استراتيجية لنزع دواعي العنف وإبطال الثقافة الإقصائية. هذا إذا أردنا الخلاص من الحروب الأهلية الغليظة والمتطاولة وإنهاء الكوارث. لمدة طويلة من الزمان كان العرب (مجموعات الرعاة) يتعايشون مع السكان المحليين في دارفور وكردفان ... إلخ، بيد أنهم ظلوا مهمشين، إذ ظلوا معزولين من المنابر السياسية والثقافية غير مندمجين في الدورة الاقتصادية، الأمر الذي ساعد على تفشي الغبن والأحقاد الشخصية، ما كان له تأثير سالب على الحياة الاجتماعية، وقد أعاق أي تسويات سلمية. ويجب تأكيد دور الأعراب كجزء متكامل في المشورة والوعي الاجتماعي بالعمل مباشرة معهم إبطالا لمفهوم السمسرة السياسية، وتنفيسا لبدعة الارتزاق السياسي والخناعة الاجتماعية.

الخاتمة

بدا أن الأحجية السودانية قد اكتملت ولا ينقصها إلا ذلك الاستقصاء الذي لازمها منذ اليوم الأول، بالافتقار إلي رؤية أخلاقية قادرة على بلورة وعي وطني وجازمة علي إنجاز فعل قومي معتمدة علي توفر الحد الأدنى من الاتفاق في الشأن البرامجي وحد أقصي من التوافق في الجانب الرؤيوي والاستشرافي. فعلى الساحة السياسية، انطلقت أقلام عديدة تحرض على خوض المعترك الانتخابي، في الوقت الذي من المفترض أن تعمل فيه هذه النخب على شحذ همة الشعب السوداني وحثه على التمسك بثوابته الوطنية وتمتين ارتباطه بإرثه النضالي

المجيد، وتطوير سبل مقاومته حتى يتمكن من إفراز قيادات واعية تُفَعِّل من قدرته التنظيمية وَتُنْهى احتكار "جيل البطولات" للشأن الوطني السوداني.

إن الانخراط الفعلي للقيادات الشابة في القطر كآفة واعتمادها "التشبيك" وسيلة لتطوير نهج قومي في التفكير في قضايا الوطن المختلفة، المتشعبة، والمتشابكة، منطلقة من الإحساس بوحدة المصير المشترك، غير متوجسة من الهامش، أول محاولة استغلال لنضالات شعبية، أو ناشدة الحفاظ على مكاسب فئوية. فالكفاح المشترك تفترضه ضرورات النضج الأخلاقي والإنساني وتشترطه مطلوبات التنمية المستدامة، التي تهدف إلى رسم أهداف لا تمليها سياسة الأمر الواقع أو العجز عن تقديم قراءة وافية كافية عن تبعات الثورة ومالات السيناريوهات غير المتفق عليها. غير مطلوب من المثقف العضوي أن يكون عرَّافاً، بل المطلوب منه أن يكون واثقاً وعارفاً، واثقاً بأن النصر حليف المستضعفين، وعارفاً بأن المبادئ لا تتجزأ وأن الكرامة دونها القتاد.

إن الكفاح غير المسلح ضد أفراد العصابة يعتبر من الأساليب الفعالة سياسيا ولعل هذا ما يفسر خوف العصابة العنصرية من هذا النوع من الحراك، فتراها تسعى إلى قمعه أو تعتمد أحياناً تحويله إلى مواجهات عنيفة (كما تفعل الآن بمحاولتها تفكيك معسكر كلمة قسريا). إن للكفاح غير المسلح قدرة على تغيير السردية السائدة التي تتعلق بالنزاع المسلح بين المركز والهامش، والتي تُحَوِّل النزاع من نزاع حول الثروة والسطلة إلى نزاع يخوضه شعوب الهامش ضد النخب المركزية التي لم تسع فقط إلي الاستحواذ على الموارد، إنما أدمنت أيضاً محاولات طمس الهوية الجغرافية والتاريخية. فهذا الشكل من الكفاح عَصِي على الشيطنة بخلاف جسارة الحركات الثورية أو عمليتها العسكرية التي أثبتت عدم جدواها بالإضافة إلى إشكالاتها السياسية الذي تستغله النخب المركزية لتقلب المعادلة الأخلاقية كأن يصبح المعتدى معتدا عليه.

وصلت إحدى الرسائل التي أرادها خليل من عملية "الذراع الطويل"، وهي إن بُعد البقعة وقادتها السياسيين التقليديين منهم والحداثيين، لن يمنع

الحركات الثورية من الوصول إلى عمق المركز الذي تحاك منه كل المؤامرات ضد الهامش. ولذا فالعملية لم تكن عبثية لكنها كانت بهدف إنجاز رمزية معينة. هي ذات الرمزية التي نجحت فيما أخفقت فيه العمليات العسكرية المتعاقبة واللاحقة. في الوقت الذي تعمل فيه نخب الوسط -- بوعي وبدون وعي -- على قطع السبيل المعنوي والمادي للثوار من خلال البوح علنا بمخاوفهم وهواجسهم من تغلغل "الغرابة" والتذكير دوما بخطورة قبول "الأخرين" ككائنات قابلة للمساكنة، يجب أن نعتمد فكرة "التشبيك الاجتماعي" في محاولتنا لصد هذه الدعوات المنهزمة من التغلغل في مساحات من الوعي غير مأهوله بروح التسامي، إنّما التعالي الذي أعاق حتي الأن إمكانية تشييد منصة تكون بمثابة حاضنة لكل التيارات التي نفرت من محاولة التدجين أو التجيير كافة.

فمن تباين المصالح بين قادات الحركات التي أفشلت أي محاولة للتنسيق، إلى استمرار النظام التبشير باتفاقيات فاقدة الصلاحية، ودق إسفين بين أبناء الإقليم بحجة أن العرب (عرب دارفور) لن يجدوا أرضا تقلهم بعد انهيار النظام وأن الزرقة سيسعون لإبادتهم، وما إلى ذلك من دعاءات يبقها قادة الاستيطان، نجد أن شعوب الهامش (النوبة، النوبيين، دارفور، الشرق، النيل الأزرق جنوب كردفان، الي أخره) ظلت أكثر وعيا بدقائق المرحلة الراهنة وأكثر إدراكاً لحجم المؤامرة على قضيته وثوابتها الأساسية: الحق السيادي في الأرض، النازحون، والبقعة. لقد فرضت المسيرات العديدة في المعسكرات جاهزية الشعب الدارفوري، وتعدد أساليبه الاحتجاجية السلمية ضد آلة القمع الإنقاذي والحصار واستحالة الاستيطان المجاني، ورغم أن هيئات سياسية ومدنية كثيرة تقف خلفه، وعلى رأسها حركة عبدالواحد، إلا إن اجتراح الدارفوريين وغيرهم من السودانيين أساليب مبتكرة للصمود، يؤكد على استعدادهم للمواجهة طويلة المدى مع الفصائل الاستيطانية رغم كل التعقيدات المحلية الدارفورية والإقليمية والدولية.

لم تفلح المسيرات السلمية في معسكرات النزوح -- رغم الدموية التي اعتمدها النظام في محاولته لقمعها -- في إحداث شرخ داخل مجتمعات الوسط، هذا مما

يؤكد فاعلية الإعلام السياسي للمركز ودعايته المغرضة، وقابلية هذه المجموعات للاستقطاب العرقي والجهوي. وهذا أمر يجب معالجته، بالتركيز علي الخطاب الوطني الجادي والمخلص وتوعية الجميع بأن "إهدار كرامة مواطن سوداني واحد في اي البقاع كانت هو إهدار لكرامة جميع المواطنين في كل الأزمان."

الغريب في الأمر أن إعلام الحكومة (غير الرسمي) يسعى لشيطنة ذات الجهات التي تساعده في قمع الحركات المسلحة، بل إن المعارضة تتهمها بإطالة عمر النظام، علماً بأنها قدمت إلى الخرطوم بعد حوادث سبتمبر. من كان يدعم النظام طيلة الفترة الماضية؟ بل هل الدعم العسكري وحدة فقط كافي لتوطين أركان أي حكم؟ إلا يستلزم وجود ركائز ثقافية ودينية وسياسية واقتصادية واجتماعية؟ إذا كانت المهمة الوطنية تقتصر على إيقاف الزحف من الهامش وصد قوى الريف من التغلغل في العمق النيلي، كيف لم يُعْلَن عن هؤلاء الصبيان أبطال قوميين؟ كيف تبدي القوات النظامية امتعاضا من ذات الجهة التي تقوم بالمهمة أصالة عنها، فيما تتفرغ هي لنيل الاستحقاق المعاشي وتستحوذ سبل الترقي المهني غير محترسة من خطر قد يداهمها وغير أبهة باختلال المعايير والنظم؟

ختاماً، إن أخوف ما تخافه هذه النخب تبدل قواعد اللعبة نتيجة حراك (سياسي أو عسكري) متوقع قد لا يخضع لآلياتها المعتمدة تاريخيا (أكتوبر وأبريل) أو المتقبلة تقليديا. وهي لا تملك بعد أن تفرض إرادتها بحق بالأقدمية علي الجماهير نتيجة للتغيير الديمغرافي المريع، وتبدل الولاءات لدى الشباب الذين يمثلون ٧٠٪ من جماهير الشعب السوداني. لا ننسي انعتاق المواطنين من الخرافة ومن الأوهام الأيدولوجية كافة، وانتقال المشاريع الفكرية الحقة إلى الهامش لأنه جعل من التنمية والعدالة الاجتماعية مرتكزا لمشروعه الفكري والاخلاقي. فالمركز إذن لم يفقد فقط المبادرة الوطنية، إنما فقد أيضا البراعة الفكرية. وهي، اي النخب المركزية، إذ تستعيض عن الفكرة بتنميق الكلم، فهي إنما تخاطب هواجساً في باطنها، وحرصاً على مستقبلها، دفعها دفعاً للإفصاح عن أفكارها هذه المرة وقد دأبت على اللحن بها حيناً من الدهر. هم يريدون

أن يقنعوا "صاحب الشأن" بأنه ليس من المصلحة فضح التواطؤ الذي حمله إلى السلطة وسيحمل اخرين رغم بؤس إمكانياتهم، بمعني أن كل مجموعة من السياسيين تريد أن لا يخرج المعترك عن دائرة نفوذها، وكلهم يريدون للمعركة أن تظل في أطار يسمح لهم بالتنبؤ بالمخرجات. هذا بالنسبة للأخلاقيين منهم، أما العنصريين فيفضلون التبول على الميراث الوطني السوداني على أن يروا مستضعفا حاكما للسودان. إذن فالإشكال إشكال نفسي في أحسن الأحوال وأخلاقي في أسوائها وليس فكري كي يُفَنَّد بالتعرض لجوانبه الإجرائية والقانونية.

بسم الله الرحمن الرحيم

المجتمع المدني وقضية السلام في السودان

مبادرة منبر منظمات المجتمع المدني الدارفوري (داسيف)

Darfur Civil Society Forum (DACIF) Initiative

تمر بلادنا اليوم بمنعطف خطير في هذه المرحلة من مراحل تطوره السياسي والاجتماعي، وتواجه تحديات مصيرية تتطلب معالجاتها أقصى درجات الحذر. فالفشل في إدارة التنوع والمعالجات الخاطئة لقضية الهوية والسلام قد أدى إلى انفصال جزء عزيز من الوطن الإفريقي العظيم. ولعل من المؤكد أن اتحادنا الإفريقي الموقر ظل يسعى لتحقيق وحدة الشعوب والدول الإفريقية وليس تشرذمها، يحس الآن بالحزن العميق وهو يشهد انقسام اكبر دولة افريقية ، وربما يستشعر المزيد من الأسى من أخطار أخرى مازالت قائمة ومازالت تهدد وحدة السودان. فكل الأدلة تؤكد بان نتائج السياسات التي تنتهجها هذه الحكومة مستمرة وهى ماثلة للعيان، ومتمثلة في الدائرة الشريرة من الحروبات العبثية التي تدور الآن في أقاليم شاسعة من السودان، وتقذف بعشرات الآلاف من الضحايا الأبرياء الذين تُصب عليهم الحمم من الأرضي والسماء. فالأبرياء من الناس خاصة الأطفال والنساء والعجزة يُقتلون، الأرض والمزارع والبساتين تُحرق، الموارد ووسائل كسب العيش تُدمر والأموال والمقتنيات تُنهب، وليس أمام من بقوا على قيد الحياة من مواطني تلك الديار غير خيارين أحلاهما: فأما ترك الديار والدور والنزوح إلى المجهول ليلتحقوا بالملايين الذين سبقوهم إلى هناك، أو أن ينتظروا قدرهم في أرضهم التي هجرتها الطمأنينة والسلام منذ سنين مضت.

لقد خلفت هذه الحرب جروحا عميقة في جسد الوطن، وخلقت المرارات والكُره بين أبناء الوطن، وأدت إلى ضياع مستقبل أكثر من جيل من الأطفال والشباب.

كل هذه النتائج والتداعيات تحتاج، حتى من بعد وقف الحرب وإعلان السلام، إلى عقود من الجهد الوطني المخلص والدؤوب في كل مناحي العمل الوطني: الاجتماعي، التعليمي، السياسي والتوعوي، وعلى كل المستويات، الفردية، الجماعية والمجتمعية، أكثر مما في الجانب الرسمي الحكومي.. وتلك هي رسالة ومسئولية منظمات المجتمع المدني الوطني قبل أن تكون مسئولية حكومة حالية آو قادمة، آو غيرها من أطراف أخرى.

لقد ظلت منظماتنا المدنية الوطنية بدارفور تقوم بدورها الإنساني تجاه ضحايا الحروبات المدمرة على مدار أكثر من عشر سنوات مضت. وظلت تسعى في دأب لتقديم الإغاثات العاجلة من مأكل ومشرب ومأوى، وتوفير خدمات التعليم والرعاية الصحية لضحايا الحرب في دارفور. كما ظلت تقوم ب‍المصالحات المجتمعية والدفاع عن حقوقهم الإنسانية والقانونية والمدنية، كمواطنين وكضحايا لهذه الحرب الجائرة.

لم تكن منظماتنا المدنية الوطنية تقف لوحدها، إنما بالمشاركة والمناصرة الفاعلة والدعم الأدبي والمادي والإعلامي من وكالات الإغاثة الأممية، ومن المنظمات الطوعية الإقليمية والدولية - تلك التي لا تعرف ولا تعترف بحدود جغرافية او سياسية تنتهي عندها إنسانية الإنسان، والتي تتبنى قيما أخلاقية لا تفرق بين الناس، ومن اى اصل وفصل او دين يكونون، انما تنظر إليهم أولاً وقبل كل شيء على أنهم بشر يحتاجون لمساعدة.

ان منظمات دارفور المدنية التي تشملها مظلة (داسيف)، هي منظمات طوعية مستقلة لا تنتمي لأية أيدلوجية سياسية وإنما تنتمي لقوى الخير والسلام في الداخل والخارج. وهى لا تستمد مسئوليتها أو إرادتها أو مبادراتها، من الحكومات ولا من السياسيين المناوئين لتلك الحكومات، إنما تستمدها من المواطنين الذين يستشعرون مسئولياتهم الإنسانية والمدنية تجاه أنفسهم وتجاه الآخرين، وتنبع مبادراتهم من القيم الأخلاقية المشتركة بينهم، وتلك هي مكمن قوتهم وفعاليتهم في تقديم خدمات مهما كان صغر حجمها فإنها تشعرهم

بالسعادة لأنها ذات فائدة وقيمة كبيرة لضحايا الحروبات الأهلية والكوارث الطبيعية اذ هم يحتاجونها فعلا.

ومعلوم أن القطاع المدني الديمقراطي الطوعي، يتميز بالنبل وسمو الغرض وبالاستقلالية والتركيز على القيم السامية التي اتسمت والتزمت بها. و(داسيف) محصنة بتلك القيِم الأخلاقية، وبطبيعة تكوينها الديمقراطي، البعيدة عن الأجندات الأيدلوجية والسلطوية، ومن الاستقطابات السياسية، ومن اى شكل من أشكال العمل المسلح.

إن (داسيف) مظلة لعدد كبير وفاعل من المنظمات الدارفورية، ويمثل في نفس الوقت رافدا من روافد المجتمع المدني السوداني العريض، وهو منبر متجاوز لكل الأطُر العرقية والأيدلوجية والسلطوية، و يعمل بالتنسيق مع عضويته المنتشرة في الإقليم وفي كل ساحة الوطن وخارجه، من اجل تحقيق الأهداف المتفق عليها. ورغم التحديات والتعقيدات السياسية والبيروقراطية والأمنية التي تعانى منها هذه المنظمات الطوعية المستقلة وبخاصة في مناطق الأزمات الملتهبة والحروبات، فقد ظل داسيف يساهم بفاعلية في تهدئة الخواطر وفي المصالحات القاعدية والمحافظة على روح الإخاء والتعاون بين أبناء الإقليم، هذا إلى جانب الخدمات الأساسية، ما كان إلى ذلك سبيلا. و(داسيف) هو الأكثر استعدادا وتأهيلا للمساهمة الايجابية والفاعلة في الوصول إلى سلام عادل ودائم، ولإرساء قواعد العدل الاجتماعي، وتوفير المناخ الملائم لمعالجة قضايا ما بعد الحرب، من مصالحات عبر عدالة انتقالية تتسم بالتسامح، والتعايش السلمي، وسيظل (داسيف) دائما الضامن الأول وخط الدفاع الأخير للحفاظ على حقوق الإنسان بكل أبعادها ومراميها، فهو منبر لمنظمات مجتمع مدني ولا يسعى في الوصول إلى السلطة، إنما يسعى للمساهمة في توفير شروط ممارستها، وتبادلها سلميا عبر الديمقراطية الحقيقية النزيهة.

لقد جاء الاعتراف على الصعيد العالمي بالمجتمع المدني في الدول التي في طريق النمو، كشركاء خارج الحكومات، بحكم دورهم المتعاظم في معالجة القضايا المجتمعية وبخاصة في مجال التنمية البشرية والريفية وفي إطار الاستدامة

Sustainability ، خاصة بعد فشل سياسات اغلب الحكومات قي تحقيق تنمية مستدامة تستجيب للاحتياجات الأساسية للمواطن وفي نفس الوقت تحافظ وتطور البيئة في تلك الدول. إما الواقع الموضوعي فعلى العكس من ذلك تماما فقد، جاءت نتائج السياسات التي مارسها اغلب الحكومات الإفريقية كارثية تماماً، وتمثلت مظاهرها في المجاعات الدورية والتدهور البيئي، العطالة، الغلاء المتفشي والعنف المجتمعي المنتشر. حينها كان دور وقدر منظمات المجتمع المدني هو مواجهة مظاهر وتداعيات ذلك الفشل الكبير، عبر تعبئة المجتمعات للاعتماد على النفس والحفاظ على البيئة كقاعدة أساسية للإنتاج، ومعالجة النزاعات على الموارد وتقديم الخدمات الأساسية الطوعية للضحايا وللشرائح الاجتماعية التي تحتاج للعناية الخاصة كالأطفال والنساء والعجزة.

و من النتائج الايجابية لتجارب منظمات المجتمع المدني على الصعيد الدولي خلال تصديها لنتائج وتداعيات الفشل في إدارة التنوع وتحقيق التنمية في هذه الدول، هو الوصول إلى مفهوم جديد وصحيح للتنمية. فالتجربة المعاصرة أثبتت أن التنمية لم تعد تتمثل في التطور الزراعي والصناعي أو المعلوماتي، بقدر ما تمثل التحول الجمعي نحو ثقافة السلام والحفاظ على البيئة واستدامتها وصيانة حقوق الإنسان، والنضال المشترك بين الناس من اجل التغلب على المشاكل المشتركة، كل هذه تمثل الشروط الموضوعية لتحقيق حياة أفضل. فالتنمية في المقام الأول هي احترام تمييز وآدمية الفرد، ثم الاستفادة القصوى من مقدراته، ومن ثم الاستغلال الرشيد لموارد الأرض كمصدر أساس للتنمية.

ان الرسالة الأساسية لمنظماتنا المدنية الدارفورية، والوطنية على العموم، هي تنمية وتعميق الوعي لدى المواطن تجاه القضايا المرتبطة به وبمجتمعه ووطنه وبالعالم اجمع. فالتنمية قضية مشتركة مهما كانت درجتها وعلى أي مستوى كانت، فهي عالمية الأبعاد ، فالتنمية مرتبطة بالبيئة، وليست هنالك بيئة معزولة عن محيطة العالمي، والتنمية مرتبطة بالسلام الاجتماعي، والذي بدوره ليس معزولا عن العدالة الاجتماعية، فشأن السلام الاجتماعي من شأن العدالة الاجتماعية.

قضايا الديمقراطية

لا نحتاج لان ندلل أو نؤكد على الارتباط العضوي بين قوى المجتمع المدني وقضايا الديمقراطية، إذ من المعلوم أن القيم التي تأسست عليها هذه المنظمات المدنية، هي قيم الديمقراطية، والتي تقوم على التزام صارم وواضح باحترام التنوع والتعدد والتسامح وسيادة حكم القانون. وهذه القيم الإنسانية، مضادة ومناهضة بالضرورة للحكم السلطوي الدكتاتوري، ولأي نوع من الأنظمة المستبدة والاقصائية. فالمجتمع المدني- كما الديمقراطية- يقوم على أساس يمارس فيه الإنسان حريته وفق نظام يراضى عليها الجميع ولا يُقصى منها احد، بسبب دينه او عرقه أو لونه أو ثقافته.

إن (داسيف) يسعى، ما وسعه السعي، ويناضل ما وسعه النضال لضبط ممارسة الحكومات لسلطاتها في إطار قوانين حقوق الإنسان الوطنية والدولية، ويرفض ويناهض أي شكل من أشكال التعسف والشطط في استعمال القوة والعنف، وإنما يدعو الجميع للجنوح للسلم، وإلى التفاوض والحوار وصولا للتراضي، خاصة في معالجة القضايا المجتمعية والسياسية وصراعات الكيانات المتنوعة عرقاً أو دينا آو ثقافة من اجل الاعتراف بهويتهم الوطنية.

إن (داسيف) كمنبر مدني وطني، وبحكم قيمه وطبعه وبنيته المؤسسية، يؤمن فقط بالوسائل السلمية لمعالجة قضيتنا الوطنية، ويرفض رفضا باتا القهر والعنف والاحتراب، فهو يخاطب هنا السيد الرئيس ثامواميبكي ولجنته رفيعة المستوى الموقرة:

انه وبعد الجهود العظيمة والمضنية التي بذلتها اللجنة الموقرة في سبيل الوصول إلى حل شامل لهذه الأزمة التي ما فتئت مستفحلة، وقد وصلت الآن إلى هذه المرحلة الحرجة من التعقيدات، فقد باتت مشاركة منظمات المجتمع المدني ضرورة ملحة وأهمية قصوى من أي وقت مضى، خاصة وان طبيعة الأزمة، والتي نعلم يقينا إنكم قد سبرتم غورها، قد أصبحت اكبر بكثير من أن تترك للأطراف المتخاصمة الحاملة للسلاح حكومة ومعارضة، لوحدهم. وأننا نطالب

بتمثيل داسيف في الإعداد والتحضير للتفاوض والحوار الوطني، كممثل للمجتمع المدني الدارفوري وبخاصة الضحايا من نازحين ولاجئين، ونحمل إليكم رغبتهم وقدرتهم واستعدادهم للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم الأساسية التي ظلت مهدرة سنين عددا وما زالت في تصاعد، كما يحملونكم مسئولية توفير الحماية لهم في حضورهم وعودتهم. ونؤكد لكم رغبة كل القوى المدنية الدارفورية للساهمة في توفير الشروط الموضوعية للحوار الحقيقي والشامل المطروح من كل القوى المدنية والسياسية الوطنية وصولا لتحقيق العدالة والسلام والحرية والتنمية لشعوبنا السودانية المتنوعة.

إن السعي لتحقيق السلام وتوفير الحريات والديمقراطية هي من القيم الأساسية لمنظمات المجتمع المدني وعلى عاتقها يقع الالتزام الأخلاقي، الأدبي والاجتماعي تجاه المواطنين لأنها المعبر الحقيقي عنهم وعن مصالحهم.

يؤكد (داسيف) مجددا إرادته الحرة وموقفه الوطني المدني المستقل عن موقف أي الخصوم المتصارعين بالسلاح، وان إيمانه الراسخ أولاً وأخيراً بحرية الرأي وبالتداول والحوار السلمي المفضي إلى التسامح والتراضي بين الكيانات المتخاصمة تحقيقا لسلام عادل ومستدام.

المحاور التي نركز عليها (مراجعة)

1- الوضع الإنساني: وقف إطلاق النار، والإسهام الفعال في العملية السلمية والعمل على إنهاء الصراعات بين الحكومة والمناوئين لها من حملة السلاح في دارفور وفي كل أطراف البلاد كمرحلة أولى، ثم الشروع في تهدئة الخواطر ورأب الصدع بين القبائل والإثنيات المتصارعة في دارفور في المرحلة التالية.

2- معالجة القضية الوطنية معالجة شاملة ونهائية في مناطق الحروبات الساخنة كل مناطق المظالم التاريخية الأخرى والاتفاق على شكل السلطة التي تقود مرحلة التحول نحو الديمقراطية

3- وضع المعالجات الضرورية لمسألة عسكرة القبائل والإثنيات (وقف عسكرة المجتمع).

4- الترتيبات السياسية التي تضمن عدم انزلاق البلاد إلى الفوضى السياسية وإلى ضعف الدولة او اضمحلالها، ومع الظروف التي شهدتها ومازالت تشهدها بلادنا حتى الآن، فان الفوضى ستكون أشرس قتلا من الحروبات عهدتها بلادنا حتى الآن.

5- تحقق الحريات الفردية والعامة (الضمانات) المصاحبة، وكيفية مشاركة الجميع في السلطة.

6- العدالة الاجتماعية / قبول الآخر/ حقوق الأفراد والمجتمعات الأفراد والمجتمعات والاستدامة وتعزيز الديمقراطية والاندماج المجتمعي لكل الكيانات .

7- الدعوة إلى التعبير بالوسائل الحضارية السلمية ودعوة الجميع للمشاركة .في بناء الدولة السودانية.

إستراتاجية منبر منظمات المجتمع المدني الدارفوري

نختم هذه الورقة بتوضيح بعض الملامح الأساسية لإستراتيجية وسياسات للمنبر المدني:

1- مناصرة التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان ودعم ورقابة آليات التمثيل والمشاركة الحقيقية للمواطنين في المؤسسات الدستورية الاتحادية والإقليمية والولائية.

2- تتبنى إستراتيجية التنمية الإنسانية التي تقوم مع ثلاث محاور : تطور الإنسان،

بواسطة الإنسان ومن اجل الإنسان.

- **المحور الأول: (تطوير الإنسان)**

ويعنى بناء القدرات البشرية وتنميتها عبر زيادة المعرفة ورفع مستوى الوعي في مجالات التعليم والصحة والبيئة.

- **المحور الثاني: (بواسطة الإنسان)**

وذلك بان يتمكن الإنسان من المشاركة بفعالية في القرارات التي تؤثر على معيشته وحياته وتوظيف قدراته في مجالات:

أ- الحد من الفقر بعناصره المختلفة: (فقر الدخل / فقر المعرفة/ فقر القدرات)

ب- تطوير دور المرأة وتأكيد مشاركتها في كل مناحي الحياة

ج- تحقيق التدامج المجتمعي وإزالة المعيقات التي تحول دون ذلك، كالحرمان والإقصاء الاجتماعي والمحسوبية.. الخ

د- المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية وتنميتها.

- **المحور الثالث: (من اجل الإنسان)**

وذلك بان يظهر مردود التنمية في حياة الناس الاجتماعية والاقتصادية بصفة مطردة

تنتهج (داسيف) سياسات ووسائل العمل الآتية:

- **إشراك كافة كيانات مجتمع دارفور.**
- **تكوين وحدات قاعدية لقيادة العمل الطوعي المدني التنموي بالمجتمعات**
- **التعاون وتنسيق الجهود الرسمية والشعبية مع منظمات المجتمع**

المدني الوطنية والإقليمية والدولية التي نشاركها في القيم وتماثلها في الأهداف والوسائل.

- استخدام التقانة المناسبة : مثل تنقية مصادر المياه / استصلاح الأراضي والأراضي الخضراء والغابات.
- تشجيع ودعم الدراسات والبحوث التي تتعلق بالتنمية في دارفور
- التعاون والتنسيق للاستفادة من المؤسسات العالمية والتعليمة ...الخ
- الاستفادة من التجارب العالمية لقوى المجتمع المدني ودورها
- تبادل الخبرات والتجارب
- شراكة مع الحكومة والإدارات التقليدية القبلية والمجتمعية في تنفيذ الاتفاقيات وتحقيق السلام
- بناء القدرات المؤسسية للإدارات المحلية والعشائرية وتعزيز دورها الثقافي والاجتماعي لمواكبة العصر.

إضاءات
على أهم المحطات

مؤتمـــر كنانـــــة

عقد في أكتوبر ٢٠٠٨ «الملتقي القومي لأهل السودان لحل مشكلة دارفور» في مدينة كنانة بولاية النيل الابيض، ، بحضور ومشاركة من ممثلي الاحزاب والتنظيمات السياسية والشخصيات القومية وممثلي منظمات المجتمع المدني والاتحادات الفئوية والمرأة، واعضاء السلك الدبلوماسي وبحضور ومشاركة كل من السيد/ عمرو موسى الامين العام لجامعة الدول العربية، والسيد/ جان بينج رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي، والسيد/ احمد ابو الغيط وزير الخارجية ممثل جمهورية مصر العربية، والسيد/ د. علي التريكي ممثل الجماهيرية العربية الليبية، والسيد/ احمد بن عبدالله آل محمود ممثل دولة قطر، والسيد/ يماني قبرياي ممثل دولة ارتيريا، والسيد/ جبريل باسولي الوسيط المشترك للامم المتحدة والاتحاد الافريقي.

الهدف الاساسي للملتقى القومي كما جاء في التقرير الختامي هو (استهداف الملتقى القومي لأهل السودان الوصول الي رؤى وافكار تشكل اطارا لحل سوداني شامل وعادل ودائم لقضية دارفور عن طريق حوار يشارك فيه الجميع دون استثناء، لنقل دارفور من الحرب والعنف الى السلام والامن والاستقرار والمصالحة، وذلك وفق حلول يلتقي حولها ويتحمل مسؤوليتها الجميع).

وكان الملتقي برئاسة المشير عمر البشير رئيس الجمهورية والفريق اول سلفاكير ميارديت النائب الاول لرئيس الجمهورية رئيس حكومة الجنوب والاستاذ علي عثمان محمد طه نائب رئيس الجمهورية.

جان بينق

وخاطب المؤتمر جان بينق رئيس مفوضية الإتحاد الأفريقي، مؤكداً أن كل المبادرات والجهودالمبذولة لا يمكن أن تحقق نتائج ملموسة دون مشاركة

الأطراف السودانية وأن السلام الشامل لن يتحقق إلا إذا كان السودانيون راغبين في تحقيقه ودعا لدي مخاطبته الجلسة الإفتتاحية لملتقي مبادرة أهل السودان دعا الجميع للإلتزام بروح المصالحة ، وإتخاذ الطريق الصحيح لحل المشكلة ، مطالبا مواطني دارفور ، والمجتمع المدني، والمراقبين للمشاركة في تنفيذ ما تتمخض عنه هذه المبادرة المهمة. وأكد سعي الإتحاد الأفريقي لمساعدة السودانيين لتحقيق السلام في بلادهم ورحب بالمبادرة العربية الأفريقية لحل مشكلة دارفور ، قائلا : يجب أن لا تستمر معاناة الدارفوريين أكثر من ذلك.

أبوالغيط

أكد أحمد أبوالغيط وزير الخارجية المصري على الاهتمام المصري بدعم السلام والاستقرار في السودان، وقال إن هذا الدعم هو التزام مصري أصيل لا جدال فيه ويدعمه الشعب المصري بكافة توجهاته والقيادة المصرية بشكل دائم. وقال سيادته في كلمته في الجلسة الإفتتاحية لإنطلاق مبادرة أهل السودان لحل قضية دارفور اليوم بقاعة الصداقة بالخرطوم، إن هذه المبادرة ينظر إليها العالم أجمع وأبناء دارفور على وجه الخصوص والشعب السوداني كله أمل في أن تنجح هذه المبادرة وتحقق توافق وطني وحزمة متكاملة للحل ورؤية متفق عليها وطنياً للحل للقضية بأبعادها السياسية والأمنية والإنسانية. وقال إن وجودنا في مراسم إطلاق المبادرة يؤكد الجهد الذي بذلته مصر وتبذله لدعم ركائز السلام الشامل الأمر الذي يؤكد صدق عمق العلاقات الأبدية بين البلدين. وأضاف أننا نعلم أن السودان بلد تحديات كبيرة ولابد من العمل على توثيق عرى الترابط والتعاون للخروج من هذه المحنة الحالية. وقال إن إخوانكم يعلمون حجم قضيتكم وحجم هذه المعاناة في إقليم دارفور المضطرب وأن مصر تدعم الحل السلمي والعادل لأزمة دارفور وستظل الى جانب الشعب السوداني والسعي لتحقيق الاستقرار في السودان وكافة الجيران والمشاركة في عملية حفظ السلام برضى الشعب. قال سيادته إننا ندعم العمل الإنساني بكل ما في إمكاننا. وأعرب عن أمنياته بالخير وأن الأمل كبير في تحقيق الاسلام والاستقرار والتنمية وتحقيق الرخاء. ونقل سيادته تحيات فخامة

الرئيس المصري للملتقى وللمبادرة التي ينظر لها العالم اجمع.

الصادق المهدي

قال الصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومي ان مبادرة أهل السودان لقاء فريد من نوعه يعبر عن احترام الرأي العام ويجسد التسامح لدى أهل السودان.وقال المهدي لدى مخاطبته احتفال إطلاق المبادرة ان على رأس ما أسماه بالسبع المنجيات في المسألة الوطنية تجاوز الانفرادية والثنائية إلى القومية إلى جانب الترحيب باتفاق السلام في نيفاشا رغم ما يحوى من مبهمات وتناقضات مطلوب تصويبها معتبراً ان قضية دارفور أولوية وأنها تداخلت مع الأمن الإقليمي وعلاقات السودان بجيرانه . وقال المهدي أنهم يرفضون الإبتزاز السياسي بتوقيف رأس الدولة مبيناً ان التعامل مع شريكي السلام بالمقاطعة لا يجدي مثلما لا يجدي التعامل بالتبعية وقال ان حزبه يعمل بمبدأ التدافع والتناصح والجهاد المدني.ودعا المهدي لمؤتمر جامع لدارفور يسبقه تجديد لوقف إطلاق النار وإشراك أهل دارفور في الحل السياسي.

الفريق سلفاكير

أعتبر الفريق سلفاكير ميارديت النائب الأول لرئيس الجمهورية أن مبادرة أهل السودان فرصة عظيمة جاءت في وقت تاريخي داعياً لجعلها إضافة حقيقية لمجهودات السلام في السودان.وقال سلفاكير لدى مخاطبته الجلسة الافتتاحية لملتقى أهل السودان بقاعة الصداقة بالخرطوم أن المبادرة يجب أن يطرح خلالها حوار جاد بين جميع السودانيين بالداخل والخارج دون استعجال النتائج وأضاف:(نود أن تخاطب المبادرة جذور الأزمة بكل شفافية لمعرفة أسبابها وعدم رجوعها مرة أخرى مبيناً أنه يجب الاستماع لأهل دارفور حتى يتم الخروج برؤية محددة لتحقيق السلام الشامل في دارفور).ودعا سلفاكير لتوحيد كافة المبادرات في مبادرة واحدة ذات بعد عربي وأفريقي ودولي والإشراك الفعلي لدول الجوار والاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي في جهود الحل.

البشير

أكد المشير عمر البشير رئيس الجمهورية مبادرة الدولة لتهيئة المناخ لنجاح ملتقي مبادرة أهل السودان وتوفير الامكانات اللازمة له مشيرا أن الدولة تضع تجاربها كافة أمام الملتقي .

وقال البشير في كلمته بمناسبة إطلاق مبادرة أهل السودان إنه لولا النزاع المسلح الموجود في دارفور لكانت في حركة تنمية مستدامة ، وتحدث عن وجود أجندة دولية وراء التوترات بالإقليم وقال بالرغم من كل هذه العراقيل فقد تحققت نجاحات تنموية في دارفور" وتابع: " القبيلة مثلت قاعدة للنظام الاجتماعي في دارفور ولكن الاستعمار سعى لاستخدام هذا النظام في خططه للسيطرة على الحكم والإدارة ".

وتحدث رئيس الجمهورية عن أسباب التوترات في دارفور وعلي رأسها الصراع حول الموارد البيئية ، والصراع القبلي بين المزارعين والرعاة والتنافس على الموارد وعصابات النهب المسلح وأضاف : كذلك الصراعات ذات الطابع السياسي والأجندة الدولية وصراعها على الموارد والنزاعات الإقليمية وتدفق السلاح على دارفور و الصراعات الخاصة بالنفوذ الادارى والزعامات المحلية.

واعتبر البشير أنه يمكن تلخيص المشهد الأمني والسياسي في مؤتمر حاكم دارفور بالفاشر حيث قال "نشهد صراعا قبليا بين الفور والقبائل العربية وتطور الصراع بسرعة إلى مناطق جبل مرة إلا أن الصراع اخذ طابعا غريبا وشاذا على عادات دارفور فاستعمل السلاح الناري وحرقت المساكن وقتلت المرأة والطفل قبل قيام ثورة الإنقاذ بشهر واحد.

وشارك أكثر من ثلاثين حزبا وتنظيما سياسيا وأكدت دعمها لمبادرة الملتقى ودعت الأحزاب المعارضة الأخرى للانضمام إليها.

وقد حضر القائم بأعمال السفارة الأميركية في الخرطوم ألبرتو فرنانديز جانبا من المناقشات واعتبر في تصريح لمراسل الجزيرة عبد الباقي العوض انعقاد المؤتمر

خطوة في إطار ما سماها التعددية لكنها تحتاج إلى جهود عمليه لمعالجة أزمة دارفور.

وتم تشكيل سبع لجان تبحث خاصة في قضايا الأمن والنازحين والحلول السياسية.وستبدأ اللجان المتخصصة عملها فورا في كنانة قبل الانتقال للخرطوم، وستفرغ هذه اللجان من عملها يوم ٢٥ اكتوبر وتصوغ تقاريرها الختامية يومي ٢٦ و٢٧ على أن تكون الجلسات الختامية للملتقى يومي ٢٨ و٢٩ بقاعة الصداقة في الخرطوم وفق المتحدث باسم الملتقى.

رؤساء اللجان

واختار الملتقي رؤساء للجان السبع المتخصصة، وقال مصطفى محمود عضو الهيئة الرئاسية للملتقى لوكالة السودان للأنباء السبت إنه تم اختيار نائب رئيس الجمهورية علي عثمان طه رئيسا للجنة الخيارات والحلول، ووزير الزراعة السابق عبد الله أحمد عبد الله رئيسا للجنة النازحين واللاجئين والعودة الطوعية، ومني أركو مناوي كبير مساعدي الرئيس السوداني رئيسا للجنة العدالة والمصالحات والسلام الاجتماعي.

كما تم تعيين عبد النبي علي أحمد من حزب الأمة رئيسا للجنة البعد الخارجي، وباقان أموم الأمين العام للحركة الشعبية رئيسا للجنة التنمية والخدمات، وجلال الدقير وزير الصناعة رئيسا للجنة الإعلام والعلاقات العامة، واللواء معاش عثمان عبد الله وزير الدفاع الأسبق رئيسا للجنة الأمن.

وكان الملتقى اتفق الجمعة على تكوين هيئة رئاسية له برئاسة الرئيس عمر البشير وعضوية الرئيسين السابقين عبد الرحمن سوار الذهب وأحمد الميرغني، ورئيسي الوزراء السابقين الصادق المهدي والجزولي دفع الله.

وبدأ الملتقى أعماله الخميس الماضي بحضور الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي جان بينغ، وممثلين عن مصر وليبيا وقطر وإريتريا، وبمشاركة عدد من التنظيمات والأحزاب السياسية بينها حزب

الأمة القومي والحزب الاتحادي الديمقراطي. وقد قاطعه عدد من الأحزاب بينها حزب المؤتمر الشعبي والحزب الشيوعي.

الرابط http://www.aljazeera.net/news/arabic:

اللجان السبع سلمت توصياتها للمقررية: جريدة الصحافة الأحد ٢٦ أكتوبر ٢٠٠٨م،

تسلمت المقررية العامة لملتقى كنانة، التقارير النهائية للجان السبع توطئة لاجازتها بصورة نهائية لتقديمها الى رئاسة الملتقى الاثنين القادم.وعلمت «الصحافة» ان ابرز التوصيات تتمثل في المطالبة بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين من ابناء دارفور ونزع سلاح مليشيات الجنجويد وتكوين صندوق مالي لمعالجة اوضاع النازحين، والعودة الطوعية والمصالحات ودفع الديات وارسال مجموعة من المشاركين لاجراء مقابلات مع النازحين والمتضررين من اهل دارفور، والاستماع الى مطالبهم.

واضاف المصدر ان بعض القضايا رفعت الى اللجنة للبت فيها من قبل الرئاسة خاصة مسألة نائب الرئيس والاقليم الواحد ومستويات الحكم، وذكر ان التوصيات في التعامل الخارجي شددت على ضرورة ضبط الحدود بين السودان وتشاد ومعالجة الاوضاع وتحسين العلاقات بين البلدين للاستقرار، بجانب تأهيل الشرطة لحماية النازحين، وان تتواصل الجهود والاتصال بالحركات الرافضة لاتفاق ابوجا وعرض التوصيات لها توطئة لمحادثات الدوحة.

وقالت مقررة لجنة الاعلام، مريم تكس، ان الصياغة النهائية سترفع لمقررية الرئاسة التي ستستمع بدورها للجان السبع، موضحة ان التوصيات تم التوصل اليها بالاجماع.

مقاطعة

وقاطعت المؤتمر قوى معارضة اخرى على رأسها احزاب: المؤتمر الشعبي بزعامة

الدكتور حسن عبد الله الترابي، والشيوعي بزعامة محمد ابراهيم نقد، واحزاب البعث السوداني. كما قاطعت الحركات المسلحة في دارفور المؤتمر

++++++++++

زيارة البشير إلى سبدو في مارس ٢٠٠٩

قام الرئيس السوداني عمر البشير يوم الاربعاء/١٨ مارس ٢٠٠٩ ، بزيارة إلى بحيرة «سبدو» وهى رهد يقع في محلية بحر العرب (ابومطارق سابقاً) جنوب الضعين عاصمة ولاية شرق دارفور حالياً، وهى منطقة تاريخية لقبيلة الرزيقات.

وقال البشير في خطاب ألقاه أمام مؤتمر جماهيري حاشد ببلدة سبدو ،»أدعو كل حاملي السلاح في دارفور إلى إلقائه .. لو كان السلاح من أجل التنمية، فالتنمية بدأت والاعمار قد بدأ»، مشددا على أن أهل دارفور هم المسؤولون عن تحقيق السلام في الاقليم .

وأضاف أن الرد على أعداء السودان يكون بمزيد من التوحد، ومزيد من التنمية، موضحا "ردنا لهم بأن الكهرباء التي ستخرج من سد مروي ستصل الى دارفور، مع انشاء مزيد من المدارس والمستشفيات والحفائر والابار والسدود حتى تصل المياه النقية للجميع».

وأشار البشير إلى وجود لجنة سودانية تبحث زيادة عدد الولايات في دارفور، قائلا "إن عهد الحكم من المركز في الخرطوم أو الفاشر أو نيالا قد انتهى .. لأننا نريد أن يتولى الناس الحكم بأنفسهم .. نريد أن يكون لكل منطقة وال ومجلس تشريعي يكون مسؤولا عن التنمية بها».

وكان الرئيس السوداني قد دعا أمس القيادات الأهلية وزعماء القبائل في دارفور إلى تنظيم مؤتمر شعبي للسلام في الإقليم ، مؤكدا التزام الحكومة السودانية بما يخرج به المؤتمر .

وقال إن أهل دارفور هم من يستطيعون حل المشكلة لا أولئك الذين وصفهم بساكني فنادق الغرب، مضيفا أن القيادات الأهلية في دارفور تمتلك آلية الحل من خلال التوافق على تسوية سلمية.

http://arabic.people.com.cn

++++++++

مؤتمر اصحاب المصلحة

عقد المؤتمر الموسع لأصحاب المصلحة حول دارفور بالدوحة في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ مايو ٢٠١١، بفندق ريترز كارلتون بالدوحة وأقر وثيقة سلام دارفور كأساس للوصول إلى سلام دائم ومستقر يضع نهاية للحرب بين فصائل المتمردين والحكومة السودانية منذ العام ٢٠٠٣.

وطالبت توصيات المؤتمر في الجلسة الختامية بحضور رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني والوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، حكومة السودان والفصائل المسلحة في الإقليم ببذل كافة الجهود بغية الوصول لتسوية شاملة تضم الجميع على أساس الوثيقة التي اقترحتها الوساطة.

وأقر البيان الختامي للمؤتمر الوثيقة بعناصرها السبعة وتشمل التعويضات وعودة النازحين واللاجئين، واقتسام السلطة والوضع الإداري لدارفور، واقتسام الثروة، وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعدالة والمصالحة، والوقف الدائم لإطلاق النار والترتيبات الأمنية النهائية، وآلية التشاور والحوار الداخلي وآليات التنفيذ.

وانعقد المؤتمر بمشاركة نحو ٤٠٠ شخص يمثلون المجتمع المدني والنازحين واللاجئين في الإقليم، وشارك فيه الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور رئيس بعثة (يوناميد) إبراهيم قمباري، وممثلون عن

الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

http://www.aljazeera.net/news/arabic

++++++++

استفتاء دارفور

استفتاء إقليم دارفورهو إنفاذ لاستحقاق دستوري وفقًا لاتفاقية سلام دارفور، الموقعة في العاصمة القطرية الدوحة بين الحكومة وحركة التحرير والعدالة في يوليو ٢٠١١، ونصت هذه الاتفاقية على استفتاء سكان الإقليم وتخييرهم بين إبقاء نظام الولايات (الإقليم مقسم لخمس ولايات حينذاك)، أو العودة للنظام الإقليم الواحد الذي كان سائدًا من قبل.

وجري الاقتراع في الفترة من ١١ إلى ١٣ أبريل، ووفقاً لمفوضية استفتاء إقليم دارفور أن تصويت سكان الإقليم رجح الإبقاء على نظام الولايات الخمس الإداري، بلغ نسبة ٩٧,٧٢٪ من جملة المقترعين البالغ عددهم ٣,١٥٣,٨٩٦، لكن فور إعلان النتيجة رفضتها المعارضة المسلحة واعتبرتها تزويرًا لإرادة أهل دارفور.

وظل دارفور إقليما واحدا منذ انضمامه للسودان عام ١٩١٦ حتى عام ١٩٩٤، حين قسمه البشير إلى ثلاث ولايات، أضاف إليها ولايتين عام ٢٠١٢ بدعوى أن هذا النظام يجعل الحكومات المحلية أكثر فائدة.، وتدعم الحركات المسلحة التي تقاتل الحكومة السودانية خيار العودة للإقليم الواحد، فيما يؤيد الموالون للحزب الحاكم استمرار نظام الولايات.ورفضت قوى المعارضة الدارفورية المسلحة، إضافة للمعارضة السودانية المدنية إجراء الاستفتاء، استنادًا إلى ما تسميه الأوضاع التي يعيشها الإقليم.

وقال رئيس المفوضية عمر جماع، إن نسبة التصويت في الاستفتاء بلغت أكثر من تسعين في المئة، مشيرا إلي أن العملية جرت في أجواء ديمقراطية وطبقا للمعايير الدولية بشهادة المراقبين الدوليين.

رفض الحركات

دعا الدكتور جبريل ابراهيم محمد رئيس حركة العدل والمساواه شعب دارفور ، الى الانتباه جيدا لمالات ومرامى واهداف الاستفتاء الادارى لدارفور والعمل على مقاومته وافشاله بكل الطرق. وقال جبريل فى مقابلة مع راديو دبنقا ان الاستفتاء هى محاولة من نظام الخرطوم لتفتيت وانهاء الشخصية الاعتبارية لكيان دارفور الواحد لانه يشكل خطرا علية، وذلك باعتبار ان هذا الكيان يشكل ربع سكان السودان ، ويقوم على ارث سياسى وثقافى واجتماعى متجذر فى التاريخ ، ويزخر بثروات وقدرات علمية وعمالية وقتالية عالية . لذا يسعى ويعمل نظام الخرطوم ليل نهار وعبر هذا الاستفتاء لتفتيت والقضاء على هذا الكيان الواحد.

من جهة اخرى دعا الدكتور جبريل ابراهيم محمد رئيس حركة العدل والمساواه شعب دارفور الى مقاطعة الاستفتاء وعدم التصويت والاعتراف بنتائج الاستفتاء، الذى قال نتائجه محسومة ومعروفة مسبقا، ولان الاستفتاء ليس فى صالح شعب دارفور وكل اهل السودان ومقدمة لتفتيت وتقسيم بقية ولايات السودان . واكد جبريل انهم لن ولم يعترفون بنتائج الاستفتاء ولا يعملون بها فى اى مفاوضات مقبلة مع الحكومة. وحول زيارة البشير المرتقبة لدارفور قال جبريل بانه لن يحقق السلام ، ودلل على ذلك باعمال القتل والنهب والحرق والتشريد الجارية فى الاقليم .

من جانبه وصف مساعد رئيس الجمهوريه إبراهيم محمود الزيارة المرتقبة للرئيس البشير الى دارفور وصفه بالهامة جدا وانها تأتي تمهيدا للمرحلة القادمة لتثبيت الأمن والاستقرار وجمع السلاح في دارفور واعادة اللاجئين النازحين والبدء في إعمار المناطق التي تأثرت بالحرب، وقال إن المكتب القيادي وقف علي الترتيبات الجارية لاتمام الزيارة إلي ولايات دارفور . وكشف وزير الإعلام أحمد بلال عثمان عن أن وزارته وضعت خطة إعلامية لتغطية الاستفتاء بمشاركة اعلاميين من الخارج ومراسلى القنوات الاجنبية فى السودان ، واعلن بلال بأن

هناك (٢٠) محطة أف أم قادمة ، مع إنشاء إذاعة متوسطة وتلفزيون لكل ولاية.
https://www.dabangasudan.org/ar/all-news/article/

++++++++

مؤتمر سرت الليبية

بدأت في ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٧، بقاعة المؤتمرات بمدينة سرت الليبية مفاوضات دارفور بين الحكومة والفصائل المسلحة وقد شاركت فيه حركة العدل والمساواة «القيادة الجماعية» برئاسة بحر ابوقردة وحركة الاصلاح والتنمية بقيادة خليل عبدالله وحركة تحرير السودان برئاسة آدم بخيت ومجموعة تمثيل حركة السودان برئاسة خميس ابكر.

وشهدت المفاوضات لاول مرة مشاركة فصيلين من مجموعات عربية منشقة عن حركة تحرير السودان ممثلة في جبهة القوة الثورية المتحدة برئاسة ابراهيم الزبيدي وجبهة القوة الثورية الديمقراطية برئاسة صلاح ابوالسرة.

كما شارك وفد الحكومة للمفاوضات برئاسة د. نافع على نافع مساعد رئيس الجمهورية الى ليبيا للمشاركة فى المحادثات ويحمل الوفد تفويضا كاملا لاجراء المفاوضات كما ينبغي التفويض.ويضم الوفد الفريق صلاح عبدالله، وعبدالرحمن موسى، مصطفى تيراب، والفاتح علي صديق، والفريق عصمت، ود.عمر آدم رحمة، ود.عبدالرحمن ابراهيم، ود.محمد التجاني. وعلى ذات الصعيد، حثت الولايات المتحدة بقوة أمس جماعات التمرد الرئيسية على حضور المحادثات.ووقال شون مكورماك المتحدث باسم وزارة الخارجية الامريكية انها فرصة مهمة لدفع عملية المصالحة السياسية. وسنبذل كل ما في وسعنا للتأكيد على تلك الحقيقة لجميع المشاركين المحتملين وتشجيعهم على الذهاب. واكدت الوساطة بين الاتحاد الافريقي والامم المتحدة في مؤتمر صحفي بمدينة سرت ان المفاوضات ستمضي قدماً ونفت بشدة اي اتجاهات
https://sudaneseonline.com

+++++++

أحداث معسكر كلمة أغسطس ٢٠٠٨

في أغسطس ٢٠٠٨ قامت قوة من القوت الحكومية مدججة بالسلاح تقدر بالآلاف بتطويق معسكر كلمة للنازحين بولاية جنوب دار فور.

واقتحمت حكومة الولاية معسكر كلمة في العام ٢٠٠٨ ووقعت مواجهات بين القوات النظامية والنازحين استخدم فيها الرصاص الحي ما أدى الي سقوط ٣٦ قتيل و١٣ مصاب، ودفن الضحايا في مقبرة جماعية وسط المعسكر.

وبحسب ما صدر من بيان لمدير عام قوات الشرطة بولاية جنوب دار فور وقتذاك فان التطويق والاقتحام قد تما بالموافقة والتنسيق الكامل مع الاتحاد الأفريقي ، كما وكشفت إدارة شرطة ولاية جنوب دار فور بأنها تسلمت خطاباً من الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٦م بوجود مجرمين داخل معسكر كلمة أدى إلى ظهور عمليات اختطاف لعدد من عربات المنظمات وحوادث كثيرة تمثلت في عمليات الاغتيالات والتصفيات وأن المجرمين فرضوا سلطتهم داخل المعسكر وقاموا بأجراء محاكمات ودوريات ليلية الشئ الذي أدى إلي توتر في العلاقات بين أفراد المعسكر وبعض القبائل وأشارت بان السلطات تدخلت كثيراً لمنع بعض القبائل من أخذ حقهم بالقوة ولم يصدر عن الاتحاد الأفريقي حتى الآن ما يفيد نفي ما نسب إليه.

ترتب علي تطويق واقتحام معسكر كلمة للنازحين بواسطة القوات الحكومية وبموافقة الاتحاد الأفريقي والتنسيق معه في ٢٠/أغسطس/٢٠٠٧ انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان النازح بالمعسكر من ترويع وسقوط للضحايا العزل خاصة من قبل الأطفال ووقوع إصابات خطيرة كما طالت الاعتقالات غير المبررة مجموعة مقدرة من النازحين (أكثر من ٤٠ معتقل)

ووقعت الاحداث في عهد علي محمود محمد والي ولاية جنوب دارفور

كما منع الوالي مهرجان الضعين الثقافي خلال تلك الفترة، حيث كانت حينها

الضعين تتبع لولاية جنوب دارفور ، قبل ان تنشأ ولاية شرق ووسط دارفور لاحقاً.

http://www.sudantribune.net

++++++++

مرور مائة عام على معركة درجيل

تعتبر المساليت من السلطنات القديمة التي تقع في المساحة الشاسعة بين السودان ودولة تشاد، وكانت عاصمة السلطنة تسمى دار جيل، وتم تحويلها إلى مدينة الجنينة وهي السلطنة الوحيدة التي لم يتم استعمارها في افريقيا وكانت لها انتصارات كبيرة على الفرنسيين في غرب السودان.

وتقع مدينة الجنينة في أقصى غرب السودان، وهي عاصمة سلطنة المساليت التي انضمت للسودان الإنكليزي عبر اتفاقية دولية عام ١٩١٩. والجنينة تنسب إلى أندوكا، وهو السلطان محمد بحر الدين، سلطان المساليت، والذي كان يلقب بأندوكا، وهي مسقط رأس الشاعر محمد مفتاح الفيتوري.

والجنينة تنسب إلى أندوكا، وهو السلطان محمد بحر الدين، سلطان المساليت والذي كان يلقب بأندوكا، وهو مؤسس مدينة الجنينة وذلك بعد قيامه بنقل عاصمة سلطنة المساليت من درجيل وهي منطقة تقع شرق وادي كجا، إلى الجنينة على الضفة الغربية مباشرة لوادي كجا. والجنينة هي أصلا كانت المنتجع الخاص أو جنينته "حديقته" الخاصة التي ينتجع فيها أوقات الراحة".

ونقل بحر الدين العاصمة من درجيل وهي العاصمة الأولى للمساليت بعد حدوث الجفاف في سنوات من ١٩٠٢ إلى ١٩١٥ وصعوبة الحصول على الماء فأمر بحر الدين أندوكا الأهالي الانتقال إلى جنينة السلطان. وهكذا كانت تعرف وهي تقع في الضفة الغربية لوادي كجا، على بعد مسافة قدرها ٢٥ كيلو مترا وكان الانتقال عام ١٩١٣ عاصمة إدارية وروحية لسلطنة المساليت. ومن سلاطينها المشهورين هجام وأبكر وإسماعيل والسلطان تاج الدين والسلطان بحر الدين والسلطان عبد الرحمن والسلطان الحالي هو سعد عبد الرحمن بحر الدين.

والمدينة تأسست في عهد محمد بحر الدين الشهير بأندوكا وهو تولى السلطنة بعد استشهاد عمه السلطان تاج الدين إسماعيل في معركة دروتي مواجها الغزو الفرنسي للسلطنة في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٠ والمعروف أن بحر الدين تولى ولاية العهد قبل استشهاد تاج الدين منذ بداية المواجهات مع الفرنسيين، ومنذ تأسيس الجنينة في ذاك العهد بذلت السلطنة جهدا عظيما في تطويرها إداريا واجتماعيا.

وللمنطقة تاريخ حربي معروف وتوجد تفاصيله في سجلات الفرنسيين حيث خاض المساليت معركتين ضد الجيش الفرنسي الذي كان يسيطر على غرب افريقيا هما معركة "كرنديق" و"دورتي". ورغم أن الحرب لم تكن متكافئة إلا أن المساليت أظهروا شجاعة فائقة أدت لتراجع الجيش الفرنسي واستشهد في هذه المعارك السلطان تاج الدين.

https://www.alquds.co.uk

+++++++

الصراع بين الرزيقات وبني حسين

شهدت منطقة السريف بني حسين بولاية شمال دارفور ، في يناير ٢٠١٣ ، معارك طاحنة بين قبيلتي الرزيقات والبني حسين العربيتين، على خلفية نزاع حول مناجم الذهب في جبل العامر، الكائن بالمنطقة، واستخدمت الأسلحة الثقيلة في الصراع على نطاق واسع.

وتفجرت الأحداث في محلية السريف بني حسين مجددا يوم ٢٢ يونيو ٢٠١٤، وقتل ١٢ شخصا وأصيب ٣٦ آخرين.

وحسب تقرير كشفه نائب السريف بني حسين بالبرلمان علي آدم شيخة، لاحقا، فإن عدد القتلى لمعارك جبل عامر وصل منذ تفجر الصراع إلى ٥١٠ قتيلا واصابة ٨٦٥ شخصا، فضلا عن احراق ٦٨ قرية حريقا كاملا، و١٢٠ قرية حريقا جزئيا، ونزوح ما لا يقل ١٥ ألف اسرة بمحلية السريف، و١٤٠٨ أسرة إلى غرة زاوية،

و٤٠٠ أسرة لمنطقة أبوقمرة ، و٥٠٠ أسرة لمنطقة أبولحا، و١٠٠ أسرة إلى كبكابية.

http://www.sudantribune.net

++++++++++

اندلاع معارك ضارية في شرق دارفور

في ٢٠ مايو ٢٠١٧- أندلعت معارك ضارية في شرق دارفور بين الجيش السوداني وقوات متمردة دخلت ولايتي شمال وشرق دارفور في وقت متزامن من دولتي ليبيا وجنوب السودان،فيما كشفت مصادر عسكرية لـ(سودان تربيون) عن قتل وأسر عدد من االمسلحين أثناء محاولتها الوصول الى جبل مرة عبر شرق دارفور، كما قالت حركة تحرير السودان بزعامة مني أركو مناوي ان مئات من الجيش السوداني سقطوا في اشتباكات شمال دارفور۔ واتهمت الحكومة بخرق اتفاق وقف العدائيات.

وقال المتحدث الرسمي باسم الجيش السوداني، العميد أحمد خليفة الشامي، إن القوات المسحلة والأجهزة الأمنية ظلت تراقب عن كثب تحركات المجموعات المسلحة "المرتزقة" بدولة جنوب السودان و ليبيا وهي" تعد وتستعد بهدف إجهاض ماتحقق من سلام واستقرار للمواطن الآمن في السودان عامة وبولايات دارفور خاصة».

وأضاف "دخلت كل من المجموعتين في وقت متزامن من ليبيا ودولة جنوب السودان لشمال وشرق دارفور، وتصدت لهم القوات المسلحة وقوات الدعم السريع ولا زال الاشتباك مستمراً».

وطبقا لمصدر عسكري موثوق تحدث لـ(سودان تربيون) من ولاية شرق دارفور، فإن معركة ضارية وقعت بين فصيل من قوات حركة تحرير السودان بقيادة مني اركو مناوي والقوات الحكومية بمنطقة " عشيراية " ٥٠ كلم جنوب غرب الضعين مما سبب حالة من الذعر والهلع وسط مواطني محلية عسلاية .

وأشار الى أن القوات الحكومية تصدت للفصيل الذي قال إنه تسلل من دولة جنوب السودان في محاولة للوصول الى جبل مرة ، وتابع " القوات الحكومية تصدت لهم وأجبرت المتمردين على التراجع ومازالت تطاردهم» .

وكشف ذات المصدر ان القوات الحكومية كبدت المتمردين خسائر فادحة في الأرواح والعتاد مشيرا الي مقتل٢٥ منهم، بالاضافة الي أسر ما لا يقل عن ١٧ بجانب الاستيلاء علي عدد من السيارات ذات الدفع الرباعي.

وأفاد المصدر بمقتل ٥ من الجيش السوداني وقوات الدعم السريع وإصابة ٧ آخرين بجراح تم أسعافهم الي مستشفي الضعين .

وكانت حركة تحرير السودان برئاسة مناوي، اتهمت الحكومة السودانية بشن حرب شاملة على المناطق التي تسيطر عليها، وقالت إن الحكومة دفعت بأكثر من ١٥٠ سيارة محملة بأسلحة ثقيلة من ومليشيات إلى ولاية شمال دارفور وبالتحديد المناطق التي تسيطر عليها الحركة من أجل احتلال أراضي تابعة لأهالي المنطقة في كل من "وأدي مغرب، ودونكي بعاشيم، وحوش وخايم ومجور".

http://www.sudantribune.net/spip.

+++++++++++

اعتقال رجالات الإدارة الأهلية

في ٣١ يوليو ٢٠١٧ أعتقلت السلطات الأمنية بولاية شرق دارفور (٢١) من الإدارات الأهلية لقبيلتي الرزيقات والمعاليا ونقلتهم الي مطار الضعين بغرض تسفيرهم الي الخرطوم بعد أن جري احتجازهم بمنطقة كليكل الواقعة على بعد ٢٠ كلم شرق الضعين.

وقد أعتقلت السلطات حينها من المعاليا والرزيقات (٨٩) شخصا من منسوبي القبيلتين بسوق كليكل. ومن ثم قامتباستدعاء (١٣) من عمد الزريقات بما فيهم ناظر القبيلة ووكيله للحضور الي منطقة كليكل شمال الضعين بغرض

التفاكر مع الإدارة الأهلية لقبيلة المعاليا والتي استدعت السطات في المقابل ناظرها و(٧) من العمد. ومن ثم قامت باحتجاز الإدارتين دوم علم وأحضرتهم الي مطار الضعين ووضعتهم بأحد الصالات ومنعت الأهالي من مقابلتهم.

وأطلقت السلطات المعتقلين بسجن بورتسودان وكوبر بعد حبس دام ثلاثة أشهر.

الرزيقات قبيلة عربية بدوية وهي فرع من فروع قبيلة البقارة من جهينة وهي من أكبر القبائل العربية المنتشرة في السودان وهي تنتشر بشكل أساسي في إقليم دارفور وكردفان وبعض المناطق شرق تشاد يدينون بالإسلام السني وهم عرب رحل يرتحلون حسب فصول السنة بين المناطق المختلفة وينقسمون إلى عدة بطون.ناظر القبيلة الحالي هو الشيخ محمود مادبو في مدينة الضعين بولاية شرق دارفور.[١].

في الآونة الأخيرة رفضت قبيلة الرزيقات الانضمام إلى التحالف الحكومي والجنجويد للقضاء على المتمردين ضد الحكومة السوادنية بقيادة الرئيس عمر البشير لانعدام التنمية في مناطقهم، بينما شارك آخرون في معارك متعلقة بأزمة دارفور منهم الشيخ موسى هلال من بطن المحاميد الذي تم توجيه بعض التهم له من قبل المنظمات الدولية.

https://ar.wikipedia.org

+++++++++++++++

تجدد القتال بين الرزيقات والمعاليا

تجدد القتال بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا العربيتين بشرق دارفور في ٦ يوليو٢٠١٤ ، وقتل نحو ٣١ شخصا وأصيب ٣٠ آخرون، وقتل العشرات في مواجهات قبلية دامية اثر اندلاع معارك طاحنة بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا في العام الماضي.

وألقت قبيلتا الرزيقات والمعاليا اللوم على بعضهما البعض بشأن التسبب في تفجر الوضع الامني الهش بين القبيلتين في منطقة "الفضو" بشرق دارفور.وقال مواطن طلب عدم ذكر اسمه لأسباب أمنية "القتال الذي حدث بين الرزيقات والمعاليا سببه أن أفرادا من المعاليا قتلوا شخصا من الرزيقات، فتجمع أفراد الرزيقات لأخذ الثأر، لكن أفراد المعاليا أحاطوا بهم وقتلوا منهم ١٨ شخصا».

و أكد احد مواطني قبيلة المعاليا أن قذيفة صاروخية دمرت سيارة كانت تحمل إفرادا من الرزيقات وقال "شاهدت الرزيقات يأخذون قتلاهم من السيارة». وقال رجال من الرزيقات إن ثلاثين شخصا من رجالهم قتلوا بينهم ١٢ قتيلا لم يعثروا على جثثهم خلال خروجهم في فزع أهلي.

وتتنازع القبيلتان منذ خمسينات القرن الماضي حول ملكية واستخدام الأراضي المسماة تاريخيا باسم (دار الرزيقات) ويعتبر الرزيقات، المعاليا ضيوفا عليهم. وزاد من حدة التوتر استقلال المعاليا من الإدارة الاهلية للرزيقات وقيام محليتي عديلة وأبو كارينكا معقل قبيلة المعاليا.

وفي أبريل ٢٠١٥ - سقط ٢٠ قتيلا وجرح آخرون في تجدد للاشتباكات ، بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا بولاية شرق دارفور، إثر كمين نصبه مسلحين من قبيلة المعاليا لفزع أهلي من الرزيقات بمنطقة "صباح النعمة "التابعة لمحلية "ابوكارنكا " بولاية شرق دارفور.

وفشلت عدة مؤتمرات صلح بين الرزيقات والمعاليا كان اخرها الذي عقد بالولاية الشمالية منتصف فبراير ٢٠١٥ برعاية من النائب الاول لرئيس الجمهورية بكري حسن صالح وتسبب ادراج نص بتبعية مناطق " عديلة وأبو كارنكا" لإدارة قبيلة الرزيقات في فض المؤتمر دون الوصول الي صلح ينهي الصراع بين الرزيقات والمعاليا الممتد لأكثر من ست عقود خلت حول ملكية الارض .

وتعثر مؤتمر الصلح بين وفدي الرزيقات والمعاليا، المنعقد منذ منتصف فبراير ٢٠١٥ في محلية مروي بالولاية الشمالية في اعقاب تمسك الطرفين بأحقية ملكية

الأرض "الحاكورة"، ورفض وفد المعاليا التوقيع على الصلح لورود فقرة تسند تبعية منطقتي عديلة وأبوكارنكا لدار الرزيقات الأمر الذي رفضه وفد المعاليا جملة وتفصيلا.

ودعا النائب الأول للرئيس الفريق أول بكري حسن صالح لتحكيم صوت العقل وعدم الاستجابة لفتن "الشيطان».وظل النائب الأول، الذي مكث زهاء الأسبوعين في مروي، يرعى ويحث الأطراف على قبول الصلح والتصالح دون أن يتدخل في شؤون طرف من الأطراف.

وطالب صالح خلال مخاطبته الجلسة الختامية للمؤتمر، قبيلة المعاليا التي أبدت تحفظاً على بعض بنود الصلح ورفضت التوقيع النهائي، بتحكيم صوت العقل وعدم الاستجابة لفتن الشيطان. وقال "نتعشم في توقيع الصلح لاستكمال عملية التصالح».وأعرب عن تقديره لأبناء قبيلة الرزيقات الذين قبلوا بالصلح ووافقوا على توقيع صلح دائم مع المعاليا.

وأكد بكري –حسب وكالة السودان للأنباء - قدرة الدولة على بسط الأمن والسلام بناءً على مسؤولياتها تجاه شعبها ومكتسباته، فضلاً عن قدرتها على اتخاذ الإجراءات الكفيلة لحفظ الأمن والاستقرار في البلاد .

واختتم، السبت، مؤتمر الصلح بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا بالتوقيع على وثيقة صلح من طرف واحد، واصدر المؤتمر توصياته.

وأوصى المؤتمر بالتزام القبيلتين بالعفو والالتزام الكامل بما جاء في هذه الوثيقة والعمل علي تطبيع الحياة واعادتها لما كنت عليه والالتزام بتسوية الديات وتعويض الجرحي والخسائر بين الطرفين.

واشارت التوصيات الى أنه بموجب الدستور والاعراف تأكدت أن الأرض جزء من أرض الرزيقات وأنها بموجب الدستور والقانون ملك للدولة على أن تبقي نظارة المعاليا بموجب القرار الوزاري رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٤.ودعت التوصيات القبيلتين الى العمل الجاد لتحقيق التعايش السلمي وعودة المتأثرين الى قراهم ومواقع

نشاطهم على أن يعامل أي حادث معاملة فردية وفق القانون وبحسم.

كما دعت الوثيقة الي الايفاء بالالتزام بالديات السابقة وضرورة إخلاء المنازل والمتاجر التي تم إجلاء أصحابها منها.وكانت السلطات قد أجلت مئات الأسر المنسوبة للمعاليا من مدينة الضعين عاصمة ولاية شرق دارفور، حفاظا على سلامتهم.

وأوصت اللجنة بتكوين آلية بقرار من رئاسة الجمهورية تمثل فيها الشرطة والأمن والادارة الأهلية مهمتها متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر والاشراف على عودة المتأثرين، على أن ترفع تقارير للرئاسة عن مدى التنفيذ والمعوقات، وستوفر رئاسة الجمهورية الميزانية اللازمة للآلية.

واندلعت معارك ضارية بين الرزيقات والمعاليا خلال يوليو من العام ٢٠١٤ في استمرار لسلسلة حروب مستمر منذ اكثر من أربعة عقود بسبب النزاع حول ملكية الارض.وحصدت الاشتباكات التي دارت بين الطرفين في آخر صراع لهما خلال يوليو من العام الماضي اكثر من ٦٠٠ قتيل وجريح كما تسببت الحرب بفرار أكثر من ٥٥ ألف من المدنيين اغلبهم من النساء الأطفال من منطقة "أم راكوبة" الى رئاسة محلية "عديلة" بعد حرق المنطقة بالكامل.

http://www.sudantribune.net

+++++++++++++++

عائشة البصري واليوناميد

ذكرت السيدة عائشة البصري المتحدثة السابقة بأسم البعثة والتي قدمت إستقالتها بسبب مواقف البعثة حد قولها، وتحدثت بصراحة في ابريل ٢٠١٤عن ما يدور من كذب وتستر للحقائق وإخفاء للجريمة داخل البعثة المشتركة للامم المتحدة والإتحاد الأفريقي في دارفور المعروفة باليوناميد.

ونقلت للصحافة العالمية وقائع ما أسمته مجلة «فورن بوليسي» أكبر تسريب

لوثائق «سرية جدا» في تاريخ الأمم المتحدة، تحكي عن صمت البعثة وتواطؤها مع الحكومة السودانية والحركات المتمردة ضد مدنيي دارفور.

وذكرت البصري «ان المشكلة الكبري الآن تتمثل في عمليات التستر على ما يجري في دارفور من قبل الأمم المتحدة وأمينها العام وإدارة حفظ السلام وبعض وكالات الامم المتحدة العاملة في السودان ورؤساء بعثة اليوناميد منذ بدء المهة في دارفور، وأكدت في هذا الخصوص ان التسترعلى الجريمة، واشارت في ذلك الى ما اعلنه ردولف ادادا رئيس بعثة اليوناميد الاسبق من ان الحرب انتهت في دارفور، في حين ان الحرب كانت مشتعلة ولم تنقطع في الاقليم، وقالت ان خلفه ابراهيم قمباري جاء وقال نفس الكلام وزاد عليه ان الاوضاع تحسنت والدارفورين يريدون الان التنمية والاموال، وان السلام في الطريق لدارفور.

واشارت الى ان كل تلك التصريحات كانت كاذبة لا تعكس الواقع الحقيقي في الميدان بدارفور. واكدت ان المشكلة تتمثل في ان البعثة وقادتها حتى الان لا يقولون ما يرون، ولا يقولون كذلك ان من وراء معظم جرائم دارفور: الحكومة وقواتها الممثلة في الجنجويد الذين تم ادماجهم في القوات الحكومية منذ العام ٢٠٠٥ على اقل تقدير، وتابعت عائشة وهي تقول (البعثة عارفة وشايفة ان القوات الحكومية تقصف القري بأكملها ولاتفرق بين المدني وغير المدني، و تقصف الجميع ولاتعتذر والبعثة صامتة وخائفة من ان تطرد من قبل الحكومة المكلفة بحمايتها من دارفور)، وكشفت عائشة الى انه و في خلال العام ٢٠١٢ قصفت سلاح الجو السوداني (١٠٦) مرة في دارفور ، و(٨٥) في سنة ٢٠١٣ ، وهذه الحقيقة الخطيرة كما تقول عائشة لم تظهر في تقارير بان كيمون الكاذبة ولا مرة واحدة» إنتهى كلام السيدة عائشة.

+++++++++++++++

راديو دبنقا

كتب الصحفي محمد حمدان .. تقرير نشر في جريدة السوداني في ٣١ مايو

٢٠١٤، بعنوان «راديو دبنغا.. سر الموجة» ...

تعود بداية ترتيبات نشأة راديو دبنغا الى عام ٢٠٠٧م بمبادرة من منظمة تطوير الإعلام (press now) مقرها فى هولندا بالاشتراك مع معهد الحرب والسلام فى لاهاي وبالإضافة الى مجموعة من الصحفيين السودانيين فى دارفور وسجلت كمنظمة خيرية فى هولندا ٢٠٠٨م ومن ثم التزمت الحكومة الهولندية مبدئياً بالتمويل بجانب السماح لها بالانطلاق من إذاعة هولندا العالمية فيما أوكلت مهمة وضع السياسة التحريرية الى مجموعة من الصحفيين.

ووفقاً لحديث رئيس تحرير راديو دبنغا السابق جعفر منرو وهو عضو برلمانى سابق (٢٠٠١-٢٠٠٥) قبل ان يعمل في دبنغا وعاد بعد ابرام اتفاقية الدوحة لسلام دارفور ويشغل حالياً مدير مكتب رئيس السلطة الاقليمية لدارفور د. التجاني سيسى، ويضيف منرو ل(السوداني) أن الهدف من الإذاعة تسليط الضوء على مأساة دارفور وإتاحة الفرصة لبروز الثقافات الأخرى غير العربية وعكس التنوع اللغوي والثقافي في السودان وخلق نوع من التواصل مع النازحين والمتضررين من الحرب.

وقد تولى الهولندي هيلد براند رئاسة تحريرها ومن ثم أعقبه محدثي جعفر منرو متولياً رئاسة التحرير الى أن تولى رئاسة تحريرها الصحفي كمال الصادق حالياً، ويوضح منرو أن أهم ميزة لدبنغا أنها تستخدم آخر تكنولوجيا الانترنت وكل نشرة تبث باللغة العربية الفصحى والعامية بالإضافة إلى لغات (الفور والزغاوة والمساليت والأرنقا والميدوب)، وتسجل المواد والبرامج عبر (mp٣) ومن ثم تترجم وترسل وتخضع الى التحرير بالاستديو ليسهل التعامل معها، ويؤكد منرو أنهم يتبعون المهنية والموضوعية فى الأخبار وشعارهم (one side story is no story) أي أن (أي خبر من جهة واحدة ليس خبراً) مشيراً الى أن راديو دبنغا يُخصع محرريه الى تدريب عال فى إذاعة هولندا العالمية، ويستطرد مؤكداً أن دبنغا موجهة الى دارفور وينطلق البث من استديوهات إذاعة هولندا العالمية التى تقع على بعد ٣٦ كيلومترا شمال شرق امستردام فى شارع (ويترقران سلاند)

قبل أن تنتقل الى موقعها الحالي فى استديو ٧ شارع بريتوريا امستردام، ولتحاشي التشويش ولضمان وصول الصوت نقياً وواضحاً تم وضع ثلاث محطات تقوية الأولى في أمريكا الجنوبية والثانية فى اتجاه جزيرة مدغشقر ٢٠٠٠ كيلومتر جنوب كيب تاون، بينما تقع المحطة الثالثة في ألمانيا "فيس بادن"، لافتاً الى أنه فى بداية نشاطهم اتهمت الحكومة منظمات صهيونية بأنها وراء الإذاعة بينما قالت المعارضة إنها بتمويل حكومي ويشير جعفر إلى أنهم واجهوا حربا شعواء من رئيس حركة تحرير السودان عبدالواحد نور لاعتقادة أن راديو دبنغا ممول من الحكومة السودانية وهو ما يعد أمراً مثيراً للجدل.

اتساع البث

اسم دبنغا مستمد من المقولة الشهيرة (دنيا دبنقا دردقي بشيش)، كناية عن التمهل في ممارسة الحياة وإدارة شؤونها، وتقول الديباجة التعريفية للراديو على موقعه بالشبكة العنكبويتة إنه مشروع لشبكة راديو دارفور, وهى تجمع من صحفيين سودانيين ومنظمات (إذاعية) وتنموية عامية, مدعومة بمجموعة من المانحين ويبث الراديو باللغات العامية, حيث إن أي شخص فى دارفور يمكنه يتلقي آخر الأخبار عن دارفور وشعبها. البرنامج يبدأ بأربع لغات محلية إضافة الى العربية، وتبث برامج ومعلومات الراديو بواسطة نشرتين صباحية فى السابعة والنصف وأخرى مسائية فى الرابعة والنصف على الموجة المتوسطة١٣٨٠٠ (٢٢ متر). والموجة ٧٣١٥ كيلوهرتز (٤١ متر). درج الراديو على تقديم نشرته باللغات المحلية لمكونات "الفور والزغاوة والمساليت" بالإضافة الى العربية العامية وهى أقرب الى "الدارجية" وتوسعت دائرة البث فأدخل البث عبر الفضائيات باسم راديو دبنغا على القمر الاصطناعي نايل سات كما تحمل نشرات أخباره يومياً على موقعه الالكتروني ويمكن الاستماع اليها باللغات المحلية والعربية كما تنشر ذات الاخبار باللغتين العربية والانجليزية مصحوبة بالصور.

وفى مفتتح نشرة الأخبار وبعد الموسيقى يستهل مقدم النشرة بالترحيب بالقول"مرحب بيكم فى برنامجنا ليوم الثلاثاء من شهر ٥ لسنة ٢٠١٤م، عناوين

النشرة على سبيل المثال "قتل خمسة أشخاص بيناتهم واحد من ناس اليوناميد قدام مقرها، واليوناميد ردت بقوة وقتلت وجرحت ٤ آخرين"... و"خطف لاجئ شادي على يد مليشيات"، وتتابع أخبار دارفور بدقة وتجد المواطنين فى تواصل دائم عبر الهاتف معه، والملاحظ فى الفترة الأخيرة توسع اهتمام البث في بعض مناطق السودان فعلى سبيل المثال ورد فى نشرة أمس الثلاثاء اعتقال الزملاء الصحفيين، محمد بدرالدين من صحيفة بورتسودان صحيفتي وإطلاق سراحه بالضمان العادي وكذلك الزميل امير السني والإفراج عنه وورد فى ذات النشرة اعتقال محمد بدرالدين زكريا مراسل الانتباهة بالجنينة، كما يهتم الراديو بالنشاطات المناوئة للحكومة ويستضيف قادة المعارضة السودانية والحركات المسلحة فى لقاءات وتعليقات عن مجريات الأحداث وتعتبر برامج "بصراحة" من أكثر البرامج التي تشهد تفاعلا كما يقدم برنامج (من المعسكرات - صوت مشاكل قضايا النازحين واللاجئين - مشاكلهم وأحلامهم) وتتخلل النشرة فقرات ترفيهية عن الغناء والتراث الدارفوري، ألعاب "الكاتم، وغناء الحكامات».

قصور ومصداقية

شكل راديو دبنغا أحد المصادر الرئيسية للأخبار والمعلومات فى دارفور وتوغل فى أعماق المواطنين فى المدن والقرى والبوادي وباتت نشرتا الإخبار الصباحية والمسائية تشهد تفاعل المستمعين مع المحطة ورغم بعد مقر الراديو إلا أنه استفاد من تطور وسائل الاتصال، فهواتف الاتصال وموقعه الالكتروني وبقية الوسائط الحديثة جعلت المواطنين هم مصدر الأخبار مما جسر المسافة وقارب الخطى وأصبح المواطن مصدر الخبر ومتلقيا فى ذات الوقت والمتتبع للراديو يجد درجة عالية من التفاعل بين المستمعين والراديو، وربما هو الأمر الذى دفع البرلمان السوداني إلى اعترافات معلنة عن إقراره بتأثير راديو دبنغا على ما عداه من محطات إذاعية فى البلاد، فتقرير لجنة الإعلام بالبرلمان أقر بأن راديو دبنقا أكثر تأثيرا على إنسان دارفور وكردفان من كل الإذاعات السودانية الأخرى حيث أصبح راديو دبنقا المصدر الرئيسي والأساسي للمعلومات والأخبار. وقال النائب البرلماني عبدالله جماع عن دائرة الضعين إن السبب في ذلك يعود الى أن

مايشاهده المواطن ويراه على أرض الواقع، الأمر الذي جعلها مسموعة أكثر من إعلام الاخر. واضاف جماع إن المواطنين في شرق دارفور يستمعون لراديو دبنقا بينما لا يستطيعون التقاط راديو أم درمان، فيما قال رئيس لجنة النقل بالبرلمان عبدالله علي مسار إن زوجته تستمع لدبنقا لمدة ٢٤ ساعة ، وأضاف: (أنا برجع البيت بلقى مرتي بتسمع في ردايو دبنقا)، مشيرا الى أن راديو دبنقا إذا مات حمار بجيبو والإذاعة السودانية لا تستطيع الوصول للضعين، واتهم مسار راديو دبنقا بأنه يبث برامج ضد الحكومة.

ويرى الكثيرون أن إذاعة دبنقا جزء من مخطط حرب معنوية على السودان وأن الإذاعة تبث أخبارا غير صحيحة ومسمومة وأنها جزء من آليات دعم التمرد في دارفور، وأشاروا الى أن الدوائر الغربية كان ينقصها في حربها واستهدافها للسودان وسيلة إعلامية ووجدوا ضالتهم في الإذاعة المعنية، مؤكدين أن السلطات اتخذت القرار الصحيح قبل عدة سنوات حينما أغلقت أحد المكاتب الذي اشتبه في مد الإذاعة بالمعلومات والأخبار الكاذبة.

(لم تكن تلك الأرضية المتينة ذات التأثير على مجريات الأحداث والحضور الفاعل وليد لحظة معينة وإنما نتاج حقيقي لقصور أجهزة الإعلام الرسمية فى الوصول للمواطن والتفاعل مع مشاكله وهمومه)، هكذا يقول الصحفي والكاتب الدافوري عبدالله آدم خاطر ويشير خاطر الى أن المؤتمر الوطني والأجهزة السياسية السودانية لم تكن مدركة لقيمة التطور التقني وأجهزة الإعلام المختلفة بعد اندلاع النزاع وكان جزء من تكتيكات المؤتمر الوطني وقف أي نشاط إعلامي يلقي الضوء على الأطراف المتنازعة، وفيما بعد تأسست مجلة عافية دارفور التي لم تستمر ولاحقاً جزء كبير من مؤسسي مجلة عافية أسسوا راديو دبنغا واستفادوا مع معرفتهم للغات المحلية وواقع الإقليم على الأرض، ويضيف خاطر ل(السودانى) أن المصداقية النسبية بالمحطة الإذاعية وطدت الصلة بين الراديو والمستمعين، ويعتبر خاطر أن القضية ليست تفوقا في أداء راديو دبنغا بقدر ما أنه يكشف عجز أجهزة الإعلام الرسمية عن الوصول للمواطن ومشاركته فى همومه، فيما يعتبر الخبير الإعلامى د. ربيع عبدالعاطي

أن الهجوم على دبنقا لا يجدى وأن الحل يكمن فى رسالة مضادة بوسائل إعلام قادرة على نقل الحقيقة وخدمة المواطنين مما يجعل المواطنين ينصرفون عن الاستماع الى دبنقا، ويضيف عبدالعاطي ل(السودانى) أن توقف الغازات السامة في الهواء يحتاج الى مجهود لتنقية الأجواء، مشيراً الى أن الإعلام الآن تسيطر عليه المنافسة، مقراً في ذات الوقت بأن تمدد دبنقا يعود جزء منه الى قصور أجهزة الإعلام الرسمية، لكنه عاد وقال إنه لم يعد هناك إعلام حكومي يقوم بهذا الدور، ويخلص الى أنه لابد من شراكة لوسائط إعلامية تلعب دورا حقيقيا ولها القدرة على نقل الحقائق والوقائع.

+++++++++++++++

مؤتمر حسكنيته

في ٢٠٠٥/١٠/٢٩ أنطلقتفعاليات مؤتمر حركة تحرير السودان جناح مناوي، بقرية حسكنيتة بشرق دار فور، تحت شعار : تنظيم - وحدة - سلام، وتم الافتتاح بعرض عسكرى ضخم مصحوب بانغام سلاح الموسيقى بالحركة وشارك فيها القوات الخاصة والصاعقة والبرية ، وقوات المدفعية بقيادة القائد / عبدالشافى جمعة عربى بالاضافة الى الفعاليات والعروض الشعبية من جميع قبائل دار فور تمثلت فى ١١ فرقة شعبية ثم تلا ذلك القاء الكلمات .

وبحسب بيان اللجنة الاعلامية بالمؤتمر، افتتح الاستاذ/ ابراهيم احمد ابراهيم رئيس اللجنة التمهيدية العليا للمؤتمر ، حيث استعرض تاريخ الاجراءات التمهيدية لاقامة المؤسسية لحركة وجيش تحرير السودان والتى بدأت منذ فبراير ٢٠٠٥ م باجتماع تم باسمرا بحضور رئيس الحركة ونائبه والامين العام وتم تكوين لجنة رباعية والتى قررت قيام مؤتمر للحركة فى الاراضى المحررة خلال ثلاث اشهر كمطلب من قيادة جيش الحركة ومنسوبى الحركة وكل الحادبين من ابناء دار فور . ورغم غياب رئيس الحركة الاخ / عبدالواحد من هذا الاتفاق فقد تواصلت جهود اغلبية القادة لانجاز هذا العمل وذلك فى كل من طرابلس واسمرا الى ان اثمرت هذه الجهود بتكوين لجنة خارجية للاعداد للمؤتمر بالعاصمة

التشادية برئاسته وتكونت من اعضاء مكاتب الحركة الخارجية ولجنة اخرى داخلية برئاسة الدكتور الريح محمد احمد حيث تكونت من جميع المناطق العسكرية بالاراضى المحررة حيث تم دمج اللجنتين فى منطقة رهد الجنيد برئاسته واختير ايضا الدكتور الريح نائبا له ، وانبثقت من هذه اللجنة ٥ لجان فرعية هى : لجنة الدستور ، لجنة الاعلام،لجنة الاتصال،لجنة الاوراق ، اللجنة العسكرية والامنية، لجنة الخدمات، واصلت هذه اللجان اعمالها بلا كلل الى ان اثمرت عن مهرجان الفعاليات الشعبية بمنطقة " مهاجرية " والتى اشرنا اليها فى بياناتنا السابقة بهذا الخصوص . واختتم الاستاذ/ ابراهيم احمد ابراهيم بان فعاليات المؤتمر سوف تستمر لتوحيد الصف واختيار الرئيس ونائبه والامين العام والامانات المختلفة .

وتوالت بعد ذلك كلمات امين اللجنة السياسية وممثلة المراة فى عموم الاراضى المحررة وتلى ذلك كلمة القائد العام الذى رحب بالضيوف وشكرهم على تكبدهم المشاق واكد ان المؤتمر كان مطلبا للقيادة العامة لجيش الحركة منذ امد بعيد واشار الى ان الحكومة ما زالت تقتل الابرياء وتغتصب النساء وطالب بتحقيق سلام عادل والا سوف تتخذ القيادة العامة لجيش تحرير السودان من الاجراءات ما تكفل تحرير كامل ارض دار فور لضمان حماية المواطنين واموالهم واعراضهم .

+++++++++++++++

وثيقة "هايدلبيرج"

في يونيو ٢٠١٠، دشن معهد أبحاث السلام بجامعة الخرطوم وثيقة حوار دارفور «هايدلبيرج» التي أعدها مركز ابحاث السلام بجامعة الخرطوم بالتعاون مع معهد ماكس بلانك بألمانيا، وشارك فيها ممثلون للقوى السياسية الدارفورية والمجتمع المدني بحضور ومشاركة واسعه من الأكاديميين والمهتمين والسياسيين، وحوت الوثيقة التي تمت صياغتها خلال ثلاث سنوات، حلولاً لمجمل أزمة دارفور.

وقال د. مصطفى عثمان إسماعيل مسؤول العلاقات الخارجية بالمؤتمر الوطني

نأمل ان يصل منبر الدوحة لحل نهائي لقضية دارفور، وان تنتهي الوثيقة لحل سلمي وعادل يرضي أهل دارفور. مؤكدا ان قضية دارفور هي قضية كل السودانيين في المقام الاول، وانها اخذت وقتاً كافياً من التداول، وان المطلوب الآن التركيز على منبر الدوحة، وان يكون الجميع موجودين على طاولة الحوار في الدوحة حتى يخرج الحوار شاملاً وكاملاً، وقال ان القضايا الاربعة الرئيسية لقضية دارفور تم التداول حولها، وموقف الحكومة واضح فيما يتعلق بالاقليم, أنها ليست مع الإقليم وليست ضده، وانما يقرر ذلك أهل دارفور وفق استفتاء تجرية الأمم المتحدة، وان الحكومة ستلتزم بما يقرره أهل دارفور، وفيما يتعلق بتمثيل أهل دارفور في مجالس الولايات وان يكونوا ممثلين يرضى عنهم أهل دارفور، فإن ممثلي دارفور الآن يتم انتخابهم من أهل دارفور في المجالس التشريعية والولاة، وحول موضوع المحكمة الجنائية الدولية فإن الحكومة قد حسمته بانها لن تسلم سودانياً ولن تتعامل مع المحكمة الجنائية الدولية، وانها قبلت بمقترح لجنة أمبيكي الذي اعتمده الاتحاد الافريقي ومجلس الأمن الدولي معالجة قضية دارفور، واضاف ان موقف الحكومة من العدالة أن تشمل الجميع ولاكبير فوق العدالة، لكن يجب ان تتم داخل السودان وان المحكمة الجنائية ليست واحدة من هذه الآليات، واضاف د. مصطفى»سنسعى للمطالبة بإعلان العفو العام لحاملي السلاح حتى نتمكن من ان نتحاور معهم داخل السودان»، مبدياً ثقته بان السلطات تسعى لذات الهدف وقال نتمنى ان تسهم وثيقة حوار دارفور في حل سلمي وعادل يرضي أهل دارفور. مؤكدا ان مؤتمر كنانة لسلام دارفور شكلت مقرراته ومخرجاته الأساس في مفاوضات سلام دارفور بالدوحة.

الوثيقة خاطبت جذور النزاع

وقد حرص معهد ماكس بلانك بألمانيا على المشاركة في حفل تدشين وثيقة "حوار دارفور" من خلال مشاركة ممثل المعهد روس ماتياس، الذي وصف الوثيقة بالجهد الكبير، واضاف قائلا لقد حظيت الوثيقة بمشاركة خبراء واكاديميين وخاطبت جذور النزاع في دارفور، وسرد روس المراحل والجهد الذي بذل في الوثيقة من خلال جهود معهد ابحاث السلام بجامعة الخرطوم، ومعهد ماكس

بلانك بألمانيا، والذي قال انه يتمتع بإلامكانيات وخبرات كبيرة في مختلف المجالات اثمر تسخيرها في تسهيل عملية الوصول لوثيقة حوار دارفور بمشاركة واسعة للخبراء.

آفاق الحلول

وقدم دكتور الطيب حاج عطية محاضرة جاءت تحت عنوان "نحن والمستقبل" ، والتي استعرض من خلالها الجذور التاريخية للأزمة السودانية الراهنة، مقدما روشتة لآفاق الحلول للقضايا الماثلة على مختلف الاصعدة، وقال عطية ان خيارات المستقبل عند مفترق الطرق، واضاف "درجنا ان نحمل بعضنا المسؤوليات كأنما الأحداث التي تحدث هي مسؤولية فرد او جماعة او حزب "نعم كذلك" ولكنها قبل ذلك هي محصلة تاريخية كبرى تحدث تغييرات كبيرة، مشيرا الى ان تاريخ السودان شهد تحولات عظيمة بعضها بعوامل ليس بيد السودانيين السيطرة عليها، وعوامل اخرى شكلت الواقع، أي أن الامر لم يخضع لخطة لكنه كان ثمرة تحولات تاريخية، وقال الآن نحن في مرحلة صعبة فيها التوافق السياسي وتمترس الكل عند مواقفه، داعياً السياسيين الى تقدير الظرف التاريخي الذي تمر به البلاد، والجلوس والتوافق على حدود دنيا تحقق اهدافاً أولية تكون هي مخرجنا مما نتوقعه من احداث مزلزلة، مشيرا الى انه حينما نتنازع في السياسة ننسى الحقائق الموضوعية التي شكلت السودان، منذ الاستقلال ورثنا نظاماً لم يتواءم وطبيعة مشاكلنا ولم يكن مناسباً لنا، لذا فإن الأمر كان امر ادارة دولة الأزمة منذ البداية، مشيرا الى ان الازمة متعددة ومتطاولة وموروثة من التاريخ، لذا عندما لم نتمكن من تسوية النزاع او فضه لجأ الناس لحمل السلاح للعنف في الجنوب وغيره، وقال دكتور الطيب حاج عطية ان الصورة التي جاءت بها الوثيقة جاءت على طريقة المجموعة التي تكونت بها، والتي توخينا ان يمثل كل باحث فيها اهل دارفور، ثم تم ضم خبراء من خارج دارفور "عمر الفاروق شمينا، وفؤاد عيد، والفريق الطيب عبد الرحمن مختار" ثم شرعنا في البحث عن شراكة دولية فكان معهد ماكس بلانك بألمانيا، وقال عطية ان العمل البحثي بدأ داخل جامعة الخرطوم التي وفرت

المكان والأمان، ثم تواصل العمل بالخارج بمعهد ماكس بلانك الذي وفر خبراء دوليين مشهود لهم بالخبرة من يوغندا والهند وبنغلاديش والاردن، واضاف "توفرت كل المقومات المطلوبة لإنجاح هذا العمل الذي استمر لثلاث سنوات" ثم تم عرض الوثيقة في شكلها الأوّلي على مجموعات داخل السودان وخارجه، ليتم تدشينها في برلين بحضور ممثلين أروبيين وامريكيين ومن الجامعة العربية بحضور سفير السودان في المانيا، وقال عطية بدأنا بعد ذلك العمل الحقيقي بعرض الوثيقة على الحركات وحملناه الى الدوحة وتم نقاشها باستفاضة وتمت الموافقة على كل ما احتوته، مشيرا الى ان الوثيقة ليست اتفاقية ولكنها مكرسة لتحقيق سلام دارفور، وانها عبارة عن مادة موضوعية تتناول الجدلية التي سببت الصراع في دارفور، وأنها كتبت بعلمية وتجرد من خبراء عالميين بما يجري في دارفور، وانها جاءت كثمرة لتنازلات بين الباحثين المشاركين فيها.

المعهد بوابة للحوار

وقد استعرض دكتور محمد محجوب هارون مدير معهد ابحاث السلام بجامعة الخرطوم في كلمته مسيرة المعهد منذ أن أنشئ كوحدة بحثية بالجامعة في العام "١٩٨٧" وقال "إننا نحتفل بتكريم استاذ اجيال كبير، وكذلك نحتفل بتدشين مجهود بحثي مهم تمخض عنه اصدار وثيقة حوار دارفور" واضاف "وندشن كذلك في هذه المناسبة العلمية تقليداً علمياً وهو المحاضرة الدورية" واشار هارون الى أن معهد ابحاث السلام تأسس كوحدة بحثية في العام ١٩٨٧م وتطور من وحدة بحثية الى معهد ابحاث السلام، وتعاقب على ادارته عدد من اساتذة الجامعة الاجلاء، الذين ساهموا في ارساء لبنات المعهد وفي ان يقوم بأدواره المهمة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وقال ان المعهد يعمل على جملة محاور كونه معهدا بحثياً وفكرياً يسعى لتأسيس عمل علمي حول دراسات السلام والنزاع، وان يكون له جمهور من الباحثين لتشكيل هذا النظام المعرفي الذي يجمع ما بين المعرفة الكونية والتخصصية، وتعهد بأن يكون المعهد جسرا ما بين الجامعة ذات الدور الوطني وما بين المجتمع الوطني والاقليمي والدولي، واشار الى ان المعهد يعمل في بناء القدرات من خلال التدريب، وانهم

يسعون لجعل المعهد مضيفاً للقاءات اقليمية وعالمية حتى تستعيد الجامعة سمعتها كمركز دولي واقليمي.

ملامح الوثيقة الرئيسية

وقدم كل من دكتور صديق أمبدة والشفيع أحمد محمد، اللذين شاركا في اعداد الوثيقة سردا لأبرز الملامح التي احتوتها الوثيقة، حيث قام صديق أمبده في كلمته بتقديم شكره باسم اهل دارفور لجامعة الخرطوم ومعهد ماكس بلانك على الجهد الذي بذلوه لصياغة هذه الوثيقة، وقال ان الملامح الرئيسية للوثيقة أنها تطرقت للقضايا الخلافية الرئيسية وهي قضايا السلطة والثروة والتعويضات والاراضي والترتيبات الأمنية، واضاف "سعى المهتمون بمساعدة القانونيين من معهد ماكس بلانك، للاسهام بمقترحات لتقريب وجهات النظر المختلفة في القضايا المطروحة، وقال ان الوثيقة اعطت خيارات متعددة لحلول جميع القضايا،

واشار الى ان الحركات المسلحة لم تستطع ان تقدم تصوراً واضحاً حول القضايا الرئيسية وطبيعة خلافاتهم" وقال امبده ان الوثيقة في قضية الاقليم اكدت ان دارفور جزء لايتجزأ من السودان، وفي محور العدالة ان المتهم بريء حتى تثبت ادانته، كما نوقشت الخيارات في السلطة وتم كذلك نقاش اذا كان هناك استفتاء من يحق له المشاركة، وكذلك طريقة اختيار ممثلي دارفور في الجهاز التنفيذي والتشريعي، وفي تقاسم الثروة ركز على ضرورة ان تكون بالنسبة السكانية، وقال في محور العدالة الوثيقة اكدت على موضوع الموازنة بين العدالة الانتقالية والعدالة بشكلها العقابي، واكدت انه في الوقت الذي يجب ان لايفلت فيه احد من العقاب يجب اعطاء فرصة للمصالحة.

من جهته قال السفير الشفيع أحمد محمد، هذه الوثيقة بالتأكيد لن ترضي كل الناس حتى الذين شاركوا فيها ولكن نتمنى ان لا تغضب كل الناس، وقال ان ما عقد مشكلة دارفور انه حينما نشأت المشكلة لم نرها كما هي بل توهمناها، واضاف "هذه الوثيقة تعالج الجانب الاساسي البنيوي" وقال ان معظم الذين حملوا السلاح يشعرون بالغبن والتهميش لكن ليس لديهم تكييف لهذا الغبن،

واضاف "هذه الوثيقة استطاعت ان تعطي للذين حملوا السلاح مضموناً يفرغ هذا الغبن ويضعه في قوالب يمكن ان تكون موضوعية، مشيرا الى ان الوثيقة اقترحت آليات لادارة خلافات الاراضي حتى ينتفع بها الجميع.

نقلا عن جريدة الراية القطرية.

http://www.raya.com/home/print

+++++++++++++++

إتفاقية ابوجا

جرت جولات منبر أبوجا التفاوضية حتى الجولة السابعة , بين حركة / جيش تحرير السودان و حركة العدل و المساواة من جهة , و الحكومة السودانية من الجهة الاخرى , و التى انتهت بتوقيع الحركة على اتفاقية أبوجا في ٠٥ / ٠٥ / ٢٠٠٦ .- فصيل مناوي.

وتتألف اتفاقية أبوجا للسلام، التي وقعتها الأطراف المتصارعة بإقليم دارفور، في العاصمة النيجيرية أبوجا، من ستة فصول، تحدد كيفية إدارة الإقليم، وتوزيع السلطات والثروات فيه، وتنميته، وحل الخلافات الداخلية، وتنظيم علاقته بالمركز.

وقد ألحق بالاتفاقية سبعة ملاحق، هي عبارة عن الاتفاقيات السابقة التي وقعتها الحكومة مع جهات التمرد، والتي كانت تتمحور حول وقف إطلاق النار أو تسهيل توزيع الإعانات، أو بروتوكولات عامة سبق الاتفاق عليها.

أما أبرز ما تضمنته الاتفاقية فكان تأكيدها على احترام حقوق الإنسان والمواطنة لكل السودانيين، واحترام الأديان والعادات والتقاليد الخاصة بالمجموعات المختلفة، وصيانة الملكية الخاصة من الانتهاكات مهما كان مصدرها، وتأكيد الفصل بين السلطات، واحترام دولة القانون والانتقال الديمقراطي للسلطة.

أما فيما يتعلق بالحقوق الخاصة للمواطنين في دارفور، فقد جاء في الاتفاقية ضمان الموقعين مشاركة أهل دارفور في كافة مستويات الحكم، وفي جميع مؤسسات الدولة، على أن تعتمد معايير عادلة لتحديد حصص مواطني دارفور

من الوظائف، تقوم على أساس تعداد السكان والظروف المجحفة السابقة.

وبالإضافة إلى التوظيف في القطاع المدني، تدعو الاتفاقية إلى دمج مقاتلي حركات التمرد في السلك العسكري الرسمي، من جيش وشرطة وحرس حدود وسجون، وإعطاء المواطنين في دارفور حصصاً في المؤسسات العسكرية القائمة، توازي عددهم، وذلك على مستوى جميع الرتب.

أما فيما يتعلق بتقاسم السلطة، فقد أقرت الاتفاقية ضرورة إيجاد نظام فيدرالي في عموم السودان، يستفيد منه أهل دارفور بصورة خاصة، على المستويات المحلية، كما على المستويات الفيدرالية، على أن تكون الخطوة الأولى للقيام بذلك، هي عبر إعادة حدود الإقليم إلى الوضع الذي كانت عليه في الأول من يناير/كانون الثاني عام ١٩٥٦.

وتوافق المجتمعون على أن يتم إنشاء هيئة يطلق عليها اسم "سلطة دارفور الانتقالية"، وتشكلها حركات التمرد بمشاركة الحكومة، وذلك لتعزيز التنسيق والتعاون بين المجالس المحلية لولايات دارفور الثلاث، والسلطة الانتقالية من جهة، وبين تلك الأخيرة والسلطة المركزية طوال الفترة الانتقالية.

كما نصت الاتفاقية على أن يتم تعيين أحد قادة حركات التمرد بمنصب مستشار الرئيس، ويتم تعيين آخر بمنصب كبير مساعدي الرئيس، ويهتم هذا الأخير بكافة الشؤون المتعلقة بدارفور، ومجالس حكمها وإدارتها، ويشكل حلقة وصل بين الحكومة المركزية والمجالس الانتقالية.

وتتمتع ولايات دارفور الثلاث طوال الفترة الانتقالية، بما يشبه الحكم الذاتي، لناحية القدرة على جباية الرسوم والضرائب، والحصول على مساعدات خارجية ومعونات خاصة، كما لا يسمح للسلطة المركزية وسلطة الإقليم باتخاذ قرارات تتعارض مع المهام الدستورية المناطة بتلك الولايات.

ويمنح الدارفوريون، بالإضافة إلى وزرائهم الثلاثة الحاليين ثلاثة مناصب وزارية جديدة، بينها منصبان لوزراء دولة يختارهم المتمردون، أما حصة الإقليم من المجلس القومي "البرلمان" فيجب ألا تقل عن ١٢ مقعداً.

يخضع الإقليم لأول انتخابات عامة تجري بعد توقيع الاتفاقية، على أن يجري استفتاء في الإقليم بعد ١٢ شهراً، يقرر فيه الدارفوريون الإبقاء على الوضع القائم، أو توحيد الولايات الثلاث في إقليم واحد، على أن تقام الانتخابات تحت إشراف دولي.

أما فيما يتعلق بتوزيع الثروة، التي تشمل، وفقا للاتفاقية، الموارد الطبيعية والبشرية والقروض والمعونات الدولية، تدعو الاتفاقية إلى تمكين سكان درافور من الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية، أسوة بسائر السودانيين، وكذلك ضمان ملكيتهم لأراضيهم.

وسيتم تعيين لجنة خاصة لحل الخلافات حول ملكية الأرض في الإقليم - الأمر الذي شكل الشرارة الأولى لتفجر النزاع - وستعيد اللجنة الممتلكات المصادرة إلى أصحابها، كما سيتم وضع سياسة عادلة لتنمية الإقليم، الذي اعترفت الاتفاقية بوجود فقر شديد وإجحاف بحقه، على أن يتم تقرير تعويضات عادلة للمتضررين.

يتم إنشاء صندوق خاص لإعمار دارفور، وإعادة النازحين إليها، كما سيتم وضع برامج لتنمية الأرض وتجهيزها للرعي، بشكل يسمح ببقاء الرعاة في أراضيهم وعدم نزوحهم منها، كما سيتم وضع سجلات بملكية الأراضي وفق الأعراف والتقاليد المعمول بها، وإعادة الملكيات المسلوبة لأصحابها.

وبالإضافة إلى حصة دارفور العادية من ثروات البلاد، أقرت الاتفاقية منح الإقليم مبالغ إضافية وفورية، بقيمة ٨٠٠ مليون دولار، تدفع في الفترة الممتدة بين السنوات ٢٠٠٦ و٢٠٠٩.

+++++++++++++++

اذاعة عافية دارفور

تأسست إذاعة عافية دارفور في سبتمبر ٢٠٠٨ واستمرت لنحو ١٠ سنوات حتى توقفت في مارس من العام ٢٠١٨، وتبث الاذاعة من أمريكا وقالت إن السبب الأساسي وراء توقف بث إذاعة عافية دارفور يتمثل في توقف التمويل من

قبل المانحين للإذاعة المهنية المستقلة التي سلطت الأضواء الكاشفة على محنة النازحين في إقليم دارفور واللاجئين في شرق تشاد ودول أخرى، هذا الى جانب قضايا دارفور والسودان ضمن برامج متنوعة.

وتقول ديباجة التعريفلعافية دارفور، انها برنامج اذاعي متكامل بدأ يُبث إلى دارفور في ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٨. يسلط البرنامج الضوء على تطورات الأحداث في السودان ومحنة النازحين في منطقة دارفور واللاجئين في شرقي تشاد ودول أخرى. ويشمل البرنامج اليومي نشرة كاملة للأخبار ومقابلات مع المسؤولين الأميركيين وخبراء حقوق الانسان وخبراء سودانيين وممثلي المنظمات غير الحكومية والحركات المسلحة والناشطين. ويجري برنامج عافية دارفور أيضا مقابلات مع النازحين في دارفور واللاجئين، ويتيح لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم في ما يدور في الاقليم من تطورات أمنية وانسانية. ويتناول البرنامج ما تنشره الصحافة الغربية والعالمية عن دارفور ويفرد زاوية لابراز التراث الثقافي والحضاري للاقليم.

يُبث برنامج "عافية دارفور" على موجات قصيرة لمدة ثلاثين دقيقة يومياً في الساعة التاسعة مساء بتوقيت دارفور ويُعاد بعد نصف ساعة أي في العاشرة مساءً وفي السادسة من صباح اليوم التالي.

موجات البث:السادسة الى السادسة والنصف صباحا موجتان بذبذبات ٧٢٧٥ و ٩٨٤٥ كيلوهيرتز

التاسعة الى التاسعة ونصف مساء ثلاث موجات بذبذبات ٩٣٨٠ و ٩٨٠٥ و ١١٦٣٥ كيلوهيرتز.

العاشرة الى العاشرة والنصف مساء موجتان بذبذبات ٩٨٠٥ و٩٨١٥ كيلوهيرتز،وتنضم اليهما في العاشرة والربع مساء موجة بذبذبة ٩٧٤٥ كيلوهيرتز.

+++++++++++++++

تكوين ولاية شرق دارفور

في نياير ٢٠١٢، أجرى الرئيس السوداني عمر البشير تعديلات على هيكلة وولاة اقليم دارفور بإصداره ثلاثة مراسيم جمهورية بموجبها تم إنشاء ولايتي وسط وشرق دارفور وتم تعيين ولاة جدد في هذه الولايات مع احتفظ البعض بمنصبه.

وتجئ هذه القرارات المرتقبة بعد أكثر من خمسة اشهر على توقيع وثيقة الدوحة للسلام في دارفور بين الحكومة وحركة التحرير والعدل التي تنص على إنشاء هاتين الولايتين.

وكان مجلس الوزراء السودانى صادق قبل عدة اشهر على قانون الغاء وإنشاء ولايات بدارفور لسنة ٢٠١١م ،ونص القانون على تقسيم دارفور لخمس ولايات ،هى جنوب دارفور وعاصمتها نيالا وتتكون من عشر محليات ، ولاية شرق دارفور عاصمتها الضعين تتكون من خمس محليات ، غرب دارفور وعاصمتها الجنينة وتتكون من ثماني محليات ، ولاية وسط دارفور وعاصمتها زالنجي وتتكون من ثماني محليات .

وارجع المجلس انشاء الولايات الجديدة أنفاذاً لرغبات أهالي دارفور التي ترجع الى العام ١٩٩٤م ،والتي طالبت بأنشاء خمس ولايات بدارفور، وتجسيداً لتوصيات ملتقي أهل دارفور في العام ٢٠٠٨م وتمشياً مع مقتضيات استراتيجية سلام دارفور بما تتمتع به هاتين الولايتين من كثافة سكانية ومساحة شاسعة.

نقلا عن سودان تربيون

http://www.sudantribune.net

+++++++++++++++

السودان وتشاد تاريخ من الصراع

الحالة السائدة للعلاقات بين الخرطوم وانجمينا، منذ استقلال تشاد في عام ١٩٦٠، هي التوتر. فمنذ ان خرج المستعمر الفرنسي، وتولى الرئيس تمبلباي زمام الحكم في البلاد لم تشهد العلاقات بين البلدين الاستقرار الا استثناء.

وتبدو الصورة قاتمة طبقا لمراقبين، خاصة في ظل تبادل الطرفين الاتهامات بتقديم الدعم اللوجستي للحركات المسلحة في البلدين، منذ تأجج النزاع في دارفور ٢٠٠٣.

وفي عام ٢٠٠٥ تغير مسار العلاقات بين الخرطوم وانجمينا، ان تشاد اتهمت السودان بتسليح ثلاثة آلاف متمرد عبر الحدود لزعزعة الامن، لكن الخرطوم اتبعت سياسة التهدئة، وفي سياقها بعثت بوفد رسمى الى تشاد في اكتوبر (تشرين الاول) ٢٠٠٥ لاحتواء الانفاس الساخنة الصادرة من تشاد، غير انها اخفقت في الامر، فلعبت ذات اللعبة التشادية، حيث اتهمت انجمينا بتأجيج الصراع في دارفور ودعم الحركات المسلحة.

وفي خضم تصاعد الاحداث اتفقت لجنة مشتركة بين المؤتمر الوطني والحركة الوطنية للإنقاذ التشادية على ملامح وخطوط عريضة لاحتواء التوتر شرعت بعده الحكومة التشادية في سحب قواتها المتمركزة في الحدود، بحجة مطاردة المعارضة التشادية.

في مطلع عام ٢٠٠٦ دفع الرئيس الليبي معمر القذافي بمبادرة لحل الأزمة يطرحها في قمة الخرطوم، وجدت القبول من السودان، وجرى على الاثر اجتماع قمة بين ديبي والبشير انهت بإعلان طرابلس في فبراير (شباط) من نفس العام، غير انه قبل ان يجف مداد الاعلان اتهم السودان تشاد بمساندة الحركات المسلحة في تنفيذ هجوم على غرب دارفور من داخل اراضيها تشاد، وفي ابريل (نيسان) من نفس العام اتهم ديبي السودان بالعمل على زعزعة الاستقرار في بلاده، ولكن القذافي حرص على التهدئة.

واستنجد السودان اثر توالي العواصف بين العاصمتين بفرنسا وطلبت تدخل الرئيس شيراك في الامر لحسمه نهائيا، وعبر تحرك فرنسى ليبي تعانق البشير وديبي في قمة «بانجول» الافريقية وعادت العلاقات الى الهدوء المشوب بالحذر، لتتوتر الاوضاع بعد اتهام السودان لتشاد بدعم جبهة الخلاص المسلحة في دافور والتورط في عدة معارك في دارفور.

+++++++++++++++

هجرة الدارفوريين إلى اسرائيل

ثمة إحصاءات رسمية تؤكد أن هناك ٢٠ ألف سوداني تسللت الأغلبية منهم خلال السنوات الماضية عبر الحدود الإسرائيلية المصرية، ويعيش معظمهم في تل أبيب وعراد وإيلات وبني براك. وبالنظر إلى تصنيفاتهم السكانية فمعظمهم من مناطق النزاعات في السودان حيث إن ٢٥٪ منهم من دارفور و١٥٪ من جبال النوبة و٦٠٪ من جنوب السودان. وقد قوبلت عودة ٧٠٠ من اللاجئين السودانيين بإسرائيل عبر الجنوب أخيراً بحذر بالغ وتوجس، وذلك خوفاً من عودتهم كجواسيس.

وبين العام ٢٠١٣ والعام ٢٠٠٥ تدفق ما يقدر بخمسة آلاف سوداني نحو إسرائيل (٣ آلاف منهم من جنوب السودان حالياً)، واجهوا العديد من التحديات بدءاً من رصاص العسكر المصريين المنتشرين على الحدود وانتهاء بحالة الشك التي تلاحقهم بعد أن عادوا من إسرائيل بعد أن ضاقت الأخيرة بهم.

+++++++++++++++

الجامعة العربية

في مارس ٢٠٠٦، اختتمت القمة العربية الثامنة عشرة في الخرطوم بعد جلسة علنية وتلا الأمين العام عمرو موسى البيان الختامي، الذي تضمن قرارات لتوسيع قاعدة التضامن العربي، في مقدمتها تخصيص مبلغ ١٥٠ مليون دولار »كمساهمة عربية في تمويل القوات الإفريقية العاملة في دارفور خلال الستة أشهر المقبلة«.

في ابريل ٢٠٠٩ ، عقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعا طارئا على مستوى المندوبين الدائمين للدول الأعضاء بالجامعة بمقر الأمانة العامة للجامعة لبحث الوضع في إقليم دارفور السوداني.وجرى الاجتماع بناء على طلب السودان لمناقشة تطورات الأوضاع في دارفور ومجمل الأوضاع على الساحة السودانية.

وقدم السودان خلال الاجتماع ، الذي ترأسه مندوب السودان الدائم لدي الجامعة وسفيرها بمصر عبد المنعم مبروك ، تقريرا مفصلا حول الأوضاع الإنسانية في دارفور واحتياجات المنظمات الإنسانية السودانية للقيام بمهامها بدلا من المنظمات الأجنبية التي قام السودان بطردها.

في فبراير ٢٠١٠ للمرة الأولى في تاريخها عقدت الجامعة العربية اجتماعاً لها في دارفور في مبادرة "للتضامن مع السودان" إلا أن حركة تحرير السودان رفضت المبادرة "جملة وتفصيلا".

حيث جرت العادة أن يعقد مجلس جامعة الدول العربية اجتماعاته الدورية في عواصم الدول الأعضاء؛ إلا أن المجلس خرق هذه القاعدة بأن عقد اجتماعا استثنائيا في إقليم دارفور بغرب السودان. وخرج الاجتماع بـ "إعلان الفاشر" نسبة إلى حاضرة الإقليم، والذي أكد على "التضامن الكامل مع السودان في حفاظه على سيادته وأمنه ووحدة أراضيه وشعبه" بحسب نص البيان.

الجامعة العربية أرادت من خلال عقد الاجتماع الاستثنائي في مدينة الفاشر تحقيق مجموعة من الأهداف، كما يقول زيد الصبان، مسؤول السودان بمكتب الأمين العام للجامعة أهمها "الإعلان عن التضامن العربي مع السودان في مواجهة كافة التحديات خلال الفترة القادمة". في هذا السياق يضيف الصبان، في حوار مع دويتشه فيله، أن الجامعة "يجب أن تقف إلى جوار السودان في هذه الفترة المقبلة التي تعتبر محورية في تاريخه"، خصوصا أن السودان "اختار طريق التسوية السلمية لكافة الأزمات فيه».

ويضيف الصبان بأن الاجتماع يمثل رسالة لأهل دارفور أيضا بأن الجامعة لا تلعب دورا سياسيا في أزمة دارفور فحسب، بل تساهم في توفير خدمات أساسية لسكان الإقليم بـ"اعتباره واجبا لا يحتمل التأجيل.»

و قام الأمين العام للجامعة عمرو موسى، ومندوبو الدول الأعضاء، بجولة في ولايتي جنوب وغرب دارفور، في اليوم الذي سبق عقد الجلسة الاستثنائية، لتدشين مشاريع تنموية بدأت بها الجامعة العربية هناك. وفي هذا الإطار تم

افتتاح قرى نموذجية ومشاريع خدمية وصحية ومراكز مياه.

لكن حركة تحرير السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور، أحدى أكبر الفصائل المسلحة في إقليم دارفور، ترفض مبادرات الجامعة العربية جملة وتفصيلا، إذ أنها ترى في توجه الجامعة هذا "تماشيا مع خط التهجير الذي تنتهجه حكومة الخرطوم، مما يضفي الشرعية على محاولة الحكومة لاحتلال أراضي شعب دارفور"، حسب كلام نور في حوار مع دويتشه فيله. ويضيف بأن "أي تحرك من هذا القبيل سيواجه بالرفض سياسيا وعسكريا.»

ويتابع رئيس حركة تحرير السودان المقيم في باريس بأن "هناك منظمات تابعة للأمم المتحدة وبإمكان جامعة الدول العربية التنسيق عن طريقها، إذا كانت جادة في سعيها لتقديم الدعم المادي والخدمات للنازحين"، وإلا فإن الجامعة الدول العربية تصبح جزءا من "مخطط النظام لتعريب المنطقة وطرد السكان الأصليين وإضفاء الشرعية على احتلال القادمين الجدد." لكن الصبان يرد على هذا بأن القرى لا "تضم منازل مخصصة للسكن، بل هي مؤسسات صحية وتعليمية واجتماعية أنشأت لخدمة النازحين". وإذا قرر هؤلاء العودة إلى ديارهم فستكون هذه القرى "مستمرة في تقديم الخدمات"، حسب الصبان.

وتزامن الاجتماع مع بداية الحملة الانتخابية في البلاد، لكن الأمين العام للجامعة العربية أكد أن التوقيت لم يكن مقصودا وإن أرادت الجامعة الاستفادة منه لتأكيد مساندتها لإرادة "الشريكين في الشمال والجنوب لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل بينهما". بيد أن حركة تحرير السودان، التي تتبنى موقفا معارضا لإجراء الانتخابات، تتساءل كيف يمكن إجراء انتخابات و"شعب دارفور يتعرض للقتل والتهجير"، وفقا لتعبير نور. ويرى القيادي الدارفوري البارز بأن الحزب الحاكم في السودان يسعى إلى إجراء الانتخابات بعد أن "شكل لجنة انتخابات أحصت سكان السودان بالطريقة التي تضمن له الفوز وتضفي شرعية على النظام الانقلابي».

بدوره دعا "إعلان الفاشر" الحركات المسلحة لتوحيد مواقفها و"الالتحاق بركب السلام". وناشد مسؤول ملف السودان بالجامعة العربية زيد الصبان في حواره

مع دويتشه فيله هذه الحركات "العودة إلى المفاوضات خصوصا وأنها تتم برعاية عربية أفريقية تلقى كل الدعم الدولي.»

+++++++++++++++

جائزة سخاروف لحرية الفكر

جائزة سخاروف لحرية الفكر (بالإنجليزية: Sakharov Prize for Freedom of Thought) هي جائزة أسسها البرلمان الأوروبي في ديسمبر ١٩٨٨ لتكريم الأشخاص أو المؤسسات الذين كرسوا حياتهم للدفاع عن حقوق الإنسان وحرية الفكر، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى العالم والناشط السوفييتي أندريا سخاروف. تقوم لجنة الشؤون الخارجية والتنمية بالبرلمان الأوروبي بترشيح قائمة قصيرة من مستحقي الجائزة، ثم يعلن اسم الفائز في أكتوبر. وقد بلغت القيمة المالية للجائزة سنة ٢٠١٠ مبلغ ٥٠ ألف يورو.

منحت أول جائزة مناصفة بين الجنوب إفريقي نلسون مانديلا والروسي أناتولي مارتشينكو. وفي ١٩٩٠ منحت الجائز لأون سان سو تشي ولم تستطع استلامها بسبب سجنها سياسياً إلا في عام ٢٠١٣ وفي ٢٠١١، تقاسم الجائزة خمسة ممثلين عما سمي بالربيع العربي هم أسماء محفوظ وأحمد الزبير السنوسي ورزان زيتونة وعلي فرزات واسم محمد البوعزيزي لمساهماتهم في إحداث "تغيرات تاريخية في العالم العربي". كما منحت الجائزة على مدار تاريخها لعدة منظمات، كانت أولها جمعية أمهات ميدان مايو في الأرجنتينية سنة ١٩٩٢.

وتُسلم جائزة سخاروف في حدود يوم ١٠ ديسمبر من كل عام، وهو اليوم الذي يُحتفل فيه بيوم حقوق الإنسان، في ذكرى إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨.

فوز صالح

وفي ديسمبر ٢٠٠٧ أعلن البرلمان الاوروبي فوز المحامي السوداني المدافع عن حقوق الانسان صالح محمود عثمان بجائزة سخاروف السنوية لحرية الفكر. وعلى مدى سنوات دافع عثمان وهو نائب معارض بالبرلمان السوداني ويعمل

مع المنظمة السودانية لمناهضة التعذيب عن مئات من ضحايا الانتهاكات في اقليم دارفور السوداني أو قدم لهم مساعدة قانونية مجانية.ء

وقال هانز جيرت بويترينج رئيس البرلمان وهو يعلن عن الجائزة "البرلمان الاوروبي يريد أن يعترف بالنشاط المهم للغاية لهذا الرجل الشجاع الذي استطاع اسماع صوته ليضمن تأييد سيادة القانون في السودان."ءوستقام مراسم تسليم الجائزة في ستراسبورج يوم ١١ ديسمبر كانون الاول.ء

وسميت الجائزة باسم النشط السوفيتي البارز في مجال حقوق الانسان أندري سخاروف. ومنحت العام الماضي للزعيم المعارض في روسيا البيضاء ألكسندر ميلينكفيتش. ومن بين من فازوا بالجائزة في السابق زعيمة المعارضة في ميانمار أونج سان سو كي.ء

وجاء في بيان للبرلمان الاوروبي أن زعماء الكتل السياسية في البرلمان اختاروا عثمان بالاجماع. وضمت القائمة النهائية للمرشحين الصحفية الروسية المعادية للكرملين أنا بوليتكوفسكايا التي لقيت حتفها بالرصاص العام الماضي والنشطين الصينيين هو جيا وزينج جينيان.ء

وأشاد البرلمان الاوروبي بعمل عثمان مع ضحايا الصراع.ءوقال بموقعه على الانترنت "على مدى عقدين خلال الحروب الاهلية المختلفة في السودان خاطر صالح محمود عثمان بحياته لتوفير المساعدة القانونية والطبية لاعداد لا تحصى من ضحايا الصراع،وكلفه صراعه ضد الظلم ثمنا شخصيا فقد قتل أفراد من أسرته أو تعرضوا للتعذيب."ء

وسجنت حكومة السودان عثمان نفسه لاكثر من سبعة أشهر في عام ٢٠٠٤ دون توجيه تهم له أو محاكمته.ءوفي نوفمبر تشرين الثاني ٢٠٠٥ منح عثمان أرفع وسام تقدمه منظمة مراقبة حقوق الانسان (هيومان رايتس ووتش) لعمله في السودان.ء

+++++++++++++++

جائز المحامين الامريكية

في ٣٠ يونيو - ٢٠١٨ ، منحت رابطة رابطة المحامين الامريكية جائزتها الدولية لحقوق الانسان لعام ٢٠١٨ للمحامي السوداني عبد الرحمن القاسم وهي جائزة مخصصة للمحامين من خارج الولايات المتحدة و ذلك تقدريا لجهود القاسم و سجلة الطويل في تمثيل و توسيع نطاق الوصول الي العدالة لضحايا انتهاكات حقوق الانسان.

ووصف المحامي عبد الرحمن القاسم امين العلاقات الخارجية بهيئة محامي دارفور في مقابلة مع راديو دبنقا دبنقا منحة الجائزة، بأنها تتويج لجهود الناشطين السودانيين في مجالات حقوق الانسان وللهيئات الدولية والوطنية علي راسها هيئة محامي دارفور. وقال ان الجائزة تعطي دافعا قويا للناشطين في مجال حقوق الانسان لمواصلة عملهم.

ومن جانبها قالت رابطة المحامين الامريكية ان تكريم عبدالرحمن القاسم ومنحه للجائزة جاء لالتزامه الثابت بحماية حقوق الإنسان والحريات المدنية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في السودان. و قالت رئيسة رابطة حقوق الإنسان ، هيلاري باس، "إن إنجازاته استثنائية بشكل خاص بالنظر إلى العقبات الهائلة والتهديدات والتحديات التي واجهها".

مؤتمر الصلح بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا

فبراير ٢٠١٥م

البيان الختامي والتوصيات

قال المولى عز وجل: (لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا) صدق الله العظيم الآية ١١٤ من سورة النساء

بعون من الله وفضله انعقد بمروي مؤتمر الصلح الأهلي بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا خلال الفترة من الثلاثاء ١٧ فبراير ٢٠١٥م وحتى ٢٨ فبراير ٢٠١٥م تحت شعار (الصلح خير) برعاية كريمة من سعادة الفريق أول ركن/ بكري حسن صالح - النائب الأول لرئيس الجمهورية وإشراف مباشر من معالي الوزير د. فرح مصطفى وزير الحكم اللامركزي.

الجلسة الافتتاحية محضورة مشهودة خطابها النائب الأول لرئيس الجمهورية الذي قدم من الموجهات ما سهل وأعان المؤتمر وكذلك وزير الحكم اللامركزي رئيس اللجنة التحضيرية التي أعدت لهذا المؤتمر، خاطب الجلسة أيضاً العقيد ركن الطيب عبد الكريم والي شرق دارفور ألقت الولاية الشمالية بكامل ثقلها السياسي والاجتماعي خدمة للمؤتمر الذي خاطب جلسة الافتتاح فيه واليها مرحباً ومتمنياً التوفيق والسداد للمؤتمر الذي ينتظر أهل السودان مخرجاته، كما تحدث ناظرا القبيلتين وكذلك رئيس الأجاويد الشرتاي إبراهيم عبد الله محمد بعدما وضع معتمد محلية مروي كافة إمكانات المحلية وأهلها خدمة لهذا المؤتمر.

أدى الأجاويد القسم بعد تلاوة قرار التشكيل الصادر من فخامة رئيس الجمهورية المشير عمر حسن أحمد البشير رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٥م، الأمر الذي أكد إهتمام الدولة على كافة مستوياتها بهذا المؤتمر وحرصها على صناعة السلم الاجتماعي المستدام بين القبيلتين.

بدأت الجلسات المباشرة مع الأطراف واضعين في الحسبان ما يتميز به مجتمع دارفور عقب الحقب التأريخية ومنذ عهد السلطنات إذ عرف بقوة التدين وعمق العقيدة وأصالة الموروث والتقاليد وقوة تماسك النسيج الإجتماعي، ظل الحال على ما هو عليه حتى برزت أزمة دارفور وأشتد أوار الصراعات القبيلة وعلت العصبية التي قادت إلى الخصومة والفخور والبطش بعيداً عن قيم الدين وأعراف أهل دارفور.

ألقت الصراعات القبلية بظلال قاتمة على كل مناحي الحياة الإجتماعية والإقتصادية والأمنية ومزقت النسيج الإجتماعي، عاشت القبائل في حالة مأساوية وخاصة المرأة والطفل وخلفت الحرب الأرامل والأيتام وبرزت ظاهرة النزوح والهجرة وتفشي الجهل والفقر والمرض أوشك أن يغيب الوعي الاجتماعي.

إن ما جري من أحداث بين الرزيقات والمعاليا وتكرر مرات في حقب متفاوته من الزمان أمر يؤسف عليه فقد أضاع قدرات وأهدر إمكانات.

بالتوقيع على وثيقة الصلح في مؤتمر مروي طوت القبيلتان صفحة الصراع وإلى الأبد بإذن الله وتعقد العزم وتعاهد الله ورسوله وولاة الأمر على الإلتزام بتنفيذ مقررات الصلح وأن تعمل على معالجة ما يستجد من أحداث عبر الحوار وأعمال الأعراف السائدة في دارفور، ملتزمين بقيم الدين وقواعد الحق والعدل، وعدم الإعتداء على بعض في النفس والمال والممتلكات وأن تسعى لترسيخ مبدأ العفو والتسامح (فمن عفا وأصلح فأجره على الله).

نعلن من خلال هذا البيان ومن هذا المكان سد مروي بالتوقيع على

هذه الوثيقة ستكون ولاية شرق دارفور نموذجاً في وحدة الصف وتماسك الجبهة الداخلية وركيزة للوحدة الوطنية وصمام أمان وحدة السودان.



الولاية الشمالية
محلية مروي

مؤتمر مروي للصلح بين الرزيقات والمعاليا
البيان الختامي والتوصيات

فبراير ٢٠١٥م

وثيقة الصلح

مباديء عامة:

١- يعفو الطرفان الرزيقات والمعاليا عن بعضهم عفواً كاملاً إمتثالاً لأمر الله عز وجل (فمن عفا وأصلح فأجره على الله).

٢- الإلتزام التام والكامل بما جاء في هذه الوثيقة متمسكين بالأعراف والتقاليد والعمل على تحقيق العيش الكريم والسعي لتجاوز مرارات الماضي حتى لا تورثها الأجيال القادمة.

٣- العمل الجاد على تطبيع الحياة وإعادة العلاقات على ما كانت عليه وتقديم نموذج أمثل في التعايش والتهيئة لمستقبل واعد للأجيال القادمة حتى لا يكون الصراع جزء من المكون الثقافي لهم.

٤- إلتزام القبيلتين بتسوية أمر الديات وتعويض الجرحى والخسائر وفقاً للاعراف مراعين حق الأرامل والأيتام إزالة وجبر الضرر تطيباً للخواطر.



موتمر الصلح بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا

فبراير/٢٠١٥م

البيان الختامي والتوصيات

قال المولى عز وجل :

﴿لاخير في كثير من نجواهم الا من أمر بصدقة او معروف او إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله فسوف نؤتيه أجراً عظيما﴾ صدق الله العظيم

الآية ١١٤ من سورة النساء

بعون من الله وفضله انعقد بمروي موتمر الصلح الأهلى بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا خلال الفترة من الثلاثاء ١٧ فبراير ٢٠١٥م وحتي ٢٨فبراير ٢٠١٥م تحت شعار ﴿الصلح خير﴾ برعاية كريمة من سعادة الفريق أول ركن /بكرى حسن صالح – النائب الأول لرئيس الجمهورية وإشراف مباشر من معالي الوزير د. فرح مصطفي وزير الحكم اللامركزي .

الجلسة الإفتتاحية محضورة مشهودة خاطبها النائب الأول لرئيس الجمهورية الذي قدم من الموجهات ما سهل وأعان المؤتمر وكذلك وزير الحكم اللامركزي رئيس اللجنة التحضيرية التي أعدت لهذا المؤتمر ، خاطب الجلسة أيضاً العقيد ركن الطيب عبد الكريم والى شرق دارفور ألقت الولاية الشمالية بكامل ثقلها السياسي والإجتماعي خدمة للمؤتمر الذي خاطب جلسة الإفتتاح فيه واليها مرحباً ومتمنياً التوفيق والسداد للمؤتمر الذي ينتظر أهل السودان مخرجاته ، كما تحدث ناظرا القبيلتين وكذلك رئيس الأجاويد الشرتاي إبراهيم عبد الله محمد بعد ما وضع معتمد محلية مروي كافة إمكانات المحلية وأهلها خدمة لهذا المؤتمر.

قرارات المؤتمر

١- بالرجوع للدستور والأعراف والتقاليد والموروثات التأريخية والمواثيق فإن الأرض موضوع النزاع (محليتي عديلة وأبو كارنكا) جزء من دار الرزيقات التقليدية التأريخية، تقطن فيها قبيلة المعاليا منذ أمد بعيد.

٢- الأرض بموجب الدستور والقانون ملك للدولة ينتفع المواطنون منها بموجب القوانين التي تنظم ذلك وكذلك الأعراف.

٣- تبقى نظارة المعاليا بموجب القرار رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٤م الذي أصدره والي ولاية جنوب دارفور، القاضي بإنشائ نظارة للمعاليا مع مراعاة الأوضاع التأريخية وممارسة الإختصاصات الواردة في قرار الإنشاء.

٤- على القبيلتين العمل الجاد لتحقيق التعايش وبناء السلام الإجتماعي عبر مناشط إجتماعية وأهلية حتى تعود الحياة سيرتها القديمة في الحميمية والأخاء.

٥- قرر المؤتمر عودة المتأثرين بالحرب إلى قراهم ومنازلهم ومتاجرهم ومزارعهم وأماكن ومواقع نشاطهم الإقتصادي لممارسة حيلتهم الطبيعية.

٦- أي حادث بعد التوقيع على الوثيقة يعامل معاملة فردية بإجراءات جنائية.

٧- أي فرد أو جماعة يسعى أو تسعى لخرق أي بند من بنود الصلح يعامل بحسم وقوة القانون ولا يجد حماية من القبيلة أو أي جماعة.

٨- يلتزم طرفا الصلح بمحاربة المتفلتين الخارجين على القانون والتبليغ الفوري عنهم ومساعدة السلطات على القبض عليهم وتقديمهم للعدالة.

٩- على الحكومة دفع تعويضات المتأثرين بالحرب داخل مدينة الضعين للذين فقدوا ممتلكاته.

١٠- يعامل الجرحى وفقاً لشهادة القوميسيون الطبي التي تحدد نسبة العجز والإصابة.

١١- شهداء الشرطة يعاملوا وفق قانون شرطة السودان.

قرارات المؤتمر في الديات والخسائر

أ) قبيلة المعاليا:

* إعتمد الأجاويد عدد (٢٨٥) قتيل لقبيلة المعاليا منذ أحداث أغسطس ٢٠١٣م.

* إعتمد الأجاويد عدد (٢٠٥) جريح لقبيلة المعاليا منذ أحداث أغسطس ٢٠١٣م.

* إعتمد الأجاويد جملة مبلغ ٣٠,٢٥٢,٠٠٠) فقد ثلاثون مليوناً ومئتان وإثنان وخمسون ألف جنيه عبارة عن ٤٠٪ من جملة الخسائر في الممتلكات.

ب) قبيلة الرزيقات

* إعتمد الأجاويد عدد (٢٥٢) قتيل لقبيلة الرزيقات منذ أحداث أغسطس ٢٠١٣م.

* إعتمد الأجاويد عدد (٢٣٥) جريح لقبيلة الرزيقات منذ أحداث أغسطس ٢٠١٣م.

* إعتمد الأجاويد جملة مبلغ (٢,٤١٥,٠٠٠) فقط مليونان وأربعمائة وخمسة عشر ألف جنيه عبارة عن ٤٠٪ من جملة الخسائر في الممتلكات.

ج) قرر الأجاويد دية القتيل الواحد (٣٠,٠٠٠) جنيه ثلاثون ألف جنيه.

أدى الأجاويد القسم بعد تلاوة قرار التشكيل الصادر من فخامة رئيس الجمهورية المشير عمر حسن أحمد البشير رئيس الجمهورية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٥م ، الأمر الذي أكد إهتمام الدولة على كافة مستوياتها بهذا المؤتمر وحرصها على صناعة السلم الإجتماعي المستدام بين القبيلتين.

بدأت الجلسات المباشرة مع الأطراف واضعين في الحسبان ما يتميز به مجتمع دارفور عقب الحقب التاريخية ومنذ عهد السلطنات إذ عرف بقوة التدين وعمق العقيدة وأصالة الموروث والتقاليد وقوة تماسك النسيج الإجتماعي ، ظل الحال على ما هو عليه حتى برزت أزمة دارفور وأشتد أوار الصراعات القبلية وعلت العصبية التي قادت إلى الخصومة والفجور والبطش بعيداً عن قيم الدين وأعراف أهل دارفور .

ألقت الصراعات القبلية بظلال قاتمة على كل مناحي الحياة الإجتماعية والإقتصادية والأمنية ومزقت النسيج الإجتماعي ، عاشت القبائل في حالة ماساوية وخاصة المرأة والطفل وخلفت الحرب الأرامل والإيتام وبرزت ظاهرة النزوح والهجرة وتفشي الجهل والفقر والمرض أوشك أن يغيب الوعي الإجتماعي .

إن ما جرى من أحداث بين الرزيقات والمعاليا وتكرر مرات في حقب متفاوته من الزمان أمر يؤسف عليه فقد أضاع قدرات وأهدر إمكانات.

بالتوقيع على وثيقة الصلح في مؤتمر مروى طوت القبيلتان صفحة الصراع وإلى الأبد بإذن الله ، وتعقد العزم وتعاهد الله ورسوله وولاة الأمر على الإلتزام بتنفيذ مقررات الصلح وأن تعمل على معالجة ما يستجد من أحداث عبر الحوار وأعمال الأعراف السائدة في دارفور ، ملتزمين بقيم الدين وقواعد الحق والعدل ، وعدم الإعتداء على بعض في النفس والمال والممتلكات وأن تسعى لترسيخ مبدأ العفو والتسامح ﴿فمن عفا وأصلح فأجره على الله﴾.

نعلن من خلال هذا البيان ومن هذا المكان سد مروى بالتوقيع على هذه الوثيقة ستكون ولاية شرق دارفور نموذجاً في وحدة الصف وتماسك الجبهة الداخلية وركيزة للوحدة الوطنية وصمام أمان وحدة السودان.

التوصيات:

١- على الدولة ممثلة في ديوان الحكم اللامركزي العمل على إعادة ترتيب أمر الإدارة الأهلية في السودان عامة ودارفور خاصة بإصدار قانون إطاري للإدارة الأهلية تحتذي به الولايات في إعداد قوانين خاصة بها.

٢- بسط هيبة الدولة وسيادة حكم القانون لتأمين المواطنين وممتلكاتهم.

٣- منع حمل السلاح وارتداء الزي العسكري في الأسواق والأماكن العامة لغير القوات النظامية.

٤- فتح الطرق العابرة والأسواق المشتركة وموارد المياه.

٥- إعمار القرى التي تأثرت بالنزاعات من قرى الطرفين.

٦- يناشد المؤتمر الدولة ومنظمات المجتمع المدني أن يولوا محليات ولاية شرق دارفور العناية الخاصة وتقديم الخدمات الإجتماعية والشبابية ومناشط المرأة وتوفير إحتياجات ذوي الحاجات الخاصة حتى تتجاوز المنطقة الآثار النفسية والإجتماعية التي خلفتها الحرب.

٧- فتح المسارات والصواني والنزل وموارد المياه أمام حركة الرحل وفق تدابير ولائية بالتنسيق مع الآلية.

٨- على القبيلتين الإيفاء بالإلتزامات الخاصة بالديات السابقة التي لم يتم سدادها وخاصة التبت والقرضاية وأي إلتزامات بين القبيلتين.

٩- إخلاء المنازل والمتاجر وأي موقع خاص بالمتاثرين الذين تم إجلاءهم من الضعين.

١٠- على حكومة ولاية شرق دارفور ترسيم الحدود بين المحليات وفق أوامر التأسيس درءاً لأي نزاع حدودي بين المحليات.

لضمان إستمرار الصلح وتنفيذ بنوده يوصي المؤتمر بتشكيل آلية بقرار من رئاسة الجمهورية تتمثل فيها كافة الأجهزة ذات الصلة (الشرطة –الأمن- الإستخبارات- النيابة- الإدارة الأهلية للطرفين) ويكون لها المهام التالية:-

مهام الآلية:

١- إنزال وتنفيذ مخرجات ومقررات المؤتمر على أرض الواقع بين القبيلتين.

٢- الإشراف على عودة المتأثرين بالحرب ونزحوا من مناطقهم تاركين منازلهم ومتاجرهم ومزارعهم ومواقع نشاطهم الإقتصادي وتوفيق أوضاعهم حسب الحال.

٣- معالجة القضايا العالقة والتي لم يفصل فيها المؤتمر لعدم إكتمال البلاغات أو إستيفاء الملطوب في القضية.

٤- متابعة القبائل ومساعدتها على دفع الديات والتعويضات.

٥- الإشراف على قيادة مناشط مجتمعية لترسيخ ثقافة السلام بالتنسيق مع حكومة شرق دارفور والجهات ذات الإختصاص.

٦- رفع تقرير دوري لرئاسة الجمهورية بصورة لوالي شرق دارفور عن مدى التنفيذ والمعوقات والتوصيات اللازمة التي تعين على إنزال بنود الصلح.

٧- التنسيق التام مع حكومة ولاية شرق دارفور وأن يكون نشاطها بعلم الوالي وأجهزته.

٨- أي تكليف من رئاسة الجمهورية بشأن إنفاذ بنود الوثيقة أو من لجنة أمن الولاية.

٩- رئاسة الجمهورية تتولى توفير الميزانية اللازمة للآلية ووسائل الحركة وكل معينات العمل.

١٠- ينتهي أجل الآلية حسب تقدير رئاسة الجمهورية بناة على تقرير الآلية بتنفيذ بنود الصلح.

وثيقة الصلح

مبادى عامة

١. يعفو الطرفان الرزيقات و المعاليا عن بعضهم عفواً كاملاً إمتثالاً لأمر الله عز وجل ﴿فمن عفا وأصلح فأجره على الله﴾.
٢. الالتزام التام والكامل بما جاء في هذه الوثيقة متمسكين بالأعراف والتقاليد والعمل على تحقيق العيش الكريم والسعي لتجاوز مرارات الماضي حتي لا تورثها الأجيال القادمة .
٣. العمل الجاد على تطبيع الحياة وإعادة العلاقات على ما كانت عليه وتقديم نموذج أمثل في التعايش والتهيئة لمستقبل واعد للأجيال القادمة حتى لايكون الصراع جزء من المكون الثقافي لهم.
٤. إلتزام القبيلتين بتسوية أمر الديات وتعويض الجرحى والخسائر وفقاً للاعراف مراعين حق الارامل والايتام إزالة للغبن وجبر الضرر تطييباً للخواطر.

قرارات المؤتمر

١. بالرجوع للدستور والأعراف والتقاليد والموروثات التاريخية والمواثيق فإن الأرض موضوع النزاع (محليتي عديلة وأبو كارنكا) جزء من دار الرزيقات التقليدية التاريخية ، تقطن فيها قبيلة المعاليا منذ أمد بعيد.
٢. الأرض بموجب الدستور والقانون ملك للدولة ينتفع المواطنون منها بموجب القوانين التي تنظم ذلك وكذلك الأعراف .
٣. تبقى نظارة المعاليا بموجب القرار رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٤م الذي أصدره والي ولاية جنوب دارفور ، القاضي بإنشاء نظارة للمعاليا مع مراعاة الأوضاع التاريخية وممارسة الإختصاصات الواردة في قرار الإنشاء.
٤. على القبيلتين العمل الجاد لتحقيق التعايش وبناء السلام الإجتماعي عبر مناشط إجتماعية وأهلية حتي تعود الحياة سيرتها القديمة في الحميمية والأخاء.

الديات المطلوب سدادها من الرزيقات للمعاليا:

البيان	دية الفرد	جملة المبلغ بالجنيه
ديات ٢٨٥ قتيل	٣٠,٠٠٠	٨,٥٥٠,٠٠٠
تعويضات وخسائر	-	٣٠,٥٢٥,٠٠٠
جملة المبلغ	-	٣٨,٨٠٢,٠٠٠

(فقط ثمانية وثلاثون مليون
وثمانمائة وأثنين ألف جنيه لا غير)

جدول يوضح أقساط الديات من الرزيقات للمعاليا:

الرقم	القسط	المبلغ بالجنيه	تأريخ السداد
	القسط الأول	٩,٧٠٠,٠٠٠	٢٠١٦/٣/١م
	القسط الثاني	٩,٧٠٠,٠٠٠	٢٠١٧/٣/١م
	القسط الثالث	٩,٧٠٠,٠٠٠	٢٠١٨/٣/١م
	القسط الرابع	٩,٧٠٠,٠٠٠	٢٠١٩/٣/١م

٥. قرر المؤتمر عودة المتأثرين بالحرب إلى قراهم ومنازلهم ومتاجرهم ومزارعهم وأماكن ومواقع نشاطهم الإقتصادي لممارسة حياتهم الطبيعية.
٦. أي حادث بعد التوقيع على الوثيقة يعامل معاملة فردية بإجراءات جنائية.
٧. أي فرد أو جماعة يسعي أو تسعى لخرق أي بند من بنود الصلح يعامل بحسم وقوة القانون ولايجد حماية من القبيله أو أي جماعة.
٨. يلتزم طرفا الصلح بمحاربة المتفلتين الخارجين على القانون والتبليغ الفورى عنهم ومساعدة السلطات على القبض عليهم وتقديمهم للعدالة.
٩. على الحكومة دفع تعويضات المتأثرين بالحرب داخل مدينة الضعين للذين فقدوا ممتلكاته.
١٠. يعامل الجرحى وفقاً لشهادة القوميسيون الطبي التي تحدد نسبة العجز والإصابة.
١١. شهداء الشرطة يعاملوا وفق قانون شرطة السودان.

قرارات المؤتمر في الديات والخسائر

أ. قبيلة المعاليا:

- إعتمد الأجاويد عدد (٢٨٥) قتيل لقبيلة المعاليا منذ أحداث أغسطس ٢٠١٣م .
- إعتمد الأجاويد عدد (٢٠٥)جريح لقبيلة المعاليا منذ أحداث أغسطس ٢٠١٣م .
- إعتمد الأجاويد جملة مبلغ (٣٠.٢٥٢.٠٠٠) فقط ثلاثون مليوناً ومئتان وإثنان وخمسون ألف جنيه عبارة عن ٤٠% من جملة الخسائر في الممتلكات .

ب. قبيلة الرزيقات:

- إعتمد الأجاويد عدد (٢٥٢)قتيل لقبيلة الرزيقات منذ أحداث أغسطس ٢٠١٣م .
- إعتمد الأجاويد عدد (٢٣٥)جريح لقبيلة الرزيقات منذ أحداث أغسطس ٢٠١٣م .
- إعتمد الأجاويد جملة ملغ (٢.٤١٥.٠٠٠) فقط مليونان وأربعمائة وخمسة عشر ألف جنيه عبارة عن ٤٠% من جملة الخسائر في الممتلكات .

ج. قرر الأجاويد دية القتيل الواحد [٣٠,٠٠٠]جنيه ثلاثون الف جنيه .

٥

الديات المطلوب سدادها من المعاليا للرزيقات:

البيان	دية الفرد	جملة المبلغ بالجنيه
ديات ٢٥٢ قتيل	٣٠,٠٠٠	٧,٥٦٠,٠٠٠
تعويضات وخسائر	-	٢,٤١٥,٠٠٠
جملة المبلغ	-	٩,٩٧٥,٠٠٠
(فقط تسعة مليون وتسعمائة خمسون وسبعون ألف جنيه)		

جدول يوضح أقساط الديات من المعاليا للرزيقات:

الرقم	القسط	المبلغ بالجنيه	تأريخ السداد
١	القسط الأول	٢,٤٩٣,٧٥٠	٢٠١٦/٣/١م
٢	القسط الثاني	٢,٤٩٣,٧٥٠	٢٠١٧/٣/١م
٣	القسط الثالث	٢,٤٩٣,٧٥٠	٢٠١٨/٣/١م
٤	القسط الرابع	٢,٤٩٣,٧٥٠	٢٠١٩/٣/١م

ملحوظة:

ورد في تقرير الشرطة أن للطرفين إجراءات أولية تحت المواد (٤٨/٤٧) إجراءات أبعدت لعدم كفاية الأدلة.

مذكرة تفسيرية

القتلى والجرحى والتعويضات:

قرر المؤتمر إعتماد مبلغ ٣٠,٠٠٠ (فقط ثلاثون ألف جنيه) دية للقتيل الواحد من القبيلتين.

قرر المؤتمر إعتماد نسبة ٤٠٪ فقط من جملة مبالغ التعويضات والخسائر الواردة في تقرير الشرطة (البلاغات).

أولاً: الديات

ديات قتلى المعاليا ٢٨٥ قتيل × ٣٠,٠٠٠ = ٨,٥٥٠,٠٠٠ جنيه

ديات قتلى الرزيقات ٢٥٢ قتيل × ٣٠,٠٠٠ = ٧,٥٦٠,٠٠٠ جنيه

ثانياً: الجرحى:

بخصوص كشوفات الجرحى الواردة في بلاغات الشرطة تحال إلى آلية تنفيذ قررات الصلح بعد إحضار قرار القومسيون الطبي، وهي كالآتي:-

جرحى المعاليا وعددهم ٢٠٥ جريح (مرفق الكشف).

جرحى الرزيقات وعددهم ٢٣٥ جريح (مرفق الكشف).

ملحوظة:

تم فصل قتلى وجرحى الرزيقات في منطقة المجيلد إلى مؤتمر الصلح بين الرزيقات والعقاربة القادم.

القتلى من الرزيقات والمعاليا والخسائر في الممتلكات التي لم تتضمنها المعالجات لعدم تأييدها ببلاغات الشرطة تحال إلى آلية تنفيذ قررات الصلح للمعالجة بعد إكتمال الأدلة.

التعويضات:

٤٠٪ من تعويضات الرزيقات البالغ قدرها ٦,٠٣٦,٣٥٠ جنيه (فقط ستة مليون وستة وثلاثون ألف وثلاثمائة وخمسون جنيهاً (تساوي) ٢,٤١٥,٠٠٠ (فقط إثنين مليون وأربعمائة وخمسة عشر ألف جنيه لا غير).

٤٠٪ من تعويضات المعاليا البالغ قدرها ٧٥,٦٢٩,٧٧١ جنيه (فقط خمسة وسبعون مليون وستمائة تسعة وعشرون ألف وسبعمائة واحد وسبعون جنيهاً (تساوي) ٣٠,٢٥٢,٠٠٠ جنيه فقط ثلاثة مليون ومئتان إثنين وخمسون ألف جنيه لاغير).



التوصيات

١. على الدولة ممثلة في ديوان الحكم اللامركزي العمل على إعادة ترتيب أمر الإدارة الأهلية في السودان عامة ودارفور خاصة بإصدار قانون إطاري للإدارة الأهلية تحتذي به الولايات في إعداد قوانين خاصة بها.

٢. بسط هيبة الدولة وسيادة حكم القانون لتأمين المواطنين وممتلكاتهم.

٣. منع حمل السلاح وارتداء الزي العسكرى في الأسواق والأماكن العامة لغير القوات النظامية.

٤. فتح الطرق العابرة والأسواق المشتركة وموارد المياه .

٥. إعمار القرى التي تأثرت بالنزاعات من قرى الطرفين.

٦. يناشد المؤتمر الدولة ومنظمات المجتمع المدني أن يولوا محليات ولاية شرق دارفور العناية الخاصة وتقديم الخدمات الإجتماعية والشبابية ومناشط المرأة وتوفير إحتياجات ذوى الحاجات الخاصة حتى تتجاوز المنطقة الآثار النفسية والإجتماعية التي خلفتها الحرب.

٧. فتح المسارات والصواني والنزل وموارد المياه أمام حركة الرحل وفق تدابير ولائية بالتنسيق مع الآلية.

٨. على القبيلتين الإيفاء بالإلتزامات الخاصة بالديات السابقة التي لم يتم سدادها وخاصة التبت والقرضاية وأي إلتزامات بين القبيلتين.

٩. إخلاء المنازل والمتاجر وأي موقع خاص بالمتأثرين الذين تم إجلاءهم من الضعين.

١٠. على حكومة ولاية شرق دارفور ترسيم الحدود بين المحليات وفق أوامر التأسيس درءاً لأي نزاع حدودي بين المحليات.

الخاتمة

في الختام نتقدم بالشكر والعرفان للأخوة فخامة السيد/ رئيس الجمهورية وسعادة/ النائب الأول لرئيس الجمهورية، ووزير الحكم الإتحادي ووالي الولاية الشمالية ووالي ولاية شرق دارفور ووزير الدولة للحكم الإتحادي ووزير الدولة بوزارة العدل لمبادرتهم الوطنية الصادقة ومجهوداتهم الكبيرة التي تواصلت بين القبيلتين طوال الأشهر الماضية والتي تمخض عنها قيام هذا المؤتمر والذي تولوه إعداداً وتخطيطاً وتنفيذاً.

والشكر موصول للأخوة رئيس وأعضاء مجلس الأجاويد على صبرهم وحنكتهم وفكرهم الصائب ودبلوماسيتهم الهادئة التي أدت إلى التصدي

للكثير من الصعاب بين الطرفين المتصالحين حتى تمكنا جميعاً من الوصول إلى بر الأمان.

والشكر موصول للأخوة التنفيذيين بديوان الحكم الإتحادي والمؤسسات الحكومية القومية المختلفة والولائية لما بذلوه من جهد متواصل في التحضير والإخراج حتى رأى هذا العمل النور والشكر للأخوة في الأجهزة الأمنية المختلفة الذين سهروا الليالي ووقفوا كدأبهم من اللحظات الأولى وحتى انتهاء جلسات المؤتمر.

وختاماً الشكر إجلالاً وعرفاناً لإدارة سد مروي والقائمين على أمر المقر بمروي وآل الولاية دستوريين وتنفيذيين وشعبيين وسكاناً لاستضافتهم الكريمة لفعاليات المؤتمر وكرمهم الفياض لأهلهم في ولاية شرق دارفور وبإيثارهم على أنفسهم بدافع الوطنية والوفاء لأبناء هذا الشعب الكريم، والشكر من قبل ومن بعد لله رب العالمين.

ونحن إذ نختتم فعاليات هذا المؤتمر نتضرع إلى الله العزيز الحكيم بالدعاء والترحم على أرواح كل الذين فقدناهم شهداء من أبناء أعزاء علينا سائلين الله لهم المغفرة والرحمة، وللجرحى عاجل الشفاء.

(ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا وأغفر لنا وأرحمنا أنت مولانا فأنصرنا على القوم الكافرين).

مؤتمر مروي للصلح بين العاليا والرزيقات

فبراير ٢٠١٥م

(توقيعات الأجاويد)

رقم	الإسم	الصفة	التوقيع
١	الشرتاي/ إبراهيم عبدالله محمد	رئيس اللجنة	
٢	الأمير/ الزين ميرغني حسين زاكي الدين	الرئيس المناوب	
٣	الأستاذ/ عثمان التوم أحمد	مقرر	
٤	الأمير/ رمضان نور الصفا الحاج أجبر	مقرر مناوب	
٥	الأمير/ بقادي محمد حماد	عضواً	
٦	الأمير/ إسماعيل محمد يوسف	عضواً	
٧	الأمير/ إسماعيل بشارة الصافي	عضواً	
٨	الناظر/ د. هرون الطيب هرون	عضواً	
٩	الناظر/ التوم الهادي عيسى دبكة	عضواً	
١٠	الشرتاي/ أبكر عيسى هرون	عضواً	
١١	الشيخ/ آدم إبراهيم عبد النبي	عضواً	
١٢	المقدوم/ صلاح الدين محمد الفضل	عضواً	
١٣	الأستاذ/ شريف محمدين آدم صبي	عضواً	
١٤	الملك/ الفاتح يوسف حسن عدلان	عضواً	
١٥	الأمير/ مصطفى عمر أحمد زروق	عضواً	
١٦	السلطان/ هاشم عثمان هاشم إدريس	عضواً	
١٧	الناظر/ محمد أحمد محمد الأمين ترك	عضواً	
١٨	الناظر/ موسى جالس	عضواً	

كشف بأسماء مفاوضي وفد المعاليا

رقم	الإسم	التوقيع
١	وكيل الناظر/ عبد المنان موسى صغيرون	
٢	العمدة/ محمد إبراهيم حامد	
٣	العمدة/ محمد أحمد آدم الغبش	
٤	العمدة/ آدم النور أبو الصيدة	
٥	العمدة/ أحمد علي العجب	
٦	العمدة/ عبد الرحمن إسماعيل الحلو	
٧	العمدة/ حامد محمد بشار	
٨	العمدة/ آدم محمد أحمد علي	
٩	العمدة/ محمد أحمد برار محمد أحمد	
١٠	العمدة/ إبراهيم أحمد موسى	
١١	الأستاذ/ عبدالله عوض الكريم أحمد	
١٢	الأستاذ/ عادل صديق عبد الرحيم	
١٣	الأستاذ/ آدم حمد عبدالله إسماعيل	
١٤	الباشمهندس/ إبراهيم أحمد علي	
١٥	الباشمهندس/ حامد أحمد بليلة	
١٦	العمدة/ قمرالدولة مدلل محمد	

كشف بأسماء مفاوضي وفد الرزيقات

رقم	الإسم	التوقيع
١	العمدة/ محمد بناني حماد	
٢	العمدة/ محمود خالد محمد نور	
٣	الشيخ/ محمد أحمد برام	
٤	العمدة/ إيدام أبوبكر إسماعيل	
٥	العمدة/ جالوتة قادم الطاهر	
٦	العمدة/ سعيد دقيس محمد	
٧	العمدة/ الصديق علي فضل الله	
٨	العمدة/ علي برام محمد	
٩	السيد/ محمود همة الدليديم	
١٠	السيد/ إبراهيم بدر حماد	
١١	السيد/ بخاري البشاري ديدان	
١٢	العمدة/ أحمد العقيد حسن	
١٣	العمدة/ إبراهيم محمود سالم	
١٤	العمدة/ محمود كشابة محمود	
١٥	العمدة/ حموده محمد أمبدي	
١٦	السيد/ الصافي عبد الحميد عيسى	

مؤتمر مروى للصلح بين المعاليا والرزيقات

فبراير ٢٠١٥م

(توقيعات الأجاويد)

الرقم	الإسم	الصفة	التوقيع
١.	الشرتاى /إبراهيم عبدالله محمد	رئيس اللجنة	
٢.	الأمير / الزين ميرغني حسين زاكى الدين	الرئيس المناوب	
٣.	الأستاذ / عثمان التوم أحمد	مقرر	
٤.	الأمير / رمضان نور الصفا الحاج أجبر	مقرر مناوب	
٥.	الأمير/ بقادي محمد حماد	عضواً	
٦.	الأمير / إسماعيل محمد يوسف	عضواً	
٧.	الأمير / إسماعيل بشارة الصافي	عضواً	
٨.	الناظر /د. هرون الطيب هرون	عضواً	
٩.	الناظر/ التوم الهادي عيسى دبكة	عضواً	
١٠.	الشرتاي/ أبكر عيسى هرون	عضواً	
١١.	الشيخ / آدم إبراهيم عبد النبي	عضواً	
١٢.	المقدوم / صلاح الدين محمد الفضل	عضواً	
١٣.	الأستاذ / شريف محمدين آدم صبي	عضواً	
١٤.	الملك / الفاتح يوسف حسن عدلان	عضواً	
١٥.	الأمير / مصطفى عمر أحمد زروق	عضواً	
١٦.	السلطان / هاشم عثمان هاشم إدريس	عضواً	
١٧.	الناظر/ محمد أحمد محمد الأمين ترك	عضواً	
١٨.	الناظر / موسى جالس	عضواً	
		عضواً	

كشف بأسماء مفاوضى وفد الرزيقات

الرقم	الإسم	التوقيع
١.	العمدة / محمد بناني حماد	
٢.	العمدة / محمود خالد محمد نور	
٣.	الشيخ / محمد أحمد برام	
٤.	العمدة / إيدام ~~محمد~~ أبوبكر إسماعيل	
٥.	العمدة /جالوتة قادم الطاهر	
٦.	العمدة /سعيد دقيس محمد	
٧.	العمدة / الصديق على فضل الله	
٨.	العمدة / على برام محمد	
٩.	السيد / محمود همة الدليديم	
١٠.	السيد / إبراهيم بدر حماد	
١١.	السيد /بخارى البشارى ديدان	
١٢.	العمدة / أحمد العقيد حسن	
١٣.	العمدة / إبراهيم محمود سالم	
١٤.	العمدة / محمود كشابة محمود	
١٥.	العمدة / حموده محمد أمبدي	
١٦.	السيد / الصافي عبد الحميد عيسى	

الإعتمادات

الناظر/ محمد أحمد الصافي

رئيس وفد المعاليا

الناظر/ محمود موسى إبراهيم مادبو

رئيس وفد الرزيقات

الشرتاي: إبراهيم عبد الله محمد

رئيس لجنة الأجاويد

العقيد ركن/ الطيب عبد الكريم

والي ولاية شرق دارفور

الدكتور/ إبراهيم الخضر

والي الولاية الشمالية

مولانا/ أحمد أبوزيد

وزير الدولة بوزارة العدل

الدكتور/ فرح مصطفى عبدالله

وزير الحكم اللامركزي

لقاء الأشقاء
الرزيقات والمعاليا

١٧ مارس ١٩٦٩م

إنتاج اللقاء:

هذا وقد تم تعيين السيد/أحمد حسن الباشا وكيلاً للناظر موسي مادبو وتكون له مسئولية مباشرة أمام قبيلة المعاليا وذلك في السابع عشر من شهر مارس ١٩٦٩م.

أشقاء ومتحابون:

تم إسلاف الرزيقات والمعاليا تماماً مثلما تم إسلاف القبائل العربية التي أتت البلاد من جزيرة العرب وهي تسلك طريقاً جديداً إلى بلاد لم تطأها أقدام الأجداد والأباء. أتوا يحملون نور الله، وأستقر النظام بأسلاف الرزيقات والمعاليا في جنوب دارفور ليس جيراناً فحسب بل أسراً متداخلة متزاوجة جمع بينهما الأبناء والأحفاد.

سنة الحياة:

وكما يقع بين أفراد الأسرة الواحدة من إختلاف تفرضها الحاجة وتباين التفكير وقضت بعض خلافات بين أفراد القبيلتين. وكما يختلف الرزيقي مع أخيه الرزيقي وكما يختلف المعلاوي مع أخوه المعلاوي، إختلاف الرزيقات مع أخوتهم المعاليا ولكن أنتطور الأمر وأتخذ شكلاً أكثر على القائمون بأمر البلاد سواء كان الصعيد الإجتماعي أو الأهلي أو على الصعيدين معاً.

في يوم الجمعة الموافق ١٠ يناير ١٩٦٩م توجهت تلك المجموعة المخلصة

لتحقيق الهدف طالما تطلع إليه الجميع على يد المؤتمر القبلي الكبير الذي ترأسه السيد محمد داؤود الخليفة، الإجتماعات التي ما كانت تنتهي لتبدأ من جديد.

بيان حول مشكلة الرزيقات والمعاليا

أكد السيد/ محمد داؤود الخليفة وزير الحكومة المحلية إنه وبعد الإتصالات التي قام بها بين القبيلتين والتي إشترك فيها السيد/ عبدالله محمد الأمين الخليفة المدير السابق لكردفان في الضعين وأبو كارنكا، والسيد/ محمد حسين محافظ مديرية دارفور والسيد/عبد الرزاق عبد العزيز نائب المحافظ لمنطقة جنوب دارفور والسيد/ حامد بيتو ناظر الهبانية والسيد/خميس دبكه ناظر ال والسيد/محمد الس وكيل ناظر الفلاته. وقد لمس إستعداداً لدى جميع المسئولين المحليين وعلى أولهم السيد/ الناظر محمود موسى مادبو ناظر الرزيقات وعمد المعاليا لحل هذه المشكلة ووضع حد لهذا النزاع المؤسف الذي إستنزف كثيراً من الجهد والوقت مما دفع الرزيقات والمعاليا ليعملوا جادين للوصول إلى حل عرض ينهون به هذا الخلاف ويعيدون المياه إلى مجاريها ويرجعون إلى سيرتهم الأولى لتحل المحبة والأخاء والمحبة مكان العداوة والبغضاء بين هاتين القبيلتين اللتين عاشتا منذ القدم أخواناً في صفاء وأخاء ومودة.

وعليه فقد تقرر أن يجتمع الطرفان الرزيقات والمعاليا مع السيد/ محمد داؤود الخليفة ورفاقه بعد عيد الفطر المبارك بالفاشر أو الخرطوم.

ولقد جاء حديث السيد وزير الحكومة المحلية هذا بعد إجتماعات متعددة خاصة مع الطرفين كان من نتائجها هذا البيان الذي يعتبر أول بارقة لحل هذه المشكلة حلاً جذرياً.

الحل الذي ارتضاه الجميع:

عقد السيد وزير الحكومات المحلية والسيد زعيم المعارضة والسيد/ محافظ مديرية دارفور والسادة قائد القيادة الغربية ومدير أمن بوليس

مديرية دارفور وزعماء العشائر بالسودان والأجاويد والوسطاء، إجتماعات تمهيدية عديدة إستمرت الساعات الطوال، وكانت قد بدأت بأفراد قبيلة الرزيقات وقبيلة المعاليا وقد تمكن السيد المدير ورفاقه في الوصول إلى الحل الذي أرتضاه وفدي القبيلتين.

في هذه الإجتماعات التمهيدية قدمت وجهات نظر من القبيلتين في إفاضة وبفضل الثقة التي منحها مندوبو القبيلتين في هذه الإجتماعات التمهيدية للسيد وزير الحكومة المحلية والسادة الذين قاموا بدور الوساطة توصل الجميع إلى حلول مرضية أعلنت في المؤتمر الذي عقد بالفاشر في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الجمعة الموافق ١٠ يناير ١٩٦٩م. وقد كان الإجتماع مفتوحاً أعد بمكبرات الصوت ليتابعه الجميع من الوقوف على سير الأمور من أفراد القبيلتين. قد إستمع المؤتمر أولاً إلى وجهة نظر قبيلة المعاليا التي كان يمثلها السادة الآتية أسماؤهم:-

بريمة مصطفى، عمدة أبو كارنكا.

وبعد ذلك تقدم السيد محمد داؤود الخليفة وزير الحكومات المحلية الذي أعلن للمواطنين نهوض الإتفاق الذي طال النظر للجميع سنين طويلة لسماعه، نقرأ على الحاضرين نص الإتفاق:

إتفاقية الصلح بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا

التي عقدت في الفاشر ما بين يوم ٧ يناير-١٠ يناير ١٩٦٩م

بتاريخ ١٩٦٩/١/٧م بمدينة الفاشر عقد السيد محمد داؤود الخليفة وزير الحكومة المحلية مؤتمراً أستمر لثلاثة أيام حتى يوم ١٩٦٩/١/١٠م بغرض وضع أساس لإنهاء النزاع القائم بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا.

لقد أشترك في المؤتمر مع السيد/الوزير السادة الآتية أسماؤهم:

السيد/أحمد إبراهيم دريج	عضو الجمعية التأسيسية

السيد/الدكتور/آدم محمود موسى وزير الدفاع السابق

السيد/محمد السيد خليفة المهدي

السيد/عبد الله محمد الأمين محافظ كردفان السابق

السيد/الزبير حمد الملك رئيس الإدارة الأهلية بدنقلا

السيد/منصور العجب ناظر رفاعة شرق

وعندما أتحدث في هذا المجال لن أنسى الروابط والتسلسلات التي كانت ولازالت وسوف تظل أبداً تربط بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا في فهم أكيد لمعاني الأخوة الصادقة التي لا يرقى إليها الشك وتحت أي ظروف والتي شهد التاريخ بعظمتها عبر السنين الطويلة.

إننا نهدف جميعاً إلى توحيد الصف لنسير بالبلاد قدماً إلى الأمام ولتوفير الوقت والجهد لتطوير بلادنا في شتى المجالات وأن جهوداً كهذه الجهود التي تم تحقيقها لن تأتي لنا إلى إذا عملنا جيداً وتناسينا كل خلاف بيننا ولا تنافر ولا أحقاد، هدفها التمسك بيننا وأحفادنا والأجيال المتعاقبة من بعدنا في نكران أحزان الفانية.

وإنني لفخور جداً أن نشهد في هذا اللقاء وضع اللبنات القوية العلاقات الأخوية بينكم بدأ بجعل حياة القبيلتين سعادة وإستقرار وهناء في حب صادق وود أكيد لا تشوبه شائبة إن شاءالله.

وإنني لسيعد جداً في أن يقرر مؤتمركم هذا وان نستجيب جميعاً لقرائته بثبات خالصة لوجه تعالى (فمن عفى وأصلح فأجره على الله) (وقل أعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

وقد إفتتح السيد عثمان محمد حسين محافظ مديرية دارفور هذا المؤتمر التأريخي بالكلمة التالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد وزير الحكومة المحلية، السادة الأجاويد، السادة الضيوف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسعدني أن أرحب بالسيد وزير الحكومة المحلية والسادة الأجاويد وأشكرهم على تكبدهم مشاق الحضور للمشاركة في هذا المؤتمر الذي نرجو من أعماله بالنجاح التام لوضع تسوية نهائية لهذه المشكلة التي راح ضحيتها نفر عزيز علينا من الرزيقات والمعاليا وإعادة الصفاء والمودة بين القبيلتين اللتين تربطهما أقوى الوثائق وأوثق الصلات ويسعدني كذلك أن نلتقي جميعاً في هذا اللقاء الأخوي الكبير كأسرة واحدة نبذت من نفسها كل أسباب الخلاف والخصام ليحل محلها التراخي والوئام متناسين الماضي بكل أحداثه توحيداً لكلمتنا وتأكيداً لقوتنا. إننا إذ نجتمع اليوم في هذا المؤتمر إنما نهدف إلى فتح قلوبنا لكل ما من شأنه أن يعيد العلاقات الطيبة بين هاتين القبيلتين لتصبح كما كانت طيبة من قبل متآلفة متحابة ويسودها الآخاء والإنسجام.

ووقع من مجلس الصلح:

محمد السيد خليفة المهدي، محمد المنصور العجب، الزبير حمد الملك، إبراهيم عباس، عثمان يحيى الخليفة عبد الله، الملك رحمة الله محمود، السلطان عبد الرحمن بحر الدين، عبد الله محمد الأمين، عيسى محمد دبكة، وزير الحكومات المحلية.

وبذلك تحقق الأمل الذي حمل الفرح إلى قلوب أبناء البلاد أجمعين وخرجت إلى النور تلك البشريفي الوقت الذي حدده السيد الوزير وعلى يديه وأيدي صحبه الذي عقد بمدينة الفاشر في الفترة ما بين ٧ حتى ١٠ من شهر يناير في عام ١٩٦٩م.

السيد/علي القاضي إدريس، السيد/عيسى محمد إبراهيم دبكه، السيد/ آدم أحمداي، السيد/التجاني الطيب، السيد/آدم محمد محمود، السيد/ إبراهيم ضو البيت.

يجوز لكل من الفريقين إقتراح أسماء عضوين محايدين آخرين لاضافتهما إلى الأعضاء العشرة المذكورين أعلاه.

يفوض المؤتمر لتلك اللجنة متابعة ومراقبة تنفيذ قرارات المؤتمر وأي خطوات أخرى تكون ضرورية لإعادة الحياة العادية والصلات الودية بين القبيلتين.

واشهاداً لما تم الإتفاق عليه في هذه الإتفاقية فقد وقع عليها جميع الأطراف من قبيلتي الرزيقات والمعاليا ومجلس الصلح سائلين المولى عز وجل على أن يوفق الجميع إلى ما فيه صلاح أمرهم وأن يجعل لهم من أمرهم رشداً وأن يحل الصفاء والآخاء والمودة مكان العداوة والبغضاء إنه سميع مجيب.

وقع عن قبيلة الرزيقات:

عبدالحميد موسي مادبو، علي الرضا البشاري، موسي كاشا

وقع عن قبيلة المعاليا:

أحمد حسن الباشا، أحمد الشريف سالم، علي العجب، العمدة عبد الرحمن الدودو.

بعد أن فرغ المؤتمر من الإستماع إلى وجهة نظر الفريقين عقد إجتماعاً بتأريخ ٩ يناير ١٩٦٩م وأتخذ القرارات التالية لتكون أساساً للصلح بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا.

إقرار المؤتمر عدم الفصل بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا وأن تبقى القبيلتين تحت إدارة واحدة كما كان في الماضي برئاسة ناظر عموم الرزيقات.

تخلق وظيفة وكيل ناظر للمعاليا يكون مسئولاً لدى ناظر الرزيقات من جيع ما يتعلق بشئون قبيلة المعاليا كما وسيكون رئيساً لمحكمة الوكيل وسلطة الإستئناف لدى محاكم المعاليا الثلاث الموجودة حالياً وأن يظل العمدنية أدم شريف وعبدالرحمن الدود في منصبيهما.

يتم تعيين وكيل الناظر بالتشاور بين السلطات المحلية وقبيلة المعاليا وناظر الرزيقات حسب الأسس واللوائح التي تنظم طريقة تعيين الوكلاء ورؤساء الإدارات الأهلية.

تؤلف لجنة من الآتية أسماؤهم تكون مهمتها النظر في حوادث الإشتباكات التي حدثت بين القبيلتين وأن تقرر الديات عن الأشخاص الذين توفوا من جراء الحوادث وما تبع من فقدان الأموال والممتلكات حسب العرف السائد بين القبائل في مثل هذه الأحوال. وأعضاء اللجنة هم:

السيد/ السلطان/ عبد الرحمن بحر الدين

السيد/ محمد الفضل آدم وجال

السيد/ الملك/ رحمة الله محمود

بيننا وبين أخواننا المعاليا

ونشكر السيد/ الوزير محمد داؤود الخليفة ونشكر جميع زملائه بين القبائل الذين حضروا معه وزعماء العشائر ونشكرهم والسلام.

السيد/ عثمان محمد حسين محافظ دارفور يفتح الؤتمر التأريخي الذي أعلنت فيه إتفاقية الصلح بين القبيلتين.

وختاماً للسيد/ الوزير والسيد نائب محافظ مديرية دارفور وللسيد/ نائب المحافظ لمنطقة جنوب دارفور والسيد/نائب محافظ مديرية دارفور والسيد/ مساعد المحافظ والسيد/ قاضي المديرية ولجميع السلاطين والملوك والحكام المسئولين من قبائلهم الشكر لما بذلوه من جهد ليعود الصفاء بين القبيلتين.

وقد هز الفرح قلب المواطن فرح شرتاي من قبيلة الرزيقات فألقى كلمة جياشه بالمودة والآخاء قائلاً: (المعاليا دول أهلنا من زمن أبائنا وجدودنا وبلدنا واحدة وهما خلاف أمس وقع بيننا وبارك الله فيك وفي الناس الذين حضروا معكم كلكم ونشكركم والإتفاق نحن عاوزين نتفق نكون أهل وزي قبيل متجاوزين ومتناسين ومتآخين وكل حاجة عندنا تكون بحالة واحد شي أرضانا وبقى لينا كويس اليوم وفي قلوبنا أحلا من الكلام دا مافي والسلام)

كما تحدث المواطن إبراهيم آدم جلماي من قبيلة الرزيقات بإتياحه ومروره لهذا اللقاء الأخوي فقال:

(السلام عليكم يا أيها السادة:

بعض منكم زعمائنا وبعض منكم أعمامنا وبعض منكم أخواننا والسيد/ الوزير والمحافظ والمدير والسيد/ عبد الرزاق نائب محافظ المديرية وجميع أخواننا وجميع المواطنين نحن الكلمة دي تسرنا وبقت لينا من السيد محمد داؤود الخليفة فيهم الأكبر منه وفيهم الأصغر منه قاموا بالجهود وما تمت وتماها هو وجميع أخواننا وأبنائنا ورؤسئنا وجميع أخواننا وتم بها المرحلة النهائية.

كما تحدث السيد/ أحمد حسن الباشا مخاطباً أخوانه ناظر وأفراد قبيلة الرزيقات قائلاً:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/ الوزير

السادة المؤتمرين جميع الأهل الرزيقات والسادة الذين حضروا الإجتماعات للتوفيق بين القبيلتين:

إننا جميعاً هدفنا الأصلي وهدفنا الواحد هو أن يعود النفع وأن تسود المصلحة العامة وأن يعود الإستقرار وأن يعود الصفاء بين القبيلتين وتكون أخواننا أحسن مما مضى ويهمني دا أنا شخصياً الأساس في هذه الحياة،

الحياة الدينية أن يعيش الناس طيب عيشه محبه، وليس عيشه خصام.

وأنني نيابة عن المعاليا أرحب باللقاء الحار بيننا وبين أهلنا الرزيقات بزعمائهم وأشخاصهم كأفراد وجماعات ويهمني أن يعيش الناس سعداء في هذه الحياة الفانية ويجب علينا جميعاً أن نتعاون معاونة تامة رزيقات ومعاليا حتى تنهض بمنطقتنا نهوضاً يشرفنا ويشرف القبائل الأخرى المجاورة وغير المجاورة في هذا البلد السودان الحبيب.

الأشقاء الأخوة:

ونعود إلى اللحظات التي سبقت إنعقاد المؤتمر وما ذكرناه من قرارات. لقد كانت لحظات الفرح التي سبقت إنعقاد المؤتمر. لقد كانت لحظات من الفرح وذلك عندما قام السيد/ محمد داؤود الخليفة والسيد/ محافظ المديرية يرافقهم السادة/ زعماء العشائر والأجاويد والسادة ممثلوا قبيلة الرزيقات في مكان إقامتهم بالفاشر حيث صالح أبناء قبيلة المعاليا أبناء قبيلة الرزيقات فرداً فرداً.

وقد تحدث السيد/ محمد داؤود الخليفة شاكراً لله لحظات البهجة والفرح التي عمت أبناء القبيلتين مبدياً سروره وأرتياحه لنتائج الإجتماعات التمهيدية التي إنتهت بعد قليل في المؤمر النهائي.

وقد توصلنا بحمد الله إلى إتفاق يرضي أشقاءنا من الرزيقات والمعاليا فنحمد الله ونشكره. وإنه ليسعدني ويشرفني أن أزف إليكم هذه البشرى التي حملت الفرح في قلوب أبناء البلاد أجمعين. راجياً من المولى عز وجل أن يمكننا من العون للنهوض بالمنطقتين وتحقيق السلام الذي غرسنا شجره في هذا الإجتماع التأريخي الكبير. وشكراً

هذه الأسس الجديدة جاءت بتعديل بسيط ليس فيه ضرر للرزيقات أو المعاليا وعلى هذا الأساس فإننا نرحب بزيارة السيد/ الوزير ومجهوده الذي بلغ الحد الأقصى ولذلك سعينا جميعاً لحل هذه المشكلة.

ويهمنا جميعاً أن يكن الإستقرار والإطمئنان متوافران بين القبيلتين، وإننا نحمس لمستقبل القبيلتين مثلما نحمس لمستقبل السودان ولسنا بحاقدين على أحد.

وختاماً أشكركم شكراً جزيلاً وأتمنى أن يوفقنا الله لكي ننهض بالسودان والسلام.

وقبل أن تقلع الطائرة المقلة للسيد وزير الحكومة المحلية ورفاقه من مطار الفاشر سجل مندوب مكتب الإعلام والشؤون الإجتماعية بمديرية دارفور الحديث الإذاعي التالي للسيد أحمد حسن الباشا مندوب قبيلة المعاليا.

(أخواني الرزيقات والمعاليا أجمعين لقد سعينا دائماً وأبداً إلى العيش مع البعض في سلام ووئام لتهئة الظروف لتوطيد أركان المحبة بقية إسعاد الجميع بما يوفره ذلك من إستقرار في طمائنينة تتقدم تحت ظلها المنطقتان. وقد تم لنا ذلك بحمد الله متناسياً للماضي وبفتحنا لصفحة جديدة في تأريخ الصلات التي جمعت بين القبيلين منذ مئات السنين والتي تقوم على الحب والتعاون.

ثم تحدث السيد محمود موسى مادبو ناظر عموم الرزيقات مخاطباً أبناؤه أفراد قبيلة المعاليا قائلاً:

السيد الوزير:

السادة الضيوف

يسرنا سعي الحكومة وممثلوها الكرام وقدوم هذا الوفد مع الوزير نظار زعماء الإدارة الأهلية ليتم الصلح والله يوفق بين القبيلة الواحدة لتكون في حالها القديم وربنا يوفقنا في الحفاظ على هذا الصلح وواجب كل فرد من القبيلتين أن يتمسك بهذا الصلح ويجب علينا كذلك المحافظة عليه كي يكون صلحاً حقيقياً، وما حدث بين أفراد القبيلتين في الماضي مقدور ولنبدأ الآن صفحة جديدة.

شهد السيد/ أحمد حسن الباشا من قبيلة المعاليا مخاطباً السيد/ الوزير

والسيد/ ناظر الرزيقات ورفاقهما بقوله: (السيد/ وزير الحكومة المحلية السيد/ محافظ المديرية والسادة/ زعماء القبائل) أقول لأهلي المعاليا إننا لم نضع شيء بجيء بضرر للمعاليا وللرزيقات ونحن نقدر هذه المسئولية التاريخية التي نحن من أجلها نسعى لمستقبل القبيلتين أساس هذا الأساس في نظر أخواني الذين كانوا أعضاء في المفاوضه من قبل قبلوها من تكريم المسئولين الذين عملوا في المؤتمرات السابقة ولذلك تكررت هذه الأسس من بداية المؤتمرات الأولى ثم المؤتمر الأخير مؤتمرنا الآن.

لقاء الأشقاء وعناق الأخوة مرة أخرى:

وإنتقل السيد/ الوزير يصحبهم السيد/ محمود موسى مادبو ناظر عموم الرزيقات إلى مكان إقامة أفراد قبيلة المعاليا في مدينة الفاشر، وبعد أن صافحهم السيد/ الوزير والسيد ناظر الرزيقات ورفاقهما أفراد قبيلة المعاليا فرداً فرداً. تحدث السيد محمد الخليفة مخاطباً قبيلة المعاليا قائلاً:

(الحقيقة نحن جئنا نزوركم في محلكم لأنكم فعلاً تستحقون الزيارة لأننا نعلم بأن ما حصل بين الرزيقات والمعاليا لو لم يجد المقلاه من القبيلتين لما سميت هذه المشكلة والحمدلله الذي يسر لنا المعاليا والرزيقات لكي تنتهي هذه المشكلة.

ونحن شاكرين لكم الروح الطيبة الذي وجدناه في أخوانكم الذين تحدثوا معنا للتفاهم في هذه المشكلة، لأن المشكلة ليست مشكلة الرزيقات والمعاليا بل أصبحت مشكلة السودان كله ونحن نقدر فضلكم هذا وفضل الرزيقات وكل ما يهمنا أن يعيش الرزيقات والمعاليا أخواناً متحابين. وإن شاءالله تتطايب النفوس وربنا يوفقكم في هذا الصلح والسلام).

حديث مع السيد رئيس الحكومات المحلية

نص المقابلة الإذاعية التي أجراها السيد/ مأمون إبراهيم مندوب مكتب الشئون الاجتماعية لمديرية دارفور مع السيد وزير الحكومة المحلية قبل بدء

انعقاد الجلسات التمهيدية للمؤتمر.

س/ نرجو يا سيادة الوزير أن تتحدثوا إلى الجماهير التي أتت إلى مدينة الفاشر

ج/ لقد أتيت إلى مدينة الفاشر كما هو معلوم لدى الجميع وفاء للوعد الذي قطعته واتفقت عليه مع زعماء قبيلتي المعاليا ولارزيقات أثناء زيارتي التفقدية لهم في نوفمبر الماضي.

وقد تم الاتفاق هناك أن يعقد مؤتمراً بالفاشر لإنهاء مشكلة الرزيقات والمعاليا آملاً في الوصول إلى صلح نهائي يضع حداً لهذه الأزمة التي تهدد علاقات الأخوة والمودة بين قبيلتي الرزيقات والمعاليا التي أعاقت إلى حد كبير نمو وتقدم الخدمات اللازمة للمنطقتين كل هذا الوقت.

س/ من الذي يقوم بدور الوساطة لإنهاء حالة التجافي القائمة بين القبيلتين بإحلال الحب والوئام مكانه

ج/ بما أن قضية الرزيقات والمعاليا تهم السودانين كلهم بإختلاف مناطقهم وقبائلهم فإن نفراً كريماً قد جاء لحل هذه المشكلة وعلى رأسهم السيد/ المهدي والسيد عبد الله محمد الأمين.

وفي الساعة الرابعة من مساء يوم الجمعة ١٩٦٩/١/٩م غادر السيد محمد داؤود الخليفة وزير الحكومة المحلية ورفاقه وعمت الفرحة قلوب المواطنين بإزالة كل مسببات الخلاف بين ابناء القبلتين فحل الوئام محل الخصام والسلام محل الإنتقام.

وبذلك أزيل إلي الابد الماضي وعم الفرح الحاضر والمستقبل بين أفراد الأسرة الواحدة الأمر الذي أعطي الفرحة لتعم قبيلتي الرزيقات والمعاليا.

المراجع

١. د. أبكر آدم إسماعيل، جدلية المركز والهامش- قراءة جديدة في دفاتر الصراع في السودان، (منظمة حقوق الإنسان والتنمية:٢٠١٥م).

٢. د. أبكر ادم إسماعيل،جدلية المركز والهامش وإشكال الهوية في السودان، (مجموعة دوزنة الثقافية: ٣٠، سبتمبر،٢٠٠٧م).

٣. د. أبكر عمر أبكر، تحديات تطبيق النظام الفدرالي دراسة حالة دارفور نظرة مستقبلية، (جامعة الأحفاد للبنات: ٢٥-٢٦ مارس ٢٠٠٧م).

٤. د. إبراهيم موسي محمد، نظام الحواكير وإدارة الأراضي في دارفور، (السلطة الإقليمية لدارفور -مفوضية أراضي دارفور: مايو ٢٠١٠م).

٥. د.النور حمد، و أ. عبدالله الفكي البشير، تحليل سياسات، هجليج: صراع من أجل الموارد، أم من أجل بناء سودان جديد؟، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: ابريل ٢٠١٢م).

٦. د. أمين مكي مدني، الأخ المناضل عبد الواحد محمد نور، (باريس).

٧. د. أمين مكي مدني، دارفور بين أبوجا وقطر.

٨. م. إيدام أبوبكر إسماعيل، المياه ودورها في توطين وتطوير الرحل في إقليم دارفور.

٩. إيدام عبدالرحمن أدم، تاريخ دارفور منذ عهد السلطنات في العصور الوسطي (دراسة توثيقية).

١٠. د. التجاني عبدالله بدر، المخرج الاستراتيجي للاقتصاد السوداني، (الدار العالمية للطباعة والنشر- القاهرة: ٢٠١٦م).

١١. د. الطيب حاج عطية، مدخل لمفاهيم وآليات النزاع، (سودانايل: ١٠،فبراير،٢٠١٥م).

١٢. أدم الزين، موسى عبدالجليل، صديق أمبدة ومحمدين سيف النصر، التنمية مفتاح السلام في دارفور، (شركة مطابع السودان للعملة المحدودة: ديسمبر،٢٠٠٣م).

١٣. أدونيس، ديوان الشعر العربي، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م) الكتاب الثالث، الطبعة الثانية.

١٤. أزوالدو دي ريفيرو، خرافة التنمية/ الاقتصادات غير القابلة للحياة في القرن الحادي والعشرين، (كلمة، ابوظبي:٢٠١١م).

١٥. المؤتمر القومي لتطوير الحكم المحلي ١٩٧٠م.

١٦. الموسوعة الولائية للتخطيط والتنمية.

١٧. أفريقيا تفاعلات الصراع وآفاق النهوض، (الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات: ٢-٣ نوفمبر،٢٠١٣م

١٨. تقرير لجنة تنسيق العلاقات بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية، الطبعة الثانية.

١٩. حامد علي نور، دارفور: حديث في تاريخ التهميش وتهميش التاريخ، (٢٠٠٠م).

٢٠. حامد علي نور، لا للاستفتاء (لابد من إقليم دارفور وأن طال السفر)، (راديو دبنقا: ٣،ابريل،٢٠١٦م).

٢١. حامد علي نور، مشكلة السودان في دارفور (من منظور نقدي لتاريخ السودان)، (صحيفة التغيير:٥، يونيو،٢٠١٨م).

٢٢. خصوصية ولاية الخرطوم بين الإيجابيات- الأعباء- المُعالجات.

٢٣. جبهة القوي الثورية الديمقراطية، (بيان توحيد واندماج خمسة فصائل دارفورية في مدينة جوبا)، (سودانيل :١٩، أكتوبر، ٢٠٠٩م).

٢٤. جبهة القوي الثورية الديمقراطية، (الحوار الدارفوري الدارفوري).

٢٥. FAO، (دجام - نحو سياسة أرض مستدامة في دارفور).

٢٦. د.حسين آدم الحاج، إشكالية الإعمار ورهق المانحين، (مؤتمر الدوحة لتمويل سلام دارفور)، (سودارس: ٩، مارس،٢٠١٣م).

٢٧. سمية البشير الطيب، دعوة للسلام في دارفور (دور المرأة في فض النزاع في دارفور).

٢٨. سمير أمين، في مواجهة آزمة عصرنا، (القاهرة، دار سينا، مؤسسة الانتشار العربي:١٩٩٧م)، الطبعة الأولي.

٢٩. د. رجب محمد عبدالحليم، العروبة والإسلام في دارفور - في العصور الوسطي،(دار الثقافة للنشر والتوزيع، الفجالة).

٣٠. صديق أمبدة، أفكار أولية حول اتفاقية السلام الدائم والمستدام في دارفور.

٣١. صلاح الدين سر الختم علي، رؤية إستراتيجية للنزاعات والتعايش السلمي في ولايات دارفور ووثيقة إعلان دارفور الكبرى للتعايش السلمي.

٣٢. عبدالوهاب الأفندي، سيدي أحمد ولد أحمد سالم، دارفور حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان، مركز الجزيرة للدراسات، (الدار العربية للعلوم، الدوحة - قطر: ٢٠١٣)، الطبعة الأولي.

٣٣. عبدالودود ولد الشيخ، القبيلة والدولة في أفريقيا، (الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات:٢٠١٣م).

٣٤. عبدالجبار محمود دوسة، دارفور وأزمة الدولة في السودان، (مكتبة جزيرة الورد- القاهرة:٢٠١٣م)، الطبعة الأولي.

٣٥. عبدالله علي جادالله، مع الإدارة الأهلية في مسيرتها، (جامعة أم درمان الأهلية: مركز محمد عمر بشير، ٢٠٠٥م).

٣٦. عيسي عمر آدم، مشروع بوابة تلس دار السلام.

٣٧. عبدالله آدم خاطر، دعوة للسلام في دارفور(تنمية دارفور في ظل إتفاقية أبوجا).

٣٨. عبد العزيز عبدالرحمن، لا يا حقاني، دارفور هي الأصل، (صحيفة سودانايل: ٢٣ أكتوبر ٢٠١٢م)

٣٩. الشرتاي الأستاذ. علي محمود الطيب، مؤتمر الصلح بين قبيلتي التعالبة والمهادي، محلية كاس، ولاية جنوب دارفور، (شبكة الشروق: ٢،يوليو،٢٠١٠م).

٤٠. عبدالجبار محمد دوسة، دارفور وأزمة الدولة في السودان، (القاهرة، مكتبة جزيرة الورد: ٢٠١٣م).

٤١. كمال الجزولي، للمرة الألف: كونفدرالية السودانيين! ، (حُريات: ٢٤،أغسطس، ٢٠١٤م).

٤٢. كلاوديو غراميزي وجيروم توبيانا، دارفور المنسية: أساليب قديمة ولاعبون جدد، (سويسرا- مشروع مسح الأسلحة الصغيرة: يوليو،٢٠١٢م).

٤٣. د.محمد عيسي عليو، العلاقات بين الرزيقات ودينكا ملوال، (المكتبة الوطنية، عليو جالوت- الخرطوم:٢٠١٦م)، ١٧٦ صفحة.

٤٤. د. محمد عيسي عليو، الإدارة الأهلية من المهد إلي الحد (دراسة عن نظام الإدارة الأهلية وتطوره للفترة من *1341-1390*ه الموافق *1922*م-*1970*م)، (المكتبة الوطنية، السودان: ٢٠١٥)، ٢٢٠ صفحة.

٤٥. محمد محجوب مالك، المقاومة الداخلية للمهدية، (بيروت، لبنان: دار الجيل، الطبعة الأولي،١٩٨٧).

٤٦. محمد علي مسار، مؤتمر عموم الرزيقات للوحدة والتنمية والتعايش السلمي (خريطة خطة عمل اللجنة العليا في العاصمة القومية).

٤٧. د. موسي أدم عبد الجليل، ورقة عمل حول: تحديات المؤامة بين القوانين العرفية والرسمية لحيازة الأرض في السودان (نموذج دارفور).

٤٨. مريم عبدالرحمن تكس، دعوة للسلام في دارفور (فرص السلام الاجتماعي في دارفور، (احترام، المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي: أغسطس، ٢٠٠٨م)، العدد الثامن.

٤٩. مجتمع ولاية جنوب دارفور، (ميثاق الشرف للتعايش والسلام).

٥٠. منظمة التماس للتنمية بالتعاون مع هيئة جامعة الجزيرة الاستشارية ومنظمة سلام السودان، (الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للمجموعات الرعوية).

٥١. مركز أحمد عبدالقادر أرباب الثقافي،(أحمد عبدالقادر أرباب: رائد في اللامركزية الثقافية في السودان).

٥٢. محمد إبراهيم كبج، الاقتصاد السوداني إلي أين؟ (سيدي المراجع العام: اعتداء علي المال العام أم عدوان شامل وكاسح؟)، (مقالات بصحيفة الخرطوم،٢٣/إبريل/٢٠٠٧م).

٥٣. محمد إبراهيم كبج، رابعة الأثافي لتقرير السيد المراجع العام، (مقال بصحيفة الخرطوم،٤/ يونيو/٢٠٠٧م).

٥٤. محمد إبراهيم كبج، قراءة في ميزانية العام ٢٠٠٧م، (مقال بصحيفة الخرطوم،١٨/ ديسمبر/٢٠٠٦م).

٥٥. محمد إبراهيم كبج، نتيجة الشهادة السودانية ... تداعيات إضافية (٢)، (مقال بصحيفة الخرطوم،١٠/يوليو/٢٠٠٧م).

٥٦. محمد إبراهيم كبج، نتيجة الشهادة السودانية ترسم خريطة أولية للفقر والفقر المدقع، (مقال بصحيفة الخرطوم،٢/يوليو/٢٠٠٧م).

٥٧. مؤتمر الصلح بين الهبانيه والفلاتة، (الولاية الشمالية، مروي، فبراير، ٢٠١٥م).

٥٨. يحي محمد عبدالقادر، شخصيات من السودان- أشرار وراء الرجال، (السودان- الخرطوم: المجموعة العربية للتأليف والترجمة، ١٩٨٧م)، الطبعة الثانية.

٥٩. نهى إبراهيم، سيمون ملاذ، فرينا فيرزا وإيمان جلال، دارفور واتفاقيات حقوق الإنسان الدولية - السودان، (هايدل بيرج، معهد ماكس بلانك للقانون الدولي العام والمقارن: ٢٩/ مايو/٢٠٠٧م).

إفادات من اجتماعات ولقاءات شخصية

٦٠. إفادات من اجتماع مجموعة أربد + داسف (الخرطوم: ٢٢،يناير،٢٠٠٩م).

٦١. إفادات من إجماع مجموعة أربد، (قاعة الشارقة، الخرطوم: ٢٠٠٩/٥/٣١م).

٦٢. إفادات من اجتماع مجموعة داسف وأربد مع سعادة السفير الأمريكي (غرايشون)، (الخرطوم: ٤/ فبراير/ ٢٠٠٩م).

٦٣. إفادات من اجتماع وفد من أمراء القبائل العربية،(غرب دارفور، الخرطوم، 7و١١/يناير/٢٠١٠م).

٦٤. إفادات من ورشة تدريبية، (الجنينة، غرب دارفور: ١٨- ٢٥/أكتوبر/٢٠٠٩م).

٦٥. إفادات من ورشة تدريبية، (الضعين، جنوب دارفور: ١-٤/أكتوبر/٢٠٠٩م).

٦٦. إفادات من ورشة تدريبية، (الفاشر، شمال دارفور: ٣-٥/ إبريل/٢٠٠٩م).

٦٧. إفادات من ورشة تدريبية، (نيالا، جنوب دارفور: ١٧-٢٠/أغسطس/٢٠٠٩م).

****

68. *Summary Report, Governance cluster Breakout sessions, (July2,3 2006)*

69. *Darfur Joint Assessment Mission (DJAM), Governance cluster Breakout sessions Tarck II*

70. *Dr.Waleed Madibo, Hamid Ali Noor, Arab for Integrated and peaceful Darfur (Arapid).*

71. *Hamdan Gouma, Sudan Inter Arab Wars, Regional and International Communities› Negligence and Implications for Human Security & Peace in the Region.*

72. *Eric Reeves, On Invoking the Death of Children: Where Does the real «Moral Obscenity lie? from the Huffington Post, (The Huffington Post: September 21,2013)*

73. *Eric Reeves, They Bombed Everthin that moved: Aerial Military attacks on Civilians and Humanitarian in Sudan, 1999-2011, (The Huffington Post: September 22,2013).*

74. *Eric Reeves, Humanitarian Conditions in Darfur: Relief Efforts Perilously Close to Colapse, in Two Parts, (The Huffington Post: August 16,2013).*

75. *Concordis International, Discussion Paper for a consultation in preparation for the Darfur -Darfur Dialogue and Consultation process.*

76. *Richard, Guma Kunda Komey, Enrico Ille, The genesis of recurring wars in Sudan: rethinking the violent conflict in the Nuba Mountains/ South Sudan, (Germany: University of Halle, October,2011).*

77. *Agricultural and environmental consultancy team of DRRC, Darfur Rehabilitation and Resettlement Commission (DRRC), Post Conflict Agricultural Development Program in Darfur.*

78. *Denise. L. Anthony, John. L. Campbell, State, social capital and cooperation: looking back on Governing the Common, (USA: Copenhagen Business School).*

79. *Foreign Policy Association, Field Officer- Darfur, Sudan,(Sudan)*

80. *Philip Roessler, Internal Rivalry, Therat Substitution and Civil War Darfur As A Theory Building Case, (UK: University of Oxford, March,2010).*

81. *Helen Young, Abdal Monium Osman, A conceptual Frame Work and Situational Analysis of Darfur To Inform The Darfur Early Recovery Plan and Joint Assessment Mission (Darfur ERP/JAM, (July7,2006).*

82. *Jay Spaulding, Conflict in Darfur: a View from the Old Sudan.*

83. *R.S O› Fahey, Local Governance Informal Governance & Legal Reform, In Darfur: Three Papers, (September 11,2006).*

84. *UNEP Post-Conflict Branch, The Environment and Darfur - Interim Finding from the UNEP Sudan Post Conflict Environmental Assessment- Draft for Discussion, (July15,2006).*

85. *Darfur›s Fragile Peace Agreement, International Crisis Group, (Nairobi/Brussels:June20,2006).*

86. *R.S O› Fahey, Does Darfur Have a Future in the Sudan, (September 11,2006).*

87. *Dr. Adam Azzain Mohammed, Women in Politics:» The Case of Southern Darfur (Nyala), (UNDP, Khartoum:2005).*

88. *Dr. Abu Algasim Gor, Cultural Assessment: Indigenous Knowledge System IKS as an approach of conflict resolution in Darfur Crisis in Sudan, (Ahfad University for women, Conference hall:10 September.2006).*

89. *Dr. Mustafa Najm Albushari, Dialogue Strategy for Building the Social Peace in Darfur State, (Doha Peace Forum for Darfur: 29/3/2009-9/4/2009).*

90. *Dr. Alwaleed Madibo, James R. Rogers, Darfur and the Stability of the Sudan Belt (Preliminary for discussion only).*

91. *Sudan, Displaced in Darfur A generation of anger, (Amnesty*

International: January.2008).

92. *BEYOND EMERGENCY RELIEF -Longer-term trend and priorities for UN agencies in Darfur, (United Nations, Sudan).*

93. *Sudan Human Rights and Humanitarian Bulletin, Darfur Relief and Documentation Centre, Issue No 10, (1-15 March.2014).*

94. *Brendan Bromwich, Dr Abuelgasim Abdalla Adam, Dr Abduljabbar Abdulla Fadul, Florence Chege, Jim Sweet, Darfur: Relief in a vulnerable environment, (Tearfund: March 2007).*

95. *Rule of Lawlessness - ROOTS & REPERCUSSIONS OF THE DARFUR CRISIS, INTERGENCY PAPER, (January.2005).*

96. *Yousif Takana, Darfur crisis: The role of traditional leaders dealing with violence against women, (CHR MICHELSEN INSTITUTES, University of Bergen, Ahfad University: 2014).*

97. *Justice, Truth and Reconciliation Commission (JTRC), A Briefing on the Activities of (JTRC), Darfur Regional Authority, (March29,2014).*

98. *Jerome Tubiana, Darfur after Doha, Chapter 9. Palgrave Macmillan, New York.*

99. *Dialogue of Sudan›s Marginalized Groups, Columbia Global Centers: (Niarobi: September 26-28.2014).*

100. *Johannes Jutting, Institutions And Development A critical Review, working paper No 210, OECD DEVLOPMENT CENTRE.*

101. *Fragile Politics, Report No.11, (George Town University, School of Foreign Services in Qatar, Center for International and Regional Studies: 2014),*

102. *Natural Resources Management for Sustainable Livelihoods-Project - East Darfur, Quarter 1 Report, (United Nations Environment Programme: March2016).*

103. *Dr. Hassan A. Abdel Ati, Traditional Tribal Systems and Customary law in Eastern Sudan, A report for the rule of law Unit, (United Nations Environment Programme: January,2006).*

104.Margie Buchanan-Smith and Dr. Abduljabar Abdullha Fadul, Adaption and Devastation: The Impact of the Conflict on Trade and Markets in Darfur, (Feinstein International Center: June.2008).

105.Natural Resources and land use Database and Map for Darfur, (Remote sensing Authority Consultance Group- Khartoum: June 2008)

106.Tony Falola and Raphael Chijioke Njoku, War and Peace in Africa, (Carolina Academic Press, Durham, North Carolina).

107.Report of The African Union - High - Level Panel on Darfur (AUPD), (African Union, Abuja- Nigeria: October29.2009).

108.Akshaya Kumar & Omer Ismail, Janjaweed Reincarnate - Sudan›s New Army of War Criminals, (Enough:June.2004).

109.Destitution, distortion and deforestation- The impact of conflict on the timber and wood fuel trade in Darfur, (UNEP: November.2008).

110.Jerome Tubiana, Victor Tanner and Musa Adam Abdul-Jalil, Traditional Authorities Peacemaking Role In Darfur, United State-Institute of Peace, Peace works No83, First published 2012.

111.Guma Kundy Komey, Land Governance Conflict the Nuba of Sudan.

112.Darfur Peace Agreement, Eltamaddon P.P.

113.Pro. Adam Azzain, Evaluating the Darfur Peace Agreement, (University Of Khartoum, Sudan: Oct, 2007).

114.Abdullah Osman El- Tom. Growing up in Darfur, (Sudanese Studies Center first published, 2007).

115.Helen Young, Abdal Monium Osman, Ahmed Malik Abusin, Michael Asher, Omer Egemi, Livelihoods, Power and Choice: The Vulnerability of the Northern Rizaygat, Darfur, Sudan, (Feinstein International Center, January. 2009).

116.Julie Flint, Alex De Waal, Darfur, A Short History Of A Long War,

(Cape Town, Southern Africa:2005), First published.

117. Kamal Mohammed Obied, Darfur – The Absent Of Truth, (Published by Sudanese media Center, Sudan Currency Printing Press Co Ltd:2005), First published.

118. Dr. Musa Adam, Power- Sharing and Ethnic Polarization: The Role of School Teachers In Conflict Management In North Darfur, (Department of Sociology & Social Anthropology, University Of Khartoum, Sudan).

119. Rule of Lawlessness, Roots & Repercussion of the Darfur Crisis, Interagency Paper, Jan. 2005, unpublished edition. .

120. Dr. Musa Adam, The Dynamics Of Customary Land Tenure And Natural Resource Management In Darfur.

121. Eric Reeves, Human Mortality in Darfur: What is Unspoken, and What This Silence Means?, September 7, 2013.

122. Eric Reeves, Events in Darfur Rapidly Spiraling Out of Control as Security Continues to Collapse, August 28, 2013.

123. R. S. O'Fahey, Does Darfur have a Future in the Sudan? The Fletcher Forum of World Affairs, Vol. 30:1, Winter 2006.

124. R. S. O'Fahey, Local Governance, Informal Governance & Legal Reform In Darfur: Three Papers, (University of Bergen. 11 September 2006).

125. International Crisis Group, Darfur's Fragile Peace Agreement, Africa Briefing No 39, (Nairobi/Brussels, 20 June 2006).

126. Developing Darfur: A Recovery & Reconstruction Strategy. Draft Prepared on Behalf of the Darfur Regional Authority, International Donor Conference for Darfur. 2013-2019

127. Hamid Eltgani Ali, Darfur›s Political Economy - A quest for Development, (Routledge- New York: 2015).

128. Justice, Truth and Reconciliation Commission, A Briefing on the Activities of (JTRC), Darfur Regional Authority, (March29, 2014).

129. *Dialogue of Sudan›s Marginalized Groups, report of the first session, (Columbia Global Center- Nairobi, Kenya: September 26-28 .2014).*

130. *Sudan: The Prospects for National Dialogue, International Crisis› Group, Briefing N 108, (Nairobi, Brussels: March11.2015).*

131. *Michelle Alexander, The New Jim Crow- Mass Incarceration in the Age of Colorblindness, (New Press, New York: 2011).*

132. *Reni Eddo- Lodge, Why I›m No longer Talking To white People About Race, (Bloomsbury Publishing, London), First edition 2017, expanded edition 2018.*

133. *Peace- Building Crisis Prevention and Conflict Management, Technical Cooperation in the Context of Crisis Conflict and Disasters.*

صدر للكاتب:

ثورة الوسط (أعالي أشواق الإنسان المهدور)، 2012م

نفحات الدرت (بين وطن يتردى وغربة تتبدى)، 2016م

المدينة الآثمة (حديث عن الجنسانية)، 2018م

معاناة الحجيج بين المشقة والرهق، ٢٠١٩ (كُتيب)

سد النهضة: المشروع أم المشروعية، 2020م (تقرير)

نقد الإرث السياسي والاجتماعي، 2020م

آفاق ثورة البنفسج، 2020م